

# الريف المصري

في

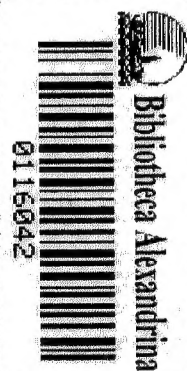
## القرن الثامن عشر

تأليف

الدكتور عبد الرحمن عبد الرحمن

الناشر

مكتبة مدبولي



الريف المصري  
في  
القرن الثامن عشر







# الريف المصري

في

## القرن الثامن عشر

تأليف

الدكتور عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم

الطبعة الثانية

الناشر

مكتبة مدبولي

١٩٨٦



## فهرس المحتويات

صفحة	
١ - ٢	تقديم للأستاذ الدكتور أحمد عزت عبد الكريم - رئيس الجمعية المصرية للدراسات التاريخية . . . . .
١ - ٢	مقدمة المؤلف . . . . .
٢١	مقدمة الطبعة الثانية . . . . .
	<b>الباب الأول</b>
٦٤ - ٥	الريف بين الإدارة المحلية والإدارة المركزية . . . . .
٣٦ - ٧	<b>الفصل الأول : الإدارة المحلية . . . . .</b>
١٤ - ٧	التقسيم الإدارى للريف المصرى فى القرن الثامن عشر
١٨ - ١٥	الكاشفيات التى وجدت فى القرن الثامن عشر . . . . .
١٨	الإدارة المحلية ودورها فى إدارة الريف . . . . .
٢٣ - ١٨	سـ منايع القرى . . . . .
٢٥ - ٢٣	الشاهد . . . . .
٢٨ - ٢٥	الصراف . . . . .
٣٢ - ٢٨	الحولى . . . . .
٣٣ - ٢٢	الوكيل أو فائقم . . . . .
٣٤ - ٣٣	المشد . . . . .
٣٥ - ٣٤	الحفير . . . . .
٣٦ - ٣٥	الكلاف . . . . .
٣٧	تمهيد . . . . .
٦٤ - ٣٧	<b>الفصل الثانى : الإدارة المركزية . . . . .</b>
٤٦ - ٣٧	قاضى الشرع . . . . .
٤٩ - ٤٦	حاكم الولاية . . . . .
٥٢ - ٤٩	الوالى - باشا مصر . . . . .
٥٣ - ٥٢	الديوان . . . . .
٦١ - ٥٣	الأوجاقات العسكرية ودورها فى إدارة الريف . . . . .
٦٤ - ٦١	تقويم للإدارة . . . . .
	<b>الباب الثانى</b>
١٢٤ - ٦٥	حيازة الأرض وأعباؤها المالية . . . . .
٩٩ - ٦٧	<b>الفصل الثالث : حيازة الأرض - نظام الالتزام . . . . .</b>
٦٨ - ٦٧	حيازة الأرض . . . . .
٦٩ - ٦٨	الأراضى الخراجية . . . . .
٧٠ - ٦٩	أراضى الرزق . . . . .
٧١ - ٧٠	أراضى الإطلاق ( أو تلاق ) . . . . .

صفحة	
٧٤ - ٧١	نظام المقاطعات أو الأمانات . . . . .
٧٦ - ٧٤	نظام الالتزام . . . . .
٧٨ - ٧٦	أرض الفلاحة . . . . .
٨٢ - ٧٨	أرض الأوسية . . . . .
٨٦ - ٨٢	حقوق الملتزم على حصة التزامه . . . . .
٨٧ - ٨٦	حقوق الفلاح على أرض أثره أو مساحته . . . . .
٩١ - ٨٧	فئات الملتزمين . . . . .
٩٤ - ٩١	دخول التجار ميدان الالتزام . . . . .
٩٥ - ٩٤	دخول العلماء ميدان الالتزام . . . . .
٩٨ - ٩٥	دخول النساء ميدان الالتزام . . . . .
٩٩ - ٩٨	أرباب السجاجيد والأشراف . . . . .
١٢٤ - ١٠٠	<b>الفصل الرابع : الأعباء المالية في ظل نظام الالتزام</b>
١٠٠	تمهيد : الأعباء المالية الرسمية . . . . .
١٠٧ - ١٠١	الميرى . . . . .
١١٠ - ١٠٨	المضاف . . . . .
١١١ - ١١٠	الفائض . . . . .
١١٤ - ١١١	البرانى . . . . .
١١٦ - ١١٤	الكشوفية . . . . .
١١٩ - ١١٦	الأعباء المالية غير الرسمية . . . . .
١٢٢ - ١٢٠	آثار الأعباء المالية على أهل الريف والملتزمين . . . . .
١٢٤ - ١٢٢	المراحل التى مر بها نظام الالتزام . . . . .

### الباب الثالث

١٦٨ - ١٢٥	← <b>التركيب الاجتماعى لسكان الريف</b> . . . . .
١٤٨ - ١٢٧	<b>الفصل الخامس : الفلاحون</b> . . . . .
١٣٢ - ١٢٧	تمهيد . . . . .
١٤٥ - ١٣٢	الفلاحون . . . . .
١٤٨ - ١٤٥	عوامل هجر الفلاحين لقراهم . . . . .
١٦٨ - ١٤٩	<b>الفصل السادس : العربان</b> . . . . .
١٥١ - ١٤٩	تمهيد . . . . .
١٥٢ - ١٥١	توزيع القبائل العربية في مصر في القرن الثامن عشر . . . . .
١٥٧ - ١٥٣	الجانب الإيجابى لدور العربان في المجتمع الريفى . . . . .
١٦٦ - ١٥٧	الجانب السلبى لدور العربان في المجتمع الريفى . . . . .
١٦٨ - ١٦٦	تقويم لدور العربان في المجتمع الريفى . . . . .

### الباب الرابع

٢٠٦ - ١٦٩	<b>اقتصاديات الريف</b> . . . . .
١٩٠ - ١٧٠	<b>الفصل السابع : الثروة الزراعية</b> . . . . .
١٧٠	تمهيد . . . . .

صفحة	
١٧١ - ١٧٠	الزراعة . . . . .
١٧٨ - ١٧١	الرى ومشكلاته . . . . .
١٧٩ - ١٧٨	مواسم الزراعة . . . . .
١٨١ - ١٧٩	آلات الرى . . . . .
١٨٤ - ١٨١	المحصولات الزراعية . . . . .
١٨٦ - ١٨٤	طرق انتاج المحصولات . . . . .
١٨٨ - ١٨٦	تقويم الاهمية الاقتصادية للزراعة . . . . .
١٩٠ - ١٨٨	الثروة الحيوانية . . . . .
٢٠٦ - ١٩١	<b>الفصل الثامن : الصناعات الريفية والتبادل التجارى</b>
١٩١	تمهيد . . . . .
١٩١	أولا : الصناعات الريفية . . . . .
١٩٣ - ١٩٢	صناعة الفزل والنسيج . . . . .
١٩٤ - ١٩٣	صناعة السكر . . . . .
١٩٥ - ١٩٤	صناعة الأواني الفخارية . . . . .
١٩٥	صناعة الحصر . . . . .
١٩٥	صناعة تقطير ماء الورد . . . . .
١٩٦ - ١٩٥	صناعة تفريخ الدجاج . . . . .
١٩٧ - ١٩٦	صناعة مواد البناء . . . . .
١٩٨ - ١٩٧	طرق انتاج هذه الصناعات . . . . .
٢٠٠ - ١٩٨	تقويم للصناعات الريفية . . . . .
	<b>ثانياً : التجارة ( التبادل التجارى فى الريف )</b>
٢٠١ - ٢٠٠	تمهيد . . . . .
٢٠٦ - ٢٠١	الأسواق . . . . .
٢٠٦	تقويم التبادل التجارى . . . . .

## الباب الخامس

٢٤٨ - ٢٠٧	<b>الحياة الدينية والثقافية</b>
٢٢٩ - ٢٠٩	<b>الفصل التاسع : الحياة الدينية</b>
٢١٣ - ٢٠٩	تمهيد . . . . .
٢٢٦ - ٢١٣	مظاهر الحياة الدينية فى الريف . . . . .
٢٢٨ - ٢٢٦	إلندور . . . . .
٢٢٩ - ٢٢٨	الموالد . . . . .
٢٢٩	الأعياد والحفلات الدينية . . . . .
٢٤٨ - ٢٣٠	<b>الفصل العاشر : الحياة الثقافية</b>
٢٣٠	تمهيد . . . . .
٢٣٧ - ٢٣٠	التعليم . . . . .
٢٤٠ - ٢٣٧	القصاص الشعبى وشاعر الربابة . . . . .
٢٤٢ - ٢٤١	العادات والتقاليد . . . . .
٢٤٦ - ٢٤٢	الأفراح . . . . .
٢٤٨ - ٢٤٦	المآتم . . . . .

صفحة	خاتمة : صورة مجتمع الريف المصرى فى القرن الثامن عشر .
٢٥٤ - ٢٤٩	الملاحق .:
٢٩٦ - ٢٥٥	ملحق رقم ١ : كشاف شرح اهم المصطلحات التى كانت سائدة فى الريف فى فترة البحث . . . . .
٢٥٧ - ٢٥٦	ملحق رقم ٢ : سداد المال المبرى . . . . .
٢٥٩ - ٢٥٨	ملحق رقم ٣ : فرمان من الديوان العالى . . . . .
٢٦٠	ملحق رقم ٤ : نفقات جرف الجسور . . . . .
٢٦٤ - ٢٦١	ملحق رقم ٥ : خراب بعض القرى ومحاولة اعمارها
٢٦٦ - ٢٦٥	ملحق رقم ٦ : نسبة ارض الأوسية الى ارض الفلاحة وفرض ضرائب على ارض الأوسية فى عهد الحملة الفرنسية . . . . .
٢٦٧	ملحق رقم ٧ : أنواع ارض الفلاحة . . . . .
٢٦٨	ملحق رقم ٨ : حدوث عجز فى الزمام . . . . .
٢٦٩	ملحق رقم ٩ : ارض المناجرة وأنواع الضرائب . . . . .
٢٧٠	ملحق رقم ١٠ : ارض بور الحوالى . . . . .
٢٧١	ملحق رقم ١١ : مشاركة العلماء فى الالتزام . . . . .
٢٧٢	ملحق رقم ١٢ : صورة للتسجيل فى دفاتر الالتزام . . . . .
٢٧٣	ملحق رقم ١٣ : صورة للبيانات المدونة بـ دفاتر الالتزام
٢٧٤	ملحق رقم ١٤ : صورة لوثيقة تبين ان عدد العادات ( البرانى ) وصل الى سبعين عادة وقيمة كل عادة نقدا . . . . .
	ملحق رقم ١٥ : قيمة ايجار الغدان واعفاء الفلاحين من جزء من مال البرانى . . . . .
٢٧٧ - ٢٧٥	ملحق رقم ١٦ : تأجير الملتزم لارض الفلاحة وارض الأوسية . . . . .
٢٨١ - ٢٧٨	ملحق رقم ١٧ : رهن الفاروقة . . . . .
٢٨٢	ملحق رقم ١٨ : طمس بعض الترع وزراعتها . . . . .
٢٨٤ - ٢٨٣	ملحق رقم ١٩ : تحويل بعض الجسور البلدية الى جسور سلطانية . . . . .
٢٨٧ - ٢٨٥	ملحق رقم ٢٠ : استجابة الديوان والامراء الممالك لمطالب العلماء كممثلين للشعب . . . . .
٢٩٢ - ٢٨٨	ملحق رقم ٢١ : الاحتفال بوفاء النيل والزام الملتزمين بدفع الحراج . . . . .
٢٩٦ - ٢٩٣	المصادر :
٣١٦ - ٢٩٧	الوثائق . . . . .
٣٠٢ - ٢٩٩	المخطوطات . . . . .
٣٠٦ - ٣٠٢	الكتب العربية . . . . .
٣١٣ - ٣٠٧	الكتب الأفرنجية . . . . .
٣١٦ - ٣١٤	

### إهداء

إلى روح أستاذي الجليل الاستاذ الدكتور أحمد عزت  
عبد الكريم صاحب نكرة توجيهي إلى دراسة تاريخنا في  
العصر العثماني أهدي هذه الدراسة ، ثمرة من ثمار  
غرسه ، ولبنة من لبناته ، رحمة الله رحمة واسعة .  
دكتور عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم





## تقديم الكتاب

لأستاذ الدكتور أحمد عزت عبد الكريم  
رئيس الجمعية المصرية للدراسات التاريخية

في تاريخنا الطويل فترات لا تزال بحاجة الى مزيد من العناية ، ومن هذه الفترات فترة الحكم العثماني المباشر أو ( الأول ) التي امتدت نحو ثلاثة قرون ، من الفتح العثماني لمصر ، على يد السلطان سليم الأول ( ١٥١٧ م ) الى حملة بونابرت على مصر ( ١٧٩٨ م ) ، هذا بينما حظى العصر السابق على الفتح العثماني ، وهو ما ندعوه تجاوزا « العصر الوسيط » وكذلك العصر التالي للحملة الفرنسية ، وهو القرن التاسع عشر وما بعده ، باهتمام المؤرخين ، نظرا لما يتسم به هذان العصران من سرعة الحركة ، وتوالي التحولات والمتغيرات في مجال السياسة ، والحرب ، والاقتصاد ، والاجتماع ، والفكر والثقافة . أما العصر العثماني فظل - بين هذين العصرين الآخرين - كمّا يكاد يكون مهملا . وربما كان المؤرخون الأجانب أسبق الى الاهتمام بدراسته منذ بدأ علماء الحملة الفرنسية بحاثهم عن مصر وتاريخها وآثارها وسائر نواحي الحياة والنشاط فيها ، ثم جُمع ما سجلوه وصوروه في كتاب « وصف مصر » ، الذي لا يزال نقطة البداية لكل من يتعمد للكتابة عن مصر في تاريخها الوسيط والحديث ، رغم أن الكشوف الأثرية والبحوث التاريخية ، قد غيرت أو عدلت كثيرا مما كتبه هؤلاء العلماء في تاريخ مصر وآثارها . وكان آخر جهود العلماء الأجانب في مجال البحوث المتصلة بتاريخ مصر العثمانية . هذا المؤلف الضخم الرائع الذي أصدره أخيرا العالم الفرنسي « أندريه ريسون » مدير المعهد الفرنسي للدراسات العربية بدمشق عن « طوائف الحرف والتجار بالقاهرة في القرن الثامن عشر » طبع دمشق ( ١٩٧٣ - ١٩٧٤ ) وهو ثمرة جهود ودراسات طويلة ، نُشر العالم الفرنسي بعضها خلال السنوات الأخيرة الماضية ، ثم توجهها بهذين المجلدين الكبيرين اللذين نرجو أن نراهما قريبا منشورين باللغة العربية لتعم الفائدة من هذا الأثر العلمي الجليل .

وكان أستاذنا الراحل « محمد شفيق غربال » أول من دعا تلاميذه الدارسين في مدرسة التاريخ الحديث التي بدأ تأسيسها بكلية الآداب بالجامعة المصرية عام ١٩٣٠ ، الى ضرورة توجيه اهتمامهم الى العصر العثماني ، والدراسة والبحث في تاريخه الطويل ، حتى نستطيع أن نقدم صورة صادقة لحياة مصر والمصريين طوال هذه القرون الثلاثة التي يحاول البعض اسقاطها من تاريخنا القومي ، بحجة أنها لا تنسم الا بالجمود والفوضى والجهالة ، وكأن التاريخ لا ينبغي أن يعنى الا بعصور النهضة والحركة ! .

وكان هذا الحكم الذي صدر على العصر العثماني لا يقبل النقض والابرام ! وبدأ شفيق غربال بنفسه فنشر « أجوبة حسين افندي الروزناجى » على أسئلة بعض علماء الحملة الفرنسية ( مجلة كلية الآداب ، جامعة فؤاد الأول ( القاهرة ) المجلد الرابع - الجزء الأول ، مايو ١٩٣٦ ) . وهو نص ثمين تضمن معلومات دقيقة عن أحوال الفلاحة في مصر ، ونظام الالتزام والضرائب وغيرها ، في العصر العثماني ، وقد أضاف اليه أستاذنا من الشروح والتعليقات ما أوضح غوامضه وجعل منه مصدرا أساسيا في « تاريخ مصر العثمانية » ، ولكن الدراسة الحقة لهذا التاريخ ينبغي أن تعتمد في الدرجة الأولى - على وثائق حكومة مصر العثمانية ، وهى محفوظة في سجلات ودفاتر ومحافظ لا حصر لها بدار المحفوظات بالقلعة ، وكان الملك فؤاد أول من عنى بأمر هذه الوثائق فاستقدم لتنظيمها - أو بالأصح للتعريف بها - مستشرقاً فرنسياً ، هو الأستاذ « دنى » وكان كتابه القيم *Sommaire des archives turques du Caire* المنشور سنة ١٩٣٠

هاديا ومرشدا لنا - ولكثيرين غيرنا - عندما بدأ البحث في الوثائق التاريخية بعابدين والقلعة في أوائل الثلاثينات في هذا القرن ، وان كان أكثرنا حينذاك قد انصرف الى الكتابة في القرن التاسع عشر ، أى في عصر محمد على وخلفائه ، وذلك لأنه شاع بيننا - نحن تلاميذ غربال - أن أكثر وثائق العصر العثماني مكتوب بالتركية أو العثمانية لغة ذلك العصر ، وهى لغة صعبة ، همّ الكثيرون بتعلمها ثم نكسوا ، بل إن أكثر هذه الوثائق مكتوب بخط ( سرى ) عرف بالقرمة ، لا يعرف حل رموزه الا القلة القليلة ، من موظفى دار المحفوظات ، وقد كانوا - سامحهم الله - يدأبون على تنفير شباب الباحثين من اقتحام هذا الطريق الشاق حتى ينفردوا وحدهم بمعرفة دروبه ومسالكه !

ولماذا نذهب بعيدا ، وبعض الباحثين في العصر العثماني من الأحياء يعتبر ( الخوض ) في مباحثه ضربا من السرية ، يحوطها بالحذر والكتمان الشديد ! لهذا لم تنجح دعوة شفيق غربال في أن تجتذب الا نفرا قليلا من شباب الباحثين في مدرسته ، لا نذكر الآن منهم الا المرحومين الدكتور حسن عثمان ومحمد توفيق ، وقد أشرف تعاونهما القسم الخاص بمصر العثمانية الذي كتباه في « المجل في التاريخ المصري » القاهرة ١٩٤٢ وهذا القسم على قصره - زاهر بالمعلومات القيمة في مصر العثمانية . مما يجعل منه مصدرا لا زلنا نصصح المبتدئين بهذا التاريخ بقراءته والافادة منه . ووضع الأستاذ محمد توفيق رسالته للماجستير عن الوثائق التركية وخط القرمة<sup>(١)</sup> ثم انصرف ( رحمه الله ) عن التاريخ ومال الى الشعر والتصوف ، أما صديقه الدكتور حسن عثمان فقد شغفه ذاتى حبا ، فأكب على أشعاره يترجمها ويشرى المكتبة العربية بترجماته العلمية الدقيقة .

ورحنا - من بعد أستاذنا شفيق غربال - نحمل الدعوة الى العصر العثماني ، وقد كثر الباحثون ، وتعددت اهتماماتهم ، وعظم الاهتمام بتاريخنا القومي في شتى عصوره وظهر أن أكثر الوثائق مكتوب بالعربية وانزاحت الطلاسم والرموز التي كانت تلف الوثائق ، وراح شباب الباحثين يقرأ خط القرمة بعد ساعات ! واذا كانت استجابة شبابنا الى ( نداء ) مصر العثمانية لا تزال تجري في نطاق ضيق - وهذا أمر مفهوم - فإننا نسجل بالاعتزاز أن الجهود بدأت تؤتي ثمارها ، ومنها هذا الكتاب الذي يسرني أن أقدم له اليوم ، وإلى جواره عدد من الدراسات يعدها بعض أعضاء ( سنار ) التاريخ الحديث بجامعة عين شمس لدرجة الدكتوراه ، أو الماجستير ، اذكر منها : إدارة مصر في العصر العثماني ، والحركة الفكرية في مصر في القرن الثامن عشر ، والحامية العثمانية في مصر العثمانية . وأضيف أيضا جهد الزميل الدكتور أحمد عبد الرحيم مصطفى في ترجمة « الاسلام والغرب » للمستشرقين الانجليزيين جب وبوون ، والأجزاء الأولى التي صدرت منه تعالج النظم العثمانية وأحوال العرب في ظلها كقدمة لعصر الانفتاح على الغرب ابتداء من أواخر القرن الثامن عشر ، وهو الموضوع الرئيسي للكتاب الذي لم ينفصح الوقت للؤافين لكتابته .

(١) مما يؤسف له ان هذه الرسالة لم تطبع ، بل لقد امتدت يد مجهولة الى نسخ الرسالة الخطية فاخفتها من جامعة القاهرة ودار المحفوظات .

ولعلنا نضيف هنا أيضا الجهد الذى بذلته الجمعية المصرية للدراسات التاريخية فى اقامة ندوة عن المؤرخ المصرى الكبير «عبد الرحمن الجيزتى وعصره» ، أ ١٩٧٤ ، والبحوث التى ألفت فى هذه الندوة باللغات العربية والانجليزية والفرنسية (وقد لقيت استجابة واسعة النطاق من عدد كبير من المؤرخين المصريين والأجانب) .

ولكن يبدو أنى بعدت كثيرا عن «الريف المصرى فى القرن الثامن عشر» وهو موضوع هذا الكتاب مؤلفه الدكتور عبد الرحيم عبد الر- عبد الرحيم ، والكتاب - كما أشرت اليه - ثمره من ثمار مدرسة التنا الحديث بجامعة عين شمس ، فأصله رسالة نال بها صاحبها درجة الدكتوراه ، الآداب (فى التاريخ الحديث) ، بمرتبة الشرف الأولى ، من الجامعة ، وكان حظ الاشراف عليها ، ولا أظن أن المؤلف أدخل تعديلا كبيرا أو يسيرا رسالته قبل أن يقدمها الى المطبعة .

والبحث - كما يرى القارئ - يعتمد اعتمادا يكاد يكون كليا على و دار المحفوظات العمومية بالقلعة وسجلات المحكمة الشرعية وهو - فيما أذكر أول بحث علمى يعتمد على هذه الوثائق . والأمر فى هذه الوثائق لا يتم أن يقتصر على الاطلاع عليها فى نظرات سريعة ، و (ترصيع) البحث هنا و بالاشارة الى هذه الوثيقة أو تلك ، كما يحلو لبعض الدارسين من شبابنا يفعل ، ولكنه جهد يقوم على القراءة والموازنة فى صبر وأناة . ثم استخلا الحقائق الأساسية فى فهم وقدرة على التلخيص والاستنباط والنجاة من غيب التفصيلات الكثيرة المتشابكة التى تملأ السجلات والدفاتر ، فأشهد عبد الرحيم قد نجح فى ذلك الى حد كبير .

وأخيرا .. هل عدل بحث الدكتور عبد الرحيم عن الريف المصرى فى ال- الثامن عشر من الصورة التى كانت فى أذهانتنا عن ذلك الريف فى هذا الو البعيد ؟ أو بعبارة أخرى : هل أنت الوثائق الكثيرة التى رجع اليها المؤر واعتمد عليها فى بحثه بجديد يتكافأ والجهود التى بذلها المؤلف فى قراءته والافادة منها ؟ .

هذا سؤال أترك للقارىء أن يجيب عنه بعد قراءة الكتاب . وأنا لا أحب أن أسبق القارىء الى التأثير فيه ولكنى مع ذلك لا أودع أن أغمطه حقه ، فقد أصبحت صورة الريف المصرى فى العصر العثمانى - وخاصة فى القرن الثامن عشر ، بعد كتاب عبد الرحيم أكثر وضوحا وخطوطها أكثر ثباتا وحقائقها أوثق مصدرا ، هذا الى تفصيلات كثيرة ، عاوت على جلاء الصورة وتصحيح بعض معالمها ، وليس هذا بالأمر القليل .

أحمد عزت عبد الكريم

منشئة البكرى  
١٩٧٤/١٢/١٩



كذلك فإن الأسلوب الذى اتبعه العثمانيون فى إدارة الأرض المصرية ، فى الفترة الأولى من حكمهم ونعنى به نظام « المقاطعات » أو « الأمانات » ، أوقع أهل الريف تحت طائلة أعمال غير مشروعة قام بها الموظفون الذين كانوا يشرفون على « المقاطعات » أو « الأمانات » وما أن أدخل نظام الالتزام فى إدارة الأراضى الزراعية ، حتى كان لهذا النظام تأثيره الضخم على الحياة العامة فى الريف ، والذى سنعرض له فى ثنايا البحث بتفصيل وإسهاب .

كذلك من الأمور التى يمكن أن نشير إليها هنا سريعاً والتي ارتبطت بدخول العثمانيين مصر وكان لها تأثير على الريف ، أن العثمانيين أوجدوا فى الريف ، نوعاً من الجند المقيمين بقصد حماية السكان ، والإشراف على الأمن فى الريف ، ونعنى بهم جند السباهية ، وكما اتضح من المصادر أن هؤلاء الجند ، كانوا من بين أسباب التأخر والتدهور الذى حل بالريف فى العصر العثمانى ، بل وأرهبوا الفلاح بمطالبهم المتكررة ، والمظالم المتعددة . وارتكابهم الكثير من الموبقات مما اضطر بعض الفلاحين إلى هجر قرأهم ، والبحث عن وسائل لعيشهم بعيداً عن أعمال هؤلاء الجند .

هذه لمسات على بعض الأمور التى ارتبطت بالتحول السياسى فى تاريخ مصر بخروجها من حوزة السلطنة المملوكية وخضوعها للحكم العثمانى ، وقد ظلت هذه الأمور تلعب دورها فى حياة الريف ، حتى كان القرن الثامن عشر ، الذى يعد بحق عصر ازدياد نفوذ المملوكى على أجهزة الحكم ، وتغلبه على نفوذ الباشوات العثمانيين ، وصار الأمر كله بأيدي الأمراء المماليك دون غيرهم ، ولكن مع ازدياد نفوذ الأمراء المماليك ، ظهرت الفرقة بينهم وانقسموا إلى بيوت متصارعة ، متسابقة على الحكم ، ولا يهمننا من أمر هذه الصراعات سوى تأثيرها على الريف ، ومجرى الحياة فيه ، وقد اتضح لنا أن الريف تأثر كثيراً بهذه الصراعات المملوكية فى القرن الثامن عشر ، وكان تأثيرها كبيراً على جميع مناحى الحياة الاقتصادية والاجتماعية فى الريف ، فالمظالم تقرر ، والغارم تفرض والفلاح يستغيث ، ولا يجب لاستغاثته ، فيضطر لهجر قرىته ، وأرضه بعد أن كان شديد التمسك بهما .

ولاشك أن هذه الصراعات المملوكية كان لها تأثيرها الضخم فى إضعاف أجهزة الحكم ، وإهمال الحكومة لواجباتها ، وخاصة ما يمس منها الحياة فى الريف ، فلم تعد الأجهزة الإدارية تهتم بمرافق النهوض بالثروة الزراعية عماد ثروة البلاد ، قدر اهتمامها بجمع متعلقاتها ، فتدهور حال الفلاح وهجر قرىته ، ولا عجب أن نجد الجبرتى يرسم لنا فى نهاية القرن الثامن عشر نفس

## مقدمة

يتناول البحث دراسة « الريف المصرى فى القرن الثامن عشر » ، أى دراسة تاريخ الريف المصرى فى فترة من فترات التاريخ المصرى فى العهد العثمانى ، الذى بدأ عام ( ١٥١٧م — ١٩٢٣م ) ، على أثر هزيمة السلطان طومان باى ، آخر سلاطين المماليك ، على يد السلطان سليم العثمانى ، فى معركة الريدانية ، ومنذ ذلك الحين ، أصبحت مصر ولاية تابعة للدولة العثمانية ، أو على حد تعبير محمد بن قانصوه ، « قرية فى حكم نايب » ، أى أنها فقدت استقلالها ، بعد أن كانت سيادتها تمتد على بلاد الشام ، وليس مجال هذه الدراسة التاريخ السياسى لمصر ، ومراحلها ، وإنما مجالها دراسة تاريخ قطاع من المجتمع المصرى فى فترة محددة بقرن من الزمان ، ولكن تفاعل الحوادث وارتباطها فى كثير من الأحيان ، يضطر الباحث إلى الربط بين أحداث التاريخ السياسى ، والتاريخ الاجتماعى ، فدخل العثمانيين مصر وإحداثهم تغييرات إدارية ومالية ، أدى بدون شك إلى نتائج ذات أهمية كبيرة فى تاريخ البلاد ، إن إيجاباً أو سلباً ، ومن شأن هذه الدراسة ، أن تهتم بنصيب الريف من نتائج هذه التغييرات ، وتأثيرها على مجرى الحياة فيه ، ويمكن وضع لمسات على بعض هذه الأمور لنرى إلى أى حد ، كان تأثير هذه التغييرات على الحياة فى الريف كبيراً .

فى عام ( ١٥٢٦م — ١٩٣٣م ) ، أمر السلطان سليمان القانونى ، بفك زمام القبط وإعادة توزيع الخراج ، فكان لهذه العملية تأثير كبير على الحياة فى الريف ، لا من حيث العملية ذاتها التى ربما كانت إجراءً واجباً ، وإنما من حيث الأسلوب الذى نفذت به ، على يد القائمين على تنفيذها من المباشرين وغيرهم الذين استغلوا الفلاحين أسوأ استغلال ، وجاروا عليهم ، وفرضوا عليهم الأموال حسب مشيئتهم ورغبتهم لا حسب معيار محدد ، حتى « صاروا هم الملوك يتصرفون فى المملكة ، بما يختارونه من الأمور ، فوضعوا أيديهم على رزق الناس ، والإقطاعات ، وأصبحت يقررون الأموال على كل بلد بحسب ما يختارونه من الأموات ، وأصبحت يجورون على الفلاحين ، فى الصيف والشتاء ، حتى خرب غالب القرى ، وكان هذا من أكبر الفساد ، فى حق الناس » .



الصورة التي رسمها ابن إياس في بداية الحكم العثماني للظلم الواقع على الفلاحين وخراب القرى ، بل يزيد عليها أن أقليم النوغية لم يعد به إلا خمس وعشرون قرية بها بعض سكان ، وباقي قرى هذا الأقليم هجرها الفلاحون ولم يعد بها لاديّار ولا نافع تار .

وفي إطار الصورة التي كانت سائدة في القرن الثامن عشر ، وارتباط أوضاع هذا القرن من النواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية وتفاعلها بعضها في بعض وتأثير كل منها في الآخر بالقدر الذي يمكن إدراكه ، في ضوء مصادره ، درست في هذا البحث الريف المصري إدارته ودور هذه الإدارة إيجاباً أو سلباً ، والحياة الاجتماعية التي كانت سائدة وتركيب السكان الاجتماعي والحياة الاقتصادية والصورة التي كانت عليها ، والحياة الدينية والثقافية وارتباطهما بالأوضاع الاجتماعية والاقتصادية التي كانت سائدة ، ومدى تأثير هذه الأوضاع على الحياة في القرية المصرية في القرن الثامن عشر ، غير متناس ألبتة تفاعل الأوضاع وتداخلها ، وارتباطها في مسيرتها التي تشكل في النهاية الصورة العامة لتاريخ الريف المصري في ذلك القرن .

وقد قامت هذه الدراسة على مصادر أصلية من وثائق متنوعة وضعت لها تصنيفاً في مصادر البحث ، ومخطوطات معاصرة ، ومصادر معاصرة مطبوعة ، ثم الدراسات التي لمست جوانب من البحث ، ولا يسعى في هذا المجال إلا أن أقرر حقيقة ، أنسرها الكثيرون ، وهي أن مصادر تاريخ مصر العثمانية ليست من الندرة كما يعتقد البعض ، حتى تجعل من الصعوبة بمكان كتابة تاريخ هذه الفترة كتابة علمية ، إن هذا القول محض افتراء لا أكثر ولا أقل ، ولا ينم عن شيء قدر ما ينم عن عدم معرفة هؤلاء بمصادر تاريخ هذه الفترة وأماكن حفظها ، وقد أشرت إليها في مصادر البحث . فمصادر تاريخ مصر في العهد العثماني متوفرة ، ولا تحتاج إلا إلى فريق من الباحثين الصابرين ، يؤمها وينهل منها ويكتب تاريخ بلاده الاجتماعي والاقتصادي والسياسي بكل أبعاده ، فمن حسن الحظ أن من مميزات العصر العثماني أنه كان يعتاز بأنه عهد تسجيل وتدوين ، لسكل صغيرة وكبيرة ، فقد سجلت الدواوين ، والجهات الإدارية كل اختصاصاتها في سجلات منظمة لا يعيبها إلا صعوبة الخط الذي كتبت به ولكن مع شيء من الصبر والجلد والمثابرة ، الصفات التي يجب أن يتحلى بها الباحث يجد نفسه مع فيض من المعلومات التي تمده بكل دقائق تاريخ البلاد أضف إلى ذلك دور المحاكم الشرعية في سجلات هذه المحاكم ، تعد تسجيلاً دقيقاً وأميناً للحياة المصرية بكل أبعادها ، في ذلك العصر ، فإذا أضيفت هذه المصادر ، إلى المصادر المعاصرة التي كتبها

معاصرون ، شارك بعضهم في صنع الأحداث ، لاتضح أن مصادرتاريخ مصر في ذلك العهد  
جد متوفرة ، وإذا كانت تمد الباحث بفيض من المعلومات لكتابة التاريخ السياسى ، فإن  
ما فيها عن حياة الريف والتاريخ الاجتماعى للقطاع الريفى ، لجد قليل ، ورغم ذلك فإننى  
أقدمت على دراسته ، متأسا كل معلومة ألتقطها وأسجلها لعلى أكون تاريخاً للريف في القرن  
الثامن عشر ، وفي كل هذا كانت تحوطنى عناية أستاذى الدكتور أحمد عزت عبد الكريم ،  
يطرح لى فى كل لقاء أسئلة قصد تفتيح الموضوع أمانى ، ويطلب منى أن أنقب فى الوثائق  
عن إجاباتها ، ثم يناقشنى فيما توصلت إليه ويحلل معى ، ويرشدنى . ويوجهنى حق استوى  
بحتى على الصورة التى أقدمها به بين دفتى هذا المجلد ، فقد منحنى أستاذى من وقته وجهده ،  
وفوق ذلك من أبوة الصادقة ، ما أعتقد جازما بأنه لم يتوفر لغيرى من الباحثين من هذه  
الأبوة الصادقة التى منحها لى أستاذى ، مثلاً توفر لى ، فالى أستاذى أقدم أسمى آيات العرفان  
بالجميل ، والحب والتقدير وإن كنت أعلم أن ذلك أضعف الإيمان .

وإنه لمن دواعى العرفان بالجميل أن أسجل شكرى لأساتذتى وزملائى أعضاء سمنار  
الدراسات العليا بكلية الآداب جامعة عين شمس ، على ما أبدوه لى فى كثير من الأحيان من  
الملاحظات التى كان لها فضل كبير على بحثى ، كما أسجل شكرى للسادة موظفى دور حفظ  
الوثائق التى أشرت إليها فى مصادر البحث لمعاونتهم لى أثناء جمعى لمادة البحث ، وإلى كل  
من عاوننى أسدى جزيل شكرى وعرفانى بالجميل ، ولعلى أكون قد وفقت بمساهمة متواضعة  
فى كتابة تاريخ بلادى فى العهد العثمانى ، والله الموفق ، وعليه قصد السبيل .

## مقدمة الطبعة الثانية

طبعت الطبعة الأولى من هذه الدراسة ، منذ أربعة عشر عاما ، على نفقة جامعة عين شمس ، وما كادت تصدر نفذت ، وأصبحت نادرة ، وتلقيت كثيرا من الرسائل من الأصدقاء العرب والاجانب ، يحثوننى فيها على إعادة طبع هذه الدراسة ، ولكن إنشغالى بدراسات أخرى ، شغلنى هذه المدة ، ولكن كثرة الطلب جعلتنى أعمل على الدفع بها إلى المطبعة ، فأعدت قراءتها قراءة متأنية ، ومع مواصلة البحث والدراسة لتاريخنا فى العصر العثمانى ، واطلاعى على مصادر العصر الوثائقية ، وغير الوثائقية ، فاننى لم أجد فيها ما يدعونى إلى تغيير أى من الآراء التى توصلت إليها ، فلا تزال هى الأساس ، ولذا فاننى أدفع بها إلى المطبعة دون إجراء أى تعديل ، استجابة إلى رغبة الأصدقاء والباحثين من العرب والاجانب على السواء ، لكى أساهم فى إنارة الطريق أمامهم بهذا الجهد المتواضع ، والله ولى التوفيق .

دكتور/ عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم

٢٠ شارع معز الدولة — المنطقة السادسة — مدينة نصر

الجمعة : ١٩٨٦/٤/٢٥



# الباب الأول

## الريف بين الإدارة المحلية والإدارة المركزية

### الفصل الأول : الإدارة المحلية



## الفصل الأول

### الإدارة المحلية

#### تمهيد : التقسيم الإدارى للريف المصرى فى القرن الثامن عشر . الإدارة المحلية ودورها فى إدارة الريف :

- ١ - مشايخ القرى ، ٢ - الشاهد ، ٣ - الصراف ، ٤ - الخولى ،  
٥ - الوكيل أو قائم مقام ، ٦ - المشد ، ٧ - الخفير ، ٨ - الكلاف .

\*\*\*

#### التقسيم الإدارى للريف المصرى فى القرن الثامن عشر :

عند دراسة الإدارة المحلية للقرية المصرية فى القرن الثامن عشر ، لابد من محاولة للوقوف على عدد القرى المصرية فى ذلك الوقت حيث أن القرية المصرية فى القرن الثامن عشر كانت تمثل القاعدة الأساسية للتقسيم الإدارى المالى الذى وجد فى مصر آنذاك ، كما أنها كانت تمثل وحدة تنظيم المجتمع الريفى الذى يعتمد فى حياته أساساً على الزراعة (١) .

ويلاحظ أن كل قرية أو مجموعة من القرى فى ذلك الوقت كانت تمثل وحدة إدارية مالية ، أطلقت عليها دفاتر الالتزام اسم «مقاطعة» (٢) . بينما أسمتها سجلات المحكمة الشرعية وسجلات إسقاط القرى — وهى السجلات الخاصة بعمليات التنازل عن حصص الالتزامات — وسجلات الديوان العالى ، والمصادر المعاصرة باسم « ناحية » (٣) .

(١) دكتور محمد عاطف غيث ، القرية المتغيرة ، ص ٢٢ - ٢٥ .

(٢) دار المحفوظات العمومية بالقلمة ، مخزن (١) تركى ، عيون من رقم (١ - ١٣) ، دفاتر الالتزام الخاصة بالوجهين القبلى والبحرى ، من دفتر رقم (١) إلى دفتر رقم (٨٠١) .

(٣) أرشيف المحكمة الشرعية ، سجلات إسقاط القرى من سجل رقم (١) إلى رقم (٥) وهى السجلات الخاصة بفترة البحث ، سجلات مبيعات الباب العالى من سجل رقم (١) وما يليه ، وسجلات الديوان العالى رقم (١ ، ٢) . (وسجلات هذا الأرشيف توجد حالياً بالشهر العقارى - المقر الرئيسى بالقاهرة) .

— أحمد كتحدا عزيان ، الدرة المنصانة فى أخبار الكنانة ( مخطوطة مصورة عن النسخة الأصلية الموجودة بالمتحف البريطانى بلندن ) ، ج ١ ص ٤٦ ، ٢٣١ ، ٢٦٢ .

وبالرجوع إلى أقدم إحصاء ذكر عن قرى مصر في العصر المملوكي ، أى قبل الفتح العثماني لمصر وجد أن عدد النواحي التي كانت موجودة بمصر عند إجراء الروك الناصري (٧١٥ هـ - ١٣١٥ م) ، كانت (٢٣١٦) ناحية ، منها (١٦٣٧) ناحية بالوجه البحري ، (٦٧٩) ناحية بالوجه القبلي<sup>(١)</sup> .

(١) قسمت مصر طبقاً للروك الناصري، إلى الأقسام الإدارية الآتية ، والتي حمل كل قسم منها

أعمال الوجه البحري	عدد نواحي كل عمل	أعمال الوجه القبلي	عدد نواحي كل عمل
١ - ضواحي القاهرة	٢٦	١ - الجيزة	١٥٤
٢ - القليوبية	٦١	٢ - الإطفاحية	٥٢
٣ - الشرقية	٣٩٦	٣ - الفيومية	١٠٤
٤ - الدقهلية والمرتاحية	٢١٤	٤ - البهنساوية	١٥٩
٥ - دمياط	١٤	٥ - الأشمونين	١٠٤
٦ - الغربية	٤٧٧	٦ - المنفلوطية	٥
٧ - المنوفية	١٣٣	٧ - الأسوطية	٣٣
٨ - أبيار وجزيرة بني نصر	٤٩	٨ - الأخميمية	٢٥
٩ - البحيرة	٢٣١	٩ - القوصية	٤٣
١٠ - فوه والمزاحيتين	١٦		
١١ - النسترأوية	٦		
١٢ - الإسكندرية	١٤		
	١٦٣٧		٦٧٩

\* الوجه البحري ١٦٣٧

• الوجه القبلي ٦٧٩

٢٣١٦

أنظر :

- محمد بن إياس ، بدائع الزهور في وقائع الدهور ، ( حوادث ٨٧١٥ - ١٣١٥ م ) ج ١ ، طبعة بولاق ص ١٥٩ .

- عمر طوسون ، مالية مصر من عهد الفرعنة إلى الآن ، ص ص ٢٦٠ - ٢٦٢

- دكتور إبراهيم علي طرخان ، النظم الإقطاعية في الشرق الأوسط في العصور الوسطى ص ٩٨ .

Sacy ( Silvestre de ), du droit de propriete territoriale en Égypte à l'epoque de l'expedition des Françes, Tome 2, p. 224.



أما المقرئ الذى عاش بعد ذلك ( ١٣٦٤ - ١٤٤٢ م ) . فقد ذكر أن عدد قرى مصر ( ٢٣٩٥ ) قرية<sup>(١)</sup> ثم ذكر ابن جيعان الذى جاء بعده ( توفى ٥٩٠٠ هـ - ١٤٩٤ م ) أن عدد قرى مصر ( ٢٣٨٣ ) قرية ، غير المشتركة مع غيرها فى الزمان<sup>(٢)</sup> .

ثم لا نجد بعد ذلك ذكراً لعدد قرى مصر إلا فى نهاية القرن الثامن عشر حيث ذكر علماء الحملة الفرنسية أرقاماً مختلفة لعدد قرى مصر ، فقد ذكر جومار Jomard أنه كان مقيداً بدفاتر المعلمين الأقباط ، التى قدموها للفرنسيين أسماء ( ٢٩٦٧ ) قرية<sup>(٣)</sup> .

بينما قدر العمال الفرنسيين عدد القرى المصرية بـ ( ٣٣٤٧ ) قرية أما راسم الخريطة الفرنسية الكبرى لمصر ف قيد وا أسماء ( ٣٥٥٤ ) قرية<sup>(٤)</sup> وقد الأستاذ شفيق غربال عدد القرى المصرية فى نهاية القرن الثامن عشر بـ ( ٣٩٣٠ ) قرية ، وذلك بناء على قول حسين أفندى الروزنامجى « أقاليم سبعة فى مائتين وثمانين درجة تخمين » ، أى أنه يقصد أن كل إقليم يحتوى على ( ٢٨٠ ) قرية ، أى سبعة أقاليم بالوجه البحرى ، وسبعة أقاليم بالوجه القبلى فيكون مجموع الأقاليم أربعة عشر إقليماً فى ( ٢٨٠ ) قرية ، أى أن تعداد قرى مصر فى نهاية القرن الثامن عشر حسب هذا التقدير هو الرقم السابق الذكر<sup>(٥)</sup> .

(١) أحمد بن على المقرئ ، الخطط ج ١ ، ( طبعة بولاق ) ص ٧٢ .

(٢) شرف الدين أبو انبىاء يحيى بن الجيعان ، التحفة السنية بأسماء البلاد المصرية . ص ١١٢ - ١١٣ .

(٣) Jomard, Coup d'Oeil impartial sur L'état Present de L'Egypte, p. 115.

(٤) حسين أفندى الروزنامجى ، ترتيب الديار المصرية فى عهد الدولة العثمانية ، المنشور تحت اسم « مصر عند مفرق الطرق ١٧٩٨ - ١٨٠٠ م ) تحقيق الأستاذ محمد شفيق غربال ، حولى كلية الآداب جامعة فؤاد ( القاهرة ) ، المجلد الرابع . الجزء الأول ، مايو ١٣٥٥ هـ - ١٩٣٦ م ص ٣٣ . هامش (١) .

(٥) حسين أفندى الروزنامجى ، المصدر السابق ص ٣٣ ، هامش (١) ذكر حسين أفندى فى الباب السادس من أجوبته السؤال الأول ص ٣٢ - ٣٣ - الأقسام الإحصائية لمصر فى العصر العثمانى على النحو التالى :

الوجه البحرى	الوجه القبلى
١ - ولاية الشرقية	١ - بهنساوية
٢ - ولاية المنصورة	٢ - أشمونين
٣ - ولاية البحيرة	٣ - منفوط
٤ - ولاية قليوب	٤ - جرجا
٥ - ولاية الغربية	٥ - أطنيج بالبر الشرقى
٦ - ولاية المنوفية	٦ - ألواح من داخل جرجا
٧ - ولاية الحيزة	٧ - فيوم بين الحدود البحرى - والتبلى

وبدراسة هذه الأرقام يتضح أن عدد قرى مصر ، لم يكن ثابتاً على مدى التاريخ ، بل إن هناك تغيرات كانت تطرأ عليه وإن اتضح أنه كان في زيادة مطردة ، ورغم أن الأرقام التي ذكرت عن عدد القرى المصرية في نهاية القرن الثامن عشر متقاربة ، إلا أننا نعتقد أن أقربها إلى الصحة هو تقدير الأستاذ شفيق غربال ، لأنه قائم على تقدير أحد المسؤولين عن الروزنامة وقت وصول الفرنسيين مصر (١٢١٣ هـ — ١٧٩٨ م)

وقد حاولت مطابقة الأرقام التي ذكرت عن قرى مصر في نهاية القرن الثامن عشر بعدد المقاطعات التي سجلت في دفاتر الالتزام ، ودفاتر الترايع التي وضعت في عهد الحملة الفرنسية ، والتي كتب على أغلفتها أن معلوماتها أخذت من دفاتر المعلمين الأقباط ، فوجدت أن هناك تغييراً كبيراً كما صادفت كثيراً من الصعوبات التي حالت دون الوقوف على العدد الصحيح لقرى مصر من واقع هذه الدفاتر ، لأنه في كثير من الأحيان كانت المقاطعة لا تتكون من قرية واحدة ، وإنما تتكون من مجموعة من القرى ، قرية رئيسية ، وقرى أخرى تابعة لهذه القرية الرئيسية ، وقد بلغ عدد القرى التابعة للقرى الرئيسية وخاصة في بعض ولايات الصعيد (١٩) تسع عشرة قرية مثل قرية طهطا على سبيل المثال (١) .

أما في مقاطعات الوجه البحري ، فلم يزد عدد القرى التابعة للقرية الرئيسية في أي منها على (٥) خمس قرى (٢) أي أن ظاهرة تعدد القرى التابعة لمقاطعة واحدة كانت أكثر وضوحاً في الصعيد .

(١) دار المحفوظات العمومية ، مخزن (١) ، دفاتر التزامات الوجه القبلي من دفتر (١) وما يليه . حيث سجلت القرى التابعة لقرية طهطا ( هكذا تكتب في السجلات ) ، وهذا الاقتباس من الدفتر رقم (٨٢) على سبيل المثال .

«... مقاطعة قرية (طهطا) والإقطاع وجهينة ، وقرنة ، وحرافشة ، وطيحات ، عيبس وبني عمار ، وحريدية ، وأولاد اسماعيل وحاجردوك ، وأثر الكاشف ، وعربان هلة . وكوم أشقاو ، وجرادات ، وكوم العرب ، ومزارعين بريكات ، وعثمانة ، وكوم القصد وتوابيها درعهدة (أي في عهدة الملتزمين) حسين عبد الله تابع مستحفظان من أربعة قراريط ، ومحمد عبد الله عن أربعة قراريط ، وعلى عبد الله تابع مستحفظان عن أربعة قراريط ، وحسن عبد الله عن ستة قراريط ، ويوسف عبد الله عن ستة قراريط » .

(٢) دار المحفوظات العمومية ، مخزن (١) ، عين (٧) دفاتر التزامات الوجه البحري ، دفتر رقم (٤٨١) ، مخزن (١٨) ، عين (١٩) ، دفتر الترايع رقم (١٦٠٨) حيث سجلت مقاطعة قرية الدماير على النحو التالي :

. . مقاطعة الدماير وما معها تابع الغربية سباخة الدماير ، كفر العرب ، وكفر القصاب ، وهوت وكفورها ، وبلقاس .

ومما زاد في صعوبة الوقوف على عدد القرى من واقع هذه الدفاتر ، أنها في كثير من الأحيان كانت تغفل أسماء القرى التابعة ولا تذكر إلا اسم القرية الرئيسية مع إردافها بعبارة « وتوابعها » أو « وكفورها » أو « ما معها » مثل ذكرها على سبيل المثال : قرية فرشوط وعمر وتوابعها<sup>(١)</sup> ، النكارية وما معها<sup>(٢)</sup> ، ميت أبو غالب وكفورها<sup>(٣)</sup> .

كما أن بعض المقاطعات اكتفى بذكر اسم « مقاطعة مال حماية » أمامها أى أنها قرى وقف يدفع أصحاب حق الانتفاع بها قدرأ بسيطاً ثابتاً من المال ، نظير حماية الإدارة لها من عمليات السطو والسلب. لكل هذه الصعوبات التى أدت إلى الغموض فى عدد القرى المصرية فى فترة البحث ، لم أتمكن من القيام بعمل إحصاء دقيق لعدد القرى المصرية فى القرن الثامن عشر مستخلصة من دفاتر الالتزام ، ولكن بناء على المعلومات المسجلة فى هذه الدفاتر ودفاتر الترايع أمكن القيام بالإحصاء التالى لعدد المقاطعات سواء أكانت مقاطعات خراج أى أن أراضيها تعطى التزاما ، أم مقاطعات حماية أى أن أراضيها وقف لتدفع خراجا ، وإنما تدفع قدرا ثابتاً من المال نظير حماية الإدارة لها .

(١) دار المحفوظات العمومية ، مخزن (١) تركى ، عين (٥) ، دفتر التزام رقم (٣٦٥) (١١٥٤ هـ - ١٧٤١ م) .

فرشوط : تتبع حالياً مركز نجع حمادى ، محافظة قنا ، ويذكر صاحب القاموس الجغرافى أنها كانت قاعدة لقسم فرشوط من تاريخ إنشائه (١٢٤٥ هـ - ١٨٢٩ م) إلى أن نقل منها ديوان القسم إلى نجع حمادى (١٣٠٤ هـ - ١٨٨٦ م) .

محمد رمزى ، القاموس الجغرافى للبلاد المصرية ، القسم الثانى ج٤ ، ص ١٩٨ .

(٢) دار المحفوظات العمومية ، مخزن (١٨) تركى ، عين (١٩) دفتر ترايع ولاية الشرقية رقم (١٦٠٥) (١٢١٥ هـ - ١٨٧٠ م) .

النكارية : هى حالياً إحدى قرى مركز الزقازيق ، ويذكر صاحب القاموس الجغرافى أن اسمها الأصل " خربة النكارية " ثم حذف صدر الإسم فوردت باسم النكارية .  
القاموس الجغرافى ، القسم الثانى ، ج ١ ، ص ٨٣ .

(٣) دار المحفوظات العمومية ، مخزن (١٨) تركى ، عين (١٩) دفتر ترايع ١٦٠٨  
ميت أبو غالب : حالياً إحدى قرى مركز شربين ، وهى قرية قديمة اسمها الأصل منية أبو غالب ثم حُرف اسمها إلى ميت ، فوردت به محرفاً ، وهو اسمها الحالى .  
القاموس الجغرافى ، القسم الثانى ، ج ٢ ، ص ٨٠ .

اسم الولاية	مقاطعات خراج	مقاطعات مال حماية
١ - الشرقية	١٦٤	٢٢
٢ - المنصورة	٢١٩	٣١
٣ - القليوبية	٦٣	١٨
٤ - البحيرة	١٤٧	٣٩
٥ - المنوفية	١٥٤	—
٦ - الغربية	٢٦٨	١٠
٧ - أطنج	٢٨	١٩
٨ - فيوم	٦٣	٢٠
٩ - بهنساوية	١٤٣	٤٩
١٠ - أشمونين	٥١	٤٠
١١ - جرجا	٨٢	٢٩
١٢ - أقلام متفرقة ( أى قرى وقف فى مناطق مختلفة )	—	١٤٦
الجملة	١٣٨٢	٤٢٣ = ١٨٠٥ (١)

ويستفاد من هذا الإحصاء أن عدد المقاطعات بلغ ( ١٨٠٥ ) مقاطعة فإذا افترضنا أن متوسط عدد القرى التابعة على مستوى القطر كله ، قرية واحدة لبلغ عدد القرى طبقاً لهذا الافتراض ( ٣٦١٠ ) قرية ، وهو رقم يقارب الأرقام التى ذكرها علماء الحملة الفرنسية ، وحسين أفندى الروزنامجى ولكن مع التسليم بعدم دقة هذا الافتراض لأننا نلج من هذا الإحصاء غياب أسماء ولايات مثل الجيزة ، والواحات لعدم تدوين نواحيها فى السجلات التى استخرج منها هذا الإحصاء (٢) .

يضاف إلى ذلك أنه إلى جانب هذه الوحدات الصغيرة وهى القرى ، فكثيراً ما كانت تنشأ كفور جديدة سرعان ما تصبح قرى ، عندما يزداد تجمعها السكانى ، وقد حفظت سجلات دار المحفوظات وأرشيف المحكمة الشرعية ، العديد من الوثائق الخاصة بإنشاء

(١) دار المحفوظات العمومية ، مخزن (١) تركى ، عيون من رقم (١-١٣) ، دفاتر الالتزام الخاصة بالوجهين البحرى والقبلى من دفتر رقم (١) ومايليه ، مخزن (١٨) عين (١٦) ، دفاتر الترايع أرقام (١٦٠٥ ، ١٦٠٨ ، ٤٩) .

(٢) انظر نفس الدفاتر التى سبقت الإشارة إليها والتى اعتمدنا عليها فى عمل الإحصاء السابق .

كفور جديدة أو تعمير قرى درست (١) ، كما ذكر الجبرتي أن إسماعيل بن إيواظ أمر بإنشاء كفر جديد قريب من دجوة بعد تخطيطها والقضاء على أسرة الجبائية (٢) .

ومن هنا كانت صعوبة تقدير عدد القرى المصرية في القرن الثامن عشر بصورة جازمة خاصة وأنه لا تتوفر الإحصاءات الدقيقة التي يمكن بناء عليها الوصول إلى إحصاء دقيق لعدد القرى .

أما الوحدات الإدارية الأكبر والتي كان لها حق الإشراف على المقاطعات فكانت تسمى «الكاشفيات» ، والكاشفية (٣) عبارة عن وحدة إدارية مالية ، على رأسها أحد البكوات المالك برتبة كاشف ، له حق الإشراف على مجموعة من المقاطعات التي تقع في داخل حدود الكاشفية ، وقد سجل الرحالة فانسليب Vansleb الذي زار مصر (١٠٨٣ هـ — ١٦٧٢ م) سبنا وبلاتين كشوفية (٤) كانت موجودة في عصره .

وقد برزت ظاهرة انتشار الكاشفيات كوحدات إدارية بصورة واسعة طوال القرن الثامن عشر وذلك راجع إلى عدم ثبات التقسيم الإداري لمصر ، نظراً لأن الوحدات الإدارية كانت في نفس الوقت تمثل وحدات مالية ، ولذا فإنه كثيراً ما كانت وحدة إدارية تنقسم على حساب الأخرى ، فقد حدث أن تحولت بعض الولايات إلى كاشفيات مثل المنصورة وأسيوط والجيزة والفيوم (٥) وفي بعض الأحيان كان يفصل جزء من ولاية ليكون

(١) دار المحفوظات العمومية ، مخزن (١) تركي ، عين (٦١) ، دفتر (٣٧٥) ، أرشيف المحكمة الشرعية ، مبايعات الباب العالي ، مجلد (٢٨٣) مادة (٤١٧) حيث نجد في هذين المصدرين ما يفيد عن إنشاء كفور جديدة مثل كفر بني هلال تابع ولاية البحيرة (حالياً تابع مركز السنطة ، محافظة الغربية ، انظر القاموس الجغرافي ، القسم الثاني ، ج ٢ ، ص ٩) ، والكفر الجديد المنشأ تابع محلة حسن (حالياً تابع مركز المحلة الكبرى ، محافظة الغربية ، انظر القاموس الجغرافي ، القسم الثاني ، ج ٢ ، ص ٢٦) .  
(٢) عبد الرحمن الجبرتي : عجائب الآثار في التراجم والأخبار ، ج ١ (حوادث) ١١٨٣ هـ — ١٧٦٩ م ، ص ٣٤٦ .

(٣) آثرت اسم كاشفية على كشوفية كما تذكرها المراجع ، لأن السجلات الخاصة بفترة البحث تطلق عليها اسم «كاشفية» وجمعها «كاشفيات» .

(٤) Vanaleb J.M., The Present state of Egypt, pp. 17 — 20. (٤)

(٥) دار المحفوظات العمومية ، مخزن (١) تركي ، عين (٣) ، دفتر التزام (٤٣) وما يليه دكتور حسن عثمان ، تاريخ مصر في العهد العثماني ، فصلة في الجبل في التاريخ المصري ، ص ٢٥٤ .

وحدة إدارية قائمة بنفسها ، مثلما حدث حينما فصلت فارسكور عن ولاية البحيرة (١٩٧٧ هـ — ١٥٦٩ — ١٥٧٠ م) بقصد إخراجها من حوزة القبائل العربية المسيطرة عليها والاستفادة من إنتاجها الجيد من الأرز (١) .

وعلى كل فإن التقسيم الإداري لمصر في العصر العثماني تميز بعدم الثبات فقد حدثت في الأقسام الإدارية عدة تعديلات كلها مرتبطة بتعديل زمام هذه الوحدات مثل التعديل الذي أجرى في بداية الحكم العثماني (٩٣٣ هـ — ١٥٢٦ م) (٢) والذي عرفت دفتاره باسم الترايع ، ثم أدخلت على هذا التقسيم تعديلات أخرى في نهاية القرن السادس عشر (٩٧٧ هـ — ١٥٦٩ — ١٥٧٠ م) (٣) وفي النصف الثاني من القرن السابع عشر (١١٠٦ هـ — ١٦٦٤ م) ، حين برزت جرجا كإحدى الولايات الكبرى . واختفت أسماء ولايات أخرى مثل أسيوط وأبريم (٤) .

(١) Shaw, J. Stanford, the financial and administrative organization and development of Ottoman Egypt, 1517 — 1798, p. 15.

انظر كذلك دفتار الالتزام من الدفتر رقم ١٢٣ ومابعده الخاصة بالوجه البحرى حتى الدفتر رقم ٧٥٣ ، حيث سجلت بعد ذلك المنصورة مع فارسكور والواحات وظلت هكذا حتى الدفتر رقم ٨٠١ الخاص بـ ١٢١٣ هـ — ١٧٩٨ م وانظر كذلك : الحاج ابراهيم الصوالحي ، مخطوطة الصواعق في واقعة الصناجق ، حيث ذكر أنه حدث في شهر ربيع الأول ( ١١٧١ هـ — سبتمبر ١٦٦٩ م ) قرر عوض بك على كشوفية الهنسا ومن باطنه ولاية المنية ومنفلوط والفيوم ص ٩٥٨ .

(٢) ذاك زمام القطر المصرى ، طبقاً لهذا التعديل وأعيد ربط الزمام من جديد وغيرت كلمة "عمل" التي كانت مستخدمة إلى كلمة "ولاية" وكلمة "ولاية" هنا لا تعنى المعنى العام الذي أطلق في العصر العثماني على بعض البلاد العربية وإنما كانت في مصر تعنى قسماً إدارياً ، بمعنى مديرية أو محافظة ، وقسمت مصر طبقاً لهذا التعديل إلى ثلاث عشر ولاية منها سبع ولايات في الوجه البحرى هي : (القليوبية ، الشرقية ، الدقهلية ، الغربية ، المنوفية ، البحيرة ، الجيزة) وست ولايات في الوجه القبلى هي :

(الألفيحية ، الفيومية ، الهنساوية ، الأشموني ، المنفلوطية ، جرجا ) هذا إلى جانب ست محافظات ثغور على الحدود والشواطئ وهي :

(الإسكندرية ، رشيد ، دمياط ، العريش ، السويس ، القصير) .  
أنظر : محمد عبد المعطى الإجماعى ، أخبار الأول فيمن تصرف في مصر من أرباب الدول ص ١٥٠ .  
— أحمد شلبي بن عبد الغنى ، أوضح الإشارات فيمن تول مصر القاهرة من الوزراء والباشا ، مخطوطة بجامعة بيل ، حصلت على صورة منها ، ص ٧ ، حسب الترقيم الذى وضعته للنسخة التى فى حوزتى .

Shaw : op. cit. p. 15.

(٣) دار المحفوظات العمومية ، مخزن (١) تركى ، عين (٣) دفتر التزام (٤٣) وما يليه من دفتار التزامات الوجه القبلى .

### والكاشفيات التي وجدت في القرن الثامن عشر هي :

« دمنهور ، المنصورة ، المحلة ، منوف ، بلبيس ، قليوب ، الجزيرة ، الفيوم ، البهنسا ،  
الأشمونين ، منفلوط ، أسيوط ، أبوتيج ، طما ، طهطا ، أخميم ، الجزيرة ، سوهاج ، العسيرات ،  
فرشوط ، بهجورة ، حوف ، قنا ، الأقصر ، أرمنت ، الأخصاص ، إسنا ، أسوان » .

وهذه الكثرة في الكاشفيات وعدم التناسق في توزيعها وخاصة في المنطقة الممتدة إلى  
الجنوب من منفلوط بشكل جعل الكاشفيات قرية من بعضها وجعل زمامها صغيراً ، إلى  
حد جعل من صغار المدن ، أو كبار القرى مراكز لهذه الكاشفيات<sup>(١)</sup> ربما قصد منها  
تفتيت وحدة الصعيد الإدارية بعد كثرة الاضطرابات التي قام بها العربان في القرن  
الثامن عشر ، وخاصة عربان الهوارة .

ورغم هذا التفتيت الإداري الذي تمثل في كثرة الكاشفيات إلا أن هناك خمس ولايات  
كبرى ظلت أسماءها ثابتة ، ولها مراكزها وثقلها طوال القرن الثامن عشر ، وكان حكام هذه  
الولايات من البكوات المماليك برتبة سنجق ، ولهم حق الإشراف على الكشاف الذين يحكمون  
الكاشفيات الواقعة في داخل حدود ولاياتهم ، وفي معظم الأحيان كان أولئك الكشاف من  
أتباع هؤلاء السناجق ، كما سنرى ذلك في حينه ، وهذه الولايات الكبرى هي .

« الشرقية ، الغربية ، المنوفية ، البحيرة ، جرجا » وقد ذكرت المصادر المعاصرة الكثير  
عن صراع السناجق من الأمراء المماليك حول تولى مناصب الحكم في هذه الولايات الخمس

(١) دار المحفوظات العمومية ، مخزن (١) تركي ، عين (٧١) دفتر مرتبات خدمة الديوان برقي ،  
رقم الحفظ النوعي (٦) مسلسل عمومي (٥٢٤٩) ص ١٠٨ - ١١٠ صورة حجة شرعية ، خاصة ببيع  
غلال مرتبة للباشا لدولار بك الهواري حاكم جرجا حيث ذكر في هذه الحجة أسماء الكاشفيات من منفلوط  
إلى إسنا .

وأنظر كذلك :

دكتور حسن عمان ، المصدر السابق ، ص ٢٥٤ ، دكتور جلال يحيى مصر الحديثة ص ١٦٤ ،  
دكتور السيد رجب حراز ، المدخل إلى تاريخ مصر الحديث من الفتح العثماني إلى الاحتلال البريطاني ،  
ص ١٣ .  
Shaw, op. cit., pp. 14 — 15.

وبخاصة ولاية جرجا إلى أصبحت مطمح الكثير منهم<sup>(١)</sup> لأهميتها الاقتصادية في ذلك الوقت حيث كانت تعتبر مركز التكوين الأول للبلاد بالغال وبخاصة القمع .

ولابد من الإشارة هنا إلى أن دفاتر الالتزام ، سجلت ولايات مصر كتقسيمات إدارية مالية في نفس الوقت فتسجل الولاية وأسماء المقاطعات التابعة لها ومقدار المال الميرى والضرائب الأخرى المرتبة عليها وفي نهاية كل دفتر تسجل أسماء الولايات المدونة فيه ، سواء كان هذا الدفتر خاصاً بولايات الوجه البحري ، أو بولايات الوجه القبلي ، ولاتذكر شيئاً بعد ذلك عن مدى امتداد كل ولاية ، أو مساحتها أو عدد القرى ، أو المقاطعات التابعة لها ، وإنما اهتمامها الأول بتسجيل الأموال الأميرية وغير الأميرية ، وتسجيل حسابات الإدارة ، من الأموال المحببة ومقدار التبقى لجهة الروزنامة ، وربما كان اعتماد الروزنامة في النواحي التي لم تسجل في دفاتر الالتزام ، قائماً على السجلات الفرعية التي كانت توجد لدى أجهزة الإدارة المحلية ، مثل سجل شاهد القرية ، ودفاتر الصياغة ، التي كانت تسجل فيها المساحة حوضاً بحوض ، وفداناً بفدان ، كما نص على ذلك قانون نامه سليمان<sup>(٢)</sup>

ومما هو جدير بالملاحظة أن أطفيع والواح ، كانتا تسجلان في دفتر الوجه البحري وأمام الواحات تكتب عبارة « في عهدة والي جرجا »<sup>(٣)</sup> وهذا يؤيد ما ذكره حسين الروزنامجي بقوله « ألواح من داخل جرجا »<sup>(٤)</sup> أي أنها إدارياً تتبع جرجا ، أما لماذا

(١) أحمد كتحذا عزبان ، الدرة المصانة في أخبار الكنانة ، ج ١ ، ص ص ٢١٨ - ٢٢٤

— أحمد شلبي بن عبد الفتى ، أوضح الإشارات ، ص ص ٧٩ ، ٨٠ ، ٨٨ ، ٩٠ .

— يوسف الملواني ، تحفة الأحباب ص ٢٣٥-٢٦٤ ، عبد الرحمن الجبرقي ، عجائب الآثار ، ج ١ حوادث .

(١١٠٧ ، ١١١٠ ، ١١١٥ ، ١١٢٠ ، ١١٢٤ هـ)

(١٦٩٥ ، ١٦٩٨ ، ١٧٠٣ ، ١٧٠٨ ، ١٧١٢ م)

ص ص ٢٨ ، ٣٠ ، ٣٣ ، ٣٧ ، ٤٨ .

(٢) دار المحفوظات العمومية ، مخزن (١) تركي ، عيون من رقم ١ - ١٣ ، دفتر رقم (١) وما يليه .

— قانون نامه سليمان ، نسخة مترجمة للعربية في حوزة أستاذي الدكتور أحمد عزت عبد الكريم ،

ص ص ١٢ - ١٣ .

(٣) دار المحفوظات العمومية ، مخزن (١) ، عيون من ١ - ٩ ، دفاتر التزامات الوجه البحري

من الدفتر رقم (٢) إلى الدفتر رقم (٥٩٢) ، حيث سجلت ولايات الوجه البحري كالآتي :

« شرقية ، منصور ، فارسكور ، قلوب ، بحيرة ، الواحات في عهدة والي جرجا ، أطفيع » .

(٤) وحسين أفندي الروزنامجي ، المصدر السابق ، الباب السادس ، السؤال الأول ، ص ص ٣٢ - ٣٣

أنظر هذا البحث ، ص ٩ .



سجلت في دفتر الوجه البحرى ، فهذا ما لم نعثر له على تفسير في الوثائق أو في المصادر المعاصرة وربما كان هذا إجراء إدارياً خاصاً بالروزنامة نفسها .

هكذا يمكن أن نخلص من العرض السابق للتقسيم الإدارى للريف المصرى في القرن الثامن عشر إلى عدة أمور :

أولاً : إن التقسيم الإدارى للريف المصرى كان ذا طابع مالى ، وأن الوحدات الإدارية كانت وحدات مالية بالدرجة الأولى ، وأن الهدف من هذا التقسيم كان إحكام السيطرة على هذه الوحدات وإدارة شئونها وجمع ضرائبها (١) .

ثانياً : إن التغييرات التى كانت تتم في هذه التقسيمات الإدارية المالية كانت تتم بهدف إحداث تغييرات في زمامها ومن هنا جاء عدم الثبات في حدود هذه الوحدات من أصغر وحدة وهى القرية إلى أكبر وحدة إدارية في الريف وهى الولاية ، كما سبقت الإشارة إلى ذلك .

ثالثاً : لم تكن الوحدات الإدارية ثابتة أو جامدة ، وإنما في كثير من الأحيان كانت تتفرع وحدة إدارية صغرى ، تنفصل عن الوحدة الإدارية الأم ، ويصبح لها زمامها وإدارتها الخاصة بها ، وتكون وحدة إدارية قائمة بنفسها وقد حفظت سجلات المحكمة الشرعية العديد من الوثائق التى تسجل إنشاء كفور جديدة ، وانفصالها عن القرى الأصلية التى كانت تابعة لها (٢) وترتب على ذلك قيام كثير من مسائل النزاع الخاصة بضم مساحات من زمام قرية إلى زمام قرية أخرى وسجلت وثائق المحكمة الشرعية وسجلات دار المحفوظات تفصيلات هذا النزاع وعمليات الفصل فيها ، والأوامر الإدارية الخاصة بإنهاء هذه المسائل التى في كثير من الأحيان كان يطول أمدها (٣) .

(١) دكتور شفيق شحاته ، تاريخ حركة التجديد في النظم القانونية في مصر منذ عهد محمد على ، ص ٦ .

(٢) دار المحفوظات العمومية ، مخزن (١) تركى ، عين (٧) دفاتر التزامات الوجه البحرى ،

دفتر رقم (١٢٣) وما بعده ، مخزن (١٨) تركى ، عين (١٧) دفتر الجسور رقم (١٣٥٦) صور لجميع شرعية في نهاية هذا الدفتر خاصة بإنشاء كفور جديدة وربط زمامها .

— أرشيف المحكمة الشرعية ، مبيعات الباب العالى ، سجل ٢٨٣ ، مادة ٤١٧ .

(٣) دار المحفوظات العمومية ، مخزن (١٨) عين (١٧) دفتر الجسور رقم ١٣٥٦ ، صور

لجميع شرعية في نهاية هذا الدفتر خاصة بمسائل نزاع حول الاستيلاء على مساحات من زمام قرية وضمتها =

(٢)

فكيف كانت تدار هذه الوحدات ؟ وما هو دور الإدارة المحلية التي وجدت في كل قرية في إدارة الريف المصرى في القرن الثامن عشر ؟

\* \* \*

### الإدارة المحلية ودورها في إدارة الريف :

وجد فوق كل وحدة من الأقسام الإدارية المالية التي سبقت الإشارة إليها جهاز إدارى محلى ، وكان هذا الجهاز المحلى بفروعه المختلفة يتكون في معظم الأحيان من أبناء القرية نفسها ، ويتبع مباشرة للملزم أو الملزمين ، مع ارتباطه بالجهاز المركزى سواء في عاصمة الولاية أو في القاهرة ينفذ أوامره وينوب عنه في الإشراف على هذه الأقسام الإدارية الصغيرة .

وحيث أن هذا الجهاز يتكون من أبناء القرية ذاتها لذا آثرنا أن ندرسه في فصل مستقل لتوضيح الاختصاصات التي كانت مخولة لكل فرع من فروع ، ومدى إحكامه الرقابة على شئون القرية الإدارية في القرن الثامن عشر . وإيضاح دور هذا الجهاز إيجاباً أو سلباً على حياة سكان الريف المصرى في ذلك القرن ويمكن دراسة هذا الجهاز على النحو التالى :

#### ١ - مشايخ القرى :

كان مشايخ القرى يمثلون الجهاز المتنفيذ في القرية ، وهم من أبناء القرية نفسها وقد وجد في كل قرية شيخ واحد ، أو عدد من المشايخ ، وصل عددهم في بعض الأحيان إلى عشرين شيخاً في القرية الواحدة<sup>(١)</sup> ، وكان أبرزهم يطلق عليه لقب شيخ المشايخ ، أو المقدم ، وقد أصبحت وظيفة شيخ البلد بمرور الزمن شبه وراثية ، ولا تسلمت سوى تصديق الملزم الذى كان عادة يقوم باختيار أحد أبناء الشيخ المتوفى ليخلف أباه في وظيفته ، وقد كان يحدث في هذه الحالة تبادل الهدايا بين الملزم والشيخ الجديد<sup>(٢)</sup> .

== إلى زمام قرية أخرى ، مخزن (١) تركى دفتر التزام (٣٧٥) الخاص (١١٥٩ هـ - ١٧٤٦ م) صورة حجة شرعية في نهاية الدفتر خاصة بنزاع حول زمام كفر بنى هلال وناحية قراقرص تابع ولاية البحيرة وكذلك البيورلدى الشريف (أمر الباشا) الخاص بإنهاء هذا النزاع .

(١) هيلين آن ريفلين ، الاقتصاد والإدارة في مصر في مستهل القرن التاسع عشر ، ترجمة الدكتور أحمد عبد الرحيم مصطفى ، مصطفى الحسينى ، ص ٤٩ ، دار المحفوظات العمومية ، مخزن (٤٦) مضابط محكمة المنصورة الشرعية ، مضبطة (١٧) ، ص (٤٠ ، ٤٥ ، ١٨٧ ، ١٨٦) ، مخزن (١٨) عين (١٧) ، دفتر رقم ١٣٥٦ .

(٢) حسين أفندى الروزناجى ، المصدر السابق ، الباب التاسع ، السوال الرابع ، ص ٣٩ .

وقد كانت مهمة هؤلاء المشايخ متعددة الجوانب ولهم سلطة قوية على أهل القرية ، فهم مسئولون عن إتمام جرف الجسور السلطانية والبلدية ، فقد كانت الجسور آنذاك نوعين ، جسور سلطانية أى أن جرفها « عملية قطعها وقت الفيضان » وإتقانها ، وحمايتها كانت منوطة بالحكومة ، وأن كل ما تتكلفه على جهة الخزينة العامة ، وجسور بلدية يكون جرفها وإتقانها وحمايتها على أهل القرية أو القرى الواقعة هذه الجسور في زمامها ، وأن كل ما تتكلفه يكون على الملتزم أو الملتزمين بهذه القرى ، وإن ثبت أن الملتزمين أصبحوا يكفون أهل القرى بكل هذه الأعباء ، كما أصبحت تنص على ذلك عقود الإيجارات وحجج الإسقاطات .

وكان مشايخ القرى مسئولين عن إتمام هذه العمليات وعليهم التعهد أمام قاضى الشرع فى محكمة الناحية بأنهم آتموا ذلك على خير وجه ، وأن أى خلل يحدث فى تلك الجسور مقابل بأرواحهم ، وإذا كان جرف جسور الناحية على نفقة الخزينة فقد كان على المشايخ فى هذه الحالة تقديم ما يفرض على ناحيتهم لرجال الدمامسة — وهم رجال الإدارة المنوط بهم الإشراف على عمليات جرف الجسور وصيانتها وقت الفيضان — كل ما يحتاجون إليه من مؤن وتبن وفول وعليق طوال المدة التى يحددها الأمر الصادر لهم من الإدارة ، وقد سجلت دفاتر الجسور وسجلات محاكم الأقاليم كل هذه الأمور بالتفصيل (١) .

كذلك كان على مشايخ القرى خلاص مال الملتزم — الذى يملك زمام تعيينهم — من فلاحي الناحية وتسليمها له (٢) فأصبحوا بذلك بمثابة وسطاء بين الملتزم والفلاحين (٣) ، وإن لم يكونوا فى كل الحالات وسطاء خير فكثيراً ما أبلغوا الملتزم الوشاية ببعض الفلاحين لأغراض تسولها لهم أنفسهم كما أن بعضهم تلاعب بأموال الفلاحين ، وقد سجلت وثائق المحكمة الشرعية أن بعض مشايخ القرى أخذ من الفلاحين المال المقرر عليهم ولم يسدده للملتزم ، فأجبر الملتزم هؤلاء الفلاحين على تسديد المال له مرة ثانية ولم يستطع هؤلاء الفلاحون استرداد أموالهم من هؤلاء المشايخ أو وريثهم بعد وفاتهم (٤) .

(١) دار المحفوظات العمومية : مخزن (١٨) عين (١٧) ، دفتر الجسور (١٣٥٦) ، مخزن (٤٦) ، مضابط محكمة المنصورة ، المضابط رقم (١ ، ٢ ، ٣ ، ٤ ، ٥ ، ٦) .  
- أرشيف المحكمة الشرعية ، سجلات إسقاط القرى رقم (١ ، ٢ ، ٣ ، ٥) .

(٢) هيلين آن ريفلين : المصدر السابق ، ص ٤٨ - ٤٩ .

— Shaw, J. Stanford, op. cit. p. 54.

(٣) نفسه ، ص ٤٩ .

— Estève, « Mémoire sur les Finances de L'Egypte depuis sa conquête par sultan Selym Ier jusqu'à celle du général Bonaparte » in Description de l'Egypte, Etut Moderne, Tome I, p. 310.

(٤) أرشيف المحكمة الشرعية ، محفظ دشت ، محفظ رقم (٢٩٢) ، ص ص ٤٤٥ - ٤٤٦ .

كذلك كان على مشايخ القرى المحافظة على الأمن في قراهم والإشراف على تنظيم عمليات الري ، ومؤاخذة الفلاحين الذين يهملون في زراعة أراضيهم ويقصرون في دفع الضرائب المقررة عليهم والإشراف على تنفيذ أحكام قاضى الشرع بالناحية طبقاً للحجج الشرعية التى يكتبها<sup>(١)</sup> ولهم حق الإشراف على عمليات مسح الأراضى التى تتم فى مناطقهم ، وبخاصة فى الصعيد حيث تتم عمليات المسح سنوياً نتيجة لعمليات طرح النيل زمن الفيضان والمشاركة فى توزيع الضرائب على الفلاحين ومساعدة الصراف فى جمعها ، بل إن كل شيخ فى الواقع كان مسئولاً عن المال المقرّر على فلاحى حصته<sup>(٢)</sup> .

وقد أقام هؤلاء المشايخ من أنفسهم — كما ثبت من وثائق المحكمة الشرعية وكلاء عن الفلاحين للتحدث باسمهم فى كل ما يخص أمورهم وكانوا فى غالب الأحيان يتصرفون فى الأمور الخاصة بالفلاحين نيابة عنهم دون الرجوع إليهم<sup>(٣)</sup> .

وكانوا يشاركون قاضى الشرع وغيره من رجال الإدارة فى حل كثير من المنازعات ، التى تنشأ بين أهالى القرية الواحدة ، أو بين القرى المتجاورة وكان يؤخذ بكلمتهم فى حل هذه المنازعات ، كما كانوا أعضاء دائمين فى لجان المصالحات التى يصدر بشأنها فرمان من الباشا لحل المنازعات التى تنشأ بين الملتزمين وغيرهم من رجال الإدارة أو بين الملتزمين بعضهم بعضاً ، والخاصة بمحدود الالتزام أو اغتصاب الأراضى وفى غالب الأحيان كان يؤخذ برأيهم<sup>(٤)</sup>

(١) دار المحفوظات العمومية ، مخزن ( ٤٦ ) ، مضابط محكمة المنصورة ، مضبطة ( ١٧ ) ، ص ٤٥ - ١٨٦ .

(٢) قانون نامه سليمان ، نسخة مترجمة للعربية ومعدة للنشر فى حوزة أستاذى الدكتور أحمد عز عبد الكريم ، ص ١ .

— Baer , Gabriel, Studies in Social History of Modern Egypt, p. 38.

— Estève, op. cit., pp. 310 — 311.

— Shaw , J. Stanford, op. cit., j. 54.

— Crouchley, A.E. The Economic Development of Modern Egypt, p. 17.

(٣) أرشيف المحكمة الشرعية ، سجل مبيعات الباب العالى ، سجل رقم ٣١٣ ، ص ٣٢٥ ماد ٧٢٤ - دار المحفوظات العمومية ، مخزن ( ٤٦ ) مضابط محكمة المنصورة الشرعية ، مضبطة ( ١٧ ) ، ص ٤٥ .

(٤) دار المحفوظات العمومية ، مخزن ( ٤٦ ) ، مضابط محكمة المنصورة الشرعية مضبطة ( ١٧ ) ، ص ٤٥ ، ١٨٦ ، مضبطة ( ١ ) ، ص ٥٥ .

وكان لهم نظير خدماتهم هذه طين مسموح بالمال الحر ، أى معنى من الضرائب ، ولهم عوائد معترف بها نظير قيامهم بالواجبات التى يقتضيها وجود ضيوف بالقرية ، ونظير حضورهم إلى القاهرة لمقابلة الملتزم إذا لم يكن مقياً بالقرية ، وكان الملتزم بدوره يقدم لهم الكساوى نظير خدماتهم له<sup>(١)</sup> .

ولم تكن هذه مصادر دخلهم الوحيدة ، بل إن بعضهم اتبع أساليب غير مشروعة ، لزيادة دخله عن طريق مشاركته بعض الصيارفة أرباحهم غير المشروعة ، التى كانوا يأخذونها من الفلاحين كى تقيهم شر العقوبات التى توقع بكل من يتأخر فى سداد ماعليه من المال الميرى<sup>(٢)</sup> .

وقد تمكن مشايخ اقري من تكوين ثروات ضخمة بمقياس العصر ، بل أصبح بعضهم يملك الالتزامات ، فمثلاً شريف عيسى شيخ بلدة بردوم تابع البهنساوية ، كان ملتزماً لهذه القرية بمفرده<sup>(٣)</sup> ويذكر الجبرقى أن ابن بسيونى غازى أحد هؤلاء المشايخ بناحية سنديون مات له فى الوباء الذى حل بالماشية ( ١٢٠١ هـ ١٧٨٧ م ) مائة وستون ثوراً<sup>(٤)</sup> .

وإن شمس الدين بن حمودة من مشايخ برما<sup>(٥)</sup> بالمنوفية أخبره بأنه كان فى حوزهم ألف

---

== مخزن ( ١ ) تركى ، عين ( ٧١ ) ، دفتر مرتبات خدمه الديوان عربى ، مسلسل ٥٢٤٩ ، ص ص ١٠٨ - ١٠٥

— مخزن ( ١٨ ) عين ( ١٧ ) ، دفتر الجسور رقم ( ١٣٥٦ ) .

— أرشيف المحكمة الشرعية ، سجلات مبيعات الباب العالى ، سجل رقم ٢٨٣ ، ص ٣٠٢ . مادة ٤٤٤ ، مادة ٤١٧ ، سجل رقم ٣١٣ ص ٣٢٥ ، مادة ٧٢٩ .

(١) حسين أفندى الروزنامجى ، المصدر السابق ، الباب التاسع ، السؤال الرابع ص ٤٩ وأنظر كذلك :

— Baer, Sabriel, op. cit., pp. 37 — 39.

— Lancret, Michel-Ange Memoire sur le Système d'imposition territoriale et sur l'administration des provinces de l'Egypte en description de l'Egypte Etat Moderne Tome, I, p. 247.

(٢) س . ب جيران ، الأحوال الزراعية فى مصر ، ترجمة يوسف نحاس ، خليل مطران ص ١٣٤ .

(٣) دار المحفوظات العمومية ، مخزن ( ١ ) تركى ، عين ( ١ ) ، دفتر التزام . رقم ( ١ )

(٤) عبد الرحمن الجبرقى ، عجائب الآثار ، ج ٢ ، ( حوادث جمادى الأولى ١٢٠١ هـ - فبراير

١٧٨٧ م ) ، ص ١٤٨ .

(٥) برما : من القرى القديمة ، كانت تتبع ولاية المنوفية وحالياً تتبع مركز طنطا محافظة الغربية .

القاموس الجغرافى ، القسم الثانى ، ج ٢ ص ٩٦ - ٩٧ .

فدان لاعلم للملتزم ولا غيره بها ، وذلك خلاف ما بأيديهم من الرزق التي يزرعونها بالمال اليسير ، وأطيان الأسبلة والمساجد ، التي تحت أيديهم من غير شيء ، وخلاف فلاحتهم الظاهرة بالمال القليل<sup>(١)</sup> وهذه أدلة على مبلغ ثراء بعض هؤلاء المشايخ .

ونتيجة للاختصاصات الواسعة التي كانت في أيدي مشايخ القرى في القرن الثامن عشر ، فقد حصلوا على نصيب من الثراء بالنسبة لأبناء طبقتهم<sup>(٢)</sup> ولذا فإنهم أصبحوا يكونون فئة متميزة على أبناء طبقتهم ومنهم من استغل نفوذه أسوأ استغلال وتعمسف في معاملته للفلاحين . وقد ذكرت المصادر أن مشايخ القرى في نهاية القرن الثامن عشر كانوا لا يرغبون في الملتزم الرحيم بالفلاحين ، لأن أحوالهم لاتزوج إلا في حالة قسوة الملتزم على الفلاحين وطلبه الزيادة والمغارم ، فهم في مثل هذه الحالات يتمكنون من أخذ ما يريدون ضمن الزيادة والمغارم وربما وزعوا خراج أطيانهم وزراعتهم ضمن الزيادة على الفلاحين<sup>(٣)</sup> .

وعندما قرر الفرنسيون في ( جمادى الثانية ١٢٢٥ هـ — أكتوبر ١٨٠٠ م ) ضريبة على مشايخ القرى حسب حال كل منهم ضجوا واشتكوا فوزعت هذه الضريبة على الأطيان وزادت في الخراج وتحملها الفلاحون<sup>(٤)</sup> ، وطبقاً لإشارات المصادر يمكن القول بأن معاملة مشايخ القرى للفلاحين ، في ذلك الوقت لم يكن فيها شيء من العدالة فالشيخ يستطيع أن يكيد لخصومه ويصدّرهم لكل مطلب تطلبه السلطة بل ويقبض عليهم ، ويكيل لهم التهم إذا شعر بموقف المعارضة من جانبهم لنفوذه .

هذا بالإضافة إلى أن هؤلاء المشايخ لعبوا دوراً بارزاً في إثارة العصبيات التي كانت موجودة في الريف ، فكثيراً ما كان مشايخ القرية يسلحون فلاحى قريتهم لمساندة العصبية التي يميلون

(١) عبد الرحمن الجبرتي ، عجائب الآثار ، ج ٤ ، ( حوادث جمادى الأولى ١٢٢٩ هـ أبريل ١٨١٤ م ) ، ص ٢١٠ .

(٢) هاملتون ، وهارولد برون ، المجتمع الإسلامى والغرب ، ترجمة الدكتور أحمد عبد الرحيم مصطفى ، مراجعة الدكتور أحمد عزت عبد الكريم ج ٢ ، ص ٩٦ .

(٣) عبد الرحمن الجبرتي ، عجائب الآثار ، ج ٤ ، ( حوادث جمادى الأولى ١٢٢٩ هـ — أبريل ١٨١٤ م ) ، ص ٢٠٨ .

(٤) عبد الرحمن الجبرتي ، المصدر السابق ، ج ٣ ، ( حوادث جمادى الثانية ١٢١٥ هـ — أكتوبر ١٨٠٠ م ) ، ص ١٣٧ .

مظهر التقديس بزوال دولة الفرنسيين ، ( طبعة وزارة التربية والتعليم ) ، ج ٢ ، ص ٨٧-٩٨ .

إليها<sup>(١)</sup> ، واتخذ بعض هؤلاء المشايخ من قسوتهم على أبناء طبقتهم وسيلة للتسلق لدى أجهزة الإدارة المركزية والارتقاء بأنفسهم درجة ، ووسيلة لجمعهم الثروات وقد عبر أحد المعاصرين عن قسوة مشايخ القرى على الفلاحين وعدم رحمتهم بهم بأن فقهاء القرى ، أصبحوا يكتبون في تمامهم ضد النمل قولهم : « ارحل أيها النمل كما رحلت الرحمة من قلوب شيوخ القرى »<sup>(٢)</sup> ، وهذا يوضح مدى تعسف هذه الفئة في معاملتها للفلاحين واستغلالها لنفوذها إلى أبعد الحدود ، حتى أعطت لنفسها حق الإشراف على كل تصرفات الفلاحين .

## ٢ — الشاهد :

كانت وظيفة الشاهد في القرية ذات أهمية كبيرة ، فهو المسئول عن تسجيل أطيان القرية في دفتر لديه — تطلق عليه الوثائق اسم « سجل الشاهد » — حوضاً حوضاً ، وفداناً فداناً<sup>(٣)</sup> ويسجل أسماء الفلاحين الذين يقومون بزراعة أرض القرية . وحصة كل منهم . والمال المقرر على كل فلاح ، كما يسجل فلاحى كل شيخ من مشايخ القرية على حدة<sup>(٤)</sup> ، وكذلك يسجل في دفتره هذا ، المصارف والجسور الموجودة داخل زمام القرية ، ونوع جرفها ، ويربط جميع الأمور على الصراف ، ولذا فإن عمل الشاهد كان يعد بمثابة الأساس الحقيقي لعمل الصراف الذى يقوم على أساسه بجمع المال الميرى والضرائب الأخرى<sup>(٥)</sup> .

(١) هاملتون جب ، وهارولد بون ، المصدر السابق ، ج ٢ ، ٩٧ .

(٢) يوسف الشربيني ، هز القحوف في شرح قصيد أبي شادوف ( طبعة بولاق ) ج ١ ، ص ٦ . ويبدو أن ظاهرة قسوة مشايخ القرى ظلت مستمرة حتى فترة قريبة ، حيث أن كاتباً معاصراً مهتماً بالفلكلور الشعبى قام بجمع الكثير من نصوص هذا التراث ، وذكر أن الشاعر الشعبى عبر عن خشية الأم على ابنها من كيد شيخ القرية بقوله على لسان الأم :

يا ولدى دارى حمار خـــــــدك      شيخ البلد حط السداد عندك  
يا ولدى دارى بيــــاض إيدك      شيخ البلد حط السداد عليك

أنظر ، أحمد رشدى صالح ، الأدب الشعبى ، ص ٧١ .

— Esteve, op. cit., p. 311.

(٣)

— حسين أفندى الروزنامجى ، المصدر السابق ، الباب التاسع — السؤال الثالث ، ص ٣٩ .

— Estéve, op. cit., p. 311.

(٤)

— Shaw, op. cit., p. 56.

— حسين أفندى الروزنامجى ، المصدر السابق — الباب التاسع — السؤال الثالث ، ص ٤٠ .

(٥) هيلين آن ريفلين ، المصدر السابق ، ص ٤٩ .

وكان الشاهد يقوم بدور بارز في فض المنازعات التي تنشعب بين الأهالي بعضهم بعضاً ، أو بين الملتزمين على الحدود ، أو الزمام لأنه يعتبر الشخص الوحيد العارف بمساحة الأرض وقدرها الحقيقي ، نظراً لتسجيلها في دفتره ، وكانت شهادته في هذه المسائل ذات قيمة يؤخذ بها في غالب الأحيان<sup>(١)</sup> .

ولم تسجل وثائق المحكمة الشرعية نزاعاً حول حدود أرض ، أو زمام ناحية إلا وكان الشاهد أو شهود القرى عضواً أو أعضاء في لجان المصالحة الخاصة بهذا النزاع ، والتي كان يصدر بها بيورلدى شريف أى فرمان من الباشا ، وكان لرأى الشاهد أهمية كبيرة في هذه المسائل وفي أحيان كثيرة كان شاهد القرية يستدعى إلى مقر حاكم الشرع أو ديوان الولاية<sup>(٢)</sup> ، ليبدى بشهادته في مسائل النزاع الخاصة بالأرض<sup>(٣)</sup> .

وكان الشاهد إلى جانب ذلك يقوم بكتابة الأوراق الخاصة بالإيجارات وغيرها من الأوراق التي تستلزمها معاملة الفلاحين بعضهم مع بعض نظير مبلغ معلوم عن كل فدان يتقاضاه أحياناً من الملتزم ، وأحياناً أخرى يضاف إلى الإيجار السنوى ، وقد سجلت وثائق المحكمة الشرعية ذلك بكل دقة فتتلائق محمد أفندى البكرى الصديق<sup>(٤)</sup> نقيب السادة الأشراف مع مشايخ وأهالي كفر الممرة<sup>(٥)</sup> تابع ولاية المنوفية والملتزم بحق الثلثين في طين القرية على أن يكون إيجار الفدان

(١) دار المحفوظات العمومية ، مخزن (١) تركى ، عين (٦١) دفتر أحبابى رقم ٤٦١٩ .  
Shaw, op. cit., p. 55.

(٢) دار المحفوظات العمومية ، مخزن (١) تركى ، عين (٦١) ، دفتر أحبابى ، رقم ٤٦١٩

(٣) دار المحفوظات العمومية ، مخزن (١) تركى ، عين (٦١) ، دفتر قيودات الرزق بولاية

أسيوط ، رقم ٤٦١٩ .

(٤) السيد محمد أفندى البكرى الصديق . تولى مشيخة السجادة البكرية ونقابة الأشراف ، في نهاية القرن الثامن عشر ، ولما توفى ( ١٢٠٨ هـ - ١٧٩٣ م ) ، تولى بعده هذين المنصبين السيد خليل البكرى الصديق ، الذى اختاره الفرنسيون عضواً في الديوان ، وتولى رياسته بعد الشيخ عبد الله الشرقاوى ، الذى صار له قبول عند الفرنسيين على حد تعبير الجبرقى .

- أنظر الجبرقى ، المصادر السابق ، ج ٢ ، ( حوادث ١٢٠٨ هـ - ١٧٩٣ م ) ، ص ص ٢٥١ -

٢٥٢ ، ج ٤ ، ( حوادث ١٢٢٣ هـ - ١٨٠٨ م ) ، ص ص ٨٦ - ٨٧

- محمد توفيق البكرى ، بيت الصديق ، ص ص ١٤٠ - ١٤٦ .

(٥) كفر الممرة حالياً إحدى قرى مركز إيتاى البارود ، تبع محافظة البحيرة ويذكر صاحب القاموس الجغرافى أنها عرفت في تاريخ ( ١٢٢٨ هـ - ١٨١٣ م ) باسم كفر العوامر ، ومن ( ١٢٧٣ هـ - ١٨٥٦ ) باسم العوامر فقط وهو الاسم الذى تعرف به إلى الآن .

- القاموس الجغرافى ، القسم الثانى ، ج ٢ ص ٢٤٦ .



من الجلسة المذكورة « ثلاثمائة نصف وتسعة وستون نصف فضة » . على أن يتسلم منها صافياً مبلغاً قدره « ثلاثمائة وستين نصف فضة » وما هو لشاهد الناحية المذكورة نظير تقييد وكتابة الأوراق للمزارعين المذكورين أربعة أنصاف فضة من ذلك ، وما هو في نظير غفر الحصة المذكورة للعرب المدركين نظير غفرهم خمسة أنصاف فضة (١) .

وكذلك أصبحت له عادة سنوية على الفلاحين قدرتها دفاتر الترابيع : في بعض القرى بمبلغ (٦٦٦) بارة (٢)

وكان تعيين الشاهد يتم باختيار فلاحى القرية وموافقة الملتزم على هذا الاختيار ، وحيثما وجد عدد من الملتزمين في إحدى القرى كان كبيرهم يصدق على اختيار شاهد القرية وكان المؤهل الرئيسى للشاهد هو معرفة القراءة والكتابة والحساب (٣) لأن طبيعة عمله تستلزم منه أن يقوم بعمليات التسجيل الكتابية والحسابية .

### ٣ - الصراف :

كان الملتزم يقوم بتعيين مباشر يعتبر بمثابة الوكيل له ، في حصة الالتزام ، وكان يعاون هذا الوكيل — كما تسميه الوثائق — عدد من الكتبة الأقباط أو النساوى — كما تسميهم المصادر المعاصرة (٤) — وكان لدى هذا الوكيل أو المباشر سجلات منفصلة لضرائب الأرض (٥) ، وكان يعين كل الصيارفة في حصة الالتزام الذى يقوم بوكالته ، ويتبادل مع هؤلاء الصيارفة المكاتبات التى تنظم لهم سير العمل وجمع الأموال المقررة في منطقة اختصاص كل منهم (٦) .

(١) أرشيف المحكمة الشرعية ، سجل مبايعات الباب العالى رقم ٣١٣ ، مادة (٧٢٩) .

— عبد الرحمن الجبرقى ، عجائب الآثار ، ج٤ ، حوادث (١٢٢٣ هـ - ١٨٠٨ م) ، ص ٨٦ - ٨٧ ،

— محمد توفيق البكرى ، بيت الصديق ، ص ١٤٠ - ١٤٦ .

(٢) دار المحفوظات العمومية ، مخزن (١٨) تركي ، عين (١٩) ، دفاتر الترابيع أرقام

١٦٠٥ - ١٦٠٨ .

(٣) هيلين آن ريفلين ، المصدر السابق ، ص ٤٩ .

(٤) يوسف الشربيني ، المصدر السابق ، ج ١ ، ص ١٨ .

— Crouchley A.E., op. cit., p. 18.

(٥)

— Esteve, op. cit., p. 311.

(٦) هيلين آن ريفلين ، المصدر السابق ، ص ٤٨ .

وكان الصراف يقوم بحجابه الأموال المقررة على الفلاحين ، طبقاً لما هو مدون بسجل شاهد القرية (١) ، وبما كان يسهل له عمله معاونة مشايخ القرية له ، حيث أنه كان في معظم الأحيان يتسلم من كل منهم المال المقرر على فلاحيه (٢) وكانت هذه الأموال تسلم — عينا كانت أم نقداً — للملتزم أو الوكيل « الذي عليه الحساب مع الملتزم » (٣) .

وكان من عمل الصراف — حيث أنه هو الذي يتسلم الأموال — دفع النفقات الإدارية التي تتطلبها مصلحة الالتزام (٤) وكذلك كان من اختصاصاته كما هو واضح من وثائق المحكمة الشرعية وقانون نامه سليمان ، حضور عمليات المسح التي تتم في منطقة اختصاصه ، نظراً لأن الضرائب كانت لا تفرض إلا على الأراضي المزروعة دون غيرها ، ولذا فإنه كان عليه أن يسجل المقاييس والحسابات اللازمة (٥) لكي يجمع الأموال المقررة على أساسها فهل أدى الصراف عمله بأمانة وإخلاص ؟ .

الواقع أن بعض الصرافين — كما هو واضح من وثائق المحكمة الشرعية ، ومن المصادر المعاصرة لم يؤدوا عملهم بأمانة وإخلاص ، فرغم أنهم كانوا يتقاضون أجراً على عملهم بأخذ أجر على المخرجات ، أى الأموال التي يجمعونها من الفلاحين (٦) للملتزمين ويأخذون أجراً من الفلاحين أنفسهم ، إلا أنهم كما هو ثابت ، استغلوا نفوذهم أسوأ استعمال ، وفرضوا سلطانهم على الفلاحين ، حتى عبر الشيخ الشريبي عن خوف الفلاحين منهم بقوله :

وهم عبيد قابض الأموال فعندهم كالعلم أو كالخال  
ويجلسون عنده في أدب أو يقف الواحد منهم كالصبي (٧)

(١) محمد فهمي لطيفة ، تاريخ مصر الاقتصادي في العصور الحديثة ، ص ٢٥ .

(٢) هيلين آن ريفلين ، المصدر السابق ، ص ٤٩ .

(٣) حسين أفندي الروزناجي ، المصدر السابق ، الباب التاسع — السؤال الخامس ، ص ٤٠ .

(٤) — Poliak A.N., Feudalism in Egypt, Syria, palestine and the lebanon, p. 72. (٤)

— Lancret, op. cit., pp. 479, 485, 506.

— Shaw, op. cit., p. 56.

(٥) قانون نامه سليمان ، النسخة السابقة ، ص ١٢ — ١٣ .

أرشيف المحكمة الشرعية ، سجل مبايعات الباب العالي ، رقم ١٢٠ .

(٦) حسين أفندي الروزناجي ، المصدر السابق ، الباب التاسع — السؤال الخامس ، ص ٤٠ .

(٧) يوسف الشريبي ، المصدر السابق ، ج ١ ، ص ٨٥ .

وسجل في شرحه لقصيد أبي شادوف قوله « أن النصراني إذا نزل قرية لقبض أموالها يحضر إليه الفلاحون ويكرمونه ويرسلون له الوجبة ويتدللون بين يديه ويطيعون أمره ونهيه بل يكون غالبهم في خدمته<sup>(١)</sup> » وذكر كذلك « أن بعض الملتزمين ، يولى النصراني ( الصراف ) أمر القرية ، فيحكم فيها بالضرب والحبس وغير ذلك ، فلا يأتيه الفلاح إلا وهو يرتعد من شدة الخوف<sup>(٢)</sup> » .

ونظراً لقسوة الصراف على الفلاحين وخراب ذمته أصبح الفلاحون يخشونه أكثر من خشيتهم للملتزم ذاته فهو يغالطهم « ويناكرهم وهم له أطوع من أستاذهم وأمره نافذ فيهم ، فيأمر قائمقام ( أى وكيل الملتزم ) بحبس من شاء أو ضربه محتجاً عليهم بىواقي لا يدفعها ، وإذا غلق أحدهم ماعليه من المال الذى وجبه عليه في قائمة المصروف ، وطلب من المعلم ورده ، وهى ورقة الغلاق وعده لوقت آخر حتى يحرر حسابه ، فلا يقدر الفلاح على مرادده خوفاً منه ، فإذا سأله من بعد ذلك ، قال له بقى عليك جبتان من فدان ، أو خروبتان ، أو نحو ذلك ولا يعطيه ورقة الغلاق ، حتى يستوفى منه قدر المال أو يصانعه بالهدية والرشوة »<sup>(٣)</sup> .

وقد ضيعت فئة الصرافين طبقاً لإشارات المصادر جزءاً كبيراً من الإيرادات على الخزينة فى بعض السنوات نظير ما كانوا يتقاضونه من رشاوى من الفلاحين .

فقد ذكر جيرار فى نهاية القرن الثامن عشر « أن فئة الصرافين توصلت بسبب جهل الفلاحين وبمشاركتهم ( أى مشاركة الصرافين ) معظم مشايخ القرى فى أرباحهم المحرمة

(١) يوسف الشربيني المصدر السابق ، ج ٢ ، ص ١١٦ .

(٢) نفسه ، ج ٢ ، ص ١١٧ .

وقد أوحى هذا النص إلى المرحوم الأستاذ أحمد أمين بأن الملتزم أحياناً يكون قبطياً فذكر " وأحياناً يكون الملتزم قبطياً فيأتى هو أيضاً من الظلم والعسف مع المسلمين ما يشقى غليله ، وهو يدخل القرية عادة فى موكب عظيم من الخدم والحشم ويركب عادة فرساً مسرجة لها ركاب مطلى بالذهب والركاب حديدتان خارجتان فإذا أرسل إلى الفلاح الذى عليه الإيجار حضر يرتعد من الخوف ويقف بجانب فرسه وهو راكب ويغلف له القول ويقول له " لابد أن تحضر ماعليك الآن ، وإلا أضربك بهاتين الحديدتين فيجرحه أو يميته " .

والحقيقة أنه لم يكن هناك ملتزم قبطى ، وإنما الصراف هو الذى كان فى غالب الأحيان قبطياً .

— أنظر أحمد أمين ، قاموس العادات والتقاليد والتعابير المصرية ، ص ٤١٣ .

(٣) عبد الرحمن الجبري ، عجائب الآثار ، ج ٤ ، ( جمادى الأولى ١٢٢٩ هـ - أبريل ١٨١٣ م ) ،

وأحيانا بالرشاوى التى تؤمنهم العقوبات إلى جعل نفقات الجباية ربع الإيرادات وهذا باعتراف الأكثرين منهم ، مايزيد على ثلث الأموال المحببة فى مصر» (١) .

ولم يقف أمر الغش بهذه الطائفة عند هذا الحد بل تجاوزته فى المناطق التى كانت تدفع ضرائبها غلالا وخاصة فى الوجه القبلى ، حيث استعملوا نوعين من المكاييل ، نوع وهو الأكبر ويتسلمون به الغلال من الفلاحين ، والمكيال العادى وهو الأصغر ويسلمون به الغلال إلى الشئون الأميرية ويحتجزون لأنفسهم الفرق بين المكاييل (٢) .

ومما هو جدير بالذكر أن عبارة « نزلة الصراف » أصبحت مصدر رعب الكثير من الفلاحين وأصبح التقرب إلى « الصراف » أمنية عزيزة من أمنيات الفلاح على حد تعبير المصادر المعاصرة (٣) وإن دل ذلك على شيء ، فإنه يدل على سوء العلاقة التى أصبحت سائدة بين الفلاحين ، وأجهزة الإدارة التى يتعاملون معها ، والتى أصبحت تكبلهم بكثير من الأعباء .

#### ٤ - الخولى :

الأصل فى عمل الخولى ، هو الإشراف على زراعة أراضى الوسية ، وهى الأرض الخاصة بالمتنزم ولكن نظراً لأن الأموال الأميرية كانت لاتجبى ، إلا على الأراضى المروية ، التى تتم زراعتها فعلا ، كما نص على ذلك قانون نامه سليمان . لذا فإن عمليات المسح التى سنها هذا القانون أيضاً أصبحت تتم كل عام وبخاصة فى الوجه القبلى ، نظراً لكثرة عمليات طرح النهر ، وكانت فى البدء تتم على يد موظف قبلى هو « المساح » (٤) ، ثم أصبحت بمرور الزمن تتم على يد « الخولى » الذى أصبح يحمل لقب ، خولى الدلالة والقانون (٥) وأصبح لكل ناحية

(١) س. ب. جبار ، المصدر السابق ، ص ١٣٤ .

(٢) نفسه ، ص ١٣٥ ، وأنظر كذلك

Esteve, op. cit., pp. 319 — 320.

(٣) يوسف الشربيني ، المصدر السابق ، ج ١ ، ص ١٨ .

أرشيف المحكمة الشرعية ، سجل الديوان العالى ( ١ ) ص ١ - ٢ .

(٤) هيلين آن ريفلين ، المصدر السابق ، ص ٤٩ .

— Lancet, op. cit., pp. 481 — 482.

— Shaw, op. cit., p. 57 .

(٥) دار المحفوظات العمومية ، مخزن ( ١ ) تركى ، عين ( ٦١ ) ، دفتر أحباسى ، رقم ٤٦١٧ .

— أرشيف المحكمة الشرعية ، سجل إسقاط القرى ، رقم ( ٥ ) ، ص ٥٧ .

خولتها ، وكانت عمليات المسح هذه تتم بحضور الصراف ، ومشايخ القرى ، كل عن حصته ، كما سبقت الإشارة.

بل إنه « في السنوات التي يبقى فيها جزء كبير من الأرض دون رى « شراقى » كان مقام « وكيل الملتزم » بدوره يشهد عمليات المسح »<sup>(١)</sup>.

ولما كانت وظيفة الخولى لا تحتم عليه الإلمام بالقراءة والكتابة ، فإنه كان يعتمد على ذاكرته وإن بدا منه انحراف أو زيف في عملية المسح « كان الشيخ ملزماً بأن يندد به وأن يرشح للوظيفة شخصاً آخر »<sup>(٢)</sup>.

وكان الخولى ملزماً بمعرفة حدود القرية ، وحدود كل تكليف ، أو أثر ، وأصبح هو الحكم فيما ينشأ من منازعات في هذا الشأن ، فهو « الذى يفرق دعاوى الفلاحين من قبل الطين والزراعة لأنه ملزوم بمعرفة الزراعة والأطيان حوضاً بمحوض »<sup>(٣)</sup>.

وقد سجلت دفاتر الترايع والجسور ، أن من اختصاصات الخولى ، الإشراف على جرف الجسور السلطانية والبلدية ، فقد كتب ، في بداية دفتر الجسور الخاص بولايات الغربية ، والشرقية والمنوفية « .. الحمد لله معين العاجزين دفتر مبارك يتضمن الأحباس السلطانية بأقليم الغربية في درك من يذكر فيه من الخولا بالجسور السلطانية ، مما جرفهم على الجرافة السلطانية وهو ثلاثة أمثلاث :

### الثلث القبلى ما بين :

١ — الخولى أبو الفضل ، وعلى ليلا ، وهجرس .. نصف جسر القويسنية ونصف جسر الحلفاية .

٢ — الخولى يونس بن البسيونى ، وأبو الخير أحمد ، جسر الغاية الكمالية .

٣ — الخولى حسن بن كلشكل ، ورضى بن البدرى ، جسر شوهر بكاله .

(١) هيلين آن ريفلين ، المصدر السابق ، ص ٥٥ .

— Shaw, op. cit., p. 57.

(٢) قانون نامد سليمان النسخة السابقة الإشارة إليها ، ١٣ حيث نص أنه :

« إن ظهر عدم استقامة المساحين وبأنه يكتمون بعض الأراضي طمعاً برشوة يرتشونها من الفلاحين ، فليكنف عن إرسالهم ، ويكشف في دفاتر الارتفاع « عن تلك الولاية »

(٣) حسين أفندى الروزنامجى ، المصدر السابق ، الباب التاسع ، السؤال السادس ، ص ٤٥ .

### الثلاث البحري :

- ١ — الخولى حسن بن مشعل الشناوى ، نصف جسر القويسنية .
- ٢ — الخولى عمران ، جسر محلة أبو على ، القنطرة بكاله ، جسر الديميرتين .
- ٣ — الخولى أبو غالب بن النواجى ، جسر البوابين بكاله ، والحسابى جميعه .

### الثلاث الغربى :

- ١ — الخولى شهاب الدين ، وبركات أولاد خرشيم : جسر القطين بكاله ، جسر أبو سرور بكاله ، جسر البدرأوى ، جسر سليم ، جسر برنوفى .
  - ٢ — الخولى محسن بن أبو عمر ، وغيث بن غانم ، جسر بنا بالقناطر .
- ثم سجلت بعد ذلك فى هذا الدفتر أسماء الجسور وما بينها من الأدراك وأسماء الخولا الواقعة هذه الأدراك فى مناطقهم (١) .

وكذلك سجلت وثائق المحكمة الشرعية أن من بين اختصاصات الخولى حضور قضايا فض المنازعات التى تنشأ بين الفلاحين أو بين الأشراف والملازمين ، أو بين الملازمين وغيرهم من أطراف النزاع ، فمثلا ذكرت إحدى الحجج التى من هذا النوع . « وحضر تحرير ذلك وقياسه ومساحته بالقصبة الخاكية بمباشرة القاضى العتمد القضاى ، ومحمد حمادة مباشر وقف الرحوم الأمير على بيك المولى إليه بد جرجا ( جرجا ) ومولانا الحاكم الشرعى الواضع خطه الكريم أعلا أصله وجماعة من المسلمين ، من أهالى النواحي المذكورة وغيرهم الحاضرين لذلك ، والمحترم الخولى خضر بن يوسف والخولى جودة بن أحمد ، خولة الدلالة والقانون . بأراضى طهطا (٣) » .

هذا بالإضافة إلى أنه أصبح من اختصاصات الخولى الأساسية قيامه بالتداول مع مشايخ

---

(١) دار المحفوظات العمومية ، مخزن (١٨) تركى ، عين (١٧) ، دفتر الجسور رقم ١٣٥٦ وهو الدفتر الوحيد الذى عثرت عليه من دفاتر الجسور ، وحاولت كثير أ البحث عن بقية هذه الدفاتر المفيدة ولكننى لم أعث إلا على هذا الدفتر أما بقية المجموعة فلم يعرف أحد عنها شيئاً ، أنظر كذلك : دفاتر الترابيع أرقام ١٦٠٥ ، ١٦٠٨ ، مخزن (١٨) تركى عين (١٩) .

(٢) الدلالة ، أى يدلون (يرشدون) كل شخص على أرض أثره ، أو مساحته ، وحدودها الصحيحة ، قانوناً .

(٣) دار المحفوظات العمومية ، مخزن (١) تركى ، عين (٦١) دفتر أحباس (٤٦١٩) أرشيف المحكمة الشرعية ، سجل الديوان العالى رقم (٢) ، ص ٢٤ .

القرية حول عملية توزيع الأرض على الفلاحين ، والنظر في مطالبهم واحتياجاتهم<sup>(١)</sup> وعليه عند السخرة أن يوزع الأرض ، ويشرف على الزراعة ، وأصبح هو المسئول عن صيانة نظام الري في الالتزام<sup>(٢)</sup> .

وكان الخولى يصرف أجره من ديوان الولاية<sup>(٣)</sup> ، وكان يتعم على خولة كل ناحية الحضور أمام قاضى الشرع فى الناحية ، وأن يسجّرا أمامه . أنهم استوفوا عوائدهم ، وأنهم نظير ذلك سوف يقومون بواجبهم على أكمل وجه ، وقد سجلت محاكم الأقاليم هذه العملية بدقة وتفصيل ، فعلى سبيل المثال ذكرت إحدى الحجج التى من هذا النوع « حضر الخولى عبد الله ، وشقيقه الخولى منصور ولدى المرحوم الخولى دمراج بن يونس ، من أهالى ميت الحارون<sup>(٤)</sup> والخولى سلامة ، والخولى هيكى . وأشهدوا على أنفسهم الإشهاد الشرعى ، وهم بأكمل الأحوال المعتبرة شرعاً ، أنهم غلقوا واستوفوا من ديوان الأمير حسن أغا عوايدهم سنة تاريخه ( ١١٥٩ هـ — ١٧٤٦ م ) بالتمام والكمال وعليهم حفظ : وحراسة الجسر السلطانى ، الآتى ذكره فيه<sup>(٥)</sup> » .

ويمكن أن نستنتج من هذا النص حقيقة هامة ، وهى أن هذه الوظيفة ، أصبحت شبه وراثية فابن الخولى يصبح خولياً وهكذا دواليك .

هكذا يتضح من العرض السابق أن الخولى أصبح يقوم بدور كبير فى إدارة القرية ،

---

(١) مصطفى القوفى ، تطور مصر الاقتصادى فى العصر الحديث ، ص ١٠ ، هيلين آن ريفلين ، المصدر السابق ، ص ٥١ .

— Esteve, op. cit., p. 310.

— Lancet, op. cit., pp. 240 — 245.

— Shaw, op. cit., p. 58.

(٢) هيلين آن ريفلين ، المصدر السابق ، ص ٥١ .

(٣) حسين أفندى الروزناجى ، المصدر السابق ، الباب التاسع السؤال السادس ، ص ٤٠ .

(٤) ميت الحارون ، إحدى قرى مركز زفتى ، محافظة الغربية وأصل اسمها « منية الحارون » ثم حرف إلى « ميت الحارون » الذى لا تزال معروفة به إلى الآن ،

القاموس الجغرافى ، القسم الثانى ، ج ٢ ص ٦٣ .

(٥) محكمة المنصورة الشرعية ، مضبطة (٤) ، ص ١٥٦ ، حجة بتاريخ ( ٢٨ جمادى الأولى ١١٥٩ هـ

١٩ يونية ١٧٤٦ م ) .

— محكمة الإسكندرية مضبطة ( ٢ ) ، ص ١٨ ، مضبطة ( ٣ ) ، ص ٥٣ مادة ( ١١ ) .

وتنظيم شئونها ، ولم تسجل الوثائق ما يشين بأصحاب هذه الوظيفة ، أو ما يدل على تلاعبهم بهم وظيقتهم .

## ٥ - الوكيل أو قائم مقام :

موظف كان الملتزم يعينه للإشراف على حصة التزامه ، ويوكل إليه تسجيل كمية الغلال المودعة لديه . بشهادة شيخ القرية <sup>(١)</sup> . وهو الذى يقوم بدفع أجور الفلاحين نظير قيامهم بالعمل فى زراعة أرض الأوسية ، إذ لم تسكن هناك سخرة <sup>(٢)</sup> . أما إذا وجدت السخرة ، فلا يدفع أجراً إلا للفلاحين الذين يقومون بعملية الحرث .

وكان الملتزم يمنحه فى بعض الحالات سلطة تخصيص مقابل من الغلال لأقرب عناصر الزراع نظير ما « قدموا من خدمات » <sup>(٣)</sup> .

وذكر صاحب هز القحوف « أن غالب الملتزمين إذا أخذ قرية ، أو كفرآ من كهور الريف يزرع فيها ، أو فى الكفر ، جانباً من الأرض ، والبقية يعطيها للفلاحين ، بخراج معلوم ويسمى هذا الجزء الذى يزرعه الأوسية ، فيرسل ثيراناً وأخشاباً ومخارث وما يحتاج إليه ، ويجعل له على ذلك ، وكيلاً ، ومحللاً معداً لأخشابه وبهائمهم ويقال لها دار الأوسية ، ويوكل من يصرف على البهائم وغيرها ، بحساب وضبط <sup>(٤)</sup> » .

وقد كان الوكيل ، ينوب عن الملتزم ، فى كثير من الأمور التى تتعلق بإدارة حصة الالتزام ، فهو يحضر عمليات مسح الأراضى ، نيابة عنه ويتسلم الأموال الخاصة به . من مشايخ القرية وغير ذلك من الأمور .

ولذا فإنه نظير ما كان الوكيل ، يقدمه من خدمات للملتزم ، وحفظه لتعلقات الأوسية

(١) هيلين آن ريفلين ، المصدر السابق ، ص ٥١ .

— حسين أفندى الروزناجى المصدر السابق الباب التاسع ، السؤال السابع ، ص ٤٠ .

(٢) هيلين آن ريفلين ، المصدر السابق ، ص ٥٢ .

— Lancret, op. cit., p. 246.

(٣) هيلين آن ريفلين ، المصدر السابق ، ص ٥٢ .

— Lancret, op. cit., p. 247.

(٤) يوسف الشرببى ، المصدر السابق ، ج ٢ ، ص ١٤٤ .



مثل النوارج والمحارث وخلافة فإن عوانده « أجره » على طرف الملتزم<sup>(١)</sup> . وإن ثبت لنا من واقع دفاتر الترايع أنه فرض لنفسه عادة على الفلاحين ، وصات في بعض القرى ، إلى « ٢٠٠٠ » بارة سنوياً ، هذا بخلاف ما كان يتقاضاه من الملتزم<sup>(٢)</sup> .

## ٦ - المشد :

كان المشد مجرد موظف تابع لشيخ البلد ، وهو الذى يحضر الفلاحين إلى الديوان وقت طلب المال<sup>(٣)</sup> . ولذا فإنه أصبح من اختصاصاته . أن يعرف أين يسكن كل فرد من أهالى القرية ، ليأتى به عند الحاجة وإن أعطته هذه المعرفة صفة المرشد فى القرية ، فهو الذى يرشد الأغراب إلى من يريدون وعليه تزويدهم باحتيا جاتهم من طعام ودواب الحمل إذا دعت ظروفهم إلى ذلك<sup>(٤)</sup> .

ولكن عمله الأساسى . كان القيام بإبلاغ أوامر الملتزم . أو وكيله وشيخ البلد لأهل القرية وتنفيذها باستعمال القوة ، إذا رأى الملتزم أن إستعمال القوة هو الذى يجدى مع الفلاحين الذين يسيثون السلوك ، أو يتأخرون فى تسديد ما عليهم من أموال . وأصبح « يتصرف بناء على أمر شيخ البلد أو غيره من موطى القرية حيث تكون القوة ضرورية لفرض الطاعة على الفلاحين<sup>(٥)</sup> » وقد ذكر الجبرتى أنه كان يسحب الفلاح الذى يتأخر عن العونة من شنبه ويشبعه ميباً وشتاً وضرباً<sup>(٦)</sup> . وذكر صاحب هز القحوف أن كل « من تراخى أو تسكسل عن السروح أخذه المشد وعاقبه وغرمه دارهم معلومة<sup>(٧)</sup> » .

ومما وهو جدير بالإشارة أن سلطة المشد أصبحت فوق سلطة الخفير فهو الذى يأمره بالمناداة بالأوامر الصادرة إلى الفلاحين « فإذا احتاج الأمر لشيل الطين من الآبار ولحفر القنى ، أو ضم الزرع أمر المشد بالقرية أو الكفر رجلا يقال له الخفير « الخفير » فينادى

(١) حسين أفندى الروزنامجى ، المصدر السابق ، الباب التاسع ، السؤال السابع ، ص ٤٠ ، يوسف الشربيني ، المصدر السابق ، ج ٢ ، ص ١٤٤ .

(٢) دار المحفوظات ، مخزن (١٨) عين (١٩) دفاتر الترايع ١٠٦٥ ، ١٦٠٨ ، ٤٩ .

(٣) حسين أفندى ، المصدر السابق ، الباب التاسع ، السؤال التاسع ، ص ص ٤٠ - ٤١ .

(٤) هيلين آن ريفلين ، المصدر السابق ، ص ٥٠ ، محمد فهمى لهيطة ، المصدر السابق ، ص ٢٥ .

(٥) مصطفى القوفى ، المصدر السابق ، ص ١٠ .

(٦) عبد الرحمن الجبرتى ، عجائب الآثار ، ج ٤ ، حوادث ( جمادى الأولى ١٢٢٩ هـ - أبريل ١٨١٣ م ) ، ص ٢٠٧ .

(٧) يوسف الشربيني ، المصدر السابق ، ج ٢ ، ص ١٤٤ .

العونة يافلاحين العونة يابطالين » أى خالين من العمل « فيخرجون عند صبيحة النهار جميعهم ويسرحون للحفر أو لكل ما يأمروهم به كل يوم من غير أجرة إلى أن يفرغ الحفر والضم (١) ».

وهكذا نرى من العرض السابق أن صورة المشد في القرية كانت من الصور البغيضة للفلاحين التي ترتبط في أذهانهم بالقسوة واستغلال النفوذ .

## ٧ - الخفير :

لم يرد ذكر لوظيفة « خفير » أو « غفير » في إجابات حسين افندى الروزناجي ، ولكن وثائق المحكمة الشرعية ، والمصادر المعاصرة سجلت وجود نظام الخفير في القرية ، واعتماداً على هذه المصادر ، يمكن القول بأنه وجد في كل قرية عدد من الخفراء ، الذين كانوا يقومون بحراسة القرية وزراعتها (٢) وكان عملهم أشبه بعمل الشرطة في الريف فهم « يعملون على عدم حدوث السرقات وغيرها من الجرائم ، ويحذرون من هجمات البدو ، ويحرسون بيت الملتزم والمحصول ويراقبون الجسور ليحولوا دون العبث بها ، في غير مواسمها (٣) . . وقد اختلف عدد الخفراء من قرية إلى أخرى (٤) . . وكان على الخفير أن ينفذ أوامر المشد في المناداة بالخروج للعونة وغيرها من الأوامر التي يأمره المشد في المناداة عليها : وكذلك عليه إبلاغ الأوامر التي يريد شيخ القرية إبلاغها إلى الفلاحين (٥) .

ومما هو جدير بالذكر أن وثائق المحكمة الشرعية سجلت أن بعض العربان قاموا بدور الخفراء وأتمتهم بالعرب المدركين « أى أصحاب الدرك » وأصبح لهم نظير قيامهم بعملية الخفارة قدر معلوم من المال على كل فدان أو حصة ، أصبح ينص عليه في عقد الإيجار الذي يكتب بين الملتزم والفلاحين ، ففي إحدى الحجج التي من هذا النوع نصّ على أن إيجار الفدان ثلاثمائة وتسعة وستون نصف فضة : ثلاثمائة وستون للملتزم وأربعة أنصاف للشاهد وخمسة أنصاف للعرب المدركين نظير « غفرهم لطين الحصة » (٦) .

(١) يوسف الشربيني ، المصدر السابق ، ج ٢ ، ص ١٤٤ .

(٢)

— Esteve, op. cit., p. 311.

(٣) هليلين آن ريفلين ، المصدر السابق ، ص ٥١ .

(٤)

— Esteve, op. cit., p. 311.

(٥) يوسف الشربيني ، المصدر السابق ، ج ٢ ، ص ١٤٤ .

(٦) أرشيف المحكمة الشرعية ، سجل مبيعات الباب العالي ، رقم ٣١٣ ، ص ٣٢٥ مادة (٧٢٩) .

وقد سجلت دفاتر الترايع في بياناتها عادة سنوية للخفراء على الفلاحين وأطلقت عليهم اسم « غفر الليل » وقد وصلت هذه العادة في بعض القرى إلى ( ٢٦٠ ) بارة سنوية<sup>(١)</sup> . وهكذا يمكن القول بأن الخفراء قد قاموا بدور هام في معظم الأحوال بحماية الريف وزراعاته ، وإن سجلت بعض المصادر ، أنهم كانوا في بعض الأحيان يد ظلم ضد الفلاح<sup>(٢)</sup> ، فقد سجل الجبرتي أن عرب الجبائية الذين كان يدهم خفارة الشطين الشرقي والغربي من بولاق إلى دمياط قد استغلوا نفوذهم وفرضوا الضرائب والعوائد الشهرية والسنوية على سكان هذه المناطق<sup>(٣)</sup> .

ونخلص في النهاية إلى أن الخفراء في الريف في القرن الثامن عشر ، قاموا بدورهم في إطار أنهم جزء من أجهزة الإدارة في القرية التي أصبح شاعها الأول استغلال نفوذها لمصالحها الشخصية دون الاهتمام بمصالح الرعية .

#### ٨ - الكلاف :<sup>(٤)</sup>

عامل من عمال الملتزم ، فالملتزم في الغالب كان يكون له ثروة من المواشي وقطعان الغنم التي تعيش في أرض الأوسية إذا زرعها لحسابه ولم يؤجرها ، ومن هنا كان لابد من وجود عامل عنده يكون مشغولاً عن علف البهائم ، وتسريحها ، ومراعاتها ، في كل ماتحتاج إليه<sup>(٥)</sup> ، وأن يقوم بجمع الصوف والجن والزبد من اللبن الذي تنتجه<sup>(٦)</sup> ، واستلزم اهتمامه بالمواشي وقطعان الأغنام أن يكون على دراية « عملية » بتطبيب الماشية ، ولذا فإنه أصبح يقوم بدور البيطار في القرية بأسرها<sup>(٧)</sup> ، إذ تعدى اهتمامه بمواشي الملتزم إلى الاهتمام بمواشي القرية

(١) دار المحفوظات العمومية ، مخزن (١٨) عين (١٩) دفاتر الترايع ١٦٠٥ ، ١٦٠٨ ، ١٦٠٩ ، ١٦١٠ .

(٢) يوسف الشربيني ، المصدر السابق ، ج ٢ ، ص ١٤٤ .

(٣) عبد الرحمن الجبرتي ، عجائب الآثار ، ج ١ ، ( حوادث ١١٨٣ - ١٧٦٩ م ) ص ٣٤٥ .

(٤) ذكر الشيخ يوسف الشربيني عن تسميته « الكلاف » ، ويقال له ، الكلاف بالعين المهملة ، ويسمى الثور ( تكمياً ) أيضاً وهو الذي يكلف البهائم والأثوار ويتعاطى خدمتها .

— هز القحوف ، ج ١ ، ص ٦٥ .

(٥) حسين أفندي الروزناجي ، المصدر السابق ، الباب التاسع ، السؤال الثامن ، ص ٤٠ .

— Esteve, op. cit., pp. 311 — 312.

— Lancret, op. cit., pp. 243 — 245.

(٦) محمد فهمي هبطة ، المصدر السابق ، ص ٢٥ .

(٧) هيلين آن ريفلين ، المصدر السابق ، ص ٥٢ .

كلها ، وأصبح الفلاحون يلجأون إليه لتطبيب مواشيهم ، وقد ذكر حسين افندى الروزنامجي أن عوائده — أى أجره — كانت على طرف الملتزم إلا أن سجلات الترايع سجلت أنه كان يتلقى عوائد من أهل القرية ، أصبح معترفاً بها من الروزنامة<sup>(١)</sup> فقد كان يتلقى عوائد من الملتزم نظراً لأنه يعد عاملاً تابعاً له ، أما أخذه عوائد من أهل القرية ، فلا أنه أصبح كما سبقت الإشارة يقوم بخدمتهم عند الحاجة ، وربما كان هذا هو التفسير السليم لأخذه أجراً من الطرفين ..

---

(١) دار المحفوظات العمومية ، مخزن ( ١٨ ) ، عين ( ١٧ ) ، دفاتر الترايع ، أرقام ١٦٠٥ ، ١٦٠٨ ، ٤٩ .  
— أرشيف المحكمة الشرعية ، سجل اسقاط القرى رقم ( ٢ ) ، ص ٩٣ .

## الفصل الثانى

### الإدارة المركزية

- ١ - قاضى الشرع ، ٢ - حاكم الولاية ، ٣ - الوالى - باشا مصر ،  
٤ - الديوان ، ٥ - الأوجاقات العسكرية ودورها فى ادارة الريف .

بـد :

تشمل الدراسة فى هذا الفصل أجهزة الإدارة المركزية ، ومدى اهتمامها بالريف ، الاختصاصات التى كانت منوطة بكل فرع من فروعها ، وقد أثرت أن تشمل الدراسة فى هذا الفصل ، إلى جانب أجهزة الإدارة المركزية التى كانت تقيم فى القاهرة ، قاضى الشرع ، وحاكم ولاية ، على اعتبار أنهما كانا يتبعان مباشرة للجهاز المركزى ، وليسوا خاضعين للملتزم ، مثل لجهاز المحلى الذى كان يوجد داخل القرية ، والذى سبقت دراسته ، هذا بالإضافة إلى أن قائمتها فى مقام عملهما لم تكن مستمرة ، وإنما كانا يستبدلان بغيرهما بين فترة وأخرى عاماً لما تراه الإدارة المركزية فى القاهرة ، ولهذا اعتبرتهما جزءاً من الجهاز المركزى ، ندى يمكن دراسته على النحو التالى :

\* \* \*

#### ١ - قاضى الشرع :

كانت وظيفة القاضى — فى القرن الثامن عشر — من أهم الوظائف المنوطة بها ، رساء النظام ، وإقامة العدالة بين سكان الريف ، وأطلقت عليه الوثائق لقب « حاكم شرع »<sup>(١)</sup> تمييزاً له عن حاكم الولاية . الذى أطلقت عليه لقب « حاكم السياسة »<sup>(٢)</sup> .

- (١) أرشيف المحكمة الشرعية ، سجلات اسقاط القرى ، سجل رقم ( ٢ ) ، ص ٩٧ .  
— دار الوثائق التاريخية القومية ، محفظة ( ٥ ) حجج شرعية حجة رقم ( ٢٦٨ ) .  
— دار المحفوظات العمومية ، مخزن ( ٤٦ ) مضابط محكمة المنصورة ، مضبطة ( ٣ ) ، ص ٤٥٥ ، مادة ( ١٤٥١ ) .  
(٢) أرشيف المحكمة الشرعية ، سجلات اسقاط القرى ، سجل ( ٢ ) ، ص ٩٣ ،  
— دار الوثائق التاريخية القومية ، محفظة ( ٥ ) حجج شرعية ، حجة رقم ( ٩٤ ) .

وكان قضاء النواحي قبل دخول العثمانيين مصر ، يعتبرون ممثلين لقضاة المذاهب الأربعة<sup>(١)</sup> ، إلا أن هذا النظام تغير بدخول مصر حوزة العثمانيين ، حيث أصبح القضاء في مصر تابعاً لهيئة القضاء الإسلامي في الأستانة<sup>(٢)</sup> ، وأصبح السلطان العثماني يرسل إلى مصر قاضي القضاء الذي عرف باسم « قاضي عسكر أندي » وكان السلطان العثماني يوجه إليه الأوامر اللازمة لكل ما يختص بالقضاء في مصر<sup>(٣)</sup> ، وهو عضو في ديوان الباشا ، ويشترك في محاسبته في آخر عهده بالولاية ، هذا بالإضافة إلى إشرافه على القضاء في جميع أنحاء البلاد<sup>(٤)</sup> .

أما المذهب الفقهي الذي غلب على القضاء في العصر العثماني ، فهو الحنفي وكان يرجع إلى مفتي المذاهب الأخرى ، عند الحاجة<sup>(٥)</sup> .

ويبدو أن الناس ، قبل العصر العثماني ، كانوا قد اعتادوا الحضور بشكاواهم إلى مجلس الحاكم نفسه ، ولكن قانون نامه سليمان ، منع هذا الإجراء ، وركز السلطة القضائية كلها في يد قاضي العسكر ونوابه حيث نص « فما كان على الوالي أن يقضى بين الناس ، ويحكم في نزاع ، وهناك قاض . فليرسل الخصوم لحضور حاكم الشرع فإن رأى من داع سلهم « للصواباشي » فيعمل بمقتضى حكم القاضي ، والإصرار بعد الإعلان سبب للعزل . بل ربما للسياسة<sup>(٦)</sup> أى أنه ليس من حق الولاة التدخل في شئون القضاء .

(١) محمود رزق سليم ، عصر سلاطين المماليك ونتاجه العلمى والأدبى ، القسم الثانى من الجزء الأول ، ص ٥١ .

(٢) دكتور حسن عثمان ، المصدر السابق ، ص ٢٥٨ .

(٣) نفسه ص ٢٥٨ .

(٤) أرشيف المحكمة الشرعية ، سجلات الديوان العالى ، سجل ( ٢ ) ، مادة ( ٢١٧ ) ص ص ١٦٥ - ١٦٦ .

— أحمد شلبي بن عبد الغنى ، المصدر السابق ، ص ٢٧٦ ، أحمد كنعان عزبان المصدر السابق ، ص ٢٨٧ ، ٣٤٩ .

(٥) دكتور حسن عثمان ، المصدر السابق ص ، ٢٥٨ .

(٦) قانون نامه سليمان ، النسخة السابقة ، ص ص ٢٤ - ٢٥ .

وكان قاضى العسكر يقوم بتعيين نواب له ، سواء فى محاكم الأخطاط بالقاهرة<sup>(١)</sup> أو فى

( ١ ) قمت بعمل حصر لهذه المحاكم وتاريخ إنشائها وإنهاء العمل فيها. خلال فترة الحكم العثمانى وكانت

نتيجة الحصر كالاتى :

مسلسل	اسم المحكمة	تاريخ إنشائها	تاريخ لإنهاء العمل فيها	عددالسجلات
١	محكمة الباب العالى	١٢ ربيع أول ٩٣٧ هـ	أول ذى الحجة ١٢٩٢ هـ	٥٥٩
		٥ نوفمبر ١٥٣٠ م	٢٩ ديسمبر ١٨٧٥ م	
٢	محكمة بولاق	غرة رمضان سنة ٩٤٣ هـ	٧ صفر سنة ١٢٢٦ هـ	٨٣
		١١ فبراير ١٥٣٦ م	٢ مارس ١٨١١ م	
٣	محكمة مصر القديمة	١٥ رجب ٩٣٤ هـ	٢٦ شعبان ١٢٢٦ هـ	٣١
		٩ مايو ١٥٢٥ م	١٥ سبتمبر ١٨١١ م	
٤	محكمة قناطر السباع	١٥ ربيع أول ٩٥٧ هـ	٥ محرم ١٢٢٦ هـ	١٥
		٩ أبريل ١٥٥٠ م	٣١ يناير ١٨١١ م	
٥	محكمة طولون	١٨ محرم ٩٣٧ هـ	٢٢ صفر ١٢٢٦ هـ	١٢٠
		١٤ سبتمبر ١٥٣٠ م	١٥ مارس ١٨١١ م	
٦	محكمة قوصون	٩ شوال ٩٦٣ هـ	٢ ذى الحجة ١٢٢٥ هـ	٤٧
		٢٨ نوفمبر ١٥٥٥ م	٢٩ ديسمبر ١٨١٠ م	
٧	محكمة الصالح	١٩ شعبان ٩٥٣ هـ	٢٢ ربيع أول ١٢٢٦ هـ	٦٥
		١١ أكتوبر ١٥٤٦ م	١٩ ديسمبر ١٨١١ م	
٨	محكمة الزاهد	٤ جمادى أولى ٩٧٢ هـ	٨ صفر ١٢٢٦ هـ	٤٩
		٨ ديسمبر ١٥٦٤ م	٥ مارس ١٨١١ م	
٩	محكمة الحاكم	٧ من ربيع الثانى ٩٤٥ هـ	غرة ربيع أول ١٢٢٥ هـ	٤٦
		٤ سبتمبر ١٥٣٨ م	٦ أبريل ١٨١٠ م	
١٠	محكمة الصالحية النجمية	٢٩ محرم ٩٣٤ هـ	٢٩ صفر ١٢٢٦ هـ	١٠١
		٩ أكتوبر ١٥٢٦ م	٢٦ مارس ١٨١١ م	
١١	محكمة باب الشعرية	٧ ذى الحجة ٩٥٥ هـ	غاية صفر ١٢٢٦ هـ	١١٥
		٧ يناير ١٥٤٩ م	٢٥ مارس ١٨١١ م	
١٢	محكمة القسمة العسكرية	٩٧٠ هـ	١٢٩٨ هـ	٤١٨
		١٥٦٢ م	١٨٨٠ م	
١٣	محكمة القسمة العربية	٩٦١ هـ	٤ محرم ١٢٩٢ هـ	١٥٧
		١٥٥٣ م	١١ فبراير ١٨٧٥ م	
١٤	محكمة البرمسية	١١٢٧ هـ	٢٩ جمادى الثانى ١٢٢٦ هـ	١٥
		١٧١٥ هـ	٢١ يولييه ١٨١١ م	
١٥	محكمة باب سعادة والخرق	غرة رمضان ٩٧٠ هـ	٢٥ ربيع الثانى ١٢١٢ هـ	٧٥
		٢٤ أبريل ١٥٦٣ م	١٨ سبتمبر ١٧٩٧ م	
١٦	النواحى	١٠٣٩ هـ	٧	
		١٦٢٩ م		

الأقاليم من بين القضاة العثمانيين الذين يرسلهم السلطان العثماني لمعاونته (١).

ولما كان هؤلاء القضاة يجهلون لغة البلاد ، فاضطروا إلى الاستعانة بالتراجمة ، فكان لذلك أثره السيء الذى أعاقهم عن تأدية عملهم على الوجه الأكمل ، كما أن بعضهم طبقاً لما ذكرته المصادر المعاصرة ، لم يكن على قدر كبير من العلم الذى يؤهلهم لهذه الوظيفة (٢).

وقد كان هؤلاء القضاة يقومون بشراء حق تثبيتهم فى وظائفهم من قاضى العسكر الجديد فى حالة تغيير قاضى العسكر الذى كانوا يعملون فى مدته (٣) .

وفى حالة وفاة أحد القضاة العثمانيين . كان يعين مكانه قاض مصرى ، حتى يحضر قاض من تركيا ، وكان نص ما يكتب بخصوص ذلك :

« حيث علم احتياج أقليم كذا ، إلى حاكم شرعى ، ينظر فى الأحكام الشرعية والقضايا الدينية ، والأحوال والجسور السلطانية والبلدية ، وذلك لازم مهم فقد وقع اختيارنا ( أى اختيار قاضى عسكر أفندى ) على فلان فى نيابة القضاء بالأقليم ، وأمرنا بتوجيهه للقضاء المذكور وأجرائه على أجل العوائد وأكمل القواعد ، وأكدهنا عليه فى اتباع رضا الله تعالى سراً وعلاية ، وعدم الخروج عن الشريعة المحمدية ، والقوانين المعتبرة المرصية والحكم بأصح الأقوال ، ونصب الأوصياء ، وتزويج الصغار الذين لا أولياء لهم ، ونصب النواب والشهود ، والنظر فى جميع المصالح على هذا المنوال ، على وجه التفصيل والإجمال على عادة من تقدمه ، وذلك بطريق العدل والإنصاف ، فيقدم عليه كل واقف بالإجمال فى تلقيه وسماع كلمته فى تنفيذ أحكام الشرع الشريف من غير تبديل ولا تحريف ولا يتصرف أحد فى قضاء ولا حكم إلا بمعرفة وتفويضه ، ومن خالفه فى شيء من القضايا ، فلا يلومن إلا نفسه (٤) »

== هذه هى المحاكم الرئيسية ، التى كانت موجودة فى القاهرة ، فى القرن الثامن عشر ، وقد بلغ مجموع سجلات هذه المحاكم ، بالإضافة إلى سجلات الديوان العالى ، وسجلات اسقاط القرى ( ٢٠٦٦ ) سجلاً ، ٣٥٣ محفظة دشت ، وجميعها محفوظة بأرشيف المحكمة الشرعية بالشهر العقارى ، ولا شك أنه لو جمعت سجلات محاكم الأقاليم إلى جانب هذه السجلات ، لأعطت صورة واضحة عن تاريخ مصر والمجتمع المصرى ، فى العصر العثمانى .

(١) حسين أفندى الروزناجى ، المصدر السابق ، الباب الرابع ، السؤال الأول ص ٢٢-٢٣ .

(٢) محمد بن أحمد بن إياس الحنفى ، بدائع الزهور فى وقائع الدهور ، ج ٥ ، ص ١٦٥ .

(٣) حسين أفندى الروزناجى ، المصدر السابق ، الباب الرابع ، السؤال الأول ، ص ٢٣ .

(٤) على مبارك ، الخطط التوفيقية ، ج ١٦ ، ص ٨٨ ، ويذكر أنه رأى صور الأحكام وهذا المكتوب فى كتاب لم يقف على مؤلفه .



وقد ذكر الشيخ أحمد العريشى في إجاباته على أسئلة علماء الحملة الفرنسية ، المراتب القضائية في جميع أنحاء البلاد ، وأوضح أن التدرج في هذه المناصب كان يمر بستة مراتب « أولها مصر المحروسة وتتبعها بولاق ، ومصر القديمة ، ثم نجر الاسكندرية<sup>(١)</sup> ، ثم نجر رشيد<sup>(٢)</sup> ثم نجر دمياط<sup>(٣)</sup> ، ثم المنصورة<sup>(٤)</sup> ، ثم المحلة الكبرى . ثم منف العليا ، فهذه هى المناصب الكبرى . وتحتها أقل منها رتبة هى ، الجيزة ، ودمنهور ، وبنى سويف ، وبليس الشرقية ، والفيوم ، وأبيار ، وتسمى فى اصطلاح القضاة رتبة موصلة ( أى عن طريقها يصل القاضى إلى المناصب الكبرى ) وتحتها أقل منها رتبة وهى ، الرتبة الثالثة ، وأولها الخانقا ، وتسميها العامة الخانكة ، ومنية ابن خصيب ، ومنفلوط ، وجرجا ، وزفتى ، والمنزلة ، والرتبة الرابعة هى ، أسيوط ، وتزمنت ، وسلسمون . والبهنسا ، وسنديون ، والنخارية . وبعدها رتبة خامسة ، وهى سنباوه ( سنبا ) ودلجا مع أشمونين ، والفشن ، محلة أبا على الغربية ، ومحلة مرحوم ، وفوة ، وأدنى رتبة هى رتبة سادسة ويقال لها فى إصلاح القضاة ( مرتبة دخول أولى ) لأن القضاة لا يتوصلون إلى ما فوقها إلا بعد الدخول فيها ، فهى بمنزلة الباب للدخول إلى مناصب القضاة ، ويسلكون فى ذلك سبيل الترقى من الأدنى إلى الأعلى ، وأولها طحطا ( طهطا ) والمنشية ، وقنا ، وقوص ، وأبو تيج . والنواح ، والبرلس<sup>(٥)</sup> » .

وكذلك أوضح الشيخ العريشى ، أحوال القضاة وأسمائهم ، كما يلاحظ أنه ذكر أن قاضى القضاة . لم يكن على علم تام بأسماء قضاة النواحى .

أما عن مدة شغل قاضى الناحية لوظيفته . فقد كانت — كما هو واضح من مضابط محاكم الأقاليم عامين ، وفى بعض الأحيان . كان يخرج من وظيفته . بعد عام واحد ، وكانت عملية

- 
- (١) توجد مضابط محكمة الإسكندرية بدار المحفوظات بالخزن ( ٤٦ ) وقد استفدت منها كثيراً .
  - (٢) توجد مضابط محكمة نجر رشيد بدار المحفوظات بالخزن ( ٤٦ ) وقد أطلعنا على بعضها .
  - (٣) توجد مضابط محكمة دمياط بدار المحفوظات بالخزن ( ٤٦ ) وقد استعملتها فى البحث .
  - (٤) توجد مضابط محكمة المنصورة بدار المحفوظات بالخزن ( ٤٦ ) وتعد من أهم المصادر التى اعتمدت عليها كثيراً فى البحث ، نظراً لأهميتها فى توضيح أحوال الريف ، ومن الجدير بالإشارة أنه لا توجد بدار المحفوظات من مضابط محاكم الأقاليم سوى مضابط هذه المحاكم التى أشرت إليها .
  - (٥) أحمد العريشى : « رسالة فى علم وبيان طريق القضاة وأسمائهم بمصر المحروسة وأقاليمها » فى حوزة الخاصة ، نسخة مصورة عن نسخة الجامعة العربية ، وتوجد منها نسخة بدار الكتب المصرية بخطوط تحت رقم ( ٣١٥١ ) تاريخ ، ص ٣ - ٤ .

خروج القاضى من منصبه ، وتولى القاضى الجديد لهذا المنصب تسجل فى سجلات هذه المحاكم بدقة تامة محددة ، يوم ابتداء عمل القاضى الجديد ، واسمه ومناطق اختصاصه ، وذلك عقب النص على انتهاء مدة القاضى السابق ، فقد ذكر فى إحدى المضابط مثلاً :

« إلى هنا انتهاء مدة مولانا محمد أفندى قاضى المنصورة سابقاً » ختم ، وفى الصفحة التالية كتبت صيغة تولى القاضى الجديد على النحو التالى : « يوم الأربعاء المبارك غرة ذى الحجة الحرام ختام ( ١١٢٣ هـ ٢١ يناير ١٧١١ م ) وهو ابتداء مدة سيدنا مولانا فخر قضاة الاسلام ذخىر ولاية الانام الوائى بربه المعيد المبدى ، مولانا مصطفى أفندى ، قاضى المنصورة وميت غمر ، وسامون ، ومنية فراح بالدهلية ، وفيه جلس مولانا أفندى المومى إليه ، دام فضله بالمحكمة وتسلم كتحداوه ( وكيله ) فخر الأفاضل الكرام مولانا إبراهيم أفندى أمين الصندوق ، ومفتاح خزنة المحكمة ، على جرى العادة ، جعل الله تولى قدومهما مباركاً ميمونا بالخير والبركة (١) » .

وقد أوضح هذا النص إلى جانب الحقائق السابقة الذكر ، حقيقة هامة وهى أنه كان لقاضى الناحية وكيل مشغول عن الناحية المالية ، التى تتجمع لدى المحكمة من رسوم القضاء التى يدفعها المتقاضون .

ومما هو جدير بالملاحظة أن وثائق محاكم الأقاليم أكدت أن القضاء فى هذه المحاكم كان يستمر طوال أيام الأسبوع بما فيها أيام الجمع . (١) حتى يتمكن القاضى من ممارسة اختصاصاته الواسعة ويتمكن المتقاضون من رفع شكاواهم فى أى وقت .

\*\*\*

وقد كانت اختصاصات قاضى الناحية واسعة تشمل القضايا المدنية والجناية . والأحوال لشخصية ، وغيرها فى نفس الوقت . فقد كان له حق الاشراف على المبيعات ، والتصرفات العقارية ، وتسجيل حجج البيع والشراء ، والنظر فى عرائض الشكوى ، والأشراف على

---

(١) دار المحفوظات العمومية : مخزن ( ٤٦ ) ، مضابط محكمة المنصورة الشرعية ، مضبطة رقم ( ١ ) ، ص ٥٣ .  
(٢) دار المحفوظات العمومية ، مخزن ( ٤٦ ) ، مضابط محكمة المنصورة الشرعية ، مضبطة رقم ( ٥ ) ، ص ١ ، ( ١١٥٩ هـ - ١٧٤٧ م ) .

تقسيم التركات ، وإدارة الأوقاف ، وعمليات الزواج والطلاق وفض المنازعات . وتم على يديه عمليات إعلان إسلام بعض الأشخاص .

كذلك كان على جميع موظفي الإدارة في عاصمة الأقليم ، والواحي التابعة لمنطقة اختصاصه ، الحضور إليه في دار المحكمة ، ليسجلوا أمامه في سجل المحكمة ، أنهم أدوا أعمالهم على خير وجه ، وأنهم استوفوا عوائدهم المقررة لهم<sup>(١)</sup> . وكان الديوان الدفترى بالقاهرة يحوّل إلى قضاة النواحي المشاكل المتعلقة بالمتزمين<sup>(٢)</sup> ، فكان قاضي الناحية . يقوم بدوره بتعري الموضوع ، وإصدار حكمه فيه ، ويرسله إلى الباشا الذي كان في غالب الأحوال ، يأخذ به . ويصدر فرمانا يتضمن فحواه<sup>(٣)</sup> . ويرسله إلى حاكم الولاية . لتنفيذه . وقد سجلت وثائق المحكمة الشرعية الكثير من هذه الأمثلة ، وخاصة في حالات النزاع على . أراضي الرزق<sup>(٤)</sup> .

وكان أهالي الناحية يحضرون لدى قاضي الناحية . لتسوية جميع مسائل النزاع . التي تنشأ بينهم ويكتبون بذلك الحجج الشرعية ، التي يصبح لها أهمية كبيرة في حسم النزاع إذا ثار مرة أخرى . وكان من حق القاضي ، في كثير من الأحوال أن يطالب أحد الطرفين . بإقامة البيّنة على دعواه إذا تطلب الأمر ذلك . وسجلات المحكمة الشرعية . سواء منها المركزية ، أو محاكم الأقاليم ، مليئة بمثل هذه الأمور<sup>(٥)</sup> .  
هذه أهم الاختصاصات التي كانت منوطة بقاضي الناحية .

\* \* \*

(١) دار المحفوظات العمومية ، مخزن (٤٦) مضابط محكمة المنصورة . الشرعية ، مضبطة (١) ص ٩٢ ، مضبطة (٣) ص ٧١ ، ومضابط محكمة الأسكندرية الشرعية ، مضبطة (٢) ص ٨ ، مضبطة (٣) ، ص ٣ ، مادة رقم (١١) .  
(٢) دكتور حسن عثمان : المصدر السابق ، ص ٢٥٩ .  
دار المحفوظات العمومية ، مضابط محكمة المنصورة ، مضبطة (٤) ، ص ١٥٦ ، دفتر الجسور ، رقم (١٣٥٦) . ودفتر قيودات الرزق ، رقم (٤٦١٩) .  
(٣) أرشيف المحكمة الشرعية ، سجل مبيعات الباب العالي رقم ١٦٩ ، ص ٨٣ ، مادة ١٦٩ دار المحفوظات العمومية ، مخزن (١) تركي ، عين (٦١) ، دفتر أحباسي ٤٦١٧ ، ودفتر ٤٦١٩ .  
(٤) دار المحفوظات العمومية مخزن (١) تركي ، عين (٦١) دفاتر الأحباسي أرقام ٤٦١٩ ، ٤٦١٧ .  
(٥) أنظر على سبيل المثال :

— دار المحفوظات العمومية ، مضابط محكمة المنصورة مضبطة (١) ص ٤٢ ، ٥٥ ، مضبطة (٢) ص ٨ مادة (٣) ، دفاتر أحباسي أرقام ٤٦١٩ ، ٤٦٢٦ ، ودفتر التزام ٣٧٥ .  
— أرشيف وزارة الأوقاف العمومية ، وقفية رقم ٢١٨ صادرة من محكمة قناطر السباع ، في ١٢ صفر ١١٣٠ - ١٥ يناير سنة ١٧١٨ م .  
— أرشيف المحكمة الشرعية ، سجل إسقاط القرى رقم ٢ ، ص ١٠٧ ، وسجلات مبيعات الباب العالي ، رقم ١٦٩ ، ص ٨٣ مادة ٢٧٤ ، ورقم ٢٨٠ مادة ١٠٧ ورقم ٢٨٣ مادة ٤٤٤ ص ٣٠٢ .



الذى أضع حقوقهم حتى تمكنوا من ذلك في نهاية المطاف (١) والمصادر المعاصرة مليئة بالشكوى من تدهور ذم بعض القضاة ، رغم الإجراءات المشددة ، التي اتخذت ضد بعضهم والقيام بعملية « تجريسهم » على حد تعبير هذه المصادر . وعدم الرضاء عن تصرفاتهم (٢) .

الواقع أن التفسير السليم لخراب ذم القضاة في تلك الفترة ، يعود إلى أن القضاة بدءا من قاضى العسكر نفسه ، إلى قاضى الناحية ، أصبحوا يشتركون مناصبهم من أصحاب الحق ، في تعيينهم في هذه المناصب ، ومن هنا فإنهم عملوا على استغلال مناصبهم في جمع الأموال لتعويض مادفعوه ثمناً لهذه المناصب (٣) وتحقيق فائض يوفر لهم ثراء في حالة تركهم لمناصبهم ونتيجة لهذا النظام توصل إلى مناصب القضاة في النواحي ، في القرن الثامن عشر ، من هو غير ذى أهل لهذه المناصب ، وقد ذكر الجبرتي مثالا يوضح ، هذا الفساد الذى حل بالنظام القضائى ، قائلا إن « السيد نجم الدين بن صالح بن أحمد بن محمد بن صالح بن محمد بن عبد الله التمرتاوى اغزى الحنفى . . سافر إلى أسلامبول وتداخل في سلك القضاء ورجع إلى مصر ، ومعه نيابة تيار بالمنوفية ، ومرسومات بنظارات أوقاف ، فأقام بأيار قاضيا نيافا وعشرين سنة . وهو يشتري نيابتها كل دور ، وابتدع فيها الكشف على الأوقاف القديمة ، والمساجد الخربة التى الولاية وحساب الواضعين أيديهم على أرزاقها ، وأطيانها حتى جمع من ذلك أموالا ، ثم رجع إلى مصر ، واشترى دارا عظيمة بدرب قرمز بين القصرين ، واشترى الممالك الجوارى ، وترونى حاله ، واشتهر أمره وركب الخيول المسمومة ، وصار فى عداد لوجهاء . . ثم تولى نيابة القضاء بمصر فى سنة ست وثمانين ( ١١٨٦ هـ - ١٧٧٢ م ) ازدادت وجاهته وانتشر صيته وابتكر أمورا منها تخليف الشهود ، وغير ذلك ، ووصل به لأمر إلى حد أنه جعل مملوكه على أفندى « يتولى نيابات القضاء فى المحلة ومنوف وغيرها » (٤) .

(١) دار المحفوظات العمومية ، مخزن (١) تركى ، عين (٦١) دفاتر أحباسى أرقام ٤٦١٧ ، ٤٦١ ، ٤٦٢٦

(٢) أحمد كنعان عزبان ، الدرة المنصانة ، (مخطوطة) ، ج ١ ، ص ص ٢٣٠ - ٢٣١ - Lane, Edward , The manners and customs of Modern Egyptians, pp. 120 — 126.  
— أحمد رشدى صالح ، الأدب الشعبي ، ص ٦٨ ، حيث ذكر أن من الأمثلة الشعبية التى أصبح أهل يعبرون بها عن الفساد الذى حل بالنظام القضائى قولهم :  
( أ ) يفى على الأبرة ويبلغ المدرة .  
( ب ) الرشوة حلت عمامة القاضى .  
( ج ) القاضى إن مد يده كثرت شهود الزور .  
( د ) حبيت حاجتك تنقضى وتكرم ابعت لها راجل يقولوا له سى درهم .

(٣) — Lancet, op. cit., p. 236.

(٤) عبد الرحمن الجبرتي ، عجائب الآثار ، ج ٢ ( حوادث ١٢٠٠ هـ - ١٧٨٥ م ) ص ١٢٧ .

وقد عبر صاحب هنر القحوف عن جهل قضاة الريف قائلا :

يقول هذا قد لزمه الحد حيث سرق ومنه تقطع اليد  
إن عقد النكاح ليس يدرى منه سوى زوجت بنت عمرو  
وليس يدرى شاهداً ولا ولى ولا يعرف صحة من علل (١)

ونخلص في النهاية من العرض السابق ، أن وظيفة القاضي في الريف ، لم تكن بأحسن حالا من بقية الوظائف الإدارية الأخرى التي كان منوطا بها ، حكم الريف والعناية به .

## ٢ - حاكم الولاية :

كان حاكم الولاية يعين من بين الأمراء المماليك ، من السناجق ، أو الكشاف الذين يحملون لقب بك .

وقد كان يعين دائماً لحكم الولايات المصرية الخمس الكبرى ، وهي الغربية ، البحيرة ، الشرقية ، المنوفية ، جرجا ، أمراء ممالك ، برتبة منجق ، أما الولايات الأخرى التي لم تكن في أهمية هذه الولايات ، فكان يعين لحكمها أمراء بمالك برتبة كاشف .

وكان تعيين حكام الولايات الخمس الكبرى ، ومنحهم رتبة منجق ، يصدر به فرمانا من الباشا بناء على مشورة الأمراء المحليين ، وموافقة السلطان العثماني (٢) .

وكانت إختصاصات حاكم الولاية — كما هو واضح من وثائق المحكمة الشرعية التي أطلقت عليه اسم « حاكم السياسة » تمييزاً له عن « حاكم الشرع » الذي أطلق على قاضي الناحية — هي الاشراف على شئون الزراعة ، والرى بالولاية ، واقامة الجسور ، وجرفها في مواعيدها ، وتوطيد الأمن ، ومنع العربان ، من العبث بأموال الفلاحين ، والاشراف على أعمال الكشاف التابعين له ، والاشراف على رجال العسكرية الموجودين بالولاية (٣) :

وقد كان من إختصاصات حاكم الولاية ، القيام بنفسه ، بحل المشاكل التي تلشب بين الأهالي .

(١) يوسف الشربيني ، المصدر السابق ، ج ١ ، ص ٨٦ .

(٢) دار المحفوظات العمومية ، مخزن (١) تركي ، عين (٦١) ، دفتر أحباسي ٤٦١٧ ،

دكتور حسن عثمان ، المصدر السابق ، ص ٢٥٣ .

(٣) دار المحفوظات العمومية ، مخزن (١) تركي ، عين (٦١) ، دفتر أحباسي ٤٦١٧ ، دفتر

والمترمين أو بين بعضهم البعض ، أو بينهم وبين أجهزة الإدارة ، والتي يصدر إليه فرمان من الباشا بشأنها (١)

ومما هو جدير بالملاحظة ، أن وثائق المحكمة الشرعية سجلت أن عمل بعض هؤلاء الحكام . اتسم بالجور والظلم ، فاضطر الأهالي إلى إرسال شكاوى ضدّهم إلى الوالى الذى أصدر أوامره ، باقصاء هؤلاء الحكام من مناصبهم (٢) .

أما عن الكشاف الذين كانوا يحكمون الولايات الصغيرة ، التي لم تبلغ مرتبة السنجقية والتي كانت تسمى كاشفيات . فكانوا فى الغالب من أتباع السناجق ، ومن مماليكهم المتنازين (٣) ، ولذا فإنهم فى بعض الأحيان ، كانوا يشرفون على بعض مناطق من الولايات الكبيرة ، أو ينبون عن السناجق ، فى حكم هذه الولايات ، إذا ما آثر هؤلاء البقاء فى القاهرة على الذهاب إلى مقر ولاياتهم (٤) .

وقد ذكرت المصادر المعاصرة ، أن عدد هؤلاء الكشاف . وصل فى القرن الثامن عشر إلى أربعة عشرين كاشفاً ، وهذا العدد يتناسب مع عدد الكاشفيات ، التي ظهرت فى ذلك القرن كأجزاء إدارية . وسجلتها وثائق المحكمة الشرعية ، ودفاتر الروزنامة وقد سبق ذكرها .

أما عن اختصاصات هؤلاء الكشاف ، فهي شبيهة باختصاصات السناجق ، فطبقاً لما سجلته (٥) وثائق المحكمة الشرعية ، كان لهم حق الإشراف ، على تنظيم الإستفادة من مياه الرى

---

(١) دار المحفوظات العمومية ، مخزن (١) تركى ، عين (٦١) ، دفتر أحباسى ٤٦٢٤ ، مخزن (١٨) عين (١٧) ، دفتر الجسور رقم ١٣٥٦ ، مخزن (١) ، عين (١٧) دفتر رقم ٥٢٤٩ ، مراتب خدمة الديوان عربى .

— أرشيف المحكمة الشرعية ، سجل إسقاط القرى رقم (٣) ص ١٠١ .

(٢) دار المحفوظات العمومية ، مخزن (١) عين (٦١) دفتر أحباسى رقم ٤٦١٩ .

دكتور حسن عثمان ، المصدر السابق ، ص ٢٥٤ .

(٣) دكتور حسن عثمان ، المصدر السابق ، ص ٢٥٤ .

(٤) دار المحفوظات العمومية ، مخزن (١) عين (٦١) ، دفتر أحباسى رقم ٤٦١٧ .

دكتور حسن عثمان ، المصدر السابق ، ص ٢٥٤ .

(٥) دار المحفوظات العمومية ، مخزن (١) ، عين (١٧) ، دفتر مراتب خدمة الديوان عربى ، رقم

٥٢٤٩ ، مخزن (١) عين (٦١) دفاتر أحباسى ، أرقام ٤٦١٧ ، ٤٦١٩ ، ٤٦٢٤

— أرشيف المحكمة الشرعية ، سجل مبيعات الباب العالى ، رقم ٢٨٣ .

— دكتور جلال يحيى ، مصر الحديثة ، ص ١٦٤ ، دكتور السيد رجب حراز ، المدخل إلى

تاريخ مصر الحديث ، ص ١٣ — دكتور حسن عثمان ، المصدر السابق ، ص ٢٥٤ ، أنظر هذا البحث ،

الفصل لأول ، ص ص ١٣ — ١٥ .

--- Lusignan, S.L., A History of the Revolt of Ali Bey against the Ottoman Porte, pp. 2—3.

وجرف الجسور . وشق الترع والمصارف السلطانية والبلدية ، وجمع الأموال الأميرية ، ومراقبة جامعها ، وجمع الغلال ، وإرسالها إلى الشئون الأميرية وتوطيد ، وحماية الأمن في مناطقهم ، والقبض على الأشقياء من الفلاحين والعربان ، والإشراف على تنفيذ أحكام القضاء ، وحل المنازعات بين أهل القرى (١) .

وقد تمكن بعض الأمراء المالك من تقلد منصب الكشوفية ، أكثر من مرة في إقليم واحد . أو في أقاليم مختلفة ، فمثلاً الأمير قانصوة بك القاسمي تابع قيطاس بك السكير ، تقلد كشوفية بنى سويف خمس مرات وكشوفية البحيرة ثلاث مرات « والأمير حسين بك أرناؤود المعروف بأبني يدك » تقلد السنجقية وكشوفيات الأقاليم مراراً عديدة (٢) .

وقد تمكن هؤلاء الكشاف ، نظراً للاختصاصات الواسعة ، التي حصلوا عليها ، من استغلال نفوذهم بصورة سيئة ، وقد سجلت وثائق المحكمة الشرعية ، أن بعضهم حاز على الكثير من الإلتزامات الواسعة ، بل وجار على التزامات بعض الملتزمين الآخرين ، مما كان مصدراً للنزاع والشكوى . فقد استولى أحدهم على سبعمائة فدان من حصة التزام آخر (٣) . وأساء أحدهم ، معاملة الفلاحين . بحجة أن مواشيهم قد رعت بعض المناطق التابعة له (٤) .

ومما هو جدير بالملاحظة . أن ضريبة باسم الكشوفية : أصبحت تفرض على القرى إلى جانب الميرى ، والبرانى ، والفائض . وقد سجلت هذه الضريبة رسمياً في دفاتر الإلتزام (٥) ، كما أنه أصبح ينص على هذه الضريبة ، في نهاية كل حجة إسقاط « تنازل » أو استئجار فيذكر أن على المسقط له . أو المستأجر . أن يقوم بسداد المال . لجانب الديوان العالى . وتوابعه . والكشوفية . والخدم والزراع والأوقاف . وجرف الجسور وسائر المضاريف الكلية . والجزوية . لواجب السنة المذكورة (٦) ، وسوف ندرس هذه الضريبة في حينها .

- 
- (١) دار المحفوظات العمومية ، مخزن (١) عين (٦١) ، دفتر أحباسى رقم ٤٦١٩ ،  
أرشيف المحكمة الشرعية ، سجل الديوان العالى ، رقم (٢) ، ص ١٢٠٠ .
- (٢) عبد الرحمن الجبرقى ، عجائب الآثار ، ج ١ ، ص ١١٢ .
- (٣) أرشيف المحكمة الشرعية ، سجل إسقاط القرى (٢) ، ص ١٠٧ ، سجل الديوان العالى  
(٢) ، ص ٧٥ ، المادة ٦٠٩ .
- (٤) أرشيف المحكمة الشرعية ، سجل إسقاط القرى (١) ، ص ٥٣ ، سجل رقم (٢) ، ص ١٠٧ .
- (٥) دار المحفوظات العمومية ، مخزن (١) ، عين (٧) ، دفتر التزام ، رقم ٤٦٩ ، (١١٧٣ هـ  
١٧٥٩ م) .
- (٦) أرشيف المحكمة الشرعية ، سجل مبايعات الباب العالى ، رقم ٢٠٧ ، مادة ١٢١٤ .



وقد كان نزول الكشف إلى القرى شيئاً مروعاً بالنسبة للفلاحين ، نظراً لما كانت يسببه نزولهم ، هم ، واتباعهم إلى القرى ، من أعباء كثيرة على الفلاحين ، سوف ندرسها في حينها حتى عبر الشاعر الشعبي عن خوف الفلاح من نزلة الكشف بقوله .

ومن نزلة الكشف شابت عوارضى وصار لقلبي لوعة ورجيف (١)

ونخلص في النهاية ، إلى أن أحكام الولايات ، سواء كانوا سناجق ، أو كشافاً لم يكن يهمهم تنفيذ الأمور المنوطة بهم على وجهها الصحيح ، بقدر ما يهمهم استغلال نفوذهم ، والعمل لصلحتهم أولاً وقبل كل شيء ، وهذه السمة كانت ، هي الإطار العام ، لأجهزة الإدارة في الريف .

### ٣ - الوالى - باشا مصر :

كان الوالى ، هو ممثل السلطان العثمانى فى حكم مصر ، فهو كافل للديار المصرية ، وحامى حماها . . المشير المفخم ، الدستور المكرم ، مدبر أمور الجمهور بالرأى الصائب (٢) .

وفى إطار الاختصاصات التى كانت مخولة لوالى مصر ، كان عليه الاهتمام بجمع المال الميرى ، وإرسال الخزينة ، التى تعد جزءاً من هذا الميرى ، إلى السلطان ومن هنا كانت علاقة والى مصر بالريف ، فهو يحرص دائماً على جمع المال الميرى كاملاً ، حتى فى السنوات التى ينخفض فيها منسوب الفيضان : ولا يصل الماء إلى الأرض كلها ، وتبقى أجزاء منها « شراق » كان يقوم الوالى فى هذه الأحوال ، كما سجلت وثائق المحكمة الشرعية ، والمصادر المعاصرة ، بجمع الديوان ، والأمراء . والأعيان ، ويلزم الملتزمين ، بسداد المال الميرى ، ويكتب عليهم الحجج بذلك (٣) .

ولذا فإن الوالى ، كان يحرص دائماً ، على الاحتفال بفتح سد الخليج ، إشعاراً للملتزمين الذين كانوا يحضرون هذا الاحتفال ، بأن أرض مصر ، سوف تروى جميعها ، وعليهم التعهد بسداد خراج الأرض لواجب العام ، ويسجل ذلك رسمياً . فى حجة الاحتفال بوفاء النيل (٤)

(١) يوسف الشرنبى ، المصدر السابق ، ج ٢ ، ص ١٢٢ .

(٢) أرشيف المحكمة الشرعية ، سجلات الديوان العالى ، سجل رقم ( ٢ ) ص ٢ .

(٣) أرشيف المحكمة الشرعية ، سجلات الديوان العالى ، سجل رقم ( ٢ ) ، ص ٧٠ .

— يوسف الملوانى ، المصدر السابق ، ص ٢٢٨ ، أحمد شلبى بن عبد الغنى ، المصدر السابق ، ص ٧٥ .

(٤) أرشيف المحكمة الشرعية ، سجلات الديوان العالى ، سجل رقم ( ١ ) ، وسجل ( ٢ ) ، ص ٧٠ ،

مادة ( ١٠٢ ) .

(٤)

ومن النواحي التي كان الولى يمارس اختصاصاته فيها فى الريف، هو أنه طبقاً لنظام الحيازة الذى كان متبعاً، فى ذلك الوقت والذى سندرسه فى موضعه من البحث ، كان كثيراً ما ينشأ نزاع بين الملتزمين ، أو بين الأهالى والملتزمين ، أو بين أهالى القرى المتجاورة أو بين أصحاب حق الانتفاع بأراضى الرزق ، والى سندرسها فى موضعها ، وكانت أجهزة الإدارة المحلية تعجز عن الفصل فى هذا النزاع ، فىرسل أمر هذا النزاع إلى الإدارة المركزية ، فىقوم الباشا بعد عرض الأمر على الديوان بإصدار فرمان إلى حاكم الولاية سنجعاً كان أم كاشعاً ، يطلب منه أن يقوم بنفسه ، بمشاركة قاضى الناحية وسردارية البلوكات المقيمين بالولاية ، ومشاركة أهالى الناحية ، وأجهزة الإدارة المحلية ، بتحرى الموضوع ، طبقاً لما هو مسجل بالدفاتر ، وإخطاره بنتيجة الحال ، وكان يقوم فى غالب الأحيان ، عندما يصل إليه الرد من أجهزة الإدارة المحلية بإصدار فرمان آخر ، متضمناً الرأى الفاصل فى الموضوع ، وتقوم أجهزة الإدارة المحلية بتنفيذ ماورد فيه (١) .

كذلك كان بعض الحكام ، يخطرون الولى بامتناع العربان عن سداد المال الميرى ، وادعائهم الانتماء إلى الفرق العسكرية ، فكان الولى يقوم بجمع رؤساء الفرق العسكرية ، ويتحرى منهم طبيعة الموضوع . فإن أعلنوا رفضهم قبول هؤلاء العربان ضمن فرقهم ، كتب عليهم الحجج بذلك . وإلا عليهم سداد المال الميرى المرتب على هؤلاء العربان ، ويقوم بإخطار حاكم الولاية بصورة الحجج التى كتبها على رؤساء الفرق ، لينفذ ما ورد فيها (٢) .

ومما هو جدير بالذكر . أن أهالى بعض القرى كانوا يعجزون عن جرف الجسور البلدية ، الواقعة فى زمام قراهم ، وترسل أجهزة الإدارة المحلية . إلى الباشا تخبره سوء حال أهل هذه القرى . وعجزهم عن القيام بالتزاماتهم نحو جرف هذه الجسور ، وأن إهمالها

(١) دار المحفوظات العمومية ، دفتر الجسور ، رقم ١٣٥٦ ، مخزن (١٨) ، دفاتر الأحباسى ، مخزن (١) ، عين (٦١) ، رقم ٤٦١٧ ، رقم ٤٦١٩ ، ٤٦٢٤ ، حيث توجد بهذه الدفاتر صور فرمانات صادرة من باشوات مصر فى حقب مختلفة خاصة بمثل هذه الأمور .

— أرشيف المحكمة الشرعية ، سجلات الديوان العالى (١ ، ٢) ، بها كثير من هذه المسائل التى كان يقوم باشوات مصر بالفصل فيها بعد عرضها على الديوان .

(٢) أحمد شلبي بن عبد الغنى ، المصدر السابق ، ص ص ٧٥ — ٧٦ .

— يوسف الملوانى ، تحفة الأحياب ص ٢٠١ .

سيترتب عليه ضرر كبير بهذه النواحي ، فكان الباشا يقوم بإصدار أمره ، إما بتحويل هذه الجسور البلدية ، إلى جسور سلطانية أى أن يصبح جرفها على جانب الخزانة ، وفي بعض الأحيان ، كان يصدر أمره ، بأن يكون جرف هذه الجسور على نفقة الملتزمين ، وتقوم أجهزة الإدارة المحلية ، بتنفيذ ما ورد بالفرمان ، وسجلات المحكمة الشرعية ، تحوى الكثير من هذه الحالات (١) .

وفي إطار اهتمامات والى مصر بالريف ، كان إشرافه على عمليات بيع الالتزامات ، أو اسقاطها ، وكانت هذه العمليات تشكل مصدر دخل كبير له ، نظراً لما يتقاضاه من حلولان عليها ، وكثيراً ما حقق بعض الولاة ربحاً طائلاً من وراء هذه العمليات ، وخاصة في فترات انتشار الأوبئة ، التي كانت تمكن والى في بعض الأحيان من بيع التزامات المنطقة ، ثلاث أو أربع مرات في الأسبوع الواحد (٢) .

كذلك كان بعض الولاة يقوم بشراء بعض الالتزامات ، أو الأراضي التي تنتج عن عمليات طرح النيل من الروزنامة ، ويوقفها على أوجه البر أو بعض الزوايا والتكايا (٣) .

ونظراً لأهمية الريف ، بالنسبة لاقتصاد القطر ، فإن والى ، كان يحرص دائماً ، على حفظ الأمن ، في الريف بقدر الإمكان ، ومناشدة أجهزة الإدارة المحلية الاهتمام بهذه الناحية ، ولكن في كثير من الأحيان — كما اتضح من المصادر المعاصرة — كانت هذه الأجهزة تمجز عن مقاومة ، عمليات السلب والنهب التي يقوم بها العربان . . لذا فإن الباشا كان يأمر ، بإرسال التجاريد لمساعدة حاكم الولاية ، في القضاء على هؤلاء العربان ، ونشر الأمن في المنطقة التي تعرضت لأذاها .

(١) دار المحفوظات العمومية ، مخزن ( ١٨ ) دفتر الجسور ١٣٥٦ ، صور حجب شرعية وفرمانات باشوية خاصة بمثل هذه الحالات موجودة بنهاية الدفتر .

— أرشيف المحكمة الشرعية ، سجلات الديوان العالى ، أرقام ( ١٠ ، ٢ ) .

(٢) — Dehérain, Henri. L'Egypte Turque. pp. 28-29.

— دكتور جلال يحيى ، مصر الحديثة ، ص ١٦٤ .

(٣) دار المحفوظات العمومية ، مخزن ( ١ ) تركى ، عين ( ٦١ ) ، دفتر أحباسى رقم ٤٦١٧ .

هذه أهم النواحي ، في الريف ، التي كان يوليها ، وإلى مصر اهتمامه ، ولكن مما تجدر الإشارة إليه أن معظم ولاية مصر ، في القرن الثامن عشر ، لم يتمكنوا من ممارسة اختصاصاتهم بصورة كاملة . وعلى الأخص ما يتعلق منها بالريف ، نتيجة لعوامل عدة سدرسها في حينها ، وتكفي هنا الإشارة ، إلى تغلب نفوذ الأمراء المماليك ، على نفوذ هؤلاء الولاة ، الذين أصبحت معظم عمليات عزلهم ، تتم بناء على رغبة هؤلاء الأمراء ، بصورة ثابتة ، حتى ملَّ السلاطين هذا الأسلوب ، وعبر أحدهم وهو السلطان أحمد الثالث<sup>(١)</sup> (١٧٠٣ — ١٧٣٠ م) عن هذا الضيق بقوله للوفد الذي أرسله محمد بك جركس ، يطلب تغيير محمد باشا (١١٣٧ هـ — ١٧٢٤ م) « التمسوا لكم باشا من خشب لتصنعوه على حسب أهوائكم<sup>(٢)</sup> » .

ومما أضعف من سلطة الولاة ، كذلك ثورات العساكر ، التي شهدها القرن الثامن عشر ، والصراعات المريرة ، بين البيوت المملوكية ، ولذا فإن الوالي أصبح مجرد مراقب مالي ، ليس لأوامره نفس الفاعلية التي كانت لها ، في بداية الحكم العثماني ، وإن ظلت تصدر بصورة شكلية<sup>(٣)</sup> . إلا أن هذه الأوامر فقدت في كثير من الأحوال أهميتها ، ولم تراع في غالب الأحيان ، بل إن الأمراء المماليك ، كانوا يهجمون بعزله . إذا أصدر فرمانا ، بدون رضاهم ، ويكفي في هذه الأحوال ، أن يبلغه الأوده باشه رغبتهم في عزله ، بقوله « إنزل ياباشا » فيفقد بذلك حق التصرف في حكم الولاية ، ولذا يمكن الحكم بأن سلطة ، وإلى مصر ، في النصف الثاني من القرن الثامن عشر ، أصبحت ضعيفة إلى حد كبير شكلها أقوى من حقيقتها<sup>(٤)</sup> .

#### ٤ — الديوان :

اعتماداً على ماورد في سجلات الديوان العالي ، المحفوظة بأرشيف المحسكة الشرعية . فإن

(١) يوسف الملواني ، المصدر السابق ، ص ٢١٩ ، عبد الرحمن الجبرتي عجائب الآثار ، ج ١ ، حوادث (١١٢٥ هـ — ١٧١٣ م) ، ص ٥٢ .

(٢) مصطفى الصفوي الشافعي القلعاوي (مخطوطة) ، صفوة الزمان فيمن تولى على مصر من أمير و سلطان ، ص ص ١٨٥ — ١٨٧ ، أحمد شلبي بن عبد الغني ، المصدر السابق ، ص ٢٦٣ ، ٢٦٦ ، ٢٨٣ ، ٢٨٤ ، ٢٨٧ ، ٣٢٣ ، الجبرتي ، عجائب الآثار ، ج ١ ، ٦٤ ، عبد الجواد صابر اسماعيل ، دور الأزهر في مصر لبان الحكم العثماني ، رسالة ماجستير بكلية اللغة العربية ، جامعة الأزهر ، غير منشورة ص ٨١ ، ٨٢ .

(٣) دكتور محمد أحمد أنيس ، المشرق العربي ، ص ص ٤٩ — ٥٦ .

— دكتور شفيق شحاته ، المصدر السابق ، ص ٥ .

— Tugay Emin Foat, Three Centuries Chronicles of Turkey and Egypt, p. 78.

— Hammer, J., Histoire de l'Emprie Ottoman, Tome, 10, p. 31.

(٤) إدوار جوان ، مصر في القرن التاسع عشر ، تعريب محمد مسعود ، ص ١١٤ .

اهتمامات الديوان العالى بالريف ، كانت تعود إلى عمليات - تقرير المال الميرى ، أو فرض مضاف جديد ، مؤقت أو ثابت ، لظروف يرى الديوان ، أنها توجب فرض هذا المضاف .

ويتضح من هذه السجلات ، كذلك أن الديوان فى بعض الأحوال . كان يصدر أمراً إلى أجهزة الإدارة ، بالولايات أو القرى ، مصدقاً عليه من الباشا ، يطلب فيه الكشف عن حدود بعض الزمامات ، ومحاولة التحقق ، من مدى مطابقتها لما هو مسجل بالدفاتر الخلد بالروزنامة ، وفى بعض الأحيان كان الديوان ، يرسل مندوبين عنه لمشاركة أجهزة الإدارة المحلية . فى التعرّى عن حقيقة بعض الأمور التى يريد البت فيها<sup>(١)</sup> . ويستفاد كذلك من سجلات الديوان العالى ، أنه أصبح من اختصاصات الديوان التصديق على عمليات إسقاط « تنازل » بعض الالتزامات ، وخاصة تلك التى تتم بين بعض الأمراء المالكين ، أو رجال الفرق العسكرية<sup>(٢)</sup> . ويتضح من هذه السجلات ، كذلك أن الديوان أصبح يقوم مباشرة ببيع الالتزامات المحلولة . فى مزاد علنى ، بحضور مندوب الروزنامة<sup>(٣)</sup> . هذا بالإضافة إلى أنه أصبح من سلطة الديوان كتابة الحجج ، على بعض الملتزمين بسداد ما عليهم من متأخرات ، أو إصدار أوامر . برفع بعض المظالم التى كانت مقررّة ، وإعلان المناداة عن إلغائها<sup>(٤)</sup> .

تلك أهم الأمور التى تتعلق باختصاصات الديوان العالى فى الريف .

##### ٥ - الأوجاقات العسكرية ، ودورها فى إدارة الريف :

ليس هنا مجال دراسة الأوجاقات ، العسكرية . وتنظيماتها وإنما ستقتصر الدراسة على الدور الذى كانت تقوم به هذه الأوجاقات فى إدارة الريف<sup>(٥)</sup> ، وإذا كانت أوجاقات الإسيابية هى التى

(١) أرشيف المحكمة الشرعية ، سجلات الديوان العالى سجل رقم ( ٢ ) ، ص ٧٠ .

(٢) أرشيف المحكمة الشرعية ، سجلات الديوان العالى ، سجل رقم ( ١ ) ، ص ٢ ، سجلات إسقاط القرى ، رقم ( ٣-٠ ) ، ص ٦ .

(٣) أرشيف المحكمة الشرعية ، سجلات الديوان العالى ، رقم ( ٢ ) ، إسقاط القرى ، رقم ( ٢ ) .

(٤) أرشيف المحكمة الشرعية ، سجلات الديوان العالى ، رقم ( ٢ ) ، ص ٣٠٠ ، مادة ( ٤٧٣ )

(٥) كانت هذه الفرق عند بداية الحكم العثمانى ، مقسمة إلى ست أوجاقات ، أضاف إليها السلطان سليمان أوجاقاً سابعاً ، هو أوجاق الجراكسة ، وهذه الأوجاقات هى ، متفرقة ، جاويشان ، مستحفظان ، عزبان ، جليان ، تفكجيان ، جراكسة .. أنظر بخصوص هذه الأوجاقات :

— Shaw, op. cit., pp. 191-196.

— Holt, P.M., the pattern of Egyptian political history from 1517-1798, in political and social change in Modern Egypt, pp. 80-81.

— حسين أفندى الروزنامجى ، المصدر السابق ، ص ص ١٩ - ٢١ .

— د. عبد الكريم رافق ، مصر والشام ، ص ص ١٤٥ - ١٤٦ .

شاركت بصورة بارزة ، في إدارة الريف إلا أن الأوجاقات الأخرى شاركت بصورة أو بأخرى في إدارة الريف ، والسيطرة على شئونه ، سواء عن طريق الالتزامات التي أصبح يحوزها أفرادها<sup>(١)</sup> ، أو ممارسة بعض الاختصاصات الإدارية ، التي كانت مخولة لبعض الأوجاقات . مثل أوجاق الجاويشان . الذي كان منوطاً بأفراده ، مهمة جمع الأموال الأميرية ، من الملتزمين ، وتوريدها إلى الروزنامة ، والإشراف على مخازن الغلال الأميرية . أو مراقبة أسعار الأسواق ، واستخدام أفراد هذا الأوجاق كذلك . كرسد لابلاغ الأوامر والمهمات<sup>(٢)</sup> ، وكذلك كان لأفراد أوجاق الانكشارية . صلة كبيرة بالريف . عن طريق الالتزامات الواسعة التي حازها أفراد هذا الأوجاق<sup>(٣)</sup> .

أما أوجاقات السباهية الثلاثة ، التي شاركت في إدارة الريف بصورة بارزة . كما سبقتنا الإشارة ، فكانت المهمات المنوطة بكل منها . في إدارة الريف على النحو التالي :

**١ - أوجاق جمليان :** أى التطوعة الذين يستخدمون في تنقلاتهم الجمال ، ومن هنا جاءت التسمية التي أطلقت على هذا الأوجاق «جمليان» . وإن ذكر ابن إياس . هذا الأوجاق باسم الكولية ، وكانت المهمة المنوطة ، بأفراد هذه الأوجاق في الريف . توطيد الأمن ، في الأقاليم ومنع البدو من غزو المناطق الزراعية وتهديد طرق المواصلات<sup>(٤)</sup> .

**٢ - أوجاق تفكجيان :** أى حملة البنادق ، من الفرسان ، وكانت مهمة اشتراكهم في إدارة الريف ، تقتصر على توطيد السلطة العثمانية وأجهزتها في الأقاليم<sup>(٥)</sup> .

(١) دكتور عبد الكريم رافق ، مصر والشام ، ص ١٤٥

(٢) دكتور عبد الكريم رافق ، المصدر السابق ، ص ١٤٦ ، دكتور حسن عثمان ، المصدر السابق ص ٢٥٦ .

(٣) حسين أفندي الروزنامجي ، المصدر السابق ، ص ص ٢٠ - ٢١ ،

- دكتور عبد الكريم رافق ، المصدر السابق ، ص ١٤٥ .

(٤) حسين أفندي الروزنامجي ، المصدر السابق ، ص ص ٢٠ - ٢١ ،

- دكتور عبد الكريم رافق ، المصدر السابق ، ص ١٤٤ .

(٥) دكتور عبد الكريم رافق ، المصدر السابق ، ص ١٤٥ .

- دكتور حسن عثمان ، المصدر السابق ص ٢٥٦ .

٣ - **أوجاق الجراكسة** : كان أفراد هذا الأوجاق من المالك ، ومهمتهم مراقبة الأراضي الزراعية ، والمحافظة على شبكات الري ، والإشراف على توزيع المياه على القرى (١) .

هذه هي المهمات التي كانت منوطة برجال هذه الأوجاقات الثلاثة — التي تنضوي جميعاً تحت اسم « الإسماعيلية » — في إدارة الريف .

ولا بد من أن نستعرض الحقائق التالية التي أمكن استقاؤها من وثائق المحكمة الشرعية ، والمصادر المعاصرة ، لنرى في ضوئها ، كيف أدى أفراد هذه الأوجاقات دورهم ، في إدارة الريف ، وهذه الحقائق التي أمكن استخراجها هي :

( أولاً ) إن أفراد هذه الأوجاقات ، استغلوا نفوذهم في الريف ، إلى درجة كبيرة مكنتهم من السيطرة على كثير من الالتزامات ، بل ثبت من خلال دراسة دفاتر الالتزام ، أن أفراد هذه الفرق أصبحوا يكونون النسبة الغالبة من الملتزمين ، كما سنرى ذلك في موضعه من البحث ، بل إن عمليات إسقاط القرى ، كما هو واضح من السجلات الخاصة بهذه العمليات ، أصبحت في غالب الأحيان ، تسجل بأسماء أفراد من هذه الأوجاقات ، أو إلى أفراد منتسبين إليها (٢) .

( ثانياً ) إن جند السباهية الذين كان منوطاً بهم حفظ الأمن في الريف ، وحماية الطرق ، أصبحوا في الواقع ، مصدر إزعاج وخوف لسكان الريف ، وسلبوا ونهبوا أموال الفلاحين ، وارتكبوا كثيراً من الموبقات ، مع أهل الريف ، حتى أن مصدراً معاصراً أرجع أسباب ماحل بالريف من الخراب ، وفساد الأحوال ، ونقص الأموال ، والغلال ، وانتشار الموبقات ، وضعف الفلاحين ، وسوء أحوالهم المعيشية ، إلى ما كان يرتكبه أفراد السباهية ، الموجودين في الأقاليم ، من المظالم وما يقرضونه ، من مغارم ، وطلب ، وعادات ، لم يستطع الفلاح منها فككا ، حتى أصبح الفلاح غير آمن ، على أمواله وأولاده ، من أعمال هؤلاء الجند ، الذين أصبح مجرد اقتربهم من القرية ، مصدر إزعاج لسكانها ، لأن ذلك لا يعنى إلا طلب الأموال ، وهتك الأعراض ،

(١) دكتور عبد الكريم رافق ، المصدر السابق ، ص ١٤٥ .

Holt , P. M., op. cit., p. 80.

(٢) — أرشيف ، المحكمة الشرعية ، سجلات إسقاط القرى ، أرقام ( ١ ، ٢ ، ٣ ) .

— دار المحفوظات العمومية ، مخزن ( ١ ) تركي ، دفاتر الالتزام الخاصة بالوجهين البحري ، والقبلي والذي يحمل الدفتر الأول منها تاريخ ( ١٠٦٩ هـ - ١٦٥٩ م ) .

فأهل الريف حقيقة ، أصبحوا يعانون كثيراً من مظالم ، ومفاسد هؤلاء الجند (١) ، وقاسى الفلاحون ، كثيراً من تمردات السباهية ، التي بدأت تظهر بصورة متكررة ، منذ القرن السابع عشر ، عندما حاولت السلطة المركزية ، أن تضع حداً لاستغلالهم لأهل الريف ، وقد وقفوا موقفاً متشدداً إزاء هذه السلطات ، عندما حاولت إلغاء « الطلبة » (٢) ، وهي مظلمة فرضها أفراد السباهية على الفلاحين ، باسم حق الطريق لإبلاغهم بالأوامر الإدارية . وقد غالى هؤلاء الجند في تقديرها حتى أصبحت تفوق أموال الخراج (٣) .

(١) محمد بن أبي السرور البكري الصديق ، كشف الكربة في رفع الطلبة ، مخطوط تحت رقم (٣٨٠) تاريخ ، مكتبة رفاة الطهطاوى بسوهاج ، ورقة (١٢ ، ١٣) .  
حيث ذكر عن أعمال أفراد هذه الأوجاقات قبل مجيء محمد باشا (١٠١٦ هـ - ١٦٠٧ م) . « وقد كانت مصر قبل الآن قد اختل أمرها ، وضاعت معيشة أهلها ، وكثر شرها ، وغربت قراها ، وضعت فلاحها وانفصبت عراها ، وانقلبت أحوالها ، وخست أموالها ، ونقصت غلاتها ، لما أراد الله تعالى لها في القدم ، من نقلها من الوجود إلى العدم ، وخراب البلاد ، وهلاك العباد ، وجلاء الفلاحين ، وازدراء الشرع المبين ، وقد اتسع الخرق وازداد الخرق ، وأصيل ذلك كله ، قيام طائفة من الجند المكتوبين ، في بلاد الأرياف ، مع كشف الأقاليم ، فأظهروا العناد ، وسعوا في الأرض الفساد ، وأحدثوا شيئاً سموه الطلبة على الفلاحين ، والمزارعين في سائر الأقاليم ، وعلى العمالين ، والبطالين ، وصاروا يضاعفونها في كل سنة من السنين ، إلى أن زادت على أموال المقاطعات ، بل عمت وطمت ، ولم يقدر أحد على المرافعات ، وذلك غير ماصدر منهم من الأمور الشنيعة والأفعال المنكرة الفظيعة . من الزنا واللواط جهاراً ، واقتضاض الأبقار نهاراً ، لا يتناهون عن منكر فعلوه ، ولا يأتروا بأمر ولا نهي ولا يمتثلوه ، وصار لهم أسنطة وأطعمة غالية المقدار ، تحمل إلى خيامهم أثناء الليل ، وأطراف النهار ، وتهديد الكشاف بما فيه القتل ، إن قصروا عن ذلك ، بل ويسلكون بهم أسوأ المسالك ، وصار المسلمون معهم في أمر مريب ، ليس لهم منه خلاص ، بل أضخوا في غاية التعويج صار أرذل الجند ، وأقلهم مقلداً بالسيوف المسقطة ، والسروج بالذهب المنقطة والخيول المسومة ، والعدد المقومة ، والمرد الجميلة المزينة بأنواع الزينة المكملة ، راكبين خلفهم أجود الخيول ، في هو وفرح لا يزول وإن وجدوا أيضاً ، ولداً مقبول الصورة ، أخلوه من والده بالسيف ، وقد حصل منهم غاية الخيف ، مع الفسق بنساء الفلاحين ، واقتضاض أبقار بنات المسلمين ، بل قتل بعضهم ، وسلب ماله ، وغير ذلك من القبائح المنكرة ، والحوادث الشنيعة المبتكرة » .

(٢) أحمد شلبي بن عبد الفتى ، أوضح الإشارات ، ص ٢١ ، حيث ذكر عن معنى الطلبة « وهي مظلمة كانت الأسباهية تأخذها من رعايا مصر القاطنين بقراها فلما بطلت الطلبة ، تحركت الأسباهية وشرعوا في الفساد » .

(٣) من الطريف أن نذكر قصة حدثت لمحمد بن أبي السرور البكري ، من جراء الطلبة ، وكيف أصبح أفراد السباهية يبالبغون فيها ، فقد ذكر هذه القصة في جميع مؤلفاته حيث ذكر :  
« والطلبة معناها أى الغز باتون لكاشف الأقليم ، فيقولون له ، اكتب لنا على الناحية الفلانية ، كذا »



وقد وصل الأمر بأفراد السباهية ، نتيجة لمحاولة إلغاء ، الطلبة إلى قتل إبراهيم باشا وإلى مصر (١٠١٢ هـ — ١٦٠٤ م) وأمير آخر معه ، وطاقوا برأسيهما في شوارع القاهرة وعلقوهما في باب زويلة « كما يفعل بأقل الناس » على حد تعبير مصدر معاصر (١).

وازداد أمر السباهية قسوة على أهالي الريف ، حتى أن محمد باشا (١٠١٦/١٠٢٠ هـ — ١٦٠٧/١٦١١ م) تلقى في أثناء حضوره ، لاستلام منصبه من الإسكندرية إلى القاهرة الكثير من الشكاوى ، ضد الظلم والطلب التي يعاني منها الأهالي ، من أفراد السباهية ، ولذا عقد العزم على مقاومة مظالم السباهية ، الواقعة على السكان ، ورغم استعداد زعماء السباهية لمقاومة السلطات ، إلا أن العناصر التي أعدها الباشا ، تمكنت من الانتصار على قوات السباهية الثائرة ، في الخائفة من ضواحي القاهرة ، وقتلت عدداً كبيراً من قادتهم ، ونفى الباشا حوالى ثلاثمائة ، أو أكثر إلى اليمن ، وقد علق محمد بن أبي السرور البكرى على هذا الانتصار الذي أحرزه الباشا على أفراد السباهية بقوله : « وهو في الحقيقة الفتح الثاني

= وكذا ، مما يريدون مثلاً ، فيقول بأى طريقة أكتب لكم ذلك ، فيقولون أكتب أن فلاناً اشكى فلاناً ، من أهالي الناحية الفلانية ، فيأمر الكاشف بكتابة ما يقولون ، ويكتب لهم حق الطريق بقولهم ، سواء كان له صحة أو لا ، والغالب أن جميع مايقع من مثل ذلك ، يكون لأصل له ، بل الجميع لا أصل له ، فهذا معنى الطلبة ، وقد كان لي بلدة بالمنوفية ومالها مائة ألف نصف فضة ، ففرست أنا وأهاليها في الطلبة مائتي ألف نصف فضة ، وقد جاء لبلدتنا المذكورة شخص من العسكر ، بطلبة مذكور فيها أن كرم الناحية اشكى من المادين تحته ، وحق الطريق ، ألف نصف فضة ، فحين جاء إلى الناحية فرأى أهلها جميعاً ، فرأى امرأة لها ولدين فأخذهم منها ، ووضعهم في الخرج ، فحين رأت المرأة ذلك ذهب عقلها ، فجاءت له بمصاغها ، وقالت له هذا يساوى زيادة عن ألف نصف ، أخذ المصاغ منها ، وأخرج الأولاد من الخرج ، فإذا هما ميتين ، فانظروا إلى هذا التجري الذي مايفعله كافر بخلاف المسلم ، فلا حول ، ولا قوة إلا بالله العلي العظيم ”

أنظر : المنح الرحمانية ص ص ٧٥ — ٧٦ ، النزهة الزهية ، ورقة ٣٨ ، الكواكب السائرة ، ورقة ٣٥ ، وقد خص المؤلف الطلبة بمؤلف مفرد سماه “ كشف الكربة في رفع الطلبة ” وقد حصلت على نسخة منه واستعنت بها في هذا البحث

(١) محمد بن أبي السرور البكرى ، المنح الرحمانية ، ص ص ٧٥ — ٨٦ ، النزهة الزهية ، ورقة ٣٨ الكواكب السائرة ، ورقة ٣٥ ، مؤلف مجهول : المصدر السابق ص ١١٨ ، أحمد شلبي بن عبد النبي المصدر السابق ، ص ١٩ وانظر كذلك : Holt. P. M., op. cit., p. 82.

حيث ذكر أن هذه الحادثة وقعت (١٠١٣ هـ — ١٦٠٥ م) والحقيقة أن كل المصادر الأصلية سجلت حدوثها (١٠١٢ هـ — ١٦٠٤ م).

لمصر في الدولة الشريفة العثمانية أيدها الله تعالى» وتمكن محمد باشا بهذا الانتصار من إلغاء «الطلبية» واستحق بذلك من المصادر المعاصر ألقاب «معمر مصر» و «مبطل الطلبية» «قول قرآن» بالتركية<sup>(١)</sup>، وفي هذا دلالة واضحة، على مدى الكراهية التي كان يكنها السكان، لأفراد السباهية، لسوء تصرفاتهم، إزاء الأهالي، واستغلالهم لنفوذهم، وإزعاجهم الأهالي، رغم أن حمايتهم كانت منوطة بهؤلاء الجند.

وقد لوحظ أن انتساب المماليك إلى أوجاقات السباهية، ازداد بصورة كبيرة، خلال القرن الثامن عشر، حتى كادت عضوية هذه الأوجاقات تقتصر على المماليك<sup>(٢)</sup>، وليس لهذه الظاهرة من تعليل، سوى ما كان لأفراد هذه الأوجاقات، من نفوذ على السكان في الريف مكنهم من الحصول على كثير من الامتيازات، فأراد هؤلاء التمتع بها، حتى أن معظم وثائق المحكمة الشرعية تسجل أسماء الكثير من جند السباهية - بل إننا لأنجانب الصواب، إذا قلنا كل الأسماء - تحت أسماء مملوكية، مثل أحمد عبد الله، وعلى عبد الله، محمد عبد الله، وغير ذلك من الأسماء المملوكية، كذلك فإن هذه الوثائق تثبت بما لا يدع مجالاً للشك، بأن بعض الأمراء المماليك، كان لهم أتباع بين أفراد جند السباهية الموجودين بالريف<sup>(٣)</sup>، وكان هؤلاء الأمراء يأمرهم أتباعهم هؤلاء، في أوقات الصراعات مع منافسيهم، بأن يجمعوا أفراد السباهية، الموجودين بالأقاليم، ويأتون لنصرتهم، وقد كان هؤلاء ينفذون ما يؤمرون به، ولذا فإنه يمكن القول، بأن الأوجاقات في القرن الثامن عشر، حكامية عثمانية، لا وجود لها، أما وجودها كفرق تابعة للأمراء المماليك، فهذا ما يمكن الحكم بوجوده، مع التسليم بالضعف الشديد الذي حل بهذه الفرق، حتى أصبحت مجرد أدوات، لا تجيد سوى نهب أموال الفلاحين وظلمهم، أعانها على ذلك مارسخ في نفوس الفلاحين من رهبة الإدارة.

(١) محمد بن أبي السرور البكري، النزمة الزهية، ورقة (٣٧)، يوسف الملواني، تحفة الأحباب، ص ١٨٠، أمين سامي: تقويم النيل، ج ٢، ص ٣٦ - ٣٧.

- Holt, P. M. op. cit., p. 83.

(٢) يوسف الملواني، المصدر السابق، ص (٢٣٧)، دكتور عبد الكريم رافق، المصدر السابق، ص (١٤٦).

(٣) أرشيف المحكمة الشرعية، سجلات مبيعات الباب العالي، رقم ١٢٣، ٣٨٣، ١٢٠٢.

- سجلات إسقاط القرى رقم ١، ٢، ٣.

- سجلات الديوان العالي، رقم ١، ٢.

(ثالثاً) نظراً للامتيازات الواسعة التي كان يتمتع بها أفراد السباهية ، في الريف فإن ذلك أغرى بعض السكان المحليين ، إلى الانتماء إلى صفوف هذه الأوجاقات ، بل إن هذا الانتماء أصبح إحدى الأمنيات العزيزة عند الفلاح<sup>(١)</sup> ، وقد رصدت المصادر المعاصرة أنه كان من بين قوات السباهية ، التي كانت ثائرة ، ضد محمد باشا ، جماعة ليسوا من العسكر ، وسجلت وثائق المحكمة الشرعية ، والمصادر المعاصرة أن عربان الهوارة ( ١١٠٩ هـ — ١٦٩٨ م ) امتنعوا عن سداد المال الميري ، بحجة انتمائهم إلى الفرق العسكرية ، ولولا إعلان هذه الأوجاقات ، تنكرها لنسبة عربان الهوارة إليهم لعجزت السلطات عن أخذ المال الميري منهم ، فقد أعلنت الأوجاقات جميعها أن عربان الهوارة « هم ليسوا منا ، والعربان لا تكون عسكرية » وكتب عليهم الوالي الحجج الشرعية بذلك ، وأرسل صورة منها إلى عبد الرحمن بك حاكم جرجا ، تمكن بمقتضاها من أخذ الغلال والمال منهم<sup>(٢)</sup> .

إن عملية الانتماء ، إلى الأوجاقات العسكرية في القرن الثامن عشر أصبحت شيئاً شائعاً ، فقد ظلت دفاتر الجوامك والعلوفات ، تسجل أسماء أناس ليسوا في الأصل من العسكريين<sup>(٣)</sup> ، وإنما انتسبوا إلى الفرق العسكرية ، للتمتع بالامتيازات التي كانت تمنح لأفرادها ، وقد ساعد على إزدياد هذه الانتماءات ، انتشار عمليات بيع وشراء تذاكر العلوفات ، والجوامك ، وقد كان تأثير عمليات الانتماءات هذه شيئاً ، على الروح العسكرية ، وأضعف الفرق التي أصبحت أهميتها في الحقيقة ، تقتصر على قيد أسماء أفرادها في الدفاتر فقط ، إنما الروح العسكرية الحقيقية كما هو واضح انعدمت تماماً<sup>(٤)</sup> .

(رابعاً) إن أفراد السباهية ، رغم وجود قواتهم الرئيسية ، في أقاليم الريف ، فإنهم شاركوا في الفتن العسكرية ، التي كانت تنور بين الأوجاقات الأخرى ، في القاهرة ، فبناء على استدعاء من رؤسائهم في القاهرة ، كانوا يكونون قوات تأتي لمناصرة الفريق الذي

(١) يوسف الشربيني ، المصدر السابق ، ج ١ ، ص ٢٤ .

(٢) يوسف الملواني ، المصدر السابق ، ص ٢٣٧ ، أحمد شلبي بن عبد الفتى ، المصدر السابق ، ص ٧٥ .

— أرشيف المحكمة الشرعية ، سجلات الديوان العالي ، سجل ( ٢ ) ، ص ١٣٠ .

(٣) دار المحفوظات العمومية ، مخزن ( ١ ) تركي ، عين ( ٧٤ ) دفتر الجوامك رقم ( ٣٩٥ )

سلسلة عمومي ٥٦٣٨ وما بعده حتى رقم ٤٠٩ مسلسل عمومي ٥٦٥٢ .

— Volney, S.F.C., Voyage en Syrie et en Egypte pendant les années 1783, 1784 et 1785, Tome I, pp. 7-8, 235.

(٤)



تأثيراً كبيراً على سكان الريف ، نظراً لعمليات السلب والنهب التي يقوم بها هؤلاء الأفراد في أثناء إعدادهم لقواتهم .

( خامساً ) اشترك أفراد السباهية ، مع الأوجاقات الأخرى ، في عملية عزل حكام الولايات ، كما حدث ( ١١٢٠ هـ — ١٧٠٧ م ) ، حين أصر أفراد الأوجاقات ، على عزل محمد بك حاكم جرجا ، بحجة أنه أنزل عربان المغاربة وأمنهم ، أن ذلك سيؤدي إلى الفساد ، فعزل هذا الوالي بناء على طلبهم ، وتولى حكم جرجا بدلا منه محمد بك قطامش (١) . وهذا يوضح إلى أى مدى ، وصل نفوذ رجال الأوجاقات في الشؤون الإدارية ، وأن نفوذهم أصبح يفوق نفوذ الباشوات ، الذين أصبحوا أنفسهم عرضة للعزل .

من العرض السابق لدور رجال السباهية ، في إدارة الريف ، نخلص إلى أن أفراد هذه الأوجاقات ، لم يؤدوا دورهم على الوجه الأكمل ، بل إن مشاركتهم في الإدارة كما اتضح ، أصبحت عبثاً على أهالي الريف ، وأساءت إلى النظام الإداري ، أكثر مما أدت إلى دعمه بل إن الواقع كان يستدعي وجود جهاز إداري آخر ، لحماية أهل الريف ، من أفراد هذه الأوجاقات ، وتصرفاتهم واستغلالهم لنفوذهم ، ورغم الضعف الذي أصاب هذه الإوجاقات في القرن الثامن عشر ، فإن أسلوب استغلالهم لسكان الريف . كما هو واضح من سجلات المحكمة الشرعية ، ظل قائماً حتى نهاية هذا القرن ، وانتهيار النظام بأسره عند مجيء الحملة الفرنسية ( ١٢١٣ هـ — ١٧٩٨ م ) .

\* \* \*

وهكذا يمكن من العرض السابق لإدارة الريف المصري — في القرن الثامن عشر — بين الإدارة المحلية ، والإدارة المركزية استخلاص الحقائق التالية :

( أولاً ) إن أجهزة الإدارة سواء منها المحلية ، التي وجدت في داخل القرى نفسها أو ، المركزية التي شاركت عن قرب ، أو عن بعد في إدارة الريف ، لم تكن على درجة كبيرة من الاهتمام بالريف ، ومصالح أهله ، بل كان ههما الأول ، العمل على تنمية مصلحتها الخاصة ، وجمع الثروات ، مستغلة في ذلك نفوذها ، وعدم وجود رقابة عليها ، حتى فرض كل فرع من فروعها

(١) عبد الرحمن الجبرتي ، عجائب الآثار ، ج ١ ( حوادث شوال ١١٢٠ هـ — ديسمبر ١٧٠٨ م ) ،

لنفسه عادة على الفلاحين ، أصبح لا يحيد لهم عن سدادها ، وإلا حل بهم العسف والعقاب ، مما اضطر الفلاحين ، في كثير من الأحيان إلى الوقوع ، تحت طائلة المرايين ، الذين كانوا يستغلون هذه الظروف ، ويوظفون أموالهم لدى الفلاحين — حسب أسلوبهم الذي اعتادوه — برباً فاحش ، طالما أُرهِق الفلاح ، وجعله عرضة للإفلاس ، واضطر الفلاح في بعض الأحيان — تفادياً للعقاب الذي يخشاه من رجال الإدارة — إلى أن يعرض محصوله للبيع ، قبل نضجه بسعر منخفض ، عما كان يقدر له عند نضجه ، ليسدد الأموال المقررة عليه ، أو يبيع بهيمته التي تعينه على أعباء الحياة ، بما تدره عليه من لبنها من ضمن وجبن ، وإذا لم تتوفر له إحدى هذه الوسائل ، كان يضطر في كثير من الأحيان ، إلى أخذ مصاغ زوجته ، إذا كان لديها مصاغ ، ويتصرف فيه بالرهن ، أو البيع ، رغم إرادتها ، كان الفلاح يسلك كل هذه السبل حتى لا يقع تحت طائلة العقاب ، من رجال الإدارة ، إذا قصر في تسديد ما عليه ، من أموال أميرية ، وعادات ، فإذا انعدمت كل هذه الوسائل من يديه ، كان يفضل في كثير من الأحيان الهروب من بلده تحت جنح الظلام ، وذلك لانعدام الثقة بينه وبين رجال الإدارة . حتى أصبحت رهبة السلطة أحد الأسس التي تحكم العلاقة بين الفلاحين ورجال الإدارة ، بل إن رهبة السلطة في الواقع صارت ، أساساً من أسس العلاقات الاجتماعية ، في ريف مصر ، في ذلك الوقت وزاد من قسوة هذه الرهبة ، في النصف الثاني من القرن الثامن عشر ، أسلوب الجند المعينين لجمع المغارم من القرى ، حتى اضطر الفلاحون في بعض القرى إلى قتل هؤلاء الجند المعينين — لسوء سلوكهم — وهجر هؤلاء الفلاحون قراهم ، مفضلين هذا العمل ، على السكوت ، على ما يقع عليهم من هؤلاء الجند (١) .

هكذا كانت العلاقة ، بين الفلاحين وأجهزة الإدار ، متأزمة ، تنسم بالاستغلال من جانب رجال الإدارة لأهل الريف ، حتى غدت ، وكأنها تقوم على رعاية مصالح أجهزة الإدارة ، دون أبناء الريف ، مما حدا بشاعر مصر في ذلك الوقت الشيخ حسن الحجازي المتوفى ( ١١٣١ هـ ١٧٣٠ م ) أن يعتبر أجهزة الإدارة في الريف من بين الآفات التي سلطها الله على أهله . وذلك بقوله :

(١) عبد الرحمن الجبرتي ، عجائب الآثار ، ج ٤ ( حوادث جمادى الأولى ١٢٢٩ هـ - أبريل ١٨١٣ م ) ، ص ٢٠٨ .

وسبعة بالفلسح قد أزلت لما حووه من قبيح الفعال  
 شيوخهم ، أستاذهم . والمشد والقتل فيما بينهم . والقتال  
 مع النصارى ، كاشف الناحية وزد عليها كدّهم في اشتغال

(ثانياً) إن نظام الحكم في القرن الثامن عشر ، وخاصة في النصف الثاني منه أصبح ضعيفاً ، إلى درجة كبيرة ، وأن التنظيمات التي سجلت في الأوراق ، لم تكن تعبر عن الحقيقة ، ولم تنفذ كما كان يراد لها ، وإن ظهر أن هذه الأنظمة قوية فذلك على الورق فقط ، وخير مثال لذلك رجال الأوجاقات التي أصبحت حقيقة لهم ، مسجلة فقط في دفاتر الجوامك والعلوفات ، أكثر مما هي عليه في الواقع ، حتى رأى أحد الرحالة الأجانب الذين زاروا مصر في النصف الثاني من القرن عشر الثامن أنه لامناص لتحسين أحوال البلاد عامة . وإصلاح أحوال الفلاحين خاصة ، إلا بتحرير البلاد من السيادة العثمانية كلية<sup>(١)</sup> أى أن النتيجة النهائية لتقويم دور الإدارة في الريف المصرى في القرن الثامن عشر هي : أن الريف وقع تحت نظام إدارى لم يكن على المستوى الذى يكفل له الأمن والطمأنينة .





# البَابُ الثَّانِي

## حيازة الأرض وأعبائها المالية

الفصل الثالث : حيازة الأرض - نظام الالتزام

الفصل الرابع : الأعباء المالية



## الفصل الثالث

### حيازة الأرض - نظام الالتزام

تمهيد :

أنواع الأراضي :

١ - الأراضي الخراجية ، ٢ - أراضي الرزق ، ٣ - أراضي الإطلاق  
« أو تلاق » .

نظام المقاطعات أو الأمانات :

عوامل فشل هذا النظام .

نظام الالتزام :

أرض الفلاحة ، أرض الأوسية ، حقوق الملتزم على حصة التزامه ،  
حقوق الفلاح على أرض أثره ، أو مساحته ، فئات الملتزمين ، دخول  
التجار ميدان الالتزام ، دخول العلماء ميدان الالتزام ، دخول  
النساء ميدان الالتزام ، أرباب السجاجيد والأشراف .

\*\*\*

حيازة الأرض :

عند دراسة نظام حيازة الأرض في مصر ، في القرن الثامن عشر ، لابد من الإشارة  
إلى أنواع الأراضي ، فقد اتضح من قانون نامه سليمان ، ومن دفاقر الالتزام ، ودفاقر  
الترايع ، التي وضعت في عهد الحملة الفرنسية ، ومن وثائق المحكمة الشرعية أن أراضي مصر  
في العصر العثماني ، من حيث معاملتها المالية ، وتقدير الأموال المقررة عليها ، كانت تنقسم إلى  
الأنواع التالية :

١ - الأراضي الخراجية ، وأصبحت في القرن الثامن عشر ، تسمى بأرض الالتزام  
وتشمل أراضي الفلاحة ، وأراضي الأوسية .

٢ - أراضي الرزق ، وتشمل الأراضي الموقوفة .

٣ - أراضي الإطلاق .

وسنشير إلى كل منها فيما يلي :

## ١ - الأراضي الجراحية :

كانت في القرن الثامن عشر — تمثل أراضي الالتزام . التي أصبحت تعطى كخصص التزام ، وكانت أراضي كل قرية من هذا النوع تقسم إلى قسمين . ليس بالضرورة أن يكونا متساويين من حيث المساحة ، بل إن النسبة بينهما لم تكن ثابتة على الإطلاق ، وكان النوع الأول هو الأكبر مساحة ، ويسمى أرض الفلاحة ، التي توزع على الفلاحين لزراعتها ، وكانت تسمى في الوجه البحري « أرض الأثر » ، وفي الوجه القبلي « أرض المساحة » (١) نظراً لأن عمليات مسح الأراضي في الوجه القبلي كانت تتم كل عام ، على أثر انحسار مياه الفيضان عن الأرض . وكان الفلاح له حق الاستمرار في أرضه . مادام يقوم بتسديد ما عليها من الضرائب ، التي كانت تختلف من منطقة إلى أخرى ، بل إنها كانت تختلف داخل حصة الالتزام الواحدة ، تبعاً لنوعية الأرض . كما سنرى ذلك في حينه ، وكان له كذلك حق الانتفاع بها بنفسه أو تأجيرها ، أو رهنها لمدة قصيرة ، إذا دعت به ظروفه إلى ذلك (٢) .

أما القسم الثاني من أراضي الالتزام ، فكان يسمى « أرض الأوسية » . وقد اختلفت مساحة هذا القسم ، كما هو ظاهر بدفاتر الترايع من حصة إلى أخرى . وكان هذا القسم يمنح للملتزم ، وظل هذا القسم من أرض الالتزام معفى من الضرائب . حتى مجيء الحملة الفرنسية ، حيث أن دفاتر الترايع التي وضعها رجال الحملة الفرنسية سجلت ضرائب مفروضة على هذا النوع (٣) . كما سنرى ذلك في حينه . وكان للملتزم حق زراعة هذا القسم لنفسه

(١) دكتور أحمد أحمد الحنة ، تاريخ الزراعة المصرية في عهد محمد علي الكبير ، ص ٢٩ . ليس هناك فرق بين أرض الأثر ، وأرض المساحة سوى أن الأولى كانت ثابتة في مساحتها ، أما أرض المساحة ، فإن مساحتها كانت تتغير من سنة إلى أخرى .

(٢) دكتور محمد كامل مرسى ، الملكية العقارية ، ص ٤٨ .

(٣) دار المحفوظات العمومية ، مخزن ( ١٨ ) عين ( ١٩ ) دفاتر الترايع أرقام ١٦٠٥ ، ١٦٠٨ ، ٤٩ ، وهذه الدفاتر وضعها رجال الحملة الفرنسية ، وأخذوا معلوماتها من دفاتر المعلمين الأقباط وحددوا فيها مساحة كل نوع من أرض كل حصة بالفدان ، وفرضوا ضريبة على كل فدان اختلفت من حصة إلى أخرى ، وهذه الدفاتر في غاية الأهمية ، ولم نثر من هذه المجموعة إلا على الدفاتر السابقة الذكر بهاميه . وهي خاصة على الترتيب بولايات : الشرقية ، الغربية ، المنوفية . ولا ندرى شيئاً عن مصير دفاتر باقيولايات مصر الأخرى .

وكان فلاحو الناحية إذا أراد الملتزم استغلاله لنفسه يقومون بزراعته له عن طريق السخرة التي أصبحت عبئاً من الأعباء الملقاة على عاتق الفلاحين .  
وفي بعض الأحيان كان الملتزم يقوم بتأجير أرض الأوسية للفلاحين نظير قدر معلوم من الأموال عن كل فدان يحصله لنفسه (١) .  
هذا عن الأراضي الخراجية بنوعها التي أصبحت في القرن الثامن عشر، تمثل أراضي الالتزام .

## ٢ - أراضي الرزق :

كانت تمثل مساحات واسعة من الأرض، في جهات عديدة من البلاد، أنعم بها السلاطين السابقون على بعض الناس، وأصبح حق الانتفاع بها ينتقل باليراث للورثة، وأصبح لأصحاب حق الانتفاع، أن يتصرفوا فيها بكافة وجوه الانتفاع . وكان أكثر أراضي الرزق موقوفة على مكة، والمدينة، وعلى المساجد والأضرحة، وعلى أعمال البر والصدقة والإحسان، من تكايا ومكاتب وأسبلة لسقي الناس، وأحواض لسقي الدواب . ومقارء لتلاوة القرآن، وبعض طلبية العلم (٢) . وكانت أراضي الرزق معفاة من الضرائب، ولا يدفع عنها للروزنامة، إلا ضريبة رمزية باسم « مال حماية » نظير حماية رجال الإدارة لهذه الأراضي، من العبث بها، أو السطو عليها، ولذا فإن بعض الملتزمين لجأ، إلى عمليات الاحتيال في رصد جزء من الأراضي الداخلة في التزامهم على أعمال البر، وجعلوا الجزء الأكبر من هذه الأراضي، وقفاً على وراثتهم وأرقاتهم، وكان السائد أن يلجأ الملتزم إلى وقف جزء من أرض أوسيته، ولا يلجأ إلى وقف أرض الفلاحة إلا نادراً (٣) .

(١) أرشيف المحكمة الشرعية، بمجلد مبايعات الباب العالي، رقم ٢٧٨، مادة ٦٥١، ص ٣٨٣ .

(٢) أبو المحاسن بن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج ٩، ص ٥٣ .

— دكتور أحمد أحمد الخطة، تاريخ الزراعة، ص ٣٢ .

— دكتور سعيد عبد الفتاح عاشور، العصر الماليكي في مصر والشام، ص ٤١٩ .

(٣) عبد الرحمن الجبرتي، عجائب الآثار، ج ٤، ص ٩٩، ١٠٠، ١٣٢، ٢٢٣ .

(حوادث جمادى الأولى ١٢٢٤ هـ، شوال ١٢٢٥ هـ، جمادى الأولى ١٢٢٩ هـ الموافق يونيه ١٨٠٩ م،

أكتوبر ١٨١٠ م، أبريل ١٨١٤ م)

— دكتور أحمد أحمد الخطة، المصدر السابق، ص ٣٢ .

— Lancret, op. cit., pp. 473 — 493.

— Sacy, op. cit., pp. 8 — 9, 28 — 34 .

وبهذه الوسيلة ازدادت مساحة أرضى الرزق ، حتى صارت أراضي بعض القرى — فى بعض المناطق — موقوفة كلها ، ورصدت الدفاتر كثيراً من القرى التى ، أصبحت أراضي الرزق فيها تمثل نصف المساحة ، أو أكثر قليلا ، وتفاوتت مساحة أرض الرزق من منطقة إلى أخرى (١) .

ولذا فإن الروزنامة خصصت دفاتر معينة لهذا النوع من الأراضي ، أسمتها باسم « دفاتر الرزق الأحباسية » وأصبح لكل ولاية دفاتر معينة للرزق الموجودة فيها ، وفى هذه الدفاتر تتبع لكل رزقة ، مكانها ومساحتها وتاريخ إنشائها وأصحاب حق الانتفاع بها وأوجه صرف ريعها ، وصور الحجج والإفراجات الخاصة بها (٢) . وقد أفدت كثيراً من هذه الدفاتر فى مواضع كثيرة من البحث .

### ٣ — أراضي الاطلاق « أو تلاقى » :

أرض معفاة من الضرائب ، خصصت أساساً لمرعى خيل الباشا ، والبكوات المماليك ، فهى عبارة عن أراضي تابعة للحكومة ، وقد سمح للباشوات فى القرن الثامن عشر للملتزمين الذين تقع هذه الأراضي فى حصص التزاماتهم بضمها إلى أواسيهم ، والانتفاع بها نظير مبلغ من المال يدفع للباشا (٣) .

وإلى جانب هذه الأنواع الثلاثة الرئيسية التى انتظمها الأراضي المصرية من حيث مهامها المالية ، وتقدير الضرائب عليها ، فإن دفاتر الالتزام ، ودفاتر الترايع ، سجلت ضمن أراضي بعض القرى ، أنواعاً أخرى ، مثل « أراضي المناجزة » وهى الأراضي التى أصابها الضعف ، ولم تعد تصلح بصورة جيدة للزراعة : « وبور الحوالى » وهى الأراضي التى كان يصيبها البوار ، فى بعض السنوات ، ولم تزرع .

= حيث يشير إلى وجود نوعين من الأراضي المعفاة من الضرائب ، كان يطلق على النوع الأول منها فى مصر السفلى اسم « أرض مسموحة » وأطلق على النوع الثانى منها فى مصر العليا اسم « حطية » وكانت هذه الأراضي تستقل بالإرث ، وكانت هذه الأراضي فى الغالب فى أيدي مشايخ القرى .

(١) دار المحفوظات العمومية ، مخزن ( ١٨ ) ، عين ( ١٩ ) ، دفاتر الترايع رقم ١٦٠٥ ،

١٦٠٨ ، ٤٩ .

(٢) دار المحفوظات العمومية ، مخزن ( ١ ) ، عين ( ٦١ ) ، دفاتر الأحباسى ، رقم ١٦١٧ ،

١٦١٩ ، ١٦٢٤ ، ١٦٢٦ .

(٣) دكتور أحمد أحمد الحنة ، المصدر السابق ، ص ٣٣ .

وهذان النوعان من الأراضي قدرت عليها ضرائب بسيطة (١) ، تتفق وطبيعة مايزرع فيهما من محصولات .

### نظام المقاطعات أو الأمانات :

أدار العثمانيون الأراضي المصرية ، منذ دخولهم مصر ( ٩٢٣ هـ — ١٥١٧ م ) ، وحتى منتصف القرن السابع عشر ، عن طريق نظام المقاطعات ، أو ما كان يسمى بالأمانات ، وكان هذا النظام يقوم على أساس أن كل قرية ، أو عدة قرى متقاربة تكون مقاطعة ، أو أمانة ، أى تكون وحدة إدارية ومالية في ذات الوقت ، وكان لكل مقاطعة ، أو أمانة ، عامل يعد مسئولاً عن المال الميرى المقرر على هذه المقاطعة ، فهو كان يقوم بعمل الملزم ، قبل تطبيق هذا النظام ، وإن لم يكن مثل الملزم . فهو ليس له أرض أوسية . أو غيرها من الحقوق التى أصبحت للملزم . وإنما هو مجرد موظف مسئول لدى الرونامة . يتقاضى أجراً على عمله شأنه شأن بقية موظفى هذا النظام ، كما كان لكل مقاطعة « مفتش » يحمل لقب « أمين » أو « أفندى » مهمته الإشراف على الأراضي القابلة للزراعة ، وتحديد ما عليها من ضرائب ، وكان يعاونه فى عمله هذا عدد من الكتبة . وكان من حق هؤلاء المفتشين أن يستعينوا بمشايع القرى وأجهزة الإدارة من كشاف ، وغيرهم لتذليل ما يعترضهم من صعوبات فى عملهم ، وقد نص قانون نامه سليمان بأن على رجال الإدارة . « أن يقدموا لهؤلاء المفتشين « الأمانة » ... مافى وسعهم من عون . ولا يتمتعون عن إمدادهم ومظاهرتهم ولا يمكنون عاملاً أن « يلتزم » المقاطعة من جديد إذا تمت مدة تحويله ( أى سنة انتفاعه بالمقاطعة ) ، ولم يف ديونه من التحويل ( العام ) الفائت ... أى أن على رجال الإدارة أن يشدوا من أزر المفتشين فى إبعاد العمال الذين يقصرون فى تسديد الأموال الأميرية المقررة على مقاطعاتهم ، وتمكين غيرهم من العمال من الحلول محلهم ... »

وقد حمل قانون نامه سليمان هؤلاء الموظفين مسئولية بقاء جزء من الأرض دون زراعة فنص على أن يقوم « العمال والأمانة » ، والكتاب بدورهم بتخصير الأرض بكل وسعهم ويصرفون فى ذلك جهدهم فلا يدعون أرضاً لم تخصر (٢) أى تركها بدون زراعة .

(١) دار المحفوظات العمومية ، مخزن ( ١٨ ) ، عين ( ١٩ ) ، دفاتر الترابيع ، رقم ١٦٠٥ ، ١٦٠٨ ، ٤٩ ، مخزن ( ١ ) تركى ، عين ( ٩ ) ، دفاتر الالتزام ، رقم ( ١٢٣ ) وما بعده .  
(٢) قانون نامه سليمان ، النسخة التى سبقت الإشارة إليها . ص ١ .

وقد وضع قانون نامه سليمان ضوابط لإحكام هذا النظام ، ولم يترك لهؤلاء الموظفين حرية تقدير الضرائب حسب أهوائهم ، وإنما نص على أن « تكتب تذكرة ( أى دفاتر ) بمحاصيل كل قرية في الديار المصرية سواء في ذلك الأموال السلطانية ، ورسوم الكشوفية ورسوم الشياخة وأموال الأوقاف ، والرزق والأملاك . . . وتقدم التذكرة المذكورة لأمر الأمراء في مصر ، فيضع عليها إمضاء ويختتمها بخاتمه هو وناظر الأموال . . . ويحفظ أهل كل قرية تذكرة قريتهم ، يؤدون ما عليهم من رسوم وحقوق ( أى ضرائب ) بموجبها . فإن تعدى عليهم أحد وطالبهم بما ليس في التذكرة ، أو تجاوز في الطلب ما هو منصوص فيها ، اشتكى عليه الفلاحون لأمر الأمراء فيسترد ما أخذ منهم عدواناً ، وقاصص المعتدى على ذلك فإن عاد ولم يرعو ، قبض عليه أمير الأمراء وأحكم سياسته<sup>(١)</sup> » بل إن قانون نامه سليمان زاد في أحكامه الرقابة على هؤلاء الموظفين فنص على أنه في حالة وقوع خلاف بينهم وبين الفلاحين حول الضرائب المقررة على الأراضي ، فيجب أن يرجع في ذلك الأمر إلى « دفتر شهود البلاد الذي يدون حين جمع الرسوم فلا يطلب من فلاح شاهد . بل تراجع مضامين هذا الدفتر ، ويعمل بمؤداها إذ لا بينة خارج هذا الدفتر »<sup>(٢)</sup> وحرص على أن تكون عمليات مسح الأراضي « وقت نمو الزرع ، إذ به التفريق : بين المزروع من الأرض وغير المزروع » وعلى المساح أن يسجل المقدار الذي صح لديه عند المساحة « بلا زيادة ولا نقصان ويشير في دفتريه إلى عدد الفدادين » وأعطى للفلاح حق استلاف التقاوى من ديوان المقاطعة ، في حالة عدم توفرها لديه : حتى لا يترك جزء من الأرض دون زراعة نتيجة لعدم إمداد الفلاحين بالتقاوى اللازمة لزراعة أراضيهم . فإن ظهر « عند التفتيش أن بعض الأراضي لم تزرع لعدم تسليف التقاوى اللازمة . فيحكم سياسة الكشاف والشيخ والعمال لإهمالهم تسليفها »<sup>(٣)</sup> .

(١) قانون نامه سليمان ، النسخة السابقة ، ص ١ .

(٢) نص قانون نامه بهذا الخصوص أن « البعض من الكشاف والأمناء وماسوى ذلك من مباشرين يقبضون ماعلى الفلاحين من حقوق شرعية ورسوم عادية ثم يدعون بأن البعض منها مايزال في ذمم القرويين باقياً ، ولايعيرون أفكار القرويين آذاناً صاغية ولايقيمون لما يقدمون من شهود وزناً ، وأن هذا سبب لإكل وخياع الأموال ووسيلة للضغط على الرعية وأمرنا الشريف في القضية على إعادة الجارية في تلك الديار أى الرجوع إلى . . دفتر شهود البلاد » .

(٣) قانون نامه سليمان ، النسخة السابقة ، ص ص ١ - ٢ .



ويتضح من هذه الضمانات التي وضعها قانون نامه سليمان لهذا النظام، أنه كان حريصاً على إدارة الأرض المصرية بأسلوب نزيه . يخلص الفلاحين من المظالم التي كانت واقعة على عاتقهم قبل دخول العثمانيين مصر (٩٢٣ هـ — ١٥١٧ م) (١).

ولكن ذلك النظام — الأمانات أو المقاطعات — لم ينجح في إدارة الأرض على الوجه الذي كان يراد له ، لعدة أسباب يمكن إجمالها فيما يلي :

(أولاً) إن الموظفين الذين كانوا مسئولين عن تطبيق هذا النظام تعاونهم أجهزة الإدارة لم يعبأوا بنصوص القانون، واتبعوا أساليب غير مشروعة، لزيادة متحصلاتهم الشخصية، وتسفوا في معاملتهم للفلاحين وادعوا عليهم ، في كثير من الأحيان، عدم تسديدهم للأموال الأميرية رغم إراز الفلاحين ما لديهم من إثباتات، ولكن ذلك لم يجد مع هؤلاء الموظفين فتىلاً (٢). ومن هنا فإن هذه الضمانات فقدت فاعليتها ، بل ثبت أن وضع الضمانات شيء وتنفيذها شيء آخر . . .

(ثانياً) قام المفتشون في كثير من المقاطعات، بتعيين وكلاء لهم، ولم يكن هؤلاء الوكلاء أقل تعسفاً في معاملتهم للفلاحين من المفتشين الذين أدى ابتعادهم عن مناطق إشرافهم، إلى عجزهم عن تقدير الضرائب، على هذه الأراضي، تقديرًا سليماً، وكان ذلك من صميم عملهم، ولذا فإنهم أصبحوا يسيرون في تقديرهم للضرائب على غير نظام . وأدى ذلك بدوره إلى الفوضى في تقدير الضرائب ، وبالتالي أرهاق الفلاحين، وترك لبقية الموظفين وجهاز الإدارة فرصة استغلال نفوذهم على الفلاحين، والعبث بأموالهم . حتى اضطروا في بعض الأحيان، إلى ترك أراضيهم دون زراعة ، فأدى ذلك إلى تدهور الزراعة في كثير من المناطق (٣).

(١) محمد بن إياس ، المصدر السابق ، ج ٥ ، ص ص ٢٢٢ — ٢٢٣ .

أبو الحسن بن تفرى بردى ، النجوم الزاهرة ، ج ٦ ، ص ٣٥٥ ، حيث نجد في هذين المصدرين وصفاً ضافياً للمظالم التي وقع الفلاحون تحت أعبائها قبل العصر العثماني وتعرضهم لفساد وظلم الأجهزة الإدارية .

(٢) قانون نامه سليمان ، المصدر السابق ، ص ٢ .

أثارت هذه الأمور ثائرة محمد بن إياس ، فألف سموه الأيبر به عن تمسف هؤلاء الموظفين مع الفلاحين فقال :

كان ابن عثمان مذبحاً مصر كالصيف رحل وولى علينا كل صاحب سيف  
مباشرين يجوروا في الشتاء والصيف أطراف أقدامهم تفعل فعال السيف

أنظر محمد بن إياس ، المصدر السابق ، ج ٥ ، ص ص ٢٢٢ — ٢٢٣ .

(٣) قانون نامه سليمان ، النسخة السابقة ، ص ٢٥ .

وإزاء هذه الفوضى اضطر بعض الباشوات إلى إدخال بعض التعديلات المالية، من أجل ضبط هذه الأمور، وكان أعظم هذه التعديلات التي قام بها مقصود باشا (١٠٥٢/ ١٠٥٣ هـ — ١٦٤٢/ ١٦٤٣ م) حيث أعاد تنظيم المالية المصرية بكافة فروعها، وأنشأ ديوان الروزنامة وطور نظام المقاطعات، وحاول إحكام الرقابة على الموظفين المسؤولين عنه، عن طريق جعلهم مسؤولين مسئولية مباشرة أمام ديوان الروزنامة<sup>(١)</sup>، ولكن هذا التطوير لم يثبت كبير نجاحاً نظراً لوسائل الخداع والنش، التي اتبعها هؤلاء الموظفون. يعاونهم في هذا الميدان أجهزة الإدارة المحلية<sup>(٢)</sup>، وخاصة رجال الإسماعيلية المقيمون في بلاد الأرياف، ولذا فإن الدولة العثمانية رأت أنه لا بد من وجود نظام المقاطعات أو الأمانات. يحكم سيطرتها على جباية الأموال المقررة على الأراضي، وفي نفس الوقت يحمي الفلاحين من عبث هؤلاء الموظفين، فكان أن اهتدت إلى نظام الالتزام، وبدأت تطبقه في مصر منذ (١٠٦٩ هـ — ١٦٥٨ م)، حيث حمل أول دفتر منظم خاص بهذا النظام ذلك التاريخ<sup>(٣)</sup>.

### نظام الالتزام :

هو نظام مطوّر لنظام المقاطعات أو الأمانات، كانت الدولة العثمانية قد وجدته مطبقاً في بعض البلاد التي خضعت لها في الأناضول والروملی<sup>(٤)</sup> وشمال العراق، فأبقت عليه حيث أثبت نجاحه ولما عجز نظام المقاطعات في مصر، عن إدارة الأرض للأسباب التي سبق ذكرها، اضطرت الدولة إلى تطبيق هذا النظام في مصر، وهو نظام لا يخضع لموظفين تابعين للحكومة. وإنما يتكفل فيه من يشاء، من الأمراء المالك ورجال العسكرية ومشايخ العرب وغيرهم بتحصيل الضرائب المقررة على أراضي قرية. أو أكثر. أو أقل عن مدة معينة، وذلك

---

(١) روبر موفتران، العلاقات بين القاهرة واستنبول أثناء الحكم العثماني لمصر من القرن ١٦ حتى القرن ١٨، ترجمة زهير الشايب، مجلة المجلة العدد ١٥٨، فبراير ١٩٧٠.  
— Hammer J. De, Histoir de l'Empire Ottoman Tome 10, p. 31.

(٢) أمين سامي : تقويم النيل وعصر محمد علي باشا، ج ٢، ص ٥٣.

(٣) دار المحفوظات العمومية، مخزن (١) تركي، عين (١)، دفتر رقم (١) التزام، بتاريخ (١٠٦٩ هـ — ١٦٥٨ م).

(٤) هاملتون جب، وبون، المصدر السابق، ج ٢، ص ٥٣.

— Grouchley A. E., The economic development of Modern Egypt, p. 16.

بناءً على اتفاق بين هذا الشخص — الذي أصبح رسمياً يحمل لقب ملتزم — وبين الرورناة نيابة عن الحكومة (١).

وكانت الالتزامات تعطى في مزاو على ، ومن يرسو عليه المزاو ، تقوم الروزنامة بإعطائه تقسيطاً ، أى سنداً بذلك ، وأمرأ « نيقة » إلى مشايخ حصة التزاه وفلاحها . تأمرهم فيه بالخضوع لأوامره ودفء الأموال المقررة على أرض الحصة ، حيث أنه بمقتضى تقسيط الالتزام يصبح الملتزم ممثلاً للحكومة (٢) .

ولم تسكن الروزنامة تسمح للمتبرع بالتصرف في حصة التزامه إلا بعد دفع مبلغ من المال يعادل ضريبة سنة من الأموال المقررة على الحصة يسمى « حلواناً » يدفع للروزنامة مقدماً (٣) .

وكانت حصص الالتزام تمنح للمتزمين ، في الفترة الأولى من تطبيق هذا النظام في مصر ، لمدة سنة أو عدة سنوات ، ينص عليها التقسيط ، الذي يتم بين المتزم والروزنامة ولكن بعد مرور فترة من الزمن ، وخاصة في القرن الثامن عشر أصبح حق التوريث هو الشائع في الالتزامات ، ولم تعد حصة الالتزام تخرج من حوزة المتزم ، أو ورثته أو أرقائه ، أو أتباعه إلا في حالات معينة ، مثل انقراض ذرية المتزم ، أو أتباعه ، أو انحلال حصة الالتزام عنه لعدم سداد ما عليها من أموال أميرية ، أو في حالة مصادرة حصص الالتزامات . كما حدث لبعض التزامات الأمراء المالكين ، في فترات الاضطراب السياسي في القرن الثامن عشر ، وكذلك في عهد الحملة الفرنسية ، حيث أمرت الإدارة الفرنسية بمصادرة حصص الأمراء المالكين (٤) .

وقد سبقت الإشارة إلى أن أرض كل ناحية في معظم الأحيان — عدا أرض الرزق والأطلاق الواقعة فيها — كانت تقسم إلى قسمين هما أرض الفلاحة ، وأرض الأوسية

(١) يعقوب أرتين ، الأحكام المرعية في شأن الأراضي المصرية ، ص ٤٥ .

— دكتور محمد كامل مرسى ، المصدر السابق ، ص ٨٨ .

(٢) محمد البحري ، عبد الغنى غنام ، شرح القوانين واللوائح الزراعية ، ص ٢٨٥ .

(٣) دكتور أحمد أحمد الحته ، المصدر السابق ، ص ص ٣٠ - ٣١ .

(٤) دار المحفوظات العمومية ، مخزن (١٨) ، عين (١٩) ، دفتار الترايع رقم ١٦٠٥ ،

وهما يمثلان أرض الالتزام ، وسنناقش فيما يلي كيف أدير كل من النوعين . في ظل نظام الالتزام .

### أرض الفلاحة :

كانت هي الجزء الغالب من أرض الناحية . وكانت تقسم إلى أربعة وعشرين جزءاً متساوياً ، كل جزء منها يسمى قيراطاً . وهي الأرض التي يقوم الملتزم بالتزامها . نظير تسديد ما عليها من ضرائب ، وفي حالة وجود أكثر من ملتزم لأرض الفلاحة في الناحية الواحدة ، كانت تقسم بينهم بنسبة القراريط ، وهي الأرض التي يقوم الملتزم أو الملتزمون بتوزيعها على الفلاحين لزراعتها . نظير الإيجار الذي يتفق عليه الملتزم مع الفلاحين<sup>(١)</sup> ، وكان الجزء الذي يقوم الفلاح بزراعته يطلق عليه في الوجه البحري « أرض الأثر » ، وأصبحت أرض الفلاحة تسمى في الوجه البحري عموماً « أرض أثر الفلاحين » ، وذلك لعدم تأثير مساحات الأرض في غالب الأحيان بأخطار الفيضانات . وبقاء هذه الأرض في حوزة الفلاح مادام يسدد الأموال المقررة عليها . وذلك بعكس ما كان عليه الحال في الوجه القبلي . حيث كانت مساحات الأرض تتأثر بالفيضانات ، ولذا فإن عمليات مسح الأرض وتوزيعها على الفلاحين بمعرفة مشايخ القرى والملتزمين وأجهزة الإدارة كانت تتم سنوياً . بعد انحسار مياه الفيضان عنها حيث ، توزع على الفلاحين الأرض الصالحة للزراعة فقط ، وذلك حسب قدرة كل منهم على زراعتها . ولذا سميت « أرض المساحة »<sup>(٢)</sup> نظراً لأن توزيعها يتم بناء على مسح الأرض سنوياً .

ومن هنا فإن فلاح الوجه القبلي ، لم يكن مرتبطاً بالأرض باستمرار ، إذ أن بقاءه في زراعة الأرض ودفع ضرائبها ، لا يسرى إلا سنة واحدة ، وليس في استطاعة الملتزم أن يجبره على الاستمرار في زراعة الأرض ، إذ أن التعاقد بينهما اختياري ، ينتهي بحصاد الزرع ، بعكس الحال في مصر السفلى ، حيث كان الفلاح مرتبطاً بالأرض نظراً

(١) هيلين آن ريفلين ، المصدر السابق ، ص ٤١ .

— Lancret, op. cit., p. 471.

(٢) دار المحفوظات العمومية ، مخزن (١٨) ، عين (١٩) ، دفاتر الترايع ، رقم ١٦٠٥ ،

لاستمرارها في حوزته . حتى أصبح ملزماً بزراعتها ودفع ضرائبها ، فإن تركها وهرب أرغمه الملتزم على الرجوع .

وقد اتضح من دفاتر الترايع التي وضعت في عهد الحملة الفرنسية ، والتي أخذت معلوماتها من دفاتر المصلين الأقباط ، كما سبقت الإشارة أن أرض الفلاحة كانت تقسم من حيث جودتها إلى ثلاث أقسام : عال ، ووسط ، ودون . وقد اختلفت الأموال الأميرية المقررة على كل نوع منها ، وقد سجلت هذه الدفاتر أعلى ضريبة على النوع العال من أرض الفلاحة بمبلغ « ١٤٠ » بارة كما في قرية شلشلمون<sup>(١)</sup> ، وظهر الجمل ، تابع ولاية الشرقية ، وأقل ضريبة على الدون والوسط من هذه الأرض ، هي « ٦٦ » بارة كما في قرية سفيطة<sup>(٢)</sup> . وشابات ، وفي معظم الحالات كانت الضريبة تتراوح بين هاتين الضريبتين ، مع وجود حالة شاذة واحدة سجلتها هذه الدفاتر . في أرض فلاحية قرية ميت بشار<sup>(٣)</sup> تابع الشرقية<sup>(٤)</sup> حيث وجدت مساحة عشر أفدنة ، فرضت على كل فدان منها ضريبة « ٤٠٠ » بارة ولم يذكر في الدفاتر أى تفسير لهذا الارتفاع المفاجئ .

فإذا اعتبرنا — كقاعدة عامة — الحد الأدنى للضرائب الرسمية « المال الميرى » التي كانت تفرض على الأراضي المصرية ، في القرن الثامن عشر هو « ٦٦ » بارة ، والحد الأقصى هو « ١٤٠ » بارة ، لاتضح أن الملتزم كان يقوم بتأجير هذه الأرض للفلاحين بسعر أعلى يفوق في كثير من الأحيان أربعة أو خمسة أمثال المال الميرى المقرر عليها . حيث سجلت وثائق المحكمة الشرعية . أن ملزماً أجّر الفدان من طين فلاحية

(١) شلشلمون: حالياً إحدى قرى مركز منيا القمح ، محافظة الشرقية ، اسمها الأصلي شلشلمون ثم حرف إلى شلشلمون ، الاسم الذي لا تزال تحمله ، القاموس الجغرافى ، القسم الثانى ، ج ١ ، ص ١٤٣ .  
(٢) سفيطة : حالياً إحدى نواحي مركز الزقازيق ، محافظة الشرقية ، ورد اسمها في تاريخ ( ١٢٢٨ هـ - ١٨١٣ م ) محرفاً باسم سفيطة ولا تزال تعرف به حتى الآن ، القاموس الجغرافى ، القسم الثانى ، ج ١ ، ص ٨٦ .

(٣) ميت بشار : حالياً إحدى قرى مركز منيا القمح ، محافظة الشرقية ، أصل اسمها منية بشار ، ثم حرف إلى ميت بشار ، وهو الاسم الذى تحمله إلى اليوم ، القاموس الجغرافى ، القسم الثانى ، ج ١ ، ص ١٤٦ .

(٤) دار المحفوظات العمومية ، مخزن ( ١٨ ) ، عين ( ١٩ ) ، دفاتر الترايع ، ١٦٠٥ ، ١٦٠٨ ، ص ٤٩ .

حصته بمبلغ « ٣٦٩ » بارة ، عدا ما يقوم به الفلاحون من تسديد ضرائب البراني<sup>(١)</sup> .  
وملتزم آخر أجر الغدان من النوع « العاك » بمبلغ « ٦٠٠ » بارة والغدان من النوعين  
« الأوسط » و « الدون » بمبلغ « ٥٠٠ » بارة<sup>(٢)</sup> . وربما كان في ذلك تفسير لزيادة  
فائض الملتزم . عن مقدار المال الميرى ، كما اتضح من دراسة دفاتر الالتزام . كما سنرى  
ذلك في حينه .

وقد كان على الملتزم ، أن يقوم بتسديد الأموال الأميرية المقررة على حصة التزامه على  
ثلاثة أقساط متساوية ، في مواعيد تحددها له الرونامة ، وإن لم يلتزم بهذه المواعيد ، إلا أنه  
كان يجب عليه أن يتم تسديد هذه الأموال في نهاية العام . أو بداية العام التالي . ليضمن استمراره  
كملتزم لحصته . ولم تشر الدفاتر الأولى الخاصة بهذا النظام إلى أى نوع من الضرائب  
الأخرى ، عدا الأموال الأميرية ، كما أصبح شأن هذه الدفاتر في القرن الثامن عشر ، حيث  
أصبحت تسجل كل الأعباء المالية المفروضة على الفلاحين<sup>(٣)</sup> .

هذا عن أرض الفلاحة من حصة الالتزام ، وكيف كانت تدار في ظل نظام الالتزام . بقيت  
دراسة القسم المانى من أرض الالتزام ، وهو ما عرف بأرض الأوسية . وهذا ما سوف  
نعالجه فيما يلى :

### أرض الأوسية :

أصبح الملتزم طبقاً لنظام الالتزام ممثلاً للحكومة ، ونائباً عنها في إدارة الأرض ، وخوّلته  
الحكومة المركزية ، سلطات واسعة في حصة التزامه . وكان الجهاز الإدارى المحلى يعمل على  
تمكينه كما رأينا من تنفيذ هذه السلطات . ولذا كان عليه أن يعمل على صيانة المرافق التى توجد  
في حصة التزامه ، وفي نظير قيامه بهذا العمل ، فإن الحكومة خصصت له جزءاً من أرض القرية  
معنى من الضرائب ، عرف باسم « أرض الأوسية »<sup>(٤)</sup> . وكان على فلاحى الناحية القيام بزرع  
هذا الجزء مسخرة لنفع الملتزم ، إذا أراد زراعته لنفسه ، وإن كان في بعض الأحيان يقوم

(١) أرشيف المحكمة الشرعية ، سجلات الباب العالى ، سجل رقم ٣١٣ ، ص ٣٢٥ ، مادة ٧٢٩ .

(٢) أرشيف المحكمة الشرعية ، محفظة دشت رقم ٢٩٢ ، ص ٣٠٥ - ٣٠٦ .

(٣) دار المحفوظات العمومية ، مخزن ( ١ ) ، عين ( ١ ) ، دفاتر الالتزام رقم ١ ، ٢ .

(٤) يعقوب أرئين ، المصدر السابق ، ص ٤٥ - ٤٦ .

- دكتور محمد كامل حرسى الملكية العقارية ، ص ٨٩ .

بتأجير هذا الجزء للفلاحين نظير مبلغ من المال يحصله لنفسه<sup>(١)</sup> ، وذلك في الأحوال التي كان الملتزم لا يقيم فيها في حصة التزامه .

وإذا وجد أكثر من ملتزم في الناحية فإن « أرض الأوسية » ، كانت تقسم بينهم بنسبة حصصهم من أرض الفلاحة ، وقد ذكر لانكريه Lancret أن النسبة بين « أرض الفلاحة » التي يقوم الفلاحين بزراعتها و « أرض الأوسية » لم تكن ثابتة في جميع القرى وأنه لا توجد « أرض أوسية » في مصر العليا جنوب النيا ، وأما النسبة بين « أرض الأوسية » و « أرض الفلاحة » في مصر السفلى تبلغ العشر (  $\frac{1}{10}$  ) تقريباً<sup>(٢)</sup> ، وهذا القول يحتاج إلى تمحيص في ضوء المعلومات المسجلة في دفاتر الترايع ، التي وضعها رجال الحملة الفرنسية أنفسهم :

( أولاً ) القول بأنه لم توجد « أرض أوسية » جنوب النيا ، ربما كان مجانباً للصواب فرغم أن دفاتر الالتزام عموماً ، سواء الخاصة منها بالوجه البحري أو القبلي ، لا يوجد بين البيانات التي تحويها أى إشارة إلى « أرض الأوسية » حيث تقتصر بياناتها على ذكر الناحية وأسماء ملتزميها ، ومقدار الأموال الأميرية المقررة عليها ، ومع غياب دفاتر الترايع الخاصة بهذه المنطقة ( جنوب النيا ) ، وهى الدفاتر الوحيدة التي سجلت مساحات القرى ، وأنواع الأراضي الموجودة بكل ناحية ، مع عدم توفر هذه البيانات ، إلا أن هناك إشارات في المصادر المعاصرة ، وفي سجلات المحكمة الشرعية إلى وجود « دور أوسية » في بعض القرى في الصعيد : وحيث إن هذه الدور لا توجد إلا في النواحي التي توجد بها « أرض أوسية » ، فلعل في ذلك دليلاً على وجود « أراضي أوسية » جنوب النيا ، وليس كما ذكر لانكريه<sup>(٣)</sup> .

( ثانياً ) مع التسليم بعدم ثبات نسبة هذه الأراضي من ناحية إلى أخرى ، إلا أن هذه النسبة كما اتضح من فحص دفاتر الترايع المتوفرة . والخاصة بولايات الوجه البحري ، لم تنزل إلى نسبة العشر (  $\frac{1}{10}$  ) كما ذكر لانكريه ، بل إنها تراوحت بين نصف أو ثلث أو ربع

(١) أرشيف المحكمة الشرعية ، سجلات الباب العالي ، سجل رقم ٣١٣ ، ص ٣٢٥ ، مادة ٧٢٩ ،

محفظة دشت ٢٩٢ ، ص ص ٣٠٥ - ٣٠٦

— Lancret, op. cit., p. 471.

(٢) أحمد شلبي بن عبد الفتى ، أوضح الإشارات ، ص ٤٧٢ - ٤٧٥ ، أحمد كتنخدا عزبان ، الدرة المنصانة ، ج ١ ، ص ١١٨ - ١٢٤ ، يوسف الملواني ، تحفة الأحياب ، ص ٢٢٣ ، على مبارك ، الخطط ، ج ٩ ، ص ص ٨٤ - ٨٥ .

مساحة أرض الناحية من واقع هذه الدفاتر فمثلاً جملة أراضي قرية منيا القمح (١) كانت « ٧٨٤ » فداناً ، كانت مساحة « أرض الفلاحة » « ٤٨٠ » فداناً ، « وأرض الأوسية » « ٣٠٤ » فداناً ، بل إن قرية ميت بشار شذت عن هذه القاعدة حيث زادت مساحة « أرض الأوسية » فيها عن مساحة « أرض الفلاحة » فقد وصلت جملة مساحة أراضيها إلى ( ٧٥٥ ) فداناً و ( ١٢ ) قيراط ، كانت مساحة « أراضي الفلاحة » منها ( ٣٥١ ) فداناً ، بينما كانت مساحة « أرض الأوسية » ( ٤٠٤ ) أفدانة ( و ١٢ ) قيراطاً ، وهذه نماذج لاحصر لكل الحالات الواردة بالدفاتر المذكورة لإثبات عدم دقة قول لا نسكية (٢) .

( ثالثاً ) اتضح من هذه الدفاتر أن بعض الملتزمين قام بتحويل أجزاء من « أرض الفلاحة » إلى « أرض أوسية » وأقر ديوان الروزنامة ذلك التصرف وسجله له ، وربما كانت هذه الأرض خاصة بفلاح تركها وهرب أو عجز عن تسديد ما عليها من أموال ، ولم يجد الملتزم من يحل محله في زراعتها فضعفها إلى أرض أوسية ، خاصة وأن هذه الأحوال حدثت في نهاية القرن الثامن عشر ، أى في الوقت الذي وصلت فيه حال الفلاح المالية إلى درجة كبيرة من السوء ، وكان النظام كله يعاني من حالات إفلاسه ، فقد سجلت هذه الدفاتر أن محمد بك الألفي ملتزم قرية غباشه ، استولى على ( ٣ ) فدادين و ( ٢٣ ) قيراطاً و ( ١٢ ) سهماً من أثر الفلاحين ، وضمها إلى أرض أوسيته التي بلغت مساحتها « ٣٩٠ » فداناً من جملة أراضي الناحية التي بلغت ( ١٣٣١ ) فداناً و ( ٨ ) قيراط و ( ١٦ ) سهماً ، وكذلك حدث في قرية أبو العيال ، حيث ضمت مساحة ( ١٤ ) فداناً و ( ٣ ) قيراط و ( ٨ ) أسهم من أثر الفلاحين إلى « أرض الأوسية » (٣) . وحقيقة الأمر أنه ليس هناك تعليل لمثل هذا التصرف سوى ما سبق ذكره بالإضافة إلى إشجع الملتزمين .

( رابعاً ) ذكر صاحب هز القحوف ، أن بعض قرى الوجه البصري ، ليس فيها « أرض أوسية » وذلك في معرض حديثه عن المعونة ، حيث ذكر أنها « إنما تكون في بلاد

(١) منيا القمح : حالياً مدينة منيا القمح ، مقر مركز منيا القمح ، محافظة الشرقية ، وهي قرية قديمة من أعمال الشرقية ، وورد اسمها محرفاً في بعض المصادر باسم « منى القمح » ، والصحيح « منيا القمح » وهو الاسم الذي تعرف به إلى الآن ، القاموس الجغرافي ، القسم الثاني ، ج ١ ، ص ١٤٦ .

(٢) دار المحفوظات العمومية ، مخزن ( ١٨ ) ، عين ( ١٩ ) دفاتر الترايع رقم ١٦٠٥ ، ٤٩ ، ١٦٠٨ .

(٣) دار المحفوظات العمومية ، مخزن ( ١٨ ) ، عين ( ١٩ ) ، دفاتر الترايع أرقام ١٦٠٥ ، ٤٩ ، ١٦٠٨ .



الملتزمين التي فيها الأوسية ، وهو أن غالب الملتزمين إذا أخذ قرية أو كفرآ من كفور الريف ، يزرع فيها أو في الكفر جانباً من الأرض . الذي يزرعه زرع الأوسية . والله الحمد أراح الله قريتنا منها إنما هي قرارات معلومة على الفلاحين لا يعرف الملتزم إلاخراجها يأخذ في كل سنة على التمام والكمال وإن كان عليهم بعض العوائد ومظالم ، فليست كبلاد الأوسية ، لأنهم دائماً في تعب ، وكدر وغرامة وسخر وهم زائد» (١).

وبفحص دفاتر الترايع التي سبقت الإشارة إليها التضح منها صحة ماذهب إليه هذا المصدر فقد وجد في كل ولاية عدة قرى ليست بها « أرض أوسية » حيث إن هذه الدفاتر لم تسجل بين أنواع أراضي هذه القرى « أرض أوسية » وعلى سبيل المثال لا الحصر فإن قرى : المساعدة ، العربن وتوابعها (٢) ، زرزمون (٣) ، حوض نجيح (٤) ، شمنديل ، شنبارة (٥) القنيات (٦) تابع ولاية الشرقية ، جناح (٧) ، خباطة (٨) ، كفر الأفرع تابع ولاية الغربية ، فهذه القرى وكثير غيرها لم تسجل هذه الدفاتر أى ذكر فيها لأرض أوسية ، ولم نجد لافي

(١) يوسف الشربيني ، المصدر السابق ، ج ٢ ، ص ١٤٤ - ١٤٥ .

(٢) العربن : حالياً إحدى قرى مركز فاقوس ، محافظة الشرقية ، وتكتب في بعض المصادر « العارين »

( ) القاموس الجغرافي ، القسم الثاني ، ج ١ ، ص ١١٣ .

(٣) زرزمون : حالياً إحدى قرى مركز ههيا ، محافظة الشرقية ، ( القاموس الجغرافي ، القسم الثاني

ج ١ ، ص ١٥٥ ) .

(٤) حوض نجيح : قرية قديمة اسمها السابق كوم نجيح ، وهي حالياً إحدى قرى مركز ههيا ، محافظة

الشرقية ، ( القاموس الجغرافي ، القسم الثاني ، ج ١ ، ص ١٥٧ ) .

(٥) شنبارة : تتبع حالياً مركز أبوحماد ، محافظة الشرقية ، ( القاموس الجغرافي ، القسم الثاني ، ج ١

ص ٧٨ ) .

(٦) القنيات : تتبع حالياً مركز الزقازيق ، محافظة الشرقية ، أصل اسمها أنقنيات ، ثم وردت في بعض

المصادر القنيات وهو الاسم الذي وردت به في الدفاتر ، وتكتب حالياً القناتيات ، ( القاموس الجغرافي ،

القسم الثاني ، ج ١ ، ص ٨٣ ) .

(٧) جناح : تعرف حالياً بمنية جناح ، مركز دسوق ، محافظة الغربية وقد اعتبرت ناحية مالية منذ

الروك الناصري ٧١٥ هـ - ١٣١٥ م ( القاموس الجغرافي ، القسم الثاني ، ج ٢ ، ص ٥٠ ) .

(٨) خباطة : حالياً تتبع مركز طنطا ، محافظة الغربية ، وأصل اسمها منية خباطة ثم وردت في تاريخ

١٢٢٨ هـ - ١٨١٣ م باسمها الحالى ولا تزال تحمله الآن ، ( القاموس الجغرافي ، القسم الثاني ، ج ٢ ،

ص ٩٨ ) .

الدفاتر ، ولا في وثائق المحكمة الشرعية ولا في المصادر المعاصرة أى تحليل لهذه الظاهرة ، أى ظاهرة عدم وجود « أرض أوسية » في بعض القرى<sup>(١)</sup>.  
(خامساً) : مما تجدر الإشارة إليه أن « أرض الأوسية » كانت معفاة من ضرائب الميرى ، حتى يحى الحملة الفرنسية حيث فرضت على هذه الأراضي ضرائب بنفس نسب ضرائب « أرض الفلاحة » وقسمت إلى نفس الأقسام التي كانت « أرض الفلاحة » مقسمة إليها أى « عال » و « وسط » و « دون » بل إنه في بعض القرى زادت الضرائب المفروضة على « أرض الأوسية » عن الضرائب المفروضة على مثلتها من « أرض الفلاحة » كما حدث في قرية ميت سهيل<sup>(٢)</sup> حيث كانت الضرائب المفروضة على أرض الفلاحة ( ٨٦ ) بارة على الفدان ، بينما فرض على « أرض الأوسية » مبلغ ( ١٧٠ ) بارة وكتب أمامها زراعة الأهالي ، أى أن الملتزم لم يكن يستغلها لنفسه وإنما كان يقوم بتأجيرها للفلاحين<sup>(٣)</sup>

من العرض السابق لنوعى أرض الالتزام وحجم كل نوع وكيف كان تدار ، يتضح أن الملتزم قد اكتسب كثيراً من الحقوق على كلا النوعين ، وكذلك اكتسب الفلاح بعض الحقوق ، وتكامل للصورة لابد من مناقشة حقوق كل من الملتزم والفلاح على أرض الفلاحة في إطار سياسة الدولة العامة التي استبقت في يدها ملكية حق الرقبة طبقاً لنصوص الشريعة الإسلامية ، وأعطت للآخرين حق الانتفاع بها نظير ما يدفعونه من خراج<sup>(٤)</sup>.

### (١) حقوق الملتزم على حصة التزامه :

بدراسة وثائق المحكمة الشرعية ، والمصادر المعاصرة ثبت أن الملتزم في القرن الثامن عشر ، اكتسب كثيراً من الحقوق على أرض حصة التزامه هي :

- (١) دار المحفوظات العمومية ، مخزن ( ١٨ ) ، عين ( ٢٩ ) ، دفاتر الترابيع ، أرقام ١٦٠٥ ، ١٦٠٨ ، ٤٩ .
- (٢) ميت سهيل : حالياً إحدى قرى مركز منيا القمح ، محافظة الشرقية ، أصل اسمها منية سهيل ثم حرف إلى ميت سهيل ، الاسم الذي لا تزال تعرف به حتى الآن ، ( القاموس الجغرافى ، القسم الثانى ، ج ١ ، ص ١٤٦ ) .
- (٣) دار المحفوظات العمومية ، مخزن ( ١٨ ) ، عين ( ١٩ ) ، دفاتر الترابيع أرقام ١٦٠٥ ، ١٦٠٨ ، ٤٩ .
- (٤) أرشيف المحكمة الشرعية ، سجلات إسقاط القرى ، سجل رقم ( ٣ ) ، ص ١٠١ .  
— دكتور أحمد أحمد الحتة ، المصدر السابق ، ص ص ٣٠ - ٣١ .

(أولاً) : حق توريث حصة الالتزام : لأولاده، أو مماليكه البيض ، نظير « حلوان » ، أصبح يقدر بثلاثة أمثال فائض الحصة نفسها ولم تعد الالتزامات تعود إلى تصرف الحكومة إلا في حالات سبقت الإشارة إليها كاتقراض ذرية الملتزم وورثته أو عدم رغبتهم في الانتفاع بالحصة أو مصادرتها نتيجة عدم سداد الملتزم ما عليها من أموال أميرية .

وفي هذه الحالة تعد الحصة « محولة » وتعرضها الروزنامة في مزاد علني لإعطائها إلى ملتزم جديد (١) .

(ثانياً) : حق بيع حصة الالتزام أو إسقاطها : نتيجة لاستقرار الملتزم في حصة التزامه فترة طويلة ، اكتسب حق بيعها أو إسقاطها لمن يريد كاملة أو أجزاء منها ، بشرط التنازل عن قرارات متساوية من « أرض الفلاحة » و « أرض الأوسية » في حالة إسقاطه جزءاً من حصة الالتزام (٢) . وكان من نتيجة هذا الحق أن ازدادت عمليات إسقاط القرى في عشرينات القرن الثامن عشر ، بصورة اضطرت الروزنامة إلى تخصيص دفاتر خاصة لتسجيل هذه العمليات سميت بـ « سجلات إسقاط القرى » ويحمل أول دفتر منها تاريخ ١١٤١ هـ - ١٧٢٨ م (٣) . وبمحص هذه السجلات ، اتضح أنه أصبح من حق الملتزم أن يسقط حصته أو أجزاء منها إلى الأبد ، أو لمدة معينة حسب العقد المبرم بين « المسقط » و « المستقط له » نظير مبلغ « الحلوان » الذي يتفقان عليه (٤) .

ومما تجدر الإشارة إليه أن بعض الملتزمين لظروف اقتصادية خاصة بهم لجأوا إلى إسقاط حصص التزاماتهم الخاصة ، أو حصص مرقوقهم لمدة سنة واحدة نظير مبالغ معينة ، وقاموا باستئجارها في نفس اليوم من المسقط لهم بأجر معين ، أي أنها لم تخرج من أيديهم فعلاً وكانت حجتا الاسقاط والاستئجار تسكتبان في وقت واحد ، وكان ينص في حجة

(١) أرشيف المحكمة الشرعية ، سجلات إسقاط القرى ، سجل رقم ٣ ، ص ٨٧ .

دكتور أحمد أحمد الحقة ، المصدر السابق ، ص ٣٠ - ٣١ .

(٢) أرشيف المحكمة الشرعية ، سجلات إسقاط القرى ، سجل رقم ( ١ ، ٢ ) .

(٣) أرشيف المحكمة الشرعية ، سجلات إسقاط القرى ، سجل رقم ( ١ ) ، حيث كتب على غلافه

هذا التاريخ كبداية لهذه السلسلة من السجلات .

(٤) أرشيف المحكمة الشرعية ، سجلات إسقاط القرى ، سجل رقم ( ٣ ) ص ٨٧ .

الاستئجار على « أنه إذا حضر المستأجر (صاحب حق الانتفاع الأصلي) المشار إليه مبلغ الحلول المئين ، مع مبلغ الأجرة المذكورة ، وأقبض ذلك للمؤجر (المسقط له) ، بتمامه وكما له في غاية السنة المؤجرة كان لاحق للمؤجر (المسقط له) المشار إليه ، لا تصرف ولا بتحدث ، ولا بالتزام ، ولا بغير ذلك وكانت ، « الحصة » عائدة راجعة إلى تصرف وتحدث والتزام المستأجر (صاحب حق الانتفاع الأصلي — المسقط له) المشار إليه ، وإلا فهي باقية على تصرف وتحدث والتزام المؤجر (المسقط له) المشار إليه »<sup>(١)</sup> أى أن الملتزم المسقط إذا قام في نهاية السنة بتسديد المبلغ الذى أخذه نظير حصته مع مبلغ إيجارها لمدة سنة والذى يعد هو الربح الوحيد الذى يحصل عليه المسقط له ، استعاد حصته ، وإلا ضاعت عليه إلى الأبد<sup>(٢)</sup> ، وبما يلاحظ أن هذه العملية حققت مصلحة كل من الطرفين ، فقد مكنت الملتزم عن طريق ضمان حصته — بإسقاطها ، واستئجارها في نفس الوقت — أن أصبح يحصل على المبالغ التى هو في حاجة إليها ، في نفس الوقت الذى ظل يعمن في استثمارها لصالحه ، مستغلا خبرته في إدارة هذه الحصة ، بينما حققت لصاحب رأس المال ، والذي كان — كما اتضح من دفاتر إسقاط القرى — في معظم الأحوال من فئة التجار ، حققت له استثمار رأس ماله ، وحصوله على ربح تمثل في قيمة الإيجار التى يحصل عليها فوق مادفعه ، نظير مبلغ الإسقاط ، وفي نفس الوقت لم يورط نفسه ، في إدارة الالتزامات التى لم يكن على خبرة بها<sup>(٣)</sup> .

وقد أنزلت هذه الظاهرة التزامات الأراضي الزراعية ، إلى ميدان التجارة والمضاربة فقد كانت هذه العمليات في غالب الأحيان تتم في القاهرة ، بين الأمراء المالكين وتابعيهم وبعض تجار القاهرة ، دون أن يتأثر بذلك وضع الفلاحين بتغيير ملتزم بآخر ، وفي كثير من الأحيان كان الملتزم الجديد ، لا ينتقل إلى منطقة الالتزام ، مادامت هذه الصفقة تحقق له ربحاً ، أصبح في مقدوره أن يحصل عليه ، وهو في مكانه بالقاهرة<sup>(٤)</sup> .

(ثالثاً) : حق رهن حصة الالتزام : سجلت وثائق المحكمة الشرعية ، والمصادر المعاصرة

(١) أرشيف المحكمة الشرعية ، سجلات الديوان العالى ، سجل رقم ( ١ ) ، مادة ( ٣ ) ، ص ٢ بتاريخ ربيع أول ١١٥٤ هـ - مايو ١٧٤١ م .

(٢) أرشيف المحكمة الشرعية ، سجلات مبيعات الباب العالى ، سجل ٢٠٧ ، مواد ١٢١٣ ، ١٢١٤ .

(٣) أرشيف المحكمة الشرعية ، سجلات الديوان العالى ، سجل رقم ( ١٠ ) ، مادة ٣ ، ص ٢ .

(٤) أرشيف المحكمة الشرعية ، سجلات إسقاط القرى ، سجل ( ٢ ) ، ص ٩٣ .

الكثير من حالات رهن حصص الالتزامات ، وقد أدى هذا الحق — كما اتضح من وثائق المحكمة الشرعية — إلى كثير من المشاكل بين الملتزمين أنفسهم ، حتى اضطرت الإدارة إلى التدخل لوضع حد لهذه المشاكل ، وإنهاء عمليات النزاع عن طريق تمسكين صاحب الحق من أخذ حقه طبقاً لما يديه من مستندات رسمية (١) .

ونتيجة لهذه الحقوق ، توطدت سلطة الملتزمين بصورة قوية على حصص التزاماتهم حتى تمكن بعض الملتزمين من وقف حصصهم ، كما تمكن ورثة بعضهم ، من استخلاص حصص الالتزام من الروزنامة دون « حلوان » (٢) ، ولطول بقاء الملتزمين ، وورثتهم في حصص الالتزامات ، أصبحت المصادر المعاصرة تطلق على القرى عبارات « بلادهم » أو « قراهم » ، أو « تعلقهم » على حد تعبير سجلات الروزنامة ، ووثائق المحكمة الشرعية (٣) ، وفي أثناء عمليات الصراع بين البيوت المملوكية في القرن الثامن عشر ، أصبح الاستيلاء على « بلاد » الأمراء المقتولين أو الهاربين ، أحد المطامع الرئيسية للهريق المنتصر (٤) .

ورغم هذه الحقوق القوية ، التي اكتسبها الملتزمون على حصص التزاماتهم فإن ذلك لم يعطهم سوى حق الانتفاع بها دون حق ملكية رقبتهما ، الذي استبقت عليه الدولة

(١) على سبيل المثال حدث ١١٧٩ هـ - ١٧٦٦ م نزاع بين الملتزم حموده بن الشيخ يوسف المرزوق وبين الملتزم عبد الرحمن أغا تابع المصونة محسن شاه حول حصة قدرها قيراط واحد من ناحية " بزدين بولاية الشرقية " وبعد أن طال النزاع بينهما ، عرض الأمر على الديوان العالي ، وبعد مناقشته ، أصدر إلوزير حمزه باشا ( شوال ١١٧٩ - ١١٨٠ الموافق مارس ١٧٦٦ - ١٧٦٧ ) أمره الشريف بتمكين " عبد الرحمن أغا تابع حسن شاه من القيراط طبقاً للتقسيم المثبت باسمه في دفاتر المقاطعة بالديوان العالي ، وعلا بحجة التقابل والإسقاط ، ولذا قامت أجهزة الإدارة المحلية بتمكين عبد الرحمن أغا من القيراط المذكور فعلا .

— أرشيف المحكمة الشرعية ، سجلات الديوان العالي ، سجل ( ٢ ) ، مادة ( ١٠٩ ) .

(٢) عبد الرحمن الجبرتي ، عجائب الآثار ، ج ١ ( حوادث ١١٣٠ هـ - ١٧١٨ م ) ص ٥٤ .  
— أحمد كنجدا عزبان ، المصدر السابق ، ج ٢ ، ص ٣١٠ .

(٣) أرشيف المحكمة الشرعية ، سجلات إسقاط القرى سجل رقم ( ٢ ) ، ص ١٠٧ .  
— دار المحفوظات العمومية ، مخزن ( ١٨ ) ، عين ( ١٩ ) ، دفاتر الترابيع ١٦٠٥ ، ١٦٠٨ ، ١٦٠٩ .

(٤) أحمد كنجدا عزبان ، المصدر السابق ، ج ٢ ، ص ٣٢١ ، ٣٢٢ .

في يدها. ، وإن كان تميم سلطة الدولة في القرن الثامن عشر ، جعل حق الانتفاع يرتقى إلى مرتبة حق الملكية الخاصة ، وإن لم يكن كذلك قانوناً ، تلك هي الحقوق التي اكتسبها الملتزم على حصة التزامه .

### (ب) حقوق الفلاح على أرض أثره أو مساحته :

الواقع أن نظام الحيازة هذا ، كما وضع من وثائق المحكمة الشرعية ، أعطى الفلاح الكثير من الحقوق على أرض « أثره » أو « مساحته » فقد أصبح من حق الفلاح :  
( أولاً ) أن يشارك غيره في زراعة أرض أثره ، أو مساحته ، أو يؤجرها لغيره لمدة سنة أو أكثر ، نظير مبلغ من المال ، أو قدر من الغلال ، يتفقان عليها أي أنه أصبح من حق الفلاح ، أن ينتفع بأرض « أثره » أو « مساحته » « كيف شاء الانتفاع بالزراعة » على حد تعبير وثائق المحكمة الشرعية (١) .

( ثانياً ) كذلك اكتسب الفلاح حق رهن « أرض أثره » أو جزء منها ، وهو ما عرف « بالعاروقة » لمدة قد تطول ، وقد تقصر ، نظير المبلغ الذي يتسلمه الفلاح من الشخص الذي رهن له « أرض أثره » ، وقد اتضح من وثائق المحكمة الشرعية ، أن هذا الحق بالذات قد أدى إلى كثير من المشاكل بين الفلاحين أنفسهم ، ولجأوا إلى القضاء لحلها ، ولكن في كثير من الحالات التي سجلتها وثائق المحكمة الشرعية ، اتضح أن الراهن كان في غالب الأحيان ، يترك « أرض أثره » في يد الشخص الذي رهنها له لمدة يطول أمدها ثم يأتي بعد ذلك ورثته ، ويطالبون باسترداد هذه الأرض فكان الآخرون ينكرون عليهم هذا الحق ، نظراً لطول المدة ، التي وصل أمدها ، في بعض الحالات إلى ميتين عاماً ، ومن هنا كانت تنور المنازعات الحادة بينهم ، حتى اضطرت الإدارة والقضاء إلى تعيين مدة خمس عشرة سنة ، لا يحق بعدها للراهن ، ولا لورثته استرداد « العاروقة » وقد صيغت كقاعدة قانونية أن « دعوى الأفيان لا تسمع بعد مضي خمس عشرة سنة » (٢) .  
( ثالثاً ) هذا بالإضافة إلى أن الفلاح كان له حق الاستمرار « في أرض أثره » أو « مساحته » وليس من حق الملتزم ، أو أية جهة إدارية إبعاده عنها مادام يقوم بتسديد

(١) أرشيف المحكمة الشرعية ، محافظ دشت ، محفظة روم ٢٩٢ .

(٢) أرشيف المحكمة الشرعية ، سجلات مبيعات الباب العالي ، سجل ٢٨٣ ، مادة ٤٤٤ ،

ما عليها من أموال أميرية ، وضرائب إضافية أخرى كما سنرى ذلك في حينه ، تلك هي أهم الحقوق التي اكتسبها الفلاح على « أرض الفلاحة » .

من العرض السابق لصورة الالتزامات ، ولحقوق كل من الملتزمين ، والفلاحين يتضح أن النظام ، في بدايته ، كان يحمل في مظاهره سمة النظام الإقطاعي ، وإن لم يكن كذلك في واقعه ، وإنما كان أقرب شكل إلى النظام الإقطاعي ، مع ملاحظة أن النظام الإقطاعي في أوروبا ، أوجد قيادات من بين الإقطاعيين تزعمت حركات المقاومة ضد الحكومة ، بعكس ما كان عليه الحال في نظام الالتزام ، الذي لم يصل إلى هذه المرحلة ولم يخرج من بين الملتزمين من يتزعم أى معارضة ضد أجهزة الإدارة ، بل إننا نجد في نظام الالتزام أن الملتزمين والجهاز الذي يتبعهم في القرية ساروا في ركاب الحكومة وربما يمكن تعليل هذه الظاهرة بأن أكثر الملتزمين كانوا من خارج الريف من بين الأمراء المالك والمسكريين . أى الفئات التي كانت لها علاقة بالسلطة ، ولذا فإنها لم تسكن في حاجة إلى معارضتها (١) .

وعلى كل فإن نظام الالتزام ظل محافظاً على سمته الشبيهة بالنظام الإقطاعي حتى النصف الأول من القرن الثامن عشر على الأقل ، حيث بدأت عوامل كثيرة تشوب النظام ، وتجعله يتحلل ، ويدخل في مراحل تدهوره ، التي أدت إلى إفلاسه في نهاية الأمر ، والإجهاد عليه ، ولدراسة هذا التطور لابد من دراسة فئات الملتزمين وانتهائهم ، وحجم الالتزامات التي كانت في أيديهم .

### فئات الملتزمين :

لإيضاح فئات الملتزمين ، وانتهائهم ، وحجم كل فئة ، وضعت الجداولين الإحصائيين التاليين ، طبقاً للمعلومات ، التي وردت بدفاتر الالتزام ، أحدهما خاص بفترة بداية تطبيق النظام في مصر ١٠٦٩ هـ - ١٦٥٨ م ، والثاني خاص بنهاية القرن الثامن عشر ١٢١٢ هـ - ١٧٩٧ م أى قبل وصول الحملة الفرنسية مباشرة ، وذلك حتى يمكن بمقارنة المعلومات الواردة بهذين الجدولين ، استخلاص بعض الأمور ، التي توضح تطور النظام والفئات التي شاركت في هذا النظام وفي ضوء هذه المعلومات . كذلك يمكن دراسة الظروف التي أدت إلى دخول كل فئة إلى ميدان الالتزام :

(١) صبحى وجيده ، في أصول المسألة المصرية ، ص ٧٩ .

- فوزى جرجس ، دراسات في تاريخ مصر السياسى منذ انصر المملوك ، ص ١٥ - ١٦ .

١٠٦ -

جدول رقم (١)

بيان بعدد الملتزمين وفئاتهم من واقع دفتری الالتزام

رقم (١) ، (٢) ١٠٦٩ - ١٠٧١ - ١٠٥٨ - ١٦٦٠ م

الولاية	عدد الملتزمين	عماليك وعسكريون	عرب وغيرهم
جرجا	١٥٩	١٦٨	٤١
فيوم	٦٠	٤٧	١٣
بهنساوية	١٣٢	١٠٣	٢٩
أشوين	٦١	٥٨	٣
أقلام متفرقة	٢٨	٢٥	٣
شرقية	٤٦٨	٤٤٠	٢٨
منصورة ومنزلة	٣٥٨	٣٤٤	١٤
فارسكور	١٢	٩	٣
قليوب	٩٠	٨٨	٢
بحيرة	٢٢٣	٢٠٦	١٧
أطفيح	١٢٣	١٢٣	-
الجملة	١٧١٤	١٥٥١	١٥٣

جدول رقم (٢)

بيان بعدد الملتزمين وفئاتهم من واقع دفتری الالتزام

رقم (٧٩٢) ، (٧٩٣) ١٢١٢ - ١٧٩٧ م

الولاية	عدد الملتزمين	عماليك وعسكريون	عرب	نساء	علماء	تجار
جرجا	٢٠٠	٩١	٨٤	-	٢٢	٣
فيوم	١٤٣	٦٥	٤٧	٩	٧	١٥
بهنساوية	٥٤٥	٣٥٩	١١٣	٢٧	٣٧	٩
أشوين	٢١٩	١٠٨	٦٩	١٧	١٨	٧
أقلام متفرقة	٤٤٣٠	٢٦٣	٨٩	١٩	٦٧	٥
شرقية	٩٨٧	٥٧٦	١٢٧	٢١٢	٦٥	٧
منصورة	٧٥٧	٤٥١	١١٢	١٣٣	٥٧	٤
فارسكور	١٧	١٣	٢	-	١	١
قليوب	٢٩٥	١٥٧	٦٥	٥٤	١٧	٢
بحيرة	٥٨٣	٣٤٤	١٢٧	٩٧	١٢	٣
أطفيح	٢٣١٠	١٨٩	٢٥	١٢	٤	١
الجملة	٤٤٢٠	٢٦١٦	٨٦٠	٥٨٠	٣٠٧	٥٧

(١) ، (٢) دار المحفوظات العمومية ، مخزن (١) تركي ، عيون من رقم ١ - ١٣ دفاتر  
الالتزامات الخاصة بالوجهين البحري والقبلي ، حيث قمت بإحصاء هذه الفئات ودرجتها في هذين الجدولين .



من هذين الجدولين يمكن استخلاص الحقائق التالية :

( أولاً ) إن الالتزام في بدء أمره كان قصراً على الفئات القادرة من الأمراء المالك وزجال الأوجاقات ، ومشايخ العرب ، وقلة من العلماء والسادة الأشراف ، حيث لم يسجل في دفتر الأول ، سوى اسم الشيخ يوسف الحنبلى<sup>(١)</sup> ومحمد عبد الرحمن البكرى الصديق<sup>(٢)</sup> واسم شيخ بلد واحد هو شريف عيسى شيخ بلدة بردوم تابع اليوم وقد كانت الفئات الغالبة على الالتزامات ، كما هو واضح من الجدول رقم ( ١ ) ، المالك ورجال الأوجاقات<sup>(٣)</sup> حيث إن نسبتهم كانت تمثل ( ٩١,٠٧ ٪ ) من مجموع عدد الملتزمين . بينما كانت الفئات الأخرى تمثل ( ٨,٩٣ ٪ ) من مجموع عدد الملتزمين .

( ثانياً ) يتضح من جدول رقم ( ١ ) كذلك أن حجم الالتزامات ، كان كبيراً إلى حد ما حيث إن عدد الملتزمين في جميع البلاد لم يزد على ( ١٧١٤ ) ملتزماً ، وهذا بخلاف ما حدث في نهاية القرن الثامن عشر ، حيث وصل عدد الملتزمين ، كما هو واضح من الجدول رقم ( ٢ ) ، ( ٤٤٢٠ ) ملتزماً أى ، وصل إلى ما يقارب قدر مرتين ونصف من مجموع عدد الملتزمين عند بداية تطبيق النظام في مصر ، مع التسليم بعدم دقة الإحصاء الثانى الخاص بنهاية القرن الثامن عشر ، لأن عددهم بالتأكيد في واقع أمره كان أكثر من هذا ، حيث إن هناك عبارات ، في كثير من دفاتر الالتزام الخاصة بالقرن الثامن عشر ، توحى بهذا الاعتقاد ، فمثلاً أمام كثير من الحصص ، كانت تكتب عبارات « التزام أولاد عبد الرحمن أفندى » أو التزام حريم مير اللوا محمد

(١) الشيخ يوسف الحنبلى : هو مرعى بن يوسف بن أبى بكر بن أحمد الكرمى : نسبة إلى طور كرم بلدة بالقرب من نابلس ، حضر إلى القاهرة ودرس على شيوخها ، ثم تصدر للتدريس بالأزهر ، وله كثير من المؤلفات أهمها " نزهة الناظرين فيمن ولى مصر من الخلفاء والسلطين " ، مخطوط بالمكتبة الوطنية في ميونيخ تحت رقم " Cod Arab 889 " .

ثم أصبح ملتزماً . أنظر محمد سيد كيلافى ، الأدب المصرى في ظل الحكم التركى ص ص ٢٨٠-٢٨١ .  
- دكتور عبد الكريم رافق ، المصدر السابق ، ٤٣٢ .

(٢) محمد عبد الرحمن البكرى الصديق :  
هو أحد أبناء عبد الرحمن بن محمد بن أبى الحسين البكرى الصديق ، وكان عالماً جليلاً ، وكان للناس فيه اعتقاد عظيم .

- محمد توفيق البكرى ، بيت الصديق ، ص ١٩٧ .  
(٣) دار المحفوظات العمومية ، مخزن (١) ، عين (١) ، دفتر التزام رقم (١) خاص بالفرة من ( ١٠٦٩ - ١٠٧١ ) ١٦٥٨ - ١٦٦٠ م .

بيك الألفى» أو «حريم حسن أغا» وغيرها من العبارات المبهمة<sup>(١)</sup> ولذا فعند إنشاء هذا الإحصاء اضطررت إلى اعتبار أصحاب هذه الحصة . بعدد ملتزم واحد على أساس الحصة . ومما يؤيد رأينا هذا في أن عدد الملتزمين كان أكثر من العدد الوارد بالجدول رقم ( ٢ ) . ما ذكره De chabrol أحد علماء الحملة الفرنسية من أن عدد الملتزمين في وقت الحملة كان حوالى ( ٦٠٠٠ ) ستة آلاف ملتزم<sup>(٢)</sup> على كل فإن هذه الكثرة في عدد الملتزمين . تضع أمامنا حقيقة هامة . هى صغر حجم الالتزامات وتفتتها في نهاية القرن الثامن عشر بصورة تسترعى الانتباه . وبخاصة في ولايات البهنساوية . والشرقية . والقليوبية . كما هو واضح من مقارنة أرقام الجداولين .

( ثالثاً ) بمقارنة الجدول رقم ( ٢ ) بالجدول رقم ( ١ ) يتضح أن هناك فئات دخلت ميدان التزام الأراضي الزراعية في القرن الثامن عشر ولم تكن من بين الفئات التى شاركت فيه منذ بدء تطبيقه في مصر ، وهذه الفئات هى التجار والنساء ، كما يلاحظ من المقارنة زيادة عدد العلماء الذين أصبحوا يشاركون في التزامات الأراضي . وسوف ندرس الظروف ، التى أدت إلى مشاركة كل فئة في حينها .

( رابعاً ) : يتضح من الجدول رقم ( ٢ ) أن هناك ولايات لم تشارك النساء في التزاماتها مثل جرجا وفارسكور . وربما كان مرجع ذلك أن التزامات هاتين الولايتين بقيت محافظة على تمامتها . وكبر حجمها كما هو واضح من المقارنة . حيث إن ولاية جرجا . كان عدد ملتزميها عند بدء تطبيق النظام في مصر ( ١٥٩ ) ملتزماً . وفي نهاية القرن الثامن عشر . وصل عدد ملتزميها إلى ( ٢٠٠ ) ملتزم أى أنه لم يزد بنفس النسبة التى زاد بها عدد ملتزمى الولايات الأخرى كما هو واضح من الجداولين . وكذلك فارسكور ، كان عدد ملتزميها عند بدء تطبيق النظام ( ١٢ ) ملتزماً . وفي نهاية القرن الثامن عشر . وصل عدد ملتزميها إلى ( ١٧ ) ملتزماً .

وفي ضوء هذه الأمور ، يمكن مناقشة الظروف ، والمراحل التى بدأت الفئات الأخرى فيها تشارك في ميدان التزام الأراضي الزراعية . فقد وضع من الجدول الأول ،

( ١ ) دار المحفوظات العمومية ، مخزن ( ١٨ ) ، عين ( ١٩ ) دفاتر الترايع ١٦٠٨ ، ١٦٠٩ ، ٤٩

( ٢ ) Chabrol M. De., Essai sur les Moeurs des habitants Modernes de L'Egypte, ( ٢ ) Tome 2, pp. 360-367.

أن الفئات . التي استحوذت على الالتزامات هي المالك، ورجال الأوجاقات أو المستمون إليها ومشايخ العرب ، وقلة من العلماء والأشراف . هذا بخلاف مظهر من الجدول الثاني . حيث وضع أن هناك فئات جديدة بدأت تدخل هذا الميدان ، مثل التجار ، والنساء . وبفحص دفاتر الالتزام الخاصة بالوجهين البحرى والقبلى ، منذ بداية تطبيق نظام الالتزام في مصر ١٠٦٩ هـ ١٦٥٨ م وحتى عام ١١٤١ هـ ١٧٢٨ م كانت فئات الجدول الأول هي التي تلتزم الأراضي الزراعية . وفي ١١٤١ هـ ١٧٢٨ م سجل الدفتر رقم ( ٢٩٣ ) الخاص بولايات الوجه البحرى اسم أول تاجر يدخل ميدان الالتزام هو محمد العاده الشرايبي كبير تجار البن بالقاهرة كملتزم لقرية الدمنافية بكامل الحصة ، وذكرت هذه الحقيقة كذلك وثائق المحكمة الشرعية وسجلات إسقاط القرى ، التي يحمل أول سجل منها هذا التاريخ ( ١١٤١ هـ ١٧٢٨ م )<sup>(١)</sup> ، كما سبقت الإشارة وبناء على هذه المعلومات ، يمكن الحكم بأن أول فئة خلاف الفئات الأولى التي دخلت في النظام منذ تطبيقه في مصر ، كانت هي فئة التجار .

### دخول التجار ميدان الالتزام :

يمكن التاريخ لدخول هذه الفئة ، ميدان التزام الأراضي الزراعية ، في ضوء المعلومات السابقة بعام ١١٤١ هـ ١٧٢٨ م ، وقد ثبت من وثائق المحكمة الشرعية ، وسجلات إسقاط القرى أن فئة تجار البن بالذات ، هي التي كان لها فرصة السبق ، في هذا الميدان .

ويمكن الربط بين دخول هذه الفئة ميدان الالتزام ، والأحداث السياسية التي كانت مصر تمر بها في ذلك الوقت ، فالصراعات السياسية والعسكرية التي شهدتها القرن الثامن عشر ، بين البيوت المملوكية التي كانت تسيطر على معظم الالتزامات ، وانقسام هذه البيوت فيما بينها . إلى فقارية ، وقاسمية ، وقزذ غلية ، ثم فترة حكم علي بك ، وصراعه مع الأمراء المماليك المعارضين لنفوذه وأعوانهم من شيوخ العرب ، في الوجهين البحرى والقبلى ، ثم فترة الحكم الثنائي بين إبراهيم بك ومراد بك ( ١٧٧٥ - ١٧٩٨ ) بعد صراع مرير بين الأمراء

(١) دار المحفوظات العمومية ، مخزن (١) ، عين (٩) ، دفتر التزام رقم (٢٩٣) .

- أرشيف المحكمة الشرعية بسجلات إسقاط القرى ، سجل ( ٣ ) ، ص ٨٧ .

المالك . وانقسامهم إلى أمراء « قبلين » و « بحرين » على حد تعبير الجبرتي (١) . كانت هذه الصراعات بأحداثها الدامية من أهم العوامل التي أفسحت المجال لفئة التجار لدخول ميدان التزام الأراضي الزراعية وباستمرار هذا الصراع استمر دخول التجار هذا الميدان . وتعدى فئة تجار البن إلى غيرهم من فئات التجار مثل نجار الأقمشة والسلاح وغيرهم (٢) وذلك لأن كثيراً من الأمراء لحاجتهم إلى الأموال لإنفاقها على التجاريد التي يعدونها ضد منافسيهم كانوا يجدون في حصص التزاماتهم الضمان لحصولهم على هذه الأموال ، فلجأوا إلى إسقاطها واستتجارها في نفس الوقت ، ولجأوا في الحصول على هذه الأموال إلى فئة التجار ، التي توفر لديها رأس المال ، وقد وجدت هذه الفئة بالتالي فرصتها في استثمار رأس مالها ، عن طريق حصولها على قيمة إيجار حصص الالتزام . فوق رأس مالها في غالب الأحيان كان التجار يقومون بتأجير الحصص المسقطه لهم في نفس الوقت . وذلك لعدم معرفتهم بشئون الزراعة .

هذا أحد العوامل التي أفسحت مجال التزام الأراضي الزراعية أمام فئة التجار . عامل ثان ، تمثل في رأس المال الضخم الذي أصبحت تحوزه هذه الفئة نتيجة لاشتغالها بتجارة البن . التي أصبحت تمثل الساعة الرائجة . نظراً لانتشار شراب القهوة في كل الأوساط الاجتماعية المصرية في ذلك العصر ، حتى أصبحت فئة التجار تمثل الرأسمالية المصرية الناشئة وأوضح نموذج لهذه الفئة التجارية الرأسمالية الحاج محمد دادة الشرايبي الذي كثرت له عمليات إسقاط القرض من الأمراء المالك وأتباعهم ومرفوقهم بصورة تسترعى الانتباه ويكفي دلالة على مبلغ ثراء هذا التاجر أنه عند وفاته ترك ، « ألف وأربعمائة وثمانون كيساً خلاف خان الحزاوى . وغيره من الأملاك وخلاف الرهن الذي تحت يده من البلاد وفائضها ستون كيساً ، والبلاد المختصة به أربعون كيساً ، وذلك خلاف الجامكية والوكائل . والحمامات . وثلاث مراكب في بحر القلزم . وكل المال هذا كونه من عمله بتجارة البن حيث إنه لم يرث من أبيه عند وفاته ( ١١١١ هـ ١٧٠٠ م ) سوى تسعين كيساً . » (٣) .

(١) عبد الرحمن الجبرتي ، عجائب الآثار ، ج ٢ (حوادث ١١٩٢-١٧٧٨م) ص ٢١ ، ٢٥ .  
— René et Georges Cattaul, Mohamed-Aly et L'Europe, pp. 14-16.

(٢) ارشيف المحكمة الشرعية ، سجلات إسقاط القرض ، سجل ( ٣ ) ص ٦٩ ، ٨٤ ، ٩٢ ، ٩٤ ،

٩٥ ، ٩٩ ، ١٠٥ ، ١٠٦ .

(٣) عبد الرحمن الجبرتي ، عجائب الآثار ، ج ١ ، ص ٨٧ .

وهكذا تمكنت هذه الفئة عن طريق عملها بالتجارة من تكوين رأس المال الضخم لدى مكنا بالتالى من دخول ميدان التزام الأراضى الزراعية . واستثمار رأس مالها فيه .

وقد سجلت وثائق المحكمة الشرعية . وسجلات إسقاط القرى . الكثير من حالات إسقاط القرى إلى الحاج محمد دادة الشرايى ، ثم ابنه الحاج قاسم من بعده ، ولم تكن هذه الحالات مقتصورة على منطقة معينة ، وإنما اتسعت لتشمل مناطق عديدة فى جميع أرجاء البلاد ، بل إن الأمر لم يقف بالحاج قاسم الشرايى . كما اتضح من وثائق المحكمة الشرعية إلى حد المضاربة فى ميدان التزام الأراضى الزراعية باسمه ، بل تعداه إلى قيامه بالوكالة فى محكمة الباب العالى عن أشخاص آخرين فى شراء الالتزامات باسمهم (١) ، وربما كان ذلك تهرباً من عمليات مالية بحتة ، أضف إلى ذلك أن الحاج قاسم الشرايى ، كما سجلت وثائق المحكمة الشرعية وسجلات الدايون العالى : أنه كثيراً ما قام بالمضاربة فى شراء الالتزامات المحولة من المزايد العلنى بالديوان ، وقام فى الوقت نفسه بإسقاطها أو تأجيرها لآخرين . مادامت هذه العملية تحقق له ربحاً فوق رأس ماله الذى يدفعه المزايد (٢) . وهذا يدل على أسلوب المضاربة التجارية الذى بدأت تتبعه هذه الفئة فى ميدان التزام الأراضى الزراعية . فهى لم يكن يهمها فى الحل الأول سوى تحقيق الربح .

ولم تكن أسرة الشرايى هى الأسرة الوحيدة التى دخلت هذا الميدان وإنما هناك الكثير من الأسماء التى ذكرت فى وثائق المحكمة الشرعية وسجلات إسقاط القرى ودفاتر الالتزامات بعد ١١٤١هـ - ١٧٢٨م ويكفى أن نذكر أبرز هذه الأسماء التى شاركت فى هذا المجال مثل الخواجا أحمد حديق المغربى من أعيان تجار البن ، الخواجا الحاج محمد حماد الفيومي من أعيان تجار البن ، والخواجا الحاج أسعد من التجار بسوق السلاح . والخواجا الحاج على حماد من التجار بمصر ، والخواجا الحاج على كليلان من أعيان التجار فى البن . هذه بعض الأسماء على سبيل المثال لا الحصر ، حيث إن هناك كثيراً من الأسماء التى تحويها الوثائق والسجلات (٣) وقد وُجِدَ عدد هؤلاء التجار طبقاً للجدول رقم (٢) السابق الذكر (٥٧) ملتزماً ووصلت

(١) أرشيف المحكمة الشرعية ، سجلات إسقاط القرى ، سجل (٣) ص ٦ ، ص ٨٧ ، سجل (٢)

ص ١٠٩ ، ٩٥ ، ٩٦ .

(٢) أرشيف المحكمة الشرعية ، سجلات إسقاط القرى ، سجل (٣) ، ص ٩٥ .

(٣) أرشيف المحكمة الشرعية ، سجلات إسقاط القرى ، سجل (٣) ، ص ١٩ ، ٨٤ ، ٩٢

٩٢ ، ٩٤ ، ٩٥ ، ٩٩ ، ١٠٥ ، ١٠٦ .

نسبتهم (١٣٪) تقريباً من مجموع عدد الملتزمين ودخول هذه الفئة في ميدان التزام الأراضي الزراعية وهضاربتها فيه وبهذه الصورة يدل دلالة قاطعة على تشوؤ وأعمالية تجارية في مصر منذ بداية القرن الثامن عشر .

### دخول العلماء ميدان الالتزام :

سبقت الإشارة أن العلماء دخلوا ميدان الالتزام منذ بدء تطبيق النظام في مصر . حقيقة أن عددهم كان من القلة كما وضع من الدفاتر الأولى للالتزامات بحيث إن عددهم لم يكن يشكل نسبة تذكر في داخل الإحصاء الأول الذي سبق ذكره ، أما في الإحصاء الثاني والخاص بنهاية القرن الثامن عشر : فقد ازداد عددهم بصورة كبيرة وأصبح يشكل نسبة لا بأس بها حيث وصل إلى أكثر من ثلاثمائة ملتزم ( ٣٠٧ ) أى أن نسبتهم أصبحت ( ٦٩٪ ) من النسبة الكلية للملتزمين ، بل إن بعض العلماء في نهاية القرن الثامن عشر أصبح يلتزم عدة قرى مثل الشيخ عبد الله الشرقاوى<sup>(١)</sup> والشيخ محمد شنن<sup>(٢)</sup> وغيرهم ، وقد كان الجبرتي أحد الملتزمين كذلك .

ومن أهم العوامل التي أدت إلى ازدياد عدد العلماء في ميدان الالتزام مايلي :

(أولاً) إن بعض العلماء انحدر من آباء كانوا في الأصل ملتزمين ، فورثوا طبقاً لما أصبح شائعاً في هذا المجال التزاماتهم ، بل ونموها عندما آلت إليهم مثل الشيخ محمد الأمير حيث قال عن نسبه « محمد بن محمد الأمير سبب تلقيننا به أن جدى الأقرب أحمد والدة عبد القادر كانا ذوى أمانة حكم في بلاد الصعيد ، أخبرني أهلى أن أصلهم من المغرب ، ونزلوا بمصر عند سيدى عبد الوهاب أبى التخصيص الوفائى ، ورأيت ذلك في وثائق قديمة لنا ، وأخبرني بنحوه شيخ

(١) عبدالله الشرقاوى : هو عبدالله بن حجازى بن إبراهيم الشرقاوى ولد ١١٥٠-١٧٣٧م بقرية الطويلة ، محافظة الشرقية ، تعلم بالأزهر الشريف ، وتصدر للتدريس فيه ثم تولى مشيخة الأزهر ١٢٠٨-١٢٢٧هـ ، ١٧٩٣-١٨١٢م وله مواقف سياسية الهامة في أواخر القرن الثامن عشر ، عين رئيساً للديوان الذى ألفه بونابرت ، أنظر الجبرتي عجائب الآثار ، ج ٢ ص ٢٧٤ ، ٢٧٥ .  
- دكتور عبد العزيز محمد الشناوى ، صور من دور الأزهر في مقاومة الاحتلال الفرنسى في أواخر القرن الثامن عشر ، ص ٢٩ .

(٢) محمد شنن : الشيخ محمد شنن المسالكى ، يذكر عنه الجبرتي أنه "كان مليشاً متمولاً ، أغنى أهل زمانه وكان المترجم ماليك وعبيد وجوار ، توفي ١١٣٣هـ - ١٧٢١ .  
أنظر الجبرتي عجائب الآثار ، ج ١ ، ص ٧٦ ، ٢١٤ .

السادات . ثم التزموا بيلاد منها سنو وبها ولدت يوم الأربعاء من ذى الحجة سنة أربع وخمسين ومائة والف ( ١١٥٤ ١٧٤٣ )<sup>(١)</sup> وقد ثبت أنه ورث بعض هذه الالتزامات . وأضاف اليها<sup>(٢)</sup> .

( ثانيا ) دخل بعض العلماء مجال الالتزام عن طريق إشرافهم على أراضى الوقف الذى أتاح لهم مجال الثراء إلى حد ما . وعندما تفتت الالتزامات وكثرت عمليات إسقاطها وأصبح شأن الالتزامات شأن أية سلعة تباع وتشتري بكثرة تقدم العلماء واقتحموا هذا الميدان لاستغلال رأس المال الذى توفر لدى بعضهم وشجعهم على ذلك أن كثيراً منهم من أصول ريفية . وشراء حق الانتفاع بالأرض يتيح لهم قدراً كبيراً من النفوذ والاحترام فى مناطقهم ، ويؤكد هذه الحقيقة أنه بفحص دفاتر الالتزام والوثائق التى ذكرت فيها التزامات العلماء . اتضح أن حصص العلماء كانت دائماً تقع فى الولايات التى ينتمون اليها<sup>(٣)</sup> إن لم تكن فى قراهم نفسها فعلى الأقل فى القرى المجاورة لقراهم الأصلية .

### دخول النساء ميدان الالتزام :

بفحص دفاتر الالتزام ، ووثائق المحكمة الشرعية ، اتضح أن النساء دخلن ميدان الالتزام لأول مرة ١١٤٤ هـ - ١٧٣٣ م حيث وردت أول إشارة لاسم أول ملتزمة بدفتر الالتزام رقم ( ٢٩٢ ) الخاص بولايات الوجه البحرى . وكانت هذه الملتزمة هى فاطمة المصانة معتوقة الأمير حسن بن عبد الله ، حيث التزمت بحق قيراطين بقرية زرقون<sup>(٤)</sup> تابع ولاية الغربية ، كما نصت على ذلك سجلات إسقاط القرى<sup>(٥)</sup> وبعد هذا التاريخ

- 
- (١) محمد بن محمد الأمير المالكي ، شرح المجموع ، ج ١ ، ص ص ٦ - ٧ .  
 (٢) دار المحفوظات العمومية ، مخزن ( ١ ) تركى ، عين ( ٨ ) دفاتر التزامات الوجه القبلى دفتر رقم ٤٣ وما بعده .  
 (٣) دار المحفوظات العمومية ، مخزن ( ١٨ ) عين ( ١٩ ) ، دفتر الترابيع ١٦٠٥ ، حيث وجد بفحص هذا الدفتر أن معظم التزامات الشيخ عبد الله الشرقاوى مثلاً ، كانت واقعة فى ولاية الشريعة ، وقد سبق التعرف به .  
 (٤) زرقون : حالياً تبعد مركز دمنهور ، محافظة البحيرة ، اسمها الأصلى منبة زرقون ، ثم اختصر فى تاريخ ١٢٢٨ هـ - ١٨١٣ م ، إلى زرقون ، الاسم الذى لا تزال تعرف به الآن .  
 (٥) القاموس الجغرافى القسم الثانى ، ج ٢ ، ص ٢٨٦ .  
 (٥) دار المحفوظات العمومية ، مخزن ( ١ ) عين ( ٩ ) دفتر التزام ( ٢٩٢ ) .  
 . أرشيف المحكمة الشرعية ، سجلات إسقاط القرى ، سجل رقم ( ٢ ) ، ص ١٠٧ .

ازداد عدد الملتزمات بصورة تلفت النظر ، وقد اتضح من الإحصاء الثانى السابق الذكر أن عددهن فى نهاية القرن الثامن عشر ، وصل إلى ( ٥٨٠ ) ملتزمة ، وأنهن أصبحن يمثلن النسبة الثالثة من حيث العدد بين الملتزمين ، ووصلت نسبتهن إلى ( ١٣٣٪ ) من النسبة الكلية<sup>(١)</sup> ، وقد أتضح من البيانات المسجلة بدفاتر الالتزامات الأمور التالية :

( أولاً ) اشتراك أكثر من ملتزمة فى التزام قرية واحدة ، حتى أصبحت نسبتهن الغالبة فى بعض القرى مثل قرية منية عامر تابع ولاية الشرقية حيث وصل عدد الملتزمين فيها إلى خمس ملتزمات من ثمان ملتزمين فى هذه القرية ، وقرية بردى تابع ولاية الشرقية ، حيث وصل عدد الملتزمات إلى ثلاث ملتزمات من خمس ملتزمين فى هذه القرية .

( ثانياً ) وجدت بعض القرى كل ملتزميها من النساء مثل قرية تلبانة شرقية .  
( ثالثاً ) فى كثير من القرى سيطر النساء على نسبة أكثر من النصف ، من قرايط الحصة ، وصلت فى بعض القرى إلى تسعة عشر قيراطاً ، كما فى قرية منية عامر شرقية .

( رابعاً ) بعض الملتزمات شاركن فى التزام أكثر من قرية ، بل إن ملتزمة واحدة هى محبوبة معتوقة إبراهيم بك الكبير ، التزمت ( ٤٠ ) قيراطاً فى قرى مختلفة بولاية المنوفية<sup>(٢)</sup> . تلك هى أهم الأمور ، التى يمكن استخلاصها من المعلومات ، التى وردت بدفاتر الالتزامات . فهاى الظروف التى أدت إلى دخول النساء ميدان التزام الأراضى الزراعية ؟ ارتبط دخول النساء فى هذا الميدان بالعوامل التالية :

( أولاً ) اشتداد عمليات الصراع بين الأمراء المالك ، وانقسامهم إلى بيوت متنافسة على السلطة وعدم استقرار كثير من الأمراء فى مراكز النفوذ ، أدت كل هذه العوامل ببعض الأمراء إلى كتابة التزاماتهم بأسماء زوجاتهم ومعتوقاتهم حتى يضمنوا بقاء هذه الالتزامات فى حوزتهم وحوزة أسرهم إذا ما اضطربت أحوالهم وذلك

(١) انظر الجدول السابق ، ص ٨٨ .

(٢) دار المحفوظات العمومية ، مخزن (١) ، محافظ الحجج الشرعية ، محفظة رقم (٨٢) .

— مخزن (١٨) عين (١٩) ، دفاتر الترايع ١٦٠٥ ، ١٦٠٨ ، ٤٩ .



بما لهم من ولاية شرعية على هؤلاء الزوجات والمعتوقات ، ولذا فإن دفاتر الالتزامات سجلت كثيراً من زوجات ومعتوقات كبار الأمراء كملتزمات مثل حريم محمد بك الألفي وزوجات يوسف كاشف ، وزوجات إسماعيل بك ، وحريم محمد كاشف سكندراني ، ومعتوقات إبراهيم بك الكبير ، وغيرهن كثير<sup>(١)</sup> وكل هؤلاء الأمراء السابقين كانوا أطرافاً في هذه الصراعات العسكرية .

وقد حذا حذو الأمراء المالك غيرهم من الملتزمين ، وقد ذكر الجبرتي ما يؤيد هذه الحقيقة قائلاً « وقعت حادثة لشخص من الأجناد يقال له إسماعيل كاشف أبو الشرايط ، بيته بخط الخيمة قتله بمالكيه ، وسبب ذلك على ماسمنا ، تقصيره في حقهم ، وفي تصرفه عدة / حصص جارية في التزامه ، فكتب تقسيطها بتمامها باسم زوجته ، ولم يكتب لهم شيئاً من ذلك »<sup>(٢)</sup> .

وقد سجلت وثائق المحكمة الشرعية أسماء كثير من الأمراء المالك الذين أصبحوا يشترون الالتزامات بأسماء زوجاتهم أو معتقاتهم .

( ثانياً ) حق التوريث الذي اكتسبه الملتزمون ، على حصص التزاماتهم أتاح الفرصة أمام النساء أن ترثن ، بعض الالتزامات ، أو حصصاً من التزامات أزواجهن ، أو أصحاب الولاية الشرعية عليهن .

( ثالثاً ) الأعباء المالية الكثيرة ، التي أصبحت تفرض على الأراضي الزراعية ، باسم « الفيرد » و « الكلف » و « الضرائب البرانية » ، وتكررها والمغالة فيها جعل ، الكثير من القادرين يعرضون عن توظيف أموالهم ، في التزام الأراضي الزراعية ، خوفاً على ضياع رأس مالهم بل إن كثيراً من الملتزمين في نهاية القرن الثامن عشر ، بدأوا يهجرون التزاماتهم ويسقطونها بأرخص الأسعار فأتاحت هذه الظروف سيلاً آخر للنساء وغيرهن لئراء بعض الالتزامات أو قراريط من الالتزامات وقد رصدت وثائق المحكمة الشرعية الخاصة بالنصف

( ١ ) دار المحفوظات العمومية ، مخزن (١) تركي ، دفاتر التزام من دفتر رقم ٢٩٢ وما بعده .

مخزن ( ١٨ ) ، عين ( ١٩ ) ، دفاتر الترايع ١٦٠٥ ، ١٦٠٨ ، ٤٩ .

( ٢ ) عبد الرحمن الجبرتي ، عجائب الآثار ، ج ٣ ، ( حوادث صفر ١٢٠١ هـ - نوفمبر ١٧٨٦ )

الثاني من القرن الثامن عشر العديد من هذه الحالات ، خاصة بعد أن تفتت الإلتزامات وأصبح حجمها صغيراً وصل في بعض الحالات إلى أجزاء من قيراط (١)

### أرباب السجاجيد والأشراف :

شاركت هذه الفئة في التزام الأراضي الزراعية ، منذ بدء تطبيق النظام فقد ثبت من الدفتر رقم (٢) (١٠٧١ هـ ١٦٦٠ م) ، أن محمد عبد الرحمن البكرى الصديقي كان ملتزماً بحق ٤ قواريط في قرية سلمون القماش تابع للصورة (٢) وبفحص الدفاتر الأولى اتضح أن كثيراً من السادة الأشراف وأرباب السجاجيد شاركوا في الإلتزامات في مناطق متعددة بل إن هناك أدلة تثبت مشاركة الأشراف في إدارة الأراضي قبل تطبيق نظام الإلتزام ، أى في ظل نظام المقاطعات أو الأمانات ، فقد ذكر الشيخ محمد بن أبي السرور البكرى أنه كان في عهده قرية بالمنوفية ، غالى الأجناد في فرض الطلب عليها وقد سبقت الإشارة الى ذلك (٣) .

وقد أتاحَت المكانة الدينية التي كانت تتمتع بها هذه الفئة الفرصة أمامها للمشاركة في التزام الأراضي . والإشراف على إدارة أراضي الوقف ، التي كان بعضها موقوفاً على هذه الفئة ، وقد أدرجت هذه الفئة في الإحصاء الثاني السابق الذكر ضمن فئة العلماء ، نظراً لأن كثيراً من أسماء أفرادها التي وردت في دفاتر الإلتزام كانت لها مكاتبتها العلمية .

تلك هي الفئات التي التزمت الأراضي الزراعية في القرن الثامن عشر والظروف التي أفسحت السبيل ، أمام كل فئة منها لولوج باب هذا الميدان والمشاركة فيه ، مع ملاحظة أنه رغم دخول فئات كثيرة في ميدان التزام الأراضي الزراعية في القرن الثامن عشر فإن الفئات التي ظلت غالبية ، هي فئات المباليك والأجناد ، فقد كان عددهم في نهاية القرن الثامن عشر (٢٦١٦) ملتزماً من المجموع الكلى (٤٤٣٠) ملتزماً طبقاً لإحصاء الجدول رقم (٣) الذي سبق ذكره ، وظلت نسبتهم تمثل النسبة الأولى (٥٩٪) من النسبة الكلية للملتزمين ، وكذلك فئة العربان حيث ظلوا يمثلون النسبة الثانية فقد وصل عدد الملتزمين من هذه الفئة في نهاية القرن الثامن

(١) دار المحفوظات العمومية ، مخزن (١) ، محافظ الحجيج الشرعية ، محفظة (٨٢) .

- دار الوثائق القومية ، الوثائق الخاصة ، محفظة رقم (٥) ، حجة رقم (٢٠٦) .

(٢) دار المحفوظات العمومية ، مخزن (١) تركى ، عين (١) ، دفتر التزام الوجه البحرى

رقم (٢) .

(٣) أنظر الفصل الثاني ، ص ص ٥٦ - ٥٧ ، هامش ٣ .

عشر ، إلى ( ٨٦٠ ) ملتزماً أى بنسبة ( ١٩٥ ٪ ) من النسبة الكلية، وهى الفئات التى شاركت فى نظام الإلتزام منذ تطبيقه فى مصر ( ١٠٦٩ هـ - ١٦٥٨ م ) وقد استتبع تطبيق نظام الإلتزام فى مصر كثير من الأعباء المالية، التى أصبح الفلاح ينوء منها والتى أصبحت فى واقع الأمر ضرباً من الخيال وتوضيح هذه الحقيقة لأبد من دراسة الأعباء المالية فى ظل نظام الإلتزام من واقع البيانات التى وردت فى دفاتر الإلتزامات ، ووثائق المحكمة الشرعية، والمصادر المعاصرة وهذه الدراسة هى موضوع الفصل التالى .



## الفصل الرابع

### الاعباء المالية في ظل نظام الالتزام

تمهيد :

اولا - الاعباء الرسمية :

- ١ - الميرى . ٢ - المضاف . ٣ - الفائض . ٤ - البرانى .
- ٥ - الكشوفية .

ثانيا - الاعباء غير الرسمية :

- ١ - الفرد . ٢ - الكلف . ٣ - المفارم . ٤ - رفع المظالم .

ثالثا - أثر الاعباء المالية على أهل الريف واللتزمين .

رابعا - مراحل تطور نظام الالتزام وتقويمه .

\* \* \*

كان الهدف من تطبيق نظام الإلتزام في مصر ، الى جانب تأمين جباية الأموال المقررة على الأراضى ، حماية الفلاحين من عبث موظفي نظام المقاطعات ، والمغالاة في تقدير الضرائب المقررة على الفلاحين ، لذا فإن الدفاتر الأولى للإلتزام لم تسجل من البيانات سوى الأموال الأميرية المقررة على كل قرية ، أو مقاطعة إجمالا . وتقسيمها على ثلاثة أقساط . وكان يشترط على الملتزم في التقيسط (سند الإلتزام) الذى يعطى له «حفظ البلد الذى تحت يده ومراعاة أهلها بالرحمة وعدم الظلم»<sup>(١)</sup> ، ولكن بعد مضي فترة من بدء تطبيق النظام في مصر . بدأت تظهر في دفاتر الإلتزام . ضرائب أخرى إلى جانب الميرى . زاد مقدار بعضها عن مقدار المال الميرى . ولذا يجب دراسة هذه الضرائب حسب ترتيب ظهورها في دفاتر الإلتزام ، وأسباب فرضها للوقوف على مدى ضخامة الاعباء المالية التى أصبح يتحملها الفلاح المصرى في القرن الثامن عشر نتيجة لتطبيق نظام الإلتزام في إدارة الأرضى الزراعية وجباية أموالها . وإيضاح كيف أن هذا النظام أصبح في القرن الثامن عشر - نتيجة لما استتبعه من أعباء مالية - يشكل عبئا ثقيلا على كاهل الفلاح المصرى . وأهم هذه الضرائب هى :

الميرى ... المضاف ... الفائض ... البرانى ... الكشوفية

(١) حسين أفندى الروزنامجى ، المصدر السابق ، الباب التاسع ، السؤال الثاني ،

## اولا - الميرى :

كان المال الميرى يمثل الضريبة الرسمية التى قدرت على أرض الفلاحة ، وقد حددت الروزمانية مقدار المال الميرى المقرر على كل حصة تبعا لمساحتها وجودة كل جزء من أرض هذه الحصة، حيث قسمت أرض كل حصة حسب جودتها إلى «عال» و «وسط» و «دون» أو إلى «عال» و «وسط» أو إلى «دون» و «وسط» . وكان الملّزم عن طريق أجهزة الإدارة المحلية التى سبقت الإشارة إليها يجمع الأموال الأميرية المقررة على حصته ويسددها إلى ديوان الولاية على ثلاثة أقساط متساوية، وقد ثبت من دفاتر الالتزام أن الملّزمين فى السنوات الأولى من تطبيق النظام كانوا يقومون بتسديد الأقساط فى مواعيدها ، وكان آخر قسط عادة يسدد قبل نهاية العام، ولكن فى القرن الثامن عشر، كما هو واضح من نظام التسجيل فى هذه الدفاتر أصبح الملّزمون يعطلون فى تسديد الأقساط ولا يسددونها فى مواعيدها (١) . بل كانت أحيانا تمر بعض السنين دون أن يسدد كثير من الملّزمين ما على حصصهم من أموال أميرية ، ولا شك أن ذلك أدى إلى كثير من الارتباك للروزنامة ، فقد اتضح من دفاتر الالتزام أن خانة التسليمات الخاصة ببعض القرى كانت تظل فى بعض السنوات بيضاء دون أن يسدد ملتزمون هذه القرى شيئا مما عليهم . وفى أحيان أخرى سجلت فى خانة التسليمات أقساط سنوات سابقة ، وليست أقساط السنة التى خصص لها الدفتر التى قيدت فيه هذه الأقساط ، وقد كانت الإضطرابات السياسية والصراعات العسكرية مسئولة إلى حد كبير عن حدوث هذه الظاهرة،

(١) فتلاقرية منشأة الأمراء تابع البنسوية در عهدة (فى عهدة التزام) محمد على جاويشان كان المال الميرى المقرر عليها (١٠٧١ هـ - ١٦٦٠ م) ٦٠٠٠ بـــــــارة

قسط أول : ٢٠٠٠ بـــــــارة

قسط ثان : ٢٠٠٠ بـــــــارة

قسط ثالث : ٢٠٠٠ بـــــــارة

٦٠٠٠ بـــــــارة

**التسليمات** : قسط أول : ٣٠٠٠ بـــــــارة (فى شعبان ١٠٧١ هـ - ١٠ أبريل ١٦٦٠ م)

قسط ثان : ١٥٠٠ بـــــــارة (فى ٧ صفر ١٠٧٢ هـ - ٣ أكتوبر ١٦٦١ م)

قسط ثالث : ١٥٠٠ بـــــــارة (فى ٨ صفر ١٠٧٣ هـ - ٢٢ سبتمبر ١٦٦٢ م)

وواضح من هذا النموذج أن الملّزم سدد كل المال المقرر على حصته ، ولكن ليس فى خلال سنة الالتزام ، وليست الأقساط متساوية كما حددتها الروزنامة بل مختلفة ، أى أنه أصبح من حق الملّزم أن يزيد أو ينقص من قيمة القسط حسب حالته ، أو حسب ما يريد - أنظر : دفتر الالتزام رقم (١) .

هذا بالإضافة إلى الأعباء المالية الأخرى التي أرهقت الفلاح وجعلته عاجزا عن تسديد المال الميري في بعض السنوات وقد تعلق كثير من الملتزمين فعلا بسوء حالة الفلاح الاقتصادية التي كانت سببا في عجزهم عن تسديد ما على حصصهم من أموال أميرية .

وكان ديوان كل ولاية من ولايات مصر ، يقوم بتسديد ما يتجمع لديه من الأموال الأميرية المقررة على القرى أو المقاطعات التابعة للولاية إلى الروزنامة على قسطين ، قسط شتوى ، وقسط صيفي بعد خصم النفقات الإدارية المرتبة لأجهزة الإدارة بالولاية ، وكانت الروزنامة بعد أن يتجمع لديها المال الميري المقرر على ولايات مصر كلها تقوم بخصم نفقات الإدارة المركزية ثم ترسل مال « الخزينة السلطانية » السنوية إلى السلطان باستانبول ، وكان ولاية مصر يهتومون بإرسال « الخزينة » اهتماما كبيرا لأنها كانت تعتبر رمز الولاء للسلطان والدولة (١) .

وبتتبع دفاتر الالتزام منذ تطبيق النظام في مصر وحتى نهاية القرن الثامن عشر فإن المال الميري كان يزداد من فترة إلى أخرى لأسباب سنذكرها فيما بعد ، وذلك بعد رسم الجدول التالي للأموال الأميرية ، التي كانت مقررة على ولايات مصر في عامين مختلفين من القرن الثامن عشر ، الأول يمثل بداية القرن ، والثاني بعد منتصف القرن ( ١١٧٤ هـ - ١٧٦٠ م ) حيث زيد المال الميري في هذا العام بأخر مضاف ثابت وظل الحان على ذلك حتى وصول الحملة الفرنسية إلى مصر حيث أحدث الفرنسيون تغييرات مالية وإدارية لم نستطع إدراجها في هذا الجدول نظرا لتغير التقسيمات الإدارية التي سنذكرها في حينها من هذه الدراسة .

---

(١) أرشيف المحكمة الشرعية ، سجلات الديوان العالي ( ١ ، ٢ ) ، حيث سجلت في هذين السجلين تفاصيل هذه الخزينة التي أصبحت تعرف كذلك باسم " الصرة السلطانية " .

ولايات الوجه القبلي

اسم الولاية	جملة المال الميرى ١١١٨ هـ - ١٧٠٦ م	جملة المال الميرى (١) ١١٧٤ هـ - ١٧٦٠ م	ملاحظات
جرجسا	٤,٤٠٩,١٦٨	٤,٩٣٨,١٨١	الكيسة = ٢٥٠٠٠ بارة
ليوم	٢,٦٤٢,٥٨٧	٢,١٢٩,٥٨٦	
هنساوية	٢,١٢٤,٧٦٣	٢,٦٤٣,٦٢٥	
أشمونين	٠,٤٠٠,٦٩٢	٠,٤٣١,٤٨٧	
أقلام متفرقة	٠,٣٤٤,٤٩٦	٠,٣١١,٠٢٩	
أراضى مستجدة	٠,١٠٨,٧١٦	٠,١٠٨,٧١٦	
ممال حماية	٠,٠٠٤,٣٥٥	٠,٠٠٤,٣٥٥	
الجملة	١٠,٠٣٤,٧٧٧	١٠,٥٦٦,٩٧٩	
كيسة بارة	٩,٧٧ ٤٠١	٠,٤٢٢,٧٠٣	مضاف ١١٥٥ هـ ١٧٤٢ م
		١٠,٩٨٦,٦٨٢	
		٠,٤٦١,١٢٦	مضاف ١١٧٤ هـ ١٧٦٠ م
		١١,٤٥٠,٨٠٨ (٢)	
		كيسة بارة ٨٠٨ ٤٥٨	

(١) دار المحفوظات العمومية ، مخزن (١) تركى عين (٣) دفتر التزام رقم (١٣٢) عين (٧) دفتر التزام (٤٦٩) .

(٢) أخطأ ستانفورد وشو Stanford, J. Shaw في نقله جملة الأموال المقررة على ولايات الوجه القبلي بعام ١١٧٤ هـ - ١٧٦٠ م فلذكرها على النحو التالي :

١ - جرجسا	٥,٣٤١,٩٠٧
٢ - فيوم	٠,٢٣٠,٣٣٦
٣ - هنساوية	٠,٢٨٩,٣٤٨
٤ - أشمونين	٠,٤٦٦,٦٩٧
٥ - أقلام متفرقة	٠,٥٥٣,٢٥٥
٦ - أراضى مستجدة	٠,١١٧,٠٨٨
٧ - أوقاف	٠,٠٠٤,٧١٢
كيسة بارة	٠,٠٠٤,٧١٢
	١١,٦٤٦,٣٤٣ بارة أى (٤٦٥ ٢١,٣٤٣)

والاختلاف واضح بين هذه الأرقام ، وأرقام الاحصاء الذى قمت بنقله من واقع الدفاتر التى رجع إليها Shaw وربما السبب الذى أوقع Shaw في هذا الخطأ أنه كان يذكر المال الميرى المسجل في نهاية الحساب ثم يضيف عليه المضاف مع أن الصحيح هو أن الحساب الأجمالى كان يشمل الميرى بعد زيادة المضاف ولما فإن شو Shaw لم يقع في نفس الخطأ بالنسبة لولايات الوجه البحرى لأن حساب الأجمالى لهذه الولايات كان يذكر بعد ادماج المضاف فيه دون الإشارة إلى المضاف في الحساب الختامى . أنظر :



ولايات الوجه البحرى

اسم الولاية	جملة المال الميرى ١١١٨ هـ - ١٧٠٦ م	جملة المال الميرى ١١٧٤ هـ - ١٧٦٠ م
١ الشرقية	٤,٧٩٢,٣٩١	٥,٤٤٢,٢٥٥
٢ المنصورة مع منزلة	٧,٤٨٧,٣٢٣	٨,٩٤٧,٣٠٠
٣ بحيرة مع طرانة	٩,٧٥٩,١٢٩	١١,٦٨٩,٨٩٧
٤ قليوب	٣,٧٥٣,٩٤٩	٤,٢٨٦,٦٢٤
٥ أطفح	٠,٦١١,٨٠٥	٠,٨١٩,٨٥٢
٦ فارسكور	٠,٨٩٥,٨٧٢	١,٠٢١,٣٧٧
٧ الواحات	٠,٣٧٩,١٤٤	٠,٤٢٠,٥٨٣
	٢٧,٦٣٩,٦١٣	٣٢,٦٢٧,٨٨٨
	كيسة	كيسة
	١٤,٦١٣	١٣٠٥
	بارة	بارة
	١١٠٥	٢,٨٨٨ (١)

ومن هذا الجدول يمكن استخلاص الأمور التالية :

( أولا ) إن المال الميرى لم يكن ثابتا كما كان يجب ولكنه ظل فى زيادة مطردة حتى أن المال الميرى الذى كان مقررا على بعض الولايات ، عند بدء تطبيق النظام ( ١٠٦٩ هـ - ١٦٥٨ ) ، قد زاد إلى أربعة أمثاله فى نهاية القرن الثامن عشر ، وإذا أخذنا لذلك نموذجا ولاية جرجا مثلا ، فإن المال الميرى الذى كان مقررا عليها فى الدفتر الأول من دفاتر الالتزام ( ١٠٦٩ هـ - ١٦٥٨ م ) (٢) كان ( ١٠٢٥ ر ٠٠٠ ) بارة استمر فى الزيادة حتى وصل ١١١٨ هـ - ١٧٠٦ م ( ٤٠٩ ر ١٦٨ ) بارة ، وفى عام ( ١١٧٤ هـ - ١٧٦٠ م ) وصل إلى ( ٩٣٨ ر ١٨١ ) بارة وظل على هذه الحال حتى وصول الحملة الفرنسية حيث سجلت الدفاتر المال الميرى المقرر على هذه الولاية عام ( ١٢١٣ هـ - ١٧٩٨ م )

( ١ ) دار المحفوظات العمومية ، مخزن ( ١ ) تركى ، عين ( ٣ ) ، دفتر التزام ( ١٨٣ ) ، عين ( ٧ ) دفتر التزام رقم ( ٤٦٨ ) .

( ٢ ) كانت جملة الأموال المقررة على ولاية الوجه القبلى كما وردت بالدفتر رقم ( ١ ) ( ١٠٦٩ هـ - ١٦٥٨ م ) كما يلى :

بمبلغ ( ٤٣٧٤٣٠٤٠٠ ) بارة . هذا مثال على الزيادة المطردة في المال الميرى على طول

اسم الولاية	المال الميرى المقرر ١٠٦٩ - ١٦٥٨ م
١ جرجا	١,٠٢٥,٠٠٠
٢ أسيوط	٠,٢٢٥,٠٠٠
٣ أبريم	٠,٤٢٥,٠٠٠
٤ فيوم	١,٣٩٣,٠٦٤
٥ بهنساوية	١,٦٤٧,٢١٧
٦ أشونين	٠,٢٣٩,٤٥٣
٧ أقلام متفرقة	٠,٠١٧,٥٢٨
٨ أراخى مستجدة	٠,٠٩٣,٣٣٤

لم نذكر هذا الإحصاء مع الجداول  
السابق تبجعة لتغير التقسيمات الإدارية  
عما أصبحت عليه في القرن الثامن عشر  
كما هو واضح من مقارنة الجداولين .

الجملة	٥,٠٦٥,٥٩٦ =	٢٠٢	بارة	١٥,٥٩٦
--------	-------------	-----	------	--------

وقد وزعت هذه الأموال الأميرية على القسطين الشتوى والصيفى على النحو التالى :  
مال شتوى      مال صيفى

اسم الولاية	المال الميرى الشتوى	م	اسم الولاية	المال الميرى الصيفى
١ فيوم	١,٢٩٧,٤١٤	١	جرجا	١,٠٢٥,٠٠٠
٢ بهنساوية	١,٦٤٧,٢١٧	٢	أسيوط	٠,٢٢٥,٠٠٠
٣ أشونين	٠,٢٣٩,٤٥٣	٣	أبريم	٠,٤٢٥,٠٠٠
٤ أقلام متفرقة	٠,٠١٧,٥٢٨	٤	مال قرية قلشابة	٠,٠٩٥,٦٥٠
		٥	أراخى مستجدة	٠,٠٩٣,٣٣٤

١,٨٦٣,٩٨٤

كيسة بارة

١٣,٩٨٤,٠٧٤

وقد صرف من جملة هذه الأموال على الإدارة وصيانة الجسور السلطانية الموجودة بالوجه القبلى  
كيسة بارة

٣,٢٠١,٦١٢

كيسة بارة

١٢٨ ١,٦١٢

بمبلغ ٧٨ ٢,٦٧٤ وسدد للروزنامة باى المال الميرى الاجمالى وقدره ( ١٢٤ ١٢,٩٢٢ ) ويلاحظ من هذا  
الإحصاء أن بعض ولايات الوجه القبلى كانت تسدد ماها شتاء ، والبعض الآخر صيفاً . وربما كان ذلك  
راسجع إلى طبيعة الزراعة في كل من هذه الولايات .

أما عن الأموال الأميرية التى كانت مقررة على ولايات الوجه البحرى عند بدء تطبيق نظام الالتزام فلم  
نستطع القيام بعمل إحصاء لها ، مماثل لجدول ولايات الوجه القبلى لأن الجزء الأخير من الدفتر الخاص بولايات  
الوجه البحرى مفقود والولايات التى استطعت لإحصاء الأموال الأميرية المقررة عليها من الجزء الباقي  
من الدفتر هي :

القرن الثامن عشر<sup>(١)</sup> ، وبالنظر إلى الجدول السابق . يمكن بسهولة ادراك مدى الزيادة التي طرأت على المال الميرى بالنسبة للولايات الإخرى وبفحص دفاتر الالتزام اتضح أن هذه الزيادة في المال الميرى المقرر على الولايات انعكس أثرها على زيادة أموال بعض القرى دون الأخرى ، ولم تكن نسبة الزيادة متساوية في كل القرى ؛ وربما كان مرجع ذلك ، اختلاف جودة الأراضي من قرية إلى أخرى .

اسم الولاية	جملة المال الميرى عند بدء النظام
١ الشرقية	٣,٢١,٤٢٠,٢
٢ المنصورة	٥,٥٣١,٢٨١
٣ قليوب	٢,٦٨٦,٩٠٠
٤ بحيرة	٧,٠٦٥,٩٦٦

(١) سجل علماء الحملة الفرنسية الأقسام الإدارية المالية المصرية ، وجملة الأموال المقررة على كل منها على النحو التالي :

اسم الولاية	المال الميرى	اسم الولاية	المال الميرى
١ قنا	١,٠٤٩,١٢١	١١ قليوبية	٣,٨٣٨,٤٣٤
٢ إسنّا	٥,٥١١,٦٠٠	١٢ شرقية	٥,٠١٢,٣٥٩
٣ جرجا	٥,٤٤٣,٤٣٧	١٣ بحيرة	١١,١٤٣,٣٢٩
٤ أسيوط	٢,١٩١,٠٥١	١٤ منصورة	٩,٤٩٩,١٤٢
٥ منفوط	١,٨٠٦,٨٧٠	١٥ غربية	١,٥٤٠,٠٥٣
٦ منيا	١,٣٢٢,١٣٠	١٦ منوفية	١٢,٤٠٣,٩٠٨
٧ بنى سويف	٣,٣٤١,٠٠١		
٨ فيوم	٢,٢٩٣,٠٢١		٧٨,٣١١,٤٩١
٩ أطفيج	١,٦٣٢,٧٨٠	كبسة بارة	
١٠ جيزة	٤,٣٣١,٧٧٣		١١,٤٩١ ٣١٣٢

(ثانياً) لا يمكن إرجاع أسباب هذه الزيادة إلى تغيير قيمة العملة من وقت إلى آخر في القرن الثامن عشر، حيث إن الروزنامة كانت تحسب البارة هي البارة مهما تغيرت قيمتها، فلم يحدث مثلاً في حالة انخفاض قيمة البارة أن حسبت البارة القديمة ببارة ونصف من العملة الجديد المنخفضة أو ببارة وكسر، أى ما يساوى البارة القديمة، ولم يحدث العكس في حالة ارتفاع قيمة البارة، وإنما ظلت الروزنامة تحسب البارة بالبارة مهما تغيرت قيمتها، فتغير العملة كان يحدث ارتباكاً في السوق المحلية وليس في الأموال المقررة، ولذا لا يمكن اعتبار هذا العامل سبباً من أسباب الزيادة التي حدثت في المال الميرى، وإنما لهذه الزيادة أسبابها التي سنذكرها في حينها، عند دراسة الضرائب الأخرى.

هكذا يتضح من العرض السابق لضريبة المال الميرى، التي كانت مقررة على أرض الفلاحة التي يقوم الفلاحون بزراعتها، أنها لم تكن ثابتة، وإنما ظلت في زيادة مستمرة، وأصبحت تشكل عبئاً ثقيلاً على الفلاح الذي كانت هذه الضريبة تعرف عنده باسم «مال السلطان» أو «مال الديوان» وقد كان موعد سدادها، مهولاً عنده، نظراً للقسوة التي كانت تتبع عند جمع الأموال الأميرية (١).

(١) من الطريف هنا أن نذكر أن الشاعر الشعبي أبو شادوف عبر عن خوف الفلاح من وقت سداد المال الميرى بقوله:

ويوم يجي الديوان تبطل مفاصل وأهر على روحى من التخويف

وذكر الشيخ الشربيني في شرحه لهذا البيت:

”وهو أن النصراني إذا حضر إلى القرية، أو الكفر، وفرد المال على الفلاحين حكم الخوالى والقوانين التي جرت بها العادة، وشرع في أخذها فيكثر الخوف والحبس، والضرب، لمن لا يقدر على غلاق المال، فن الفلاحين من يقترض الدراهم بزيادة أو يأخذ على زرعه إلى أو أن طلوعه بناقص عن بيعه في ذلك الزمن، أو يبيع بهيمته التي تحلب على عياله أو يأخذ مصاغ زوجته يرهنه أو يتصرف فيه بالبيع ولو قهراً عليها، ويدفع الثمن للنصراني، أو لمن هو متولى قبض المال، وإن لم يجد شيئاً ولا يرى من يعطيه وخشى الملتزم أو المشد من خرابه (هروبه) من البلد أخذ ولده رهينة عنه حتى يلقى المال، أو يأخذ أخاه، إن لم يكن له ولد، أو أحداً من أقاربه أو يوضع في الحبس للضرب والعقوبة، حتى تنفذ فيه أحكام الله تعالى، ومنهم من ينجو بنفسه فيهرب تحت ليله، فلا يعود إلى بلده قط، ويترك أهله ووطنه من هم المال وضيق المعيشة فلا بد على كل حال من تغليب المال، ولو حصل من ذلك الهمة والنكال كما في المثل الذي اشتهر وعم «مال السلطان يخرج من بين الظفر والهم» ومادام على الفلاح شيء من المال، فهو في هم شديد ويوم السداد عند الفلاح عيد“.

هذه صورة واضحة رسمها لنا هذا المصدر المعاصر، للقسوة التي كانت تتبع في جمع المال الميرى. أنظر:

- يوسف الشربيني، هز القحوف، ج ٢، ص ١٢٥ - ١٢٦.

## ثانيا - المضاف :

ضريبة أصبحت تشكل جزءاً من المال الميرى ، بل إن جميع الزيادات التى حدثت فى المال الميرى ، والتى سبقت الإشارة إليها ، كانت تتم عن طريق فرض مضافات وقد سجلت دفاتر الالتزام ، نوعين من المضافات ، مضاف مؤقت يفرض على المقاطعات فى بعض الأعوام لظروف عاجلة تستدعى فرضه ، ثم يلغى بانتهاء هذه الظروف ، مثل مضاف ( ١٠٧٩ هـ - ١٦٦٨ م ) ، والذى كان أول مضاف تسجله الدفاتر ومضاف ثابت ويضاف إلى المال الميرى فى معظم المقاطعات ، ويصبح جزءاً من هذا المال وكان هذا النوع من المضافات هو السبب الرئيسى فى الزيادات التى طرأت على المال الميرى ، وأشهر مضافين من المضافات الثابتة التى سجلتها دفاتر الالتزام فى القرن الثامن عشر ، هما مضاف ( ١١٥٥ هـ - ١٧٤٢ م ) ، ومضاف ( ١١٧٤ هـ - ١٧٦٠ م ) .

ودفاتر الالتزام لاتشير مطلقاً إلى ظروف فرض هذه المضافات ، فمع أن تسجيل هذه المضافات واضح تماماً فى الدفاتر ، إلا أن هذه الدفاتر تغفل ذكر أى سبب لفرضها ، ولذا فإن الباحث عليه أن يتقرب فى المصادر المعاصرة محاولاً أن يجد إشارات إلى أسباب فرض هذه المضافات وبالبحث فى المصادر المعاصرة هذه أمكننى العثور على بعض الإشارات إلى ظروف فرض هذه المضافات فقد ذكرت هذه المصادر أنه فى بعض السنوات كان يحدث نتيجة للاضطرابات السياسية . وفساد الجهاز الإدارى عجز فى « الخزينة » ، أى القدر المقرر للسلطان من المال الميرى . فكانت أجهزة الروزنامة تعرض الأمر على الباشا الذى كان يحرص كل الحرص على إرسال « الخزينة » كاملة . ولذا فإنه كان يقوم بدوره بعرض الأمر على الديوان العالى . الذى يستعرض كل الحلول الممكنة لإكمال هذا العجز . وفى بعض الأحيان اتى كان الديوان يرى فيها عدم قدرة أجهزة الروزنامة القائمة ، عن وضع حل لإكمال هذا العجز ، كان يشير إلى الاستعانة ببعض موظفى الروزنامة السابقين ، بما لهم من خبرة كبيرة بالشئون المالية لوضع الحل المناسب لإكمال العجز الذى حدث فى « الخزينة » ، وذلك كما حدث فى ( ١١٠٧ هـ - ١٦٩٥ ) ، حين قلمد حسن افندى منصب الروزنامجى بناء على مشورة الديوان العالى للتغلب على العجز الذى حدث فى الخزينة فى هذا العام . وكان أن اهتمدى حسن افندى هذا إلى فرض مضاف جديد مؤقت « قدره الف نصف فضة على كل كيس ، فكسّل كسر الخزينة ، وزاد عن ذلك ثمانية عشر كيساً يبين منها للباشا ستة أكياس : وأخفى الروزنامجى إثني عشر كيساً تحت قلم

سهو» (١) أى أنه فى الواقع أخذها لنفسه، هذا سبب من أسباب فرض المضافات، وهو إكمال العجز الذى يحدث — للأسباب السابقة الإشارة إليها — فى المال المقرر للسلطان، حتى عمّ وشاع تعبير ذو مغزى هو «مال السلطان يخرج من بين الظفر واللحم» (٢) أى أنه لابد من دفعه مهما كانت الأحوال.

عامل آخر يمكن استخلاصه من المصادر المعاصرة، هو أنه نتيجة للاضطرابات السياسية والصراعات العسكرية بين الأمراء المالكين، كان كثير من هؤلاء يسوفون فى تسديد الأموال الأميرية المقررة على حصص التزاماتهم، فكانت الروزنامة بناء على تعليمات الديوان وطبقاً لأسلوب التضامن الذى فرضته الإدارة على القرى فى تسديد الضرائب، تقوم بغرض مضاف جديد على بعض القرى وليس على القرى كلها، وذلك حتى تتحمل هذه القرى العجز الذى حدث فى القرى الأخرى، ويؤيد هذا رأى البيانات الواردة فى دفاتر الالتزام حيث إن بعض القرى لم يسجل بين حساباتها فى سنوات فرض المضافات، أى شئ عن هذه المضافات فى حين سجلت هذه المضافات ضمن حسابات القرى الأخرى.

عامل ثالث التجاريد التى كانت ترسلها مصر لمساعدة الدولة العثمانية فى حروبها الخارجية ضد أعدائها. كان إعداد هذه التجاريد يتكلف كثيراً من الأموال وكان على الروزنامة أن تقوم بالانفاق على هذه التجاريد ولذا فإنها اضطرت إلى فرض المضافات وزيادة المال الميرى لمواجهة هذه النفقات الطارئة.

وقد لوحظ من دفاتر الالتزام أن المضاف كان يقسم إلى ثلاثة أقساط تماماً مثل المال الميرى ويضاف كل قسط من المضاف إلى قسط المال الميرى ويصبح جزءاً منه (٣)

(١) أحمد كتمخدا عزبان، الدرة المنصاة، ج ١، ص ص ٣٧ - ٣٨.	
(٢) يوسف الشربيني، المصدر السابق، ج ٢، ص ١٢٦، أحمد كتمخدا عزبان، المصدر السابق ج ١، ص ٣٠.	
(٣) من الطريف أن نذكر صورة هذه التسجيلات توضيحاً لهذا الاستنتاج:	
قرية المساعدة تابع الشرقية	قرية سفت أبو جرج تابع البهنساوية
المال الميرى ١٨٤٥ بارة	المال الميرى : ٢٢٥٠ بارة
المضاف ١٤٨ بارة	لم تسجل أى مضافات عليها :
الجملة ١٩٩٣ بارة	بقسمة المال الميرى على ثلاثة أقساط فتكون قيمة القسط ٧٥٠ بارة.
بقسمة كل من المال الميرى، والمضاف على ثلاثة أقساط :	
قسط الميرى ٦١٥ بارة	هذه نماذج وليس حصراً حيث إن هناك كثير من القرى لم تفرض عليها مضافات.
قسط المضاف ٤٩ بارة	
٦٦٤	

مع ملاحظة أن المضاف فى حالة قرية المساعدة نقص بقدر بارة نتيجة لعملية القسمة على (٣) وفى بعض القرى كان المضاف يزيد بارة أو بارتين، حتى تقبل القسمة على (٣).

هذه أهم الظروف التي أمكن استخلاصها من المصادر المعاصرة ، والدفاتر بخصوص فرض المضافات .

### ثالثا - الفائض :

يمثل الفرق بين المال الميرى المقرر على الحصة ، والإيجار الفعلي الذي يفرضه الملتزم على الفلاحين ، وكان هذا الفرق يأخذه الملتزم لنفسه ، ولم يكن الفائض في بدء أمر تطبيق النظام يسجل في دفاتر الالتزام ، إلا أنه في القرن الثامن عشر ، أصبح يسجل في الدفاتر ، التي بفحصها اتضح أن الفائض أصبح في معظم الحالات يفوق أضعاف المال الميرى ، وربما كان حرص الروزنامة على تسجيل قيمة فائض كل حصة ، أنها أصبحت في القرن الثامن عشر تقدر قيمة « حلوان » الحصة في حالة انحلالها بثلاثة أمثال الفائض وليس بمقدار قيمة المال الميرى عن سنة واحدة كما كان الحال في السنوات الأولى من تطبيق النظام .

وبمقارنة المعلومات التي وردت في دفاتر الترابيع التي وضعها رجال الحملة الفرنسية والتي أخذت معلوماتها من دفاتر المعلمين الأقباط ، التي كان معمولاً بها قبل وصول الحملة إلى مصر بوثائق المحكمة الشرعية أتضح أن المال الميرى الذي كان مقرراً على الفدان الواحد تراوح بين ( ٦٦ ) بارة ، ( ١٤٠ ) بارة حسب جودة الأرض ، في حين تراوح إيجار الفدان تبعاً لوثائق المحكمة الشرعية بين ( ٣٦٩ ) بارة ، ( ٦٠٠ ) بارة (١) . فإذا كان الفائض يمثل الفرق بين المال الميرى والإيجار ، فإن ذلك يوضح مدى زيادة الفائض عن المال الميرى (٢) ، كما ورد

(١) دار المحفوظات العمومية ، مخزن ( ١٨ ) عين ( ١٩ ) دفاتر الترابيع ١٦٠٥ ، ١٦٠٨ ، ١٦٠٩ .  
- أرشيف المحكمة الشرعية . سجلات الباب العالي ، سجل رقم ٣١٣ ، ص ٣٢٥ ، مادة ٧٢٩ ، بتاريخ

١٢٠٦ هـ - ١٢٩١ م .  
(٢) من الطريف أن نذكر بعض الأمثلة لما سجل على القرى من ضرائب لتوضيح كيف أن الفائض أصبح يفوق المال الميرى :

قرية أطسا فيوم			قرية الإخصاص أطفيفية		
الميرى :	٤٤٠٢٤٧	بارة	الميرى	٣٤٠٦٦٦	بارة
الفائض :	٨٩٠١٩٣	بارة	الفائض	٨٢٠١٠٦	بارة
البراني :	٠٣٠٠٠٠	بارة	البراني :	٤٠٨٧١	بارة
كشوفية :	٥٠٧٠٦	بارة			
			الجملة	١٢١٠٦٤٣	بارة

الجملة ١٤٢٠١٤٦ بارة  
ويتضح من هذه النماذج تعدد الأعباء المالية ، التي أصبح الفلاح يتحملها .  
- دار المحفوظات العمومية ، مخزن ( ١ ) ، عين ( ١٥ ) دفاتر التزام رقم ( ٩٩٧ ) ، مخزن ( ١٨ )  
عين ( ١٩ ) ، دفاتر رقم ١٦٠٨ .

في دفاتر الالتزام وبالتالي يوضح مدى استغلال الملتزمين للفلاحين ، ولذا فإن الفائض أصبح يمثل عبثاً مالياً كبيراً على كاهل الفلاحين .

#### رابعاً - البراني :

هو المال الذي كانت تقدر به العادات ، التي أصبحت القرى ملزمة بتقديمها إلى أجهزة الإدارة من سمن ، وأغنام ، وعسل ، وخبن ، وجوب ودجاج وغيرها من منتجات الريف . فإن أئمان هذه العادات أصبحت تقدر بالنقد وتسجل في دفاتر الالتزام رسمياً ، بعد أن أهملت الدفاتر الأولى ذكرها وحقيقة فإن هذه العادات لم تكن من صنع العهد العثماني ، وإنما هي سابقة في وجودها على دخول العثمانيين مصر (١) ، ولكن رجال الإدارة في العصر العثماني بالغوا في تقديرها حسب رغباتهم (٢) وإذا هرب الفلاح منها لضيق ذات يده ، الرمت زوجته وأولاده ، بما هو مطلوب منه . فتضطر في كثير من الأحيان إلى بيع ماله لشرائها ما يلزم من دجاج ولحم وخلافه وتحرم أولادها من الماء كولات حتى تكفي رجال الإدارة ، ولا تتعرض للعقاب (٣) ، ولذا فإن محمد باشا ( ١٠١٦ - ١٠٢٠ هـ - ١٦٠٧ - ١٦١١ م ) مبطل « الطلبة » وهي المغارم العينية التي كان يفرضها الجند على الفلاحين ، جعل هذه العوائد مالا مقررًا « وكانت قبل ذلك ليس لها قانون » (٣) بل كانت أجهزة الإدارة وبخاصة جند الإسيابية

(١) هكتور سعيد عبد الفتاح عاشور ، المجتمع المصري ، ص ٥٠ .

(٢) دار المحفوظات العمومية ، مخزن (١٨) ، عين (١٩) ، دفاتر الترابيع رقم ١٦٠٥ ، ١٦٠٨ ، ٤٩٠ .

(٣) يوسف الشربيني المصدر السابق ، ج ٢ ، ص ١١٣ - ١١٥ ، حيث ذكر في شرحه لبنت أبي شادوف عن الوجبة :

ولا ضررني إلا ابن عمي صيلبة يوم تجي الوجبة على تايحيف

ذكر أن « الوجبة وقت مجيئها أو حضورها بمجرد طلوع المشد ، أو الملتزم أو النصراني إلى الكفر أو البلد . فتوزع على الفلاحين بحسب ما ينقصهم في الأرض من القرايط ، والفدن ، ونحو ذلك فمنهم من يكون عليه في الشهر يوم ، ومنهم من يفعلها في كل جمعة مرة ، ومنهم من يجعلها في كل ثلاثة أيام ، وهكذا بحسب كثرة الفلاحين وقلتهم ، وحسب زيادة الأرض ونقصها ، فلا بد منها في كل يوم مدة الإقامة ، فيقوم الرجل بتكلفة المشد والنصراني ( الصراف ) إن كان حاضراً وجميع من يكون من طائفة الملتزم ، ويلتزم بأكلهم وشرابهم وجميع ما يحتاجون إليه من عقيق دوابهم ، وما يشترونه عليه من المأكول من اللحم والدجاج ولو كان فقيراً الزموا بذلك قهراً عليه ، وإلا حبسه المشد ، وضربه ضرباً موجعاً ، وربما هرب من قلة شيء يصنعه فيرسل المشد إلى أولاده وزوجته ، ويهددهم ويطلب منهم ذلك ، فربما رهن المرأة شيئاً من مصاغها أو ملبوسها على دراهم ، وأخذت بها الدجاج واللحم وأطعمتهم ، وأحرمت أولادها من الأكل منه خوفاً على نفسها من أنه لا يكفيهم مثلاً ، وقد يربي الفلاح الدجاج فلا يأكل منه شيئاً ، ويحرم نفسه وعياله ،



يتجاوزون الحدود في تقديرها كما سبقت الإشارة ، ولذا فإن الروزنامة ، أصبحت تقدر قيمة هذه العادات وتسجلها ضمن حسابات القرى .

وقد سجلت دفاتر الترابيع التي وضعها رجال الحملة الفرنسية ، هذه العادات وقيمة كل منها المالية بالتفصيل ، وكذلك فعل Esteve حيث سجل العادات التي كانت مفروضة على القرى وقيمة كل منها مالياً وذلك في مقاله في كتاب وصف مصر . وقد بلغ عدد هذه العادات المقررة على بعض القرى أكثر من أربعين عادة ، كما في قرية « ميت أبو غالب » (١) تابع ولاية الغربية وقرية « ميت الأقرق » . وقد وصلت في بعض القرى إلى سبعين عادة كما في قرية كشاشة تابع ولاية الغربية (٢) ولم تسجل دفاتر الالتزام السابقة على وصول الحملة الفرنسية تفصيلات هذه العادات كما فعلت دفاتر الترابيع وإنما اكتفت بتسجيل قيمتها نقداً ضمن الضرائب المقررة على القرى تحت بند « براني » وبدراسة هذه الدفاتر اتضح أن قيمة البراني « العادات » زادت عن مقدار المال

= من خوفه من الضرب والحبس ، ومثل الدجاج السمن والدقيق فيبيته لأجل هذه البلية ويعطخ بالشيرج " الزيت " ويأكل الخبز الشعير ويصنع لهم القمح الزريع ويأكل الجبن القريش المالح ، ويتكلف شراء الجبن الطرى الحلو ويرسله في الوجبة ، كل ذلك خوفاً على نفسه من هذه الأمور وسميت وجبة لكونها صارت على الفلاحين حكم الأمر الواجب عليهم للملتزمين فلا بد من فعلها للشد بالقرية أو النصراني (الصراف) أو الملتزم إذا حضر كما تقدم بيانه ، وإذا أسقطها بعض الملتزمين جعل في مقابلتها شيئاً معلوماً من الدراهم وأضافه إلى المال ويلزمهم بدفعه إلى المشد تؤخذ منهم كل عام ، فهي من أنواع الظلم والأكل منها حرام ، هذه صورة واضحة لمدى ما يتحملة الفلاح في إحدى هذه العادات وهي الوجبة خلاف ما كان يتحملة من عادات أخرى كثيرة والتي أصبح مجموعها يطلق عليه اسم " البراني " .

(١) يوسف الملواني ، تحفة الأحباب ، ص ١٨١ ، أحمد شلبي بن عبد الفتى ، أوضح الإشارات ص ٢١ .

(٢) ميت أبو غالب : سبق التعريف بها أنظر الفصل الأول ، ص ١١ هامش ٣ .

على سبيل المثال سجلت ضرائب قرية الدودتين غربية كالآتي :

ميرى	٢٢,٨٣٣	بارة
فائض	٢٦,٩٩٢	بارة
براني	٢٩,٤٠٤	بارة
الجملة	٧٨,٢٢٩	بارة

وواضح أن البراني ( ثمن العادات ) أصبح يفوق مقدار كل من الميرى والفائض

- دار المحفوظات العمومية ، مخزن ( ١٨ ) عين ( ١٩ ) دفتر ١٦٠٨

\* الصالحية : حالياً تبع مركز الصف : محافظة الجيزة وكانت في القرن الثامن عشر من أعمال

الأطفيحية ، القاموس الجغرافي . القسم الثاني ج ٣ ص ٣٠ .

الميرى ، فعلى سبيل المثال لا الحصر ، فإن قرية الورنى تابع الفيوم كان المال الميرى المقرر عليها ( ٥٧٣٢ ) بارة ، بينما مقدار البرانى الذى أصبح مقررآ عليها هو ( ٢٩٢٥٢ ) بارة ، وهذا يدل على كثرة العادات التى كانت مقررة على هذه القرية وأمثالها حتى أن تقدير أثمان العادات ( البرانى ) أصبح يفوق مقدار الميرى (١) .

ومما هو جدير بالملاحظة أن دفاتر الالتزام لم تسجل ضمن حسابات بعض القرى ضريبة البرانى ، مثل قرى المنقورة فيوم ، وصرفه أطيحية ، والصالحية (٢) أطيحية ، وربما كان مرجع ذلك صغر زمام هذه القرى ، أو سوء حالة أهلها الاقتصادية ومما يدعم هذا الرأى أن الأموال الأميرية التى كانت مقررة عليها كانت بسيطة للغاية ، فالمنقورة كان المال الميرى المقرر عليها ( ٢٢٥ ) بارة ، وصرفه ( ٥٥٦ ) بارة ، والصالحية ( ٣٧٨١ ) بارة ، فلم يكن من المنطق أن قرى وصل وضعها أو حجمها الاقتصادى إلى هذا الحد وتقرض عليها عادات لأجهزة الإدارة (٣) .

ومما تجدر الإشارة اليه أن الفلاح فى نهاية القرن الثامن عشر ، أصبح يهجر قريته لسوء الأحوال الاقتصادية التى أصبح يعيش فيها ، ولذا فإن بعض الملتزمين بدأوا يغيرون من معاملتها للفلاحين حتى يحولوا دون تركهم لأرضهم ، فقدموا للفلاحين بعض الاغراض على الاستمرار فى أرضهم تمثلت هذه الاغراض فى إعفائهم من ضرائب البرانى وغيرها وأصبخوا لا يطلبون من الفلاحين سوى الإيجار الذى يشمل الميرى والفائض ، كما سبقت الإشارة إلى ذلك ، وأصبح الملتزم كما وضع من وثائق المحكمة الشرعية . يشترط على نفسه فى عقد الإيجار بأنه « رفع عن كاهل مشايخ وفلاحين الأربع حصص ( الخاصة به ) كامل السمن والدجاج معتاد الشادية وسمن الشادية ، وعوايد الصراف ، والنحرة ، والعونة وتقادم الملتزم . وكامل ما يتعلق بالملتزم من مصروف ، وغنم ، وضيافة ، وغير ذلك الرنوع الكلى وأن يكون جرف الجسور باثوار الأوسية » (٤) .

بل إن بعض الملتزمين نظم علاقته مع فلاحى حصته على أساس أن يقوم فلاحو الحصة بسداد نصف الإيجار عند التخضير ، والنصف الثانى عند وضع الزرع فى أجران الناحية على

(١) دار المحفوظات العمومية ، مخزن ( ١ ) تركى ، عين ( ١٥ ) دفتر التزام رقم ( ٩٩٧ ) .

(٢) أنظر الملحق ، رقم ( ٦ ) .

(٣) أرشيف المحكمة الشرعية ، محافظ دشت ، محفظة ( ٢٩٢ ) صص ٣٠٥ - ٣٠٦ .

(٤) أرشيف المحكمة الشرعية ، مبايعات الباب العالى سجل ٣١٣ ، مادة ٧٢٩ ، ص ٣٢٥ .

أن يقوم هو بسداد « ما يترتب على الحصة المذكورة لجهة الكشوفية ، وحق الطرق ، وخدم العسكر . والرزق والأوقاف وجرف الجسور ، وجرف المساق السلطانية ومال الجهات ، والتقاعد وسائر المصاريف الكلية والجزئية ، وغير ذلك الجارى به العادة فإن ذلك جمعيه على مولانا الملزم المشار اليه أعلاه . وليس على المشايخ والفلاحين المزارعين المذكورين من ذلك سوى مبلغ الثلاثمائة والتسعة وستون نصف فضة المرتبة على كل فدان من ذلك المعينة أعلاه » (١) .

وقد ذكر الجبرتي كذلك أن إبراهيم بن محمد الغزالي بن محمد الداديه الشرايبي كان « لا يقبل من فلاحينه (فلاحيه) زيادة على المال المقرر ، ويعاون فقراءهم ، ويقرضهم التقاوى واحتياجات الزراعة وغيرها ويحسب لهم هداياهم من أصل المال » (٢)

ورغم محاولة بعض الملزمين إغراء الفلاحين بالاستمرار في زراعة الأرض بالغاء ما عليهم من عادات فإن الكثير منهم ظل مع ما يتبعه من أجهزة إدارية يغالى في فرضها ، حتى ساءت حال الفلاح الاقتصادية ولم يكن هناك منقذ له من هذه العادات ( البراني ) سوى الغاء النظام بآثره وقد تم ذلك على يد محمد علي .

\* \* \*

### خامسا - الكشوفية :

هي الضريبة المخصصة لسد نفقات الادارة المحلية في الأقاليم ، مثل مرتب الكاشف وتزيم الجسور ، وشق الترع ، ومراتب العسكر المحليين ، وهذه الضريبة مثل غيرها من الضرائب لم تسجل في دفاتر الالتزام في السنوات الأولى من تطبيق النظام ولكن بدأت تظهر في الدفاتر ابتداء من ١٠٧٩ هـ ، ١٦٦٨ م ، واتضح من تتبع دفاتر الالتزام أن بعض القرى لم يكن عليها مال كشوفيه ، واتضح من هذه الدفاتر أن كذلك هذه القرى المعفاة من الكشوفية هي في الغالب نفس القرى التي كانت معفاة من البراني (بمن العادات) وهي قرى المنقورة ، صرفة ، والصالحية على سبيل المثال . يضاف إليها بعض القرى التي كانت تدفع مال براني بسيطاً ، ولكنها معفاة من الكشوفية ، وهذا يؤكد صحة التعليل الذي سبق ذكره من

(١) أنظر الملاحق ، ملحق رقم (١٦) .

(٢) عبد الرحمن الجبرتي ، عجائب الآثار ، ج ٢ ( حوادث ١٢٠٥ / ١٧٩٠ ) ص ٢١٣ .

أن هذه القرى ، أعفيت من هذه الضرائب ، لصغر زمامها ، وسوء حالتها الاقتصادية ولذا أعفيت من البراني والكشوفية أو منها معاً (١) .

واتضح كذلك من دفاتر الالتزام أن بعض القرى كانت تدفع نوعين من الكشوفية كشوفية قديمة ، وكشوفية جديدة ، وتفسير ذلك أنها كانت تدفع ضريبة الكشوفية التي كانت عليها منذ البداية ، ثم رأت الإدارة أن تزيد مقدار هذه الضريبة على هذه القرى ، ففرضت عليها مبالغ أخرى تتناسب وحجم هذه القرى الاقتصادي ، وسجلت هذه المبالغ تحت بند « كشوفية جديدة » . وقد سجل علماء الحملة الفرنسية هذين النوعين من ضريبة الكشوفية على بعض القرى فعلاً ، كما نصت عليها عقود الإيجارات التي كانت تتم بين الملتزمين والفلاحين وكذلك حجج الاسقاطات ، وثبت من المصادر المعاصرة أن الكشاف كانوا يتعسفون في جمع هذه الضريبة من القرى المقررة عليها وكثيراً ما كان يحصل للناس من الكشاف « ومن عسكره وأتباعه الضرر من نهب متاعهم وأذيتهم ، وتسكفهم في الماء كل والشرب فوق طاقتهم » (٢) وأصبحت نزلة الكشاف على القرى شيئاً يخشاه الفلاح ويرهبه حتى أصبح لسان حاله يلهج بقوله :

ومن نزلة الكشاف شابت عوارضى وصار لقلبي لوعة ورجيف (٣)

تلك هي الضرائب التي أصبحت دفاتر الالتزام تسجلها رسمياً في حساباتها الخاصة بالقرى ومن العرض السابق لهذه الضرائب يمكن أن نخلص إلى الحقائق التالية :

(١) سجلت ضرائب قرية صرفة أطفيحية	سجلت ضرائب قرية الدوثنين كما يلي :
كما يلي :	ميرى ٢٢,٨٣٣ بارة
ميرى ٠٠,٥٥٦ بارة	فائض ٢٦,٩٩٢ بارة
فائض ٢٢,٩٨٠ بارة	يراني ٢٩,٤٠٤ بارة
٢٣,٥٣٦ بارة	٧٩,٢٢٩ بارة

وأضح من هذين النموذجين أن بعض القرى كان يدفع ميرى وفائض فقط ولا يدفع لا براني ولا كشوفية وأن البعض الآخر كان يدفع ميرى وفائض وبراني ولا يدفع كشوفية .

— دار المحفوظات العمومية ، مخزن (١) عين (١٥) دفتر التزام (٩٩٧) ، مخزن (١٨) عين (١٩) دفتر ١٦٠٨ .

(٢) ذكر كل من صاحب تحفة الأحياب ص ١٨١ ، أحمد شلبي بن عبد الفتى ، المصدر السابق ص ٢١ ، أن محمد باشا مبطل الطلبة (١٠١٦ - ١٠٢٠ هـ الموافق ١٦٠٧ - ١٦١١ م) عمل على الحد من تعسف الكشاف مع الفلاحين وذلك بأن «جعل للكشاف قانوناً لا يتعدونه ، وجعل المشاق مالا مقررأ» .

(٣) يوسف الشربيني ، المصدر السابق ، ج ٢ ص ١٧٢ .

(أولاً) : جميع قرى مصر كانت ملزمة بدفع ضريبة المال الميرى — بما فيه المضاف الذى ضم إليه وأصبح جزءاً منه — والفائض ، ولم تسجل دفاتر الالتزام أى قرية معفاة من هاتين الضريبتين أو أى منهما وتعليل ذلك واضح فالميرى خاص بالروزنامة ، والفائض خاص بالملتزم ، ولذا لم يكن فى إمكان أحد من الفلاحين التهرب من هاتين الضريبتين ، لأن ذلك معناه إبعاده من أرض « أثره » أو « مساحته » واحلال غيره محله ، وكانت الروزنامة تشتد فى جمع المال الميرى حتى وصل الأمر ببعض الولاة فى سنوات الشراقي إلى الزام « الملتزمين بدفع المال الميرى على كامله » ولاشك أن الملتزمين بالتالى استعملوا كل الوسائل الممكنة فى جمع هذه الأموال من الفلاحين وهذا يوضح ضخامة العبء الذى يقع على الفلاحين فى مثل هذه الأحوال .

(ثانياً) : اتضح من العرض السابق أن بعض القرى كان معفياً من « البرانى » ، وبعضها كان معفياً من « الكشوفية » والبعض الآخر كان معفياً من الاثنين معاً ، وذلك لظروف سبقت الإشارة إليها (١) .

(ثالثاً) : ثبت من تدبج دفاتر الالتزام أن هذه الضرائب لم تكن ثابتة ، وإنما كانت تزداد من فترة لأخرى لظروف سبق إيضاها كذلك .

(رابعاً) : يلاحظ كذلك أن هذه الضرائب جميعها أصبحت فى النصف الثانى من القرن الثامن عشر ، لاتمثل سوى الجانب الرسمى من الأعباء المالية التى كان على الفلاح المصرى أن يتحملها ، أما الأعباء غير الرسمية فسوف نعرض لها بعد قليل ، ورغم ذلك فإن هذه الأعباء الرسمية أصبحت تفوق طاقة الفلاح هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى فإنها أصبحت تمثل أحد عوامل انهيار نظام الالتزام وافلاسه .

\* \* \*

أما الأعباء المالية غير الرسمية التى خضع لها الفلاح المصرى فى النصف الثانى من القرن الثامن عشر فيمكن الوقوف عليها من المصادر المعاصرة ، ووثائق المحكمة الشرعية ، حيث إن دفاتر الالتزام لاتسجل بياناتها سوى الأعباء الرسمية التى سبق ذكرها . وقد

(١) دار المحفوظات العمومية ، مخزن (١) تركى ، عين (١٥) دفتر التزام (٩٩٧) .

أشارت المصادر المعاصرة ووثائق المحكمة الشرعية إلى الاعباء غير الرسمية التي أصبح الفلاح يزرع تحتها وهي ما عرفت « بالفرد » جمع « فردة » . و « الكلف » جمع « كلفة » و « مغارم » و « رفع المظالم » .

وقد ارتبط فرض هذه الضرائب غير الرسمية على القرى بالصراعات العسكرية المستمرة التي كانت تنشب بين البيوت المملوكية المتنازعة على السلطة، وبخاصة في النصف الثاني من القرن الثامن عشر، حيث ازداد نفوذ الأمراء المالك وأصبح يفوق نفوذ الباشوات<sup>(١)</sup>، وقد كان الريف ميدان هذه الصراعات العسكرية في غالب الأحيان، وتكفي الإشارة إلى ما حدث بين إبراهيم بيك ومراد بيك من جهة وإسماعيل بيك الكبير وحسن باشا الجزائرلى - قائد الحملة التي أرسلها السلطان عبد الحميد ( ١٧٧٤ م - ١٧٨٩ م )<sup>(٢)</sup> لتضع حدا للفوضى التي كانت تمر بها البلاد من جهة أخرى. فقد دار صراع مرير بين الجبهتين - وقع العبء الأكبر فيه على بلاد الريف وكثرت « الفرد » و « الكلف » على القرى بصورة مزعجة، فكلما وطئ أحد الفريقين منطقة من المناطق قرر فردة جديدة، حتى أن بعض القرى ما تكاد تخلص من تسديد فردة لأحد الفريقين حتى تفاجئ برجال الفريق الآخر يطلبون منها فردة جديدة .

ويذكر الجبرتي في أحداث ( ١٢٠١ هـ - ١٧٨٦ م ) أن المظالم قررت على البلاد « وكان حسن باشا عندما قدم إلى مصر أبطاها، وكتب برفعها فرمانات إلى البلاد فلما حضر إسماعيل بيك حسن له أعادتها فأعيدت وسموها التحرير، وكتب بها فرمانات، وعيّنت بها المعيّنون، وتفرقوا في الجهات والأقاليم يطلبها مع مايتبعها من الكلف وحق الطرق وغيرها، فدهى الفلاحون، وأهل القرى بهذه الداهية ثانياً » وازداد فرض هذه الفرد بصورة مزعجة حتى أن المعيّنين لجمع « الفرد » الجديدة كانوا يصادفون في طريقهم « بعض المعيّنين حاضرين بمبالغ الفرد السابقة » وأدت كثرة الفرد هذه إلى خبز كل من الفلاحين والمليّمين على السواء فيذكر الجبرتي أن المليّمين ضجوا « وقالوا من أين لنا ما ندفعه، وما صدقنا بخلاص المظالم والصيفي، والفردة، ولم يبق عندنا ولا عند الفلاحين شيء »<sup>(٣)</sup> .

(١) جرجى زيدان، تاريخ مصر الحديث، ج ٢، ص ١٠٢، ١٠٩، ١١٤ .  
— René et Georges Cattau, Mohamed Aly et L'Europe, pp. 14-16.

(٢) ساطع الحصري، البلاد العربية والدولة العثمانية، ص ٢٨٠ .

(٣) عبد الرحمن الجبرتي، عجائب الآثار، ج ٢ ( حوادث صفر، شعبان، رمضان ١٢٠١ هـ -

الموافق : ديسمبر، مايو، يونيو ١٧٨٦ م ) ص ١٣٤، ١٥٣، ١٤٠، ١٤٤ .

— Vatikiotis, P. J., The Modern History of Egypt, p. 35.

ورغم هذه الصيحات فإن فرض « الفرد » استمر متلاحقا ، ومن تأخر من الملتزمين عن سدادها عن فلاحى حصته ، ضبطوها منه ، « وأخذوها ، وأعطوها لمن يدفع ماعليها من مياسير المالك » وقد ثبت صحة هذا القول من واقع دفاتر الالتزام ، فبالرجوع إلى الدفاتر الخاصة بهذه الفترة ، وتتبع أسماء الملتزمين الواردة في هذه الدفاتر سنة بعد أخرى ، اتضح أن هناك تغييرا كبيرا حدث في أسماء الملتزمين في كثير من المناطق (١) .

وقد استغل الكشاف حكام الأقاليم حالة الفوضى هذه ، وفرضوا كثيرا من المظالم على أهل الريف ، حتى أن الجبراتي يذكر أن « مافعله كشاف الأقاليم في القرى القبلية والبحرية من المظالم والمغارم ، وأنواع الفرد ، والتساويف فشى لاندركه الأفهام ، ولا تحيط به الأقلام وخصوصا سليمان كاشف البواب بالمنوفية » ويعلق على ذلك بقوله « فنسأل الله العفو والعافية وحسن العاقبة في الدين والدنيا والآخرة » (٢) .

ومما تجدر الإشارة إليه أن الناس كانوا قد أمواخيرا ، في حسن باشا ساعة مجيئه ، وانتظروا منه ، أن يضع حدا لحالة الفوضى ، التي أصبحوا يعيشون فيها ، ولكن حدث العكس فقد ازدادت حالتهم تدهورا ، وعانت البلاد في عهده كثيرا من المظالم والفرد فهو لم يطل بدعة ، ولم يرفع مظلمة ، بل تفررت به للمظالم والحوادث ، وتعلق المصادر تعليقاً مريراً على خييه أمل الناس في حسن باشا (٣) .

(١) عبد الرحمن الجبرتي ، عجائب الآثار ، ج ٣ ( حوادث رجب ١٢١٨ هـ - ١٨٠٣ م ) ص ٢٦٦ ، دار المحفوظات السموية ، مخزن (١) عيون (١٠ ، ١١ ، ١٢ ، ١٣) دفاتر الالتزام الخاصة بالوجهين القبلي والبحري .

(٢) عبد الرحمن الجبرتي ، عجائب الآثار ، ج ٣ ( حوادث رمضان ١٢١٨ هـ - ديسمبر ١٨٠٣ م )

ص ٢٦١ .

(٣) يذكر كل من عبد الرحمن الجبرتي في عجائب الآثار ، ج ٢ ( حوادث ذى الحجة ١٢٠١ هـ - سبتمبر ١٧٨٧ م ) ص ١٤٦ ، ومصطفى القلعاوى في مخطوطة ، صفوة الزمان فيمن تولى على مصر من أمير وسليمان ، ص ٢١٨ ، تعليقا يكاد يكون متطابقا في النص عن خيبة أمل البلاد في حسن باشا ننقله من الجبهة في « ولم يحصل من مجيئه إلى مصر ، وذهابه إلا الضرر ، ولم يطل بدعه ، ولم يرفع مظلمة ، بل تفررت به للمظالم والحوادث ، فإنهم كانوا يفعلونها قبل ذلك مثل السرقة ، ويخافون من اشاعتها وبلوغ خبرها إلى الدولة ، فيكتفون عليهم ذلك ، وشغبت فيه الآمال والظنون ، وهلك بقدمه البهاشم ، التي عليها مدار نظام العالم ، وزاد في المظالم التحرير ، لأنه كان عندما قدم أبطل رفع مظالم ، ثم أعاده بإشارة اسماعيل بيك وسماء التحرير فجعله مظلمة زائدة وبقي يقال رفع المظالم والتحرير ، فصار يقبض من البلاد خلاف أموال الخراج عدة أقلام منها المضاف والبراتي وعوائد الكشوفية والفرد ورفع المظالم ، والتحرير ومال الجهات وغير ذلك » .

وتشير المصادر المعاصرة إلى أن إسماعيل بيك ، اتبع طرقاً مختلفة في فرض الفرد وانتزاع البلاد من ملتزميها وشراءها من قوائم المزاد ، وقد ثبتت صحة هذا القول فبالرجوع إلى دفاتر الالتزام الخاصة بهذه الفترة وجدنا أن كثيراً من الالتزامات سجلت باسمه وأسماء أتباعه ، ولم يكتف إسماعيل بيك بهذا ، بل وجه إلى القرى قباج الرسل لجمع الفرد المتتالية ، ولم يجد الفلاحون من هؤلاء الرسل إلا القسوة والفظاظة رغم ملاطفة الفلاحين لهم (١) .

تلك هي أهم الأعباء المالية غير الرسمية ، التي أصبح أهل الريف ، يقاسون منها في النصف الثاني من القرن الثامن عشر ، ولا شك أنه بإضافة هذه الأعباء غير الرسمية إلى الأعباء الرسمية التي سجلتها دفاتر الالتزام ، والتي سبقت دراستها يتضح مدى ضخامة العبء المالى الذى أصبح يفوق مقدرة الفلاح الإقتصادية ، فإذا أضفنا إلى هذه الأعباء المالية الرسمية منها وغير الرسمية ، الأعباء الأخرى غير المالية التي كان الفلاح واقفاً تحتها مثل العونة ، « وهي العمل في أرض الملتزم وحفر القنى وشيل الطين من الآبار وضم الزرع الخاص بالملتزم بدون أجر » (٢) والسخرة وهي العمل في المرافق العامة التي كانت منوطة برجال الادارة ، مثل جرف الجسور السلطانية وغيرها ، إذا أضفنا هذه الأعباء غير المالية إلى الأعباء المالية لأدركنا مدى ضخامة الأعباء التي وقعت على كاهل الفلاح في ظل نظام الالتزام .

(١) عبد الرحمن الجبرتي ، عجائب الآثار ، ج ٢ ( حوادث رمضان وشوال ١٢٠٣ هـ - مايو ويونيه ١٧٨٩ م ) ص ١٧٩ ، يذكر الجبرتي عن أعمال هؤلاء المعينين ونوعيتهم مايل : « وجه ( أى إسماعيل بك ) على الناس قباج الرسل ، والمعينين من السرايين والدلالة وعسكر القليوبجية ، فيدهمون الإنسان ، ويدخلون عليه في بيته مثل التجريدة ، الخمسة ، والعشرة ، بأيديهم البنادق والأسلحة ، بوجره عابسة فيشاغلهم ويلطفهم ويلين خواطرم بالإكرام ، فلا يزدادون إلا قسوة وفظاظة فيهدمهم على وقت آخر فيسمعون قبيح القول ، ويشتمون في أجرة طريقهم ، وربما لم يجدوا صاحب الدار أو يكون مسافراً فيدخلون الدار وليس فيها إلا النساء ويحصل منهم مالا خير فيه ، من الهجوم عليهن وربما نطعن من الحيطان أو هربن إلى بيوت الجيران ، وسافر رضوان بك قرابة على بك الكبير إلى المنوفية ، وأزل بها كل بلية وعسف بالقرى عسفا عنيفاً ، قبيحاً بأخذ البلص والتساويف ، وطلب الكلف الخارجة عن المعقول إلى أن وصل إلى رشيد ، ثم رجع إلى مولد السيد البدوي بطندتا ( طنطا ) ثم عاد وفي كل مرة من مروره يستأنف العسف والجور ، وكذلك قاسم بك بالشرقية وعلى بك الحسى بالغربية » .

(٢) يوسف الشربيني ، المصدر السابق ، ج ٢ ص ١٤٤ ، حيث ذكر في شرحه لبنت أبي شادوف

ويوم تجي العونة على الناس في البلد تخيبي في القرن أم وطيف

« إن العونة إنما تكون في بلاد الملتزمين التي فيها الأوسية وبعض البلاد تكون العونة فيها على رجال معروفين بالبيوت مثلاً فيقولون يخرج من بيت فلان شخص واحد ، ومن بيت فلان شخصان ، بحسب ما تقرر عليهم قديماً وحديثاً ، فلا ينفك من عليه العونة منها وإن مات جعلوها على ولده ، وهكذا فهي داهية كبرى على الفلاحين ، ومصيبة عظيمة على البطالين »

- أنظر الجبرتي ، عجائب الآثار ج ٤ ( حوادث ١٢٢٩ هـ - ١٨١٤ م ) ، ص ٢٠٧ .



### آثار الأعباء المالية على أهل الريف والمليئين :

كان للأعباء المالية التي سبقت الإشارة إليها آثارها السيئة على كل من الفلاحين ، والمليئين على السواء . حيث إن الفريقين كانا يمثلان عنصر المشاركة في إدارة الأرض .

أما آثار هذه الأعباء بالنسبة للفلاحين فقد تمثلت في هجرهم لقراهم ، حتى أن كثيرا من القرى أصبحت خاوية على عروشها ، لم يبق بها أحد من سكانها بل وصل الأمر بالفلاحين أن أهل عدة قرى كانوا يتجمعون في قرية واحدة ليتعدوا عن الجند المكلفين ، بجمع الفرد وغيرها من الأعباء ، ومايكاد هؤلاء الجند يؤمنون هذه القرى التي تجمع فيها الفلاحون ، حتى يلحقها الحراب ويتركها الفلاحون إلى غيرها .

وقد كان من نتائج هذا الأسلوب أن إقليما مثل إقليم المنوفية ، مثالا لم يبق به في ( ١٢١٩ هـ — ١٨٠٤ م ) إلا خمس وعشرون قرية فيها بعض سكان ، وباقي قراه أصبحت خرابا ليس فيها دينار ولا نافع نار على حد تعبير الجبرتي (١) .

ويذكر الجبرتي أن الأعباء التي أصبح الفلاح ملزما بها « يكل القلم عن تسطيرها ، ويستعنى الانسان من ذكرها ، ولا يمكن الوقوف على بعض جزئياتها حتى خربت القرى ، وأفقروا أهلها وجلوا عنها (٢) » .

وقد ذكر أنه « سمع من بعض من له خبرة بذلك . أن المغارم التي قررت على القرى بلغت سبعين ألف كيس ، وذلك خلاف المصادرات الخارجة » (٣) .

وقد كان خراب القرى نتيجة للأعباء السابقة . أحد المشاكل التي واجهت محمد علي عندما ولي أمر البلاد فحاول إعمار القرى الخربة ، فأمر رجاله بتتبع الفلاحين الهاربين من قراهم ، والعمل على إرجاعهم إليها وتميرها ، واشتد رجاله في تنفيذ ذلك الأمر فتبعوا كل من له نسبة قديمة بالقرى من أرباب الصنائع والمتسبين ، والتجار ، وحاولوا إرجاعهم إلى القرى

(١) عبد الرحمن الجبرتي ، عجائب الآثار ، ج ٣ ( حوادث جمادى الأولى ١٢١٩ هـ — أغسطس

١٨٠٤ م ) ص ٣٠٩ .

(٢) عبد الرحمن الجبرتي المصدر السابق ، ج ٤ ( حوادث جمادى الأولى ١١٢٢٢ هـ — يوليو

١٨٠٧ م ) ص ٦٢ .

(٣) نفسه ، ج ٤ ( حوادث جمادى الأولى ١٢٢٢ هـ — يوليو ١٨٠٧ م ) .

التي لهم نسبة بها والزامهم بدفع الأموال القديمة المتبقية على هذه القرى ، وقد شكلت هذه العملية في حينها مشكلة كبيرة لكلا الطرفين (١) .

وليس من شك أن آثار الأعباء المالية وغير المالية ، كانت سيئة بالنسبة للفلاح وأدت إلى سوء حاله الاقتصادية إلى درجة كبيرة ، وأصبحت عبارات « مال السلطان » و « العونة » و « الوجبة » و « نزلة الصراف » و « محجى الديوان » و « نزلة الكشاف » و « الفردة » و « الكلفة » وهى المصطلحات التي كانت تدل على الأعباء المالية الملقاة على كاهل الفلاح في القرن الثامن عشر ، أصبحت هذه المصطلحات مصدر إزعاج وخوف للفلاح ، فحاول أحداها معناه طلب المال والعوائد منه رغم ما أصبح يعيش فيه من سوء الحال .

\* \* \*

أما بالنسبة للملتزمين فإن آثار هذه الأعباء تمثلت في أن كثيراً من حصص الالتزامات أصابها اليوار ، نتيجة لهجر الفلاحين لقراهم ، فتأثر بذلك حال الملتزمين ، وبخاصة صغارهم الذين لم يكن من مصلحتهم مطلقاً « أن يتعرض اقتصاد القرية للاضطرابات ، من جراء كثرة التغيير في توزيع الأراضي » (٢) ولذا فإن كثيراً من الملتزمين نتيجة لبوار حصصهم عجزوا عن سداد الأموال الأميرية المقررة على حصصهم ، وبرزت هذه الظاهرة بوضوح في دفاتر الالتزامات ، حيث تركت خانة التسليمات ، أمام كثير من القرى بيضاء . دون أن يكتب فيها شيء (٣) .

وقد ذكر الجبرتي أنه عندما طلب المال الميري (١٢١٨ هـ - ١٨٠٣ م) . اغتم الملتزمون لذلك لضيق الحال ، وتمطلت الأسباب وعدم الأمن ، وتوالى طلب الفرد من البلاد فلو فضل للملتزم شيء لا يصله إلا بغاية المشقة (٤) .

وقد حاول بعض الملتزمين انقاذ حصصهم بمنع الفلاحين من الهروب ، بأن أصبحوا يتكلفون بسداد ما على حصصهم من مغارم ، بأي سبيل ، فقد كان الملتزم في حالة فرض مغارم

(١) عبد الرحمن الجبرتي ، المصدر السابق ، ج ٤ (حوادث رجب ١٢٢٣ هـ - أغسطس ١٨٠٨ م) ص ٨١ .

(٢) هاملتون جب ويون ، المصدر السابق ، ص ٩٨ .

(٣) دار المحفوظات العمومية ، مخزن (١) عيون (١٠ ، ١١ ، ١٢ ، ١٣) دفاتر الالتزام من رقم ٦٠٥ إلى ٨٠١ الخاصة بالوجهين البحري والقبلي .

(٤) عبد الرحمن الجبرتي ، عجائب الآثار ، ج ٣ (حوادث ذى الحجة ١٢١٨ هـ - مارس ١٨٠٤ م)

جديدة على الحصة يسارع إلى ديوان الكتبة ليكتب على نفسه الموائيق ، التي يتكفل فيها بسداد هذه المغارم بعد أخذ مهلة بأجل معلوم ثم يقوم بجمعها من الفلاحين شيئاً فشيئاً ، حتى أن بعض الملتزمين كان يستدين هذه المبالغ بالربا ، كي ينقذ حصته لأن هروب الفلاحين سوف يعود عليه هو بالضرر في الحل الأول<sup>(١)</sup> .

ورغم كل هذه المحاولات فإن كثيراً من الملتزمين ، تأثروا بصورة ملموسة بسوء الحال التي عمت القرى ، حتى أن « أكثرهم أفلس ، وباق عليهم بواق . لحراب البلاد ، وتتابع الطلب والتعابين والشكاوى والتساويف »<sup>(٢)</sup> وأصبح الواحد منهم « لا يجد ملجأ ولا خلاصاً ، إلا بأحد الشئتين ، إما الدفع بأى وجه كان وإما أن ينزل عن حصته بالفراغ للديوان ، ولا يبقى بيده ما يتقوت به هو وعياله ويصبح فقيراً . لا يملك شيئاً إن لم يكن له إيراد من جهة أخرى »<sup>(٣)</sup> ولذا فإن بعض الملتزمين آثر التنازل عن حصص التزامهم للحكومة نظير الضرائب المترتبة عليهم وعجزهم عن دفعها<sup>(٤)</sup> .

وهكذا نرى من العرض السابق أن الملتزم ، أصبح تماماً مثل فلاحيه — وبخاصة في نهاية القرن الثامن عشر — ضحية لعملية الابتزاز ، بل وأصبح عرضة للطرد من حصته وضاعت كل هبة كانت للملتزمين في نظر الإدارة ، حتى غدا نظام الالتزام في نهاية القرن أنه أصبح بكل تأكيد يمر بمرحلة انهياره

\* \* \*

من العرض السابق لنظام الالتزام وجوانبه المختلفة يمكن إجمال المراحل التي مر بها النظام وتقويمه فيما يلي :

(أولاً) : المرحلة الأولى : ( ١٠٦٩ — ١١٤١ هـ — ١٦٥٨ — ١٧٢٨ م ) .

أثبت نظام الالتزام في هذه المرحلة نجاحه — كنظام إدارى مالى — إلى حد كبير وذلك راجع

(١) عبد الرحمن الجبرقى ، عجائب الآثار ج ٤ ( حوادث صفر ١٢٢٥ هـ — مارس ١٨١٠ م )

ص ١٠٩ .

(٢) نفسه ، ج ٤ ( حوادث شوال ١٢١٩ هـ — يناير ١٨٠٥ م ) ص ٣١٦ .

(٣) نفسه ج ٤ ( حوادث صفر ١٢٢٥ هـ — مارس ١٨١٠ م ، ربيع أول ١٢٢٦ هـ — مارس

١٨١١ م ) ص ص ١١٦ ، ١١٧ ، ١٤٢ .

(٤) دكتور أحمد أحمد الحقة ، تاريخ الزراعة ، ص ٣٥ .

إلى دقة تطبيق قواعده في هذه المرحلة وإحكامها والشخصية القوية التي تمتع بها بعض الولاة ، وحكام الولايات في هذه المرحلة ، ولذا فإن النظام في هذه المرحلة ضمن للدولة السيطرة على التزامات الأراضي الزراعية ، بصورة ناجحة ، ونجحت أجهزة الإدارة في جمع الأموال المقررة على الأراضي في مواعيدها وبتمامها وكما لها . وكانت فئات الملتزمين في هذه المرحلة محدودة تتمثل في الأمراء المالكين ورجال الأوجاقات ومشايخ العرب ، وقلة من العلماء وكانت مساحات الالتزامات كبيرة ، وتشمل حصصاً متعددة . في مناطق مختلفة ، مما أعطى للنظام سمات شبيهة ببعض سمات الأقطاع في هذه المرحلة .



(ثانياً) : المرحلة الثانية : بدأت هذه المرحلة ١١٤١ هـ - ١٧٢٨ م واستمرت إلى نهاية النظام في ربيع أول ١٢٢٩ هـ فبراير ١٨١٤ حين صدر أمر محمد علي الذي ينص على ضبط جميع الالتزام لطرف الباشا ورفع أيدي الملتزمين عن التصرف<sup>(١)</sup> وهي مرحلة يمكن وصفها بأنها مرحلة المضاربة بالتزامات الأراضي الزراعية والمتاجرة فيها ، وقد سبق التاريخ لهذه المرحلة بدخول فئة التجار ميدان الالتزام ، على يد الخواجه الحاج محمد دادة الشرايبي ، وغيره من التجار الذين سبقت الإشارة إليهم مستغلين رأس المال الضخم الذي تجمع في أيديهم ، ومحاولة استنثاره عن طريق المضاربة في شراء واستئجار ورهن حصص التزامات الأراضي الزراعية . دون أن يذهبوا لاستغلالها بأنفسهم .

فقد استقلت الرأسمالية المصرية الناشئة التي تمثلت في فئة التجار رأس مالها في التزامات الأراضي الزراعية . بقصد تحقيق أرباح من وراء صفقاتها في هذا الميدان ، فروح التجارة مسيطرة عليها . حتى ولو دخلت ميدان الالتزام . وقد حظى تجار البن بالمرتبة الأولى ، يليهم تجار الأقمشة . ثم بقية فئات التجار . وقد ساعدهم على ولوج هذا الميدان عوامل سبق ذكرها .

(١) عهد الركن المبرق ، عجائب الآثار ، ج ٤ ( حوادث ربيع أول ١٢٢٩ هـ - فبراير

### ثالثاً - المرحلة الثالثة : مرحلة تدهور النظام وإفلاسه :

وهذه المرحلة تداخلت في مسيرتها مع المرحلة السابقة . وهي مرحلة لا يمكن تحديد بدايتها بسنة معينة ، وإنما يمكن الحكم بأن سماتها البارزة بدأت تظهر في النصف الثاني من القرن الثامن عشر . فمن تتبع دفاتر الالتزام أمكن ملاحظة عدة أمور تبرز هذه السمات ، فحجم الالتزامات بدأ يصغر بصورة تسترعى الانتباه ، حتى وصل الأمر إلى أن هذه الدفاتر ، في النصف الثاني من القرن الثامن عشر ، أصبحت تسجل أكثر من عشرين ملتزماً وملتزمة مشتركين في التزام حصة واحدة ، وقد هان شأن الالتزامات حتى أصبحت النساء ملتزمات بكثير من الحصص : بالإضافة إلى كثرة الأعباء المالية التي أصبحت تفرض على الالتزامات حتى هجر الفلاحون قراهم ، وعجز الملتزمون عن تسديد ما عليهم من أموال ، وتنازلوا عن حصصهم لغيرهم ، وبحث بعضهم عن وسائل أخرى لمعاشهم ، وسجلت سجلات إسقاط القرى حالات كثيرة تنازل فيها الملتزمون عن حصص التزاماتهم نظير أثمان بخسة وما ذلك إلا لإدراكهم ، عدم جدوى استمرارهم في التزام هذه الحصص ، التي أصبح لائقها لا يتعادل مع ما عليها من أعباء مالية (١) .

خلاصة القول إن كل الشواهد في نهاية القرن الثامن عشر ، أصبحت تنذر بإفلاس نظام الالتزام ، وأنه لم يعد النظام الأمثل لإدارة الأراضي المصرية ، وأنه لامندوحة من البحث عن نظام بديل يصلح لإدارة الأراضي الزراعية ، وكان أن اهتدى محمد علي في ١٢٢٩ هـ — ١٨١٤ م ، بعد عدة خطوات تمهيدية إلى إلغاء نظام الالتزام وإحلال نظام جديد محله هو نظام الاحتكار (٢) .

(١) دار المحفوظات العمومية ، مخزن (١) ، عيون (٩ ، ١٠ ، ١١ ، ١٢ ، ١٣) دفاتر الالتزام من رقم ٥٥١ وما بعده حتى ٨٠١ ، مخزن (١٨) عين (١٩) دفاتر الترابيع ١٦٠٥ ، ١٦٠٨ ، ٤٩ .

— أرشيف المحكمة الشرعية ، سجلات إسقاط القرى رقم ١ ، ٢ ، ٣ .

(٢) أنظر جرجس حنين ، الأعيان والضرائب في مصر ، ص ١١٣ ، ١١٤ .



# البَابُ الثَّالِثُ

---

## التركيب الإجتماعى لسكان الريف

الفصل الخامس - الفلاحون

الفصل السادس - العربان





## الفصل الخامس

### الفلاحون

#### تمهيد :

- ١ - صعوبة الدراسة ، ضوابطها ، ٢ - الفلاحون ، ٣ - تقويم هذه الطبقة ودورها ، ٤ - عوامل هجر الفلاحين لقراهم .

\* \* \*

قبل البدء في دراسة الفلاحين كطبقة من طبقات المجتمع الريفي ، ودورهم في الحياة الاجتماعية ، لابد من إلقاء نظرة سريعة على الصعوبات التي تواجه هذه الدراسة ، والضوابط التي يجب أن تقوم على أساسها فعند دراسة سكان الريف المصري ، وحياتهم الاجتماعية ، في القرن الثامن عشر لابد أن توضع في الاعتبار ، العوامل التالية ، التي تجعل دراسة هذا الموضوع صعبة إلى حد ما .

(أولاً) : عدم وجود إحصاءات علمية ، أو يقينية : تبين الحجم العددي ، لكل طبقة من طبقات السكان . في الريف . أو حتى في المدينة في ذلك الوقت ، والإحصاءات التقريبية التي ذكرتها بعض المصادر : عن سكان مصر في النصف الثاني من القرن الثامن عشر ، جاءت خاصة بسكان مصر عامة ، دون تمييز بين سكان الريف والمدينة ، فسافاري Savary قدر سكان مصر ١٢٠١ هـ ١٧٨٦ م بحوالي ٤ مليون نسمة (١) ، بينما فولني Volney قدر عدد سكان مصر بحوالي ٣٣٠٠٠٠٠ نسمة (٢) ، أما علماء الحملة الفرنسية ، فقد قدروا عدد سكان مصر في نهاية القرن الثامن عشر بـ ٢٤٤٩٠٠٠ نسمة (٣) ، ولكن كلوت بك بعد ذلك طعن في هذا التقدير ، ورأى أن عدد سكان مصر ، أثناء الحملة الفرنسية لم يكن يزيد عن ٣ مليون نسمة (٤) ، أما ادوارد وليم ، في منتصف العشرينات من القرن التاسع

Savary, J., Lettres sur L'Egypte, 1786, Tome III p. 19, 40.

(١)

Volney, Op. Cit. Tome I, p. 215.

(٢)

Jomard, Memoire Sur la population comparée de l'Egypte Ancienne et Moderne Tome 2 p. 96.

(٣)

Clot Bey, Aperçu Général Sur L'Egypte. 1880, Tome I, p. 166.

(٤)

عشر . فقد قدر عدد سكان مصر . بما يقرب من المليونين ، ووضع الإحصاء التالي لسكان مصر وفئاتهم :

١٧٥٠.٠٠٠	١ — المسلمون من الفلاحين وأهل المدن
١٥٠.٠٠٠	٢ — الأقباط
١٠.٠٠٠	٣ — الأتراك
٥.٠٠٠	٤ — السوريون
٥.٠٠٠	٥ — اليونان
٢.٠٠٠	٦ — الأرمن
٥.٠٠٠	٧ — اليهود
الجملة ١٩٢٧.٠٠٠ (١)	

ورغم ذكر هذه الاحصاءات ، فإنه يجب أن نضعها موضع الشك : فهي لا تقوم على عمل إحصائي البتة ، وإنما هي عمليات ، تقدير جزافية تناست ، كما هو واضح بعض فئات السكان ، من قبائل العربان . المتنقلة منها . والمستقرة . وسكان الواحات فإذا أضفنا إلى ذلك ، عدم وجود عمليات تسجيل المواليد والوفيات في ذلك الوقت لأتضح عدم دقة هذه التقديرات ، ويجب أن ينظر إليها على أنها عمليات تخمينية ، لا يمكن الاعتماد عليها في دراسة عامة للسكان .

(ثانياً) : وبما يزيد صعوبة بحث هذا الموضوع عدم وجود ، أية دراسة عن سكان مصر في القرن الثامن عشر ، والفترة السابقة عليه ، تتناول السكان من حيث أوضاعهم الاجتماعية وطبقات المجتمع . ورصد أحوال هذه الطبقات ، والعلاقات التي كانت قائمة بينها ، وإنما نجد معظم المصادر المعاصرة ، إن لم تكن كلها ركزت موضوعاتها على الصراعات السياسية والعسكرية بين الأمراء المالكين بعضهم بعضاً . أو بينهم وبين بعض الباشوات ، ورجال الأوجاقات العسكرية ، وابتعدت تماماً عن سكان الريف (٢) وإن جاء ذكر للريف وأهله ، ففي صورة

Edward, W. Lane, Op. Cit. p. 24.

(١)

(٢) من الجدير بالذكر أن الدراسات الحديثة ، وخاصة في أقسام الاجتماع ، بكلليات الآداب ، بدأت تركز دراسات حول دراسة سكان الريف ومشاكلهم ، وأنماط الأسر القروية ، وغير ذلك من الدراسات ، التي تتناول حياة المجتمع الريفي ومن هذه الدراسات ، والدراسات الرائدة التي سبقها نذكر :

ماحل بهم من «خارم» أو ماهو مطلوب منهم من أموال ، ويكاد يكون المصدر الوحيد ، الذى ركز موضوعه على الفلاحين ، وتحدث عنهم من وجهة نظر معينة ، كان مؤلفه مأموراً بكتابتها ، هو كتاب « هز القعوف فى شرح قصيد أبى شادوف » وهو المصدر الوحيد ، الذى تناول أحوال الفلاحين ، فى نهاية القرن السابع عشر (١) .

وللصعوبات السابقة . فإن دراسة التركيب الاجتماعى لسكان الريف المصرى ، فى القرن الثامن عشر ، يجب أن تتم ، فى ضوء الاعتبارات التالية :-

(أولاً) : اتخاذ المحك الأساسى ، للتمفرقة ، بين طبقات المجتمع الريفى ، بعضها عن بعض ، موقع كل منها من وسيلة الانتاج الرئيسة ، وهى الأرض الزراعية وحيازتها ، حيث إن الشكل الذى اتخذته تطور حق المنفعة بالأرض الزراعية وحيازتها ، هو الذى لعب الدور الحاسم ، فى صياغة الطبقات الاجتماعية ، وحدد مكانة كل منها ، وأوجد ظاهرة التباين الاجتماعى لدى سكان الريف (٢) ، وأدى الى تكتلات اجتماعية (٢) ، فى داخل المجتمع

Anmar H., Growing up in an Egyptian village : Silwa, Province of Aswan, (١) = London 2nd (ed), 1966.

- (ب) يوسف نحاس : الفلاح حالته الاقتصادية والاجتماعية ، القاهرة ١٩٢٦ :  
 (ج) الدكتور هنرى عيروط اليسوعى : الفلاح ، ترجمة دكتور محمد غلاب . القاهرة بدون تاريخ .  
 (د) دكتور محمد عاطف غيث ، القرية المتغيرة (القيطون ، محافظة الدقهلية) . القاهرة ١٩٦٤ .  
 (هـ) دكتور محمد عاطف غيث ، علم الاجتماع القروى . القاهرة ١٩٦٧ .  
 (و) دكتور على فؤاد أحمد ، علم الاجتماع الريفى . القاهرة ١٩٦٦ .  
 (ز) دكتور محمود عودة ، القرية المصرية بين التاريخ وعلم الاجتماع ، القاهرة ١٩٧٢ .  
 (ح) ابراهيم عامر ، الأرض والفلاح ، المسألة الزراعية فى مصر . القاهرة بدون تاريخ .  
 هذه نماذج للدراسات الحديثة ، التى بدأت تتناول حياة أهل الريف ، وليس حصراً لكل الدراسات التى بدأت تركز موضوعاتها على دراسة الريف وسكانه .

(١) قمت بإعداد دراسة وافية عن هذا المصدر ، وأهميته التاريخية ، وأجيزت ونشرت بمجلة الجمعية المصرية للدراسات التاريخية ، المجلد العشرون ، سنة ١٩٧٣ م ، كما قمت بترجمة هذه الدراسة تحت عنوان :  
 Hazz Al-Quhuf : A new source for the study of the Fallahin of Egypt in The seventeenth and Eighteenth centuries.

وقد شاركت بهذه الدراسة ودراسة أخرى عن « الأعباء المالية على الفلاح المصرى فى ظل نظام الالتزام » فى مؤتمر « التاريخ الإقتصادى والاجتماعى للشرق الأوسط » الذى عقد بجامعة برنستون بالولايات المتحدة وستنشران ضمن الأبحاث التى قدمت فى المؤتمر فى كتاب يضم هذه الأبحاث .

(٢) دكتور محمود عودة ، القرية المصرية بين التاريخ وعلم الاجتماع ، ص ١٣٥ - ١٣٧ .

(٣) دكتور محمد طلعت عيسى ، دراسات فى علم الاجتماع الريفى ، ص ٧ - ٩ .

القروي . مع ملاحظة أنه عند اتخاذ هذا المحك — موقع الطبقات من وسيلة الإنتاج وهي الأرض الزراعية — أساسا ، للفرقة بين طبقات المجتمع الريفي ، يجب أن يوضع في الاعتبار ، أن الأرض في ذلك الوقت ، كانت تعد من الناحية القانونية ، ملكا للسلطان ، وأن أصحاب الحيازة ليس لهم سوى حق الانتفاع بها نظير : ما يؤدونه عنها من ضرائب ، سبقت دراستها (١) .

وقد أدى نظام الحيازة ، الذي كان سائدا في القرن الثامن عشر ، وهو نظام الالتزام ، إلى خلق طبقة اجتماعية . متميزة . هي طبقة الملتزمين بفئاتها . التي سبقت دراستها (٢) . (ثانياً) : أن مجتمع القرية المصرية . في القرن الثامن عشر . كان متأثرا إلى حد كبير بعوامل داخلية نابعة من واقع المجتمع القروي نفسه ، والتي كانت قائمة على عاداته وتقاليده (٣) ، والتي كانت لها قوتها وتأثيرها الكبير ، على طبقات هذا المجتمع ، والتي لم يتطرق إليها التحلل نظرا لظروف المجتمع المحافظة في ذلك الوقت . وقد أوجدت هذه العوامل تمايزا بين سكان القرية الواحدة ، وبين القرية والقرى المجاورة لها (٤)

هذا بالإضافة إلى العوامل الطارئة ، التي كانت تؤثر ، في هذا المجتمع ، مثل الهجرات البدوية ، التي ظلت تتوافد ، على الريف حتى القرن الثامن عشر ، والعمليات العسكرية بين البيوت المملوكية ، التي شغلت معظم هذا القرن ، لاشك في أن هذه العوامل تركت بصماتها ، على التركيب الاجتماعي لسكان الريف المصري في القرن الثامن عشر ، ومن هنا كانت الحركة ، التي وجدت في داخل المجتمع الريفي ، وانتقال بعض الأفراد ، بانتماءاتهم الطبقية ، من طبقة إلى أخرى ، نتيجة لعمليات المصاهرة والإندماج ، التي تمت بين أفراد الطبقات ، التي وجدت داخل هذا المجتمع .

(ثالثاً) : دور كل طبقة من طبقات هذا المجتمع الريفي ، سواء كان هذا الدور . إيجابيا أو سلبيا على الحياة العامة في الريف ، وعلى اقتصاد الريف ، والدور الذي لعبته كل طبقة في تطوير هذا المجتمع ، أو انغلاقه .

(١) أنظر ، الفصل الرابع ، ص ص ١٠٠ - ١١٩ .

(٢) أنظر ، الفصل الثالث ، ص ص ٨٧ - ٩١ .

(٣) جالك بيرك ، العرب تاريخ ومستقبل ، ترجمة خيرى حماد ، ص ٢١١ - ٢١٢ .

— عبد الرزاق الحلال ، المجتمع الريفي العربي والإصلاح الزراعي ، ص ١٧ - ١٨ .

(٤) دكتور محمد عاطف غيث ، القرية المتغيرة ، ص ٢٣ - ٢٤ .

( رابعاً ) نظرا لفنية الإحصاءات الاقتصادية ، التي تحدد مقدار ثروات الثراء التي تكون كل طبقة من طبقات هذا المجتمع ، تبعاً لثراء كل منها ، لذا فإن الحجم الاقتصادي ، سوف لا نعتبره من بين العوامل الأساسية لتقدير حجم هذه الطبقات ، التي سندرسها تبعاً لحجمها العددي ، بناء على ما يملكه المنطق ، وما يشعر به الباحث من استقراء المصادر المعاصرة . واعتاداً على ما لدينا من مصادر معاصرة ، وعلى وثائق المحكمة الشرعية ، وأرشيف دار المحفوظات العمومية ، اتضح أن فئات السكان ، التي كانت تقطن الريف المصري في القرن الثامن عشر ، وتكون طبقاته الاجتماعية بالمعنى الواسع للكلمة هي :

( ١ ) الفلاحون المسلمون منهم والأقباط .

( ٢ ) القبائل العربية ، سواء المستقرة منها ، أو المتجولة في داخل الريف ، أو على أطرافه .

هذا بالإضافة إلى فئة قليلة من المماليك والأتراك ، اقتضت ظروف الإدارة ونظام حياة الأرض وجودها في الريف . وكانت هذه الفئة تتمثل في الجند المنوط بهم حفظ الأمن وتنفيذ أوامر الإدارة ، هذا إلى جانب حكام الولايات والكاشفيات ، والجهاز الإداري التابع لهم ، وقضاة النواحي . بالإضافة إلى الملتزمين الذين كانوا ينتمون إلى هذه الفئة وعاشوا في مناطق حصص التزاماتهم .

وقد قدر عدد المتعينين إلى الأتراك والمماليك ، في كل قرية ، في منتصف العشرينات من القرن التاسع عشر « بأثنين أو ثلاثة عادة »<sup>(١)</sup> . وهذا يبين صالة حجم هذه الفئة في التركيب الاجتماعي لسكان الريف .

فئة أخرى صغيرة العدد عاشت في بعض قرى الريف ، هي فئة السادة أو الأشراف ، ورغم انتهاءاتها العربية ، إلا أنها عاشت في القرى التي وجدت فيها ، بعيدة عما كان يرتكبه

— Edward, W. Lane, Op. Cit. pp. 22 — 23. (١)

(٢) دار المحفوظات العمومية ، مخزن ( ١ ) تركي ، عين ( ٦١ ) دفاتر أحباسي ، أرقام ١٦١٧ ،

١٦٢٤ ، ١٦٢٦ ، ١٦٢٦ .

— دفاتر الالتزام ، دفتر رقم ( ٢ ) ، حيث ذكر فيه " محمد عبد الرحمن البكري الصديق " كأحد الملتزمين .

العربان من أعمال السلب والنهب . محافظة على نسبتها إلى البيت النبوى الشريف . وقد عاشت هذه الفئة فى رغد من العيش . نظراً لكثرة أراضى الرزق التى كانت . وقوة باسما من قبل بعض السلاطين والأمراء منذ أزمان بعيدة . وقد سجلت دفاتر الرزق الاحباسية ، كثيراً من الرزق بأسماء أسر من هذه الفئة . كما أن بعض أفرادها فى القرنين السابع عشر والثامن عشر أصبحوا من الملتزمين .

ومما يلاحظ أن هذه الفئة . كانت على علاقات طيبة . بكل قطاعات المجتمع الريفى . وتحظى بالاحترام من كل فئاته . ومن أجهزة الادارة كذلك . نظراً لنسبتها إلى البيت النبوى الشريف .

### الفلاحون :

عاش الفلاحون . فى القرن الثامن عشر . فى قرىهم . عيشة غاية فى البساطة . فبنازل معظمهم ، مبنية من الطوب التى ( غير المحروق ) . مكونة فى معظمها من طابق ، حسب قدرة الفلاح وحالته الاقتصادية .

وكانت ماشية الفلاح — ولا زالت حتى الآن — تشاركه مسكنه . الذى لم يكن صحيحاً على حد وصف المصادر المعاصرة له<sup>(١)</sup> .

أما حياة الفلاح المعيشية ، فقد كانت كما يستفاد من إشارات المصادر المعاصرة ، حياة بائسة ، فأكله الدائم الشعير ، والحب القريش . والبصل ، والكشك ، والفول المدمسن ، والعدس ، والبيسار « والويكة والملوخية »<sup>(٢)</sup> ، أما اللحوم والطيور . فأكلها عنده يعد عيداً . وكانت ملابسه ، كذلك بسيطة ، معظمها من صنع يده . أو من صنع الناسج المحلية التى كانت منتشرة فى كثير من القرى ، والتى كانت تنسج الملابس للفلاحين

(١) يوسف الشربيني ، المصدر السابق ، ج ١ ، ص ٥ - ٦ .

(٢) لنفسه ، حيث ذكر هذا المصدر ، ص ١٢ ، ص ١٤٩ قصة لبيباش من الطرانة ، وعلى ما فيها من مبالغة إلا أننا نذكرها ، لأنها توضح جانباً من حياة الفلاح المعيشية قال " أتى رجل من أهل الصعيد ، من لواحي قنا وقوص ، إلى مصر ليشتري له جارية للخدمة ، فرأى جارية تباع بأغل ثمن ، لمعرفتها بأنواع الطعام ، فوقف عليها وسألها ، هل تحسن الطعام مثل ما يقولون ، فنظرت إليه ، وقالت له من أى البلاد أنت قال من الصعيد ، فقالت أنت لا تحتاج إلى طعام فاخر ، فإن أأكل أهل الصعيد ، فى كل سنة ، ستة أشهر ويكة وستة أشهر ملوخية ، فلا يحتاجون إلى طعام فاخر غير هذا ، قال فتركها ومضى متعجباً " .

من القطن أو الصوف ، بعد غزلها ، وكان الفلاح يعد نفسه سعيداً إذا حاز شيئاً من صنع المدينة .

وقد صور صاحب هر القحوف حياة الفلاح هذه ، في كثير من المواضع ، في شرحه لقصيد الشاعر الشعبي « أبو شادوف » (١) .

وقد كان الفلاحون — رغم هذا — يشكلون الطبقة المنتجة في الريف ، وإن شاركها بعض العربان ، كما سنرى ذلك في حينه ، ورغم أن أفراد هذه الطبقة ظلوا هم الأدوات المنتجة ، التي يعتمد عليها اقتصاد مصر في ذلك الوقت ، فإنهم حرموا من ثمرة إنتاجهم (٢) . ولم يعد لهم من خيرات أرضهم . إلا القليل ، وذلك نتيجة للنظم الإدارية والاقتصادية التي كانت سائدة ، في ذلك الحين ، فقد وقع أفراد هذه الطبقة ، تحت ضغط من أجهزة الإدارة جعلهم يعيشون في حالة سيئة صورها أحد المعاصرين بقوله « فهم دائماً في انقباض ، وطرد ، وجرى ، وكر وفر ، وحبس وضرب ، ولعن وسب وهوان وشجار وشيل تراب وخفر آبار ، وخروج للعونة على جهة السخرة ، وتعبد شديد بلا أجرة ، وإذا كان ذو فضل ضاع فضله ، أو ذو عقل ذهب عقله ، أو ذو مال أغروا عليه الحكم ، أو ذو تجارة نهبوه في الظلام » (٣) .

وبما ضاعف من سوء حال هذه الطبقة في القرن الثامن عشر ، الأعباء المالية الضخمة التي كانت مفروضة عليها ، والتي سبقت دراستها ، هذا بالإضافة إلى السكوارث الطبيعية التي كانت تحمل بالريف من حين لآخر ، وانتشار كثير من الأوبئة ، نتيجة لغياب العناية الصحية حتى خربت بعض القرى لموت كثير من الفلاحين وتشرّد بعضهم في البلاد (٤)

(١) يوسف الشربيني ، المصدر السابق ، ج ٢ ص ١٤٦ - ١٧٥ .

(٢) دكتور محمد ثابت الفندى ، الطبقة الاجتماعية ، ص ٨١ - ٨٢ .

(٣) يوسف الشربيني ، المصدر السابق ، ج ١ ، ص ٦ .

(٤) عبد الرحمن الجبرتي ، عجائب الآثار ، ج ١ ، أنظر على سبيل المثال ( حوادث ١١٠٦ هـ -

١٦٩٤ م ) ص ٢٦ ، ( حوادث ١١١٦ هـ - ١٧٠٤ م ) ص ٣٠ ، حوادث ( ١١٢٤ هـ -

١٧١٢ م ) ص ٥٠ .

- أحمد كتنخدا عزبان ، الدرة المنصاة ، ج ١ ص ٣٨ - ٣٩ .

- يوسف الملوّاني ، تحفة الأحباب ، ص ٢١١ - ٢٢٧ .

واضطرب مساتير هذه الطبقة على حد وصف الجبرتي « لبيع أمتعتهم ودورهم ، ومواسيهم بسبب ذلك » (١) .

ومما يلاحظ أنه وجد في داخل هذه الطبقة — رغم سوء حالها من النواحي الاقتصادية والاجتماعية والصحية — شرائح متفاوتت في ثرائها النسبي ، الذي لا يمكن تقديره بصورة يقينية ، نظراً لغمية الإحصاءات ، ولكن الباحث يشعر به من معاشيته للمصادر المعاصرة فقد استطاع بعض أفراد هذه الطبقة ، عن طريق اتصالهم بأجهزة الإدارة ، ومشاركتهم في الإدارة المحلية داخل القرية نفسها ، من تكوين شريحة متميزة داخل هذه الطبقة وتمثلت هذه الشريحة في مشايخ القرى ، الذين استغلوا نفوذهم في القرية وتعالوا على أبناء طبقتهم ، بل إن ظلمهم لإخوانهم الفلاحين ، كان أشد وأقسى من ظلم غيرهم كما سبقت الإشارة إلى ذلك (٢) .

وقد أدى هذا الثراء النسبي بين أفراد هذه الطبقة ، إلى أن بعض الفلاحين كان يعمل أجيراً عند البعض الآخر ، وقد أرجع لانسكرية Lancret هذه الظاهرة إلى قدرة الملتزمين على طرد الفلاحين الذين يعجزون عن دفع ما عليهم من أموال مقررة ، فإذا لم يهاجر الفلاح الذي جرد من أرض أثره أو مساحته إلى قرية أخرى ، كان عليه أن يعمل أجيراً لدى فلاح آخر ليكسب عيشه ، وكان بعض الفلاحين ، حين يقصر الفيضان عن رى أراضيهم ، يتجهون إلى قرى يتيسر العمل لهم فيها لدى فلاحين آخرين (٣) .

ورغم هذا التفاوت النسبي بين شرائح هذه الطبقة ، فإن ذلك لا ينفي البتة الظلم الذي كانت هذه الطبقة واقعة تحته ، واعتماداً على إشارات المصادر المعاصرة ، المتعلقة بهذه الطبقة وعلى وثائق المحكمة الشرعية ، يمكن تقويم هذه الطبقة ، ودورها ، في ضوء الأسس السابقة على النحو التالي .

(١) عبد الرحمن الجبرتي ، عجائب الآثار ، ج ٢ ( حوادث ذى الحجة ١١٩٨ هـ - أكتوبر ١٧٨٤ م ) ص ٨٣ .

(٢) يوسف الشربيني ، المصدر السابق ، ج ١ ، ص ٦ .

— أنظر الفصل الأول ، ص ص ٨١ - ٢٣ .

(٣) هيلين آن ريفلين ، المصدر السابق ، ص ٤٥ .



(أولاً) : في ضوء نظام الحياة الذي وضعه العثمانيون ، وفي إطار الضوابط ، التي وضعها قانون نامة سليمان ، أصبح الملتزم هو المتحكم الفعلي ، في منطقة الترامه ، وتطور هذا التحكم إلى تحكم كامل في الفلاحين ، والأرض ، وبخاصة في المراحل الأولى من تطبيق هذا النظام كما رأينا ، ومن هنا أصبح الفلاح مرتبطاً بالأرض ، لا يمكنه مغادرتها . خاصة وأن قانون نامة سليمان ، ألقى مسئولية بقاء قطعة من الأرض المروية غير مزروعة على كاهل الكشاف والملتزمين والمشايخ ، وأعطاهم سلطة منع الفلاحين من هجر قراهم . والعمل على إسكانهم في القرى الخربة والحاوية ، ومنعهم سلطة معاقبة من عصى وتمرد على سلطتهم . بل إنه حمل الشيخ في حالة فرار الفلاح من أرضه وتركها بدون زرع ، القيام بسداد الأموال الأميرية المقررة على أرض هذا الفلاح (١) :

ولذا فإن الملتزم ومن يشاركونه حق الإشراف على إدارة الأرض من أجهزة الإدارة أصبحوا ، سوتاً مسلطاً على الفلاح ، إذا حاول الهروب ، أو تأخر في دفع ما عليه من ضرائب فأقل جزاء يلقاه في هذه الحالة ، إلقاءه على الأرض ، وضربه بالنبايت ، وسجبه من شنبه فيزداد بذلك ذلاً ومقتاً وإهانته (٢) .

وأجبر هذا الأسلوب الفلاح — بالإضافة إلى ميله المعهود ، إلى ملازمة الأرض ، التي ولد عليها — على الارتباط بأرض فلاحته ، ارتباطاً كلياً ، حتى استحق الفلاح نتيجة لهذه السمة

(١) قانون نامة سليمان ، النسخة السابقة ، ص ١٦ — ١٧ حيث نص على أنه " إن لأهل قرية بالفرار ، وبقيت أطيانهم لغيبتهم بوراً ، فليستقصى شيخ العرب ، والكشاف أخبارهم من جيرهم ، وليجدون في طلبهم ، ويضغطون عليهم ليعودوا لزراع أطيانهم ، وليسمعوا أجهدهم ، لأن لا يبق من الأراضي السلطانية شبراً بغير زرع وليحكمون سياسة من عصى وتمرد ، فإن تعسر العثور على الهاربين من قريتهم ، بعد صرف الجهد الجهد ، والجد في طلبهم ، فليروا هل في أهل القرية موسر ، يسمعه تخضير أطيان الغائب ، فيكلفوه بها ، ويأخذون منه خراجها ، فإن تعسر ذلك أيضاً ، فليخضرها شيخ العرب ، أو الكاشف ، أو العامل على حسابه ، ويقوم بلوازمها ، ويقودون الأموال السلطانية عنها . " وأنظر كذلك :

— V. Lutsky, Modern History of the Arab Countries p. 17.

(٢) عبد الرحمن الجبرتي ، عجائب الآثار ، ج ٤ ( حوادث ١٢٢٩ هـ — ١٨١٤ م ) ص ٣٠٧ . حيث ذكر ما كان يلقاه الفلاح في هذا الصدد بقوله " وكان إذا تأخر الفلاح ، في دفع الضريبة جروه من شنبه ويطعوه ، وضربوه بالنبايت رجال الملتزم ، هذا عدا ما كان يراه من عسف الصراف التصرف من ماطلة في استخراج ورقة الخلاص ، وكذلك الشاهد والشاويش ، الذين كانوا يسمونه أنواع العذاب .

التي غلبت على سلوكه . إزاء الأرض إطلاق لفظ « قرارى » عليه<sup>(١)</sup> . لاستقراره على أرضه وتمسكه بها رغم ما كان يقع عليه في ذلك الوقت من أعباء جسام . فهو لا يترك أرضه إلا مضطراً . نتيجة لعوامل لا يرى مفراً من تفاديهها . سوى ترك أرضه لفترة قد تطول وقد تقصر يعود بعدها ، إن طوعاً أو كرهاً على يدرجال الإدارة ، أو يستقر على قطعة أخرى من الأرض ويربط حياته بها ، لأنه يؤمن بالارتباط الدائم بين حياته والأرض ، غير راغب في هجرها فأرضه شديدة الثراء إذا ما قورنت بالمناطق المجاورة لها<sup>(٢)</sup> ، التي لا يوجد فيها ما يعريه على ترك أرضه .

كذلك كان من آثار نظام الحيازة الذي كان قائماً في القرن الثامن عشر . أن أوقع طبقة الفلاحين تحت نظام ضرائبي غير محدود . فلم يعد الفلاح يستطيع أن يحصى ما يطلب منه من ضرائب مباشرة وغير مباشرة وأصبح نصيبه من عمله يتمثل في المجاعة ، والمعمل الشاق والسخرة . وكثيراً ما كان يضطر من أجل الحصول على ضروريات الحياة ، أن يسرق محصول أرضه<sup>(٣)</sup> .

وقد ترك هذا النظام — نظام الحيازة — للفلاح حق التصرف الجزئي في أرض أثره ، فقد أصبح للفلاح حق رهن أرض أثره أو مساحته أو تأجيرها ، إذا عجز عن زراعتها بنفسه . أو اضطرت ظروفه لذلك ، إلا أن هذين الحقين اللذين اكتسبهما الفلاح على أرض أثره أو مساحته لا ينهضان دليلاً على توفر العنصرين المادى ، والمعنوى لنظام الحيازة

(١) يوسف نحاس ، الفلاح ، ص ١٧ .

— Edward, W. Lane, Op. Cit. pp. 133 — 135.

(٢) دكتور جمال حمدان ، شخصية مصر ، ص ٢٣٥ .

(٣) يوسف نحاس ، المصدر السابق ، ص ١٧ .

— Edward, W. Lane, Op. Cit. pp. 134 — 135.

وقد ذكر صاحب هز القحوف ، موالياً على لسان الفلاح يعبر به عن عمله الدائب من أجل حصوله على قوت يومه ، وأن حياته أصبحت صورة مكررة لا جديد فيها قائلا :

يادنيّة الشوم طول عمرى وأنا أشتد في هم دى البطن اللى ما تريج حد  
أضال أبى وأجى بعد العشا أتمد أقوم فى الصبح ألقى ما بنيتو اتهدد

— هز القحوف ، ج ٢ ، ص ١٥٠ .

بمعناها المفهوم قانوناً<sup>(١)</sup>، ولذا فإن حرية تصرف الفلاح في أرض أثره أو مساحته، لم نسكن كاملة، فقد كان عليه أن يأخذ ترخيصاً بذلك من الملتزم. قبل قيامه بأي تصرف في أرضه وبالتالي فإن حرية حركته أصبحت محدودة بدورها.

ونخلص في نهاية مناقشة هذا الجانب. أنه لم يعد في وسع أبناء هذه الطبقة تبعاً لنظام حيازة الأرض الذي كان متبعاً في القرن الثامن عشر، الهروب من الأعباء المالية وغير المالية التي وضعهم هذا النظام تحت طائلتها، فالفلاح لا يهرب من سخرة إلاً إلى سخرة أخرى «فأنا تناط به تقوية الجسور، وتطهير الترع، واحتفارها، وأنا يحرق أرض الأوسنة التي يستغلها الملتزم لحسابه»<sup>(٢)</sup>، وقد وصل الضيق بهذه الطبقة المنتجة بما ألقي عليها من أعباء أن أصبحت كارهة لمهنة الفلاحة، التي لا تجد سبيلاً إلى الفرار منها، وأصبح لسان حالها يلهمج على لسان شاعرها الشعبي بهذا القول:

هم الفلاحة حيرني وكل ساعة في نقصان  
ما انفق من هم الوجبة لما يحى مال السلطان<sup>(٣)</sup>

\* \* \*

(ثانياً) جانب آخر من جوانب تقويم هذه الطبقة ودورها يتركز حول مشاركتها، فيما كانت تمر به البلاد من أحداث سياسية وصراعات عسكرية بين البيوت المملوكية، ومن انقسام بين القبائل العربية، فالواضح من إشارات المصادر المعاصرة، أنه رغم ضخامة الأعباء المالية وغير المالية التي كانت ملقاة على كاهل هذه الطبقة، فإنها لم تقف بمعزل عما كانت تموج به البلاد من هذه التيارات المتضاربة خاصة وأن هذه الصراعات العسكرية بالذات اتخذت ميدانها الفسيح بلاد الأرياف على حد تعبير هذه المصادر.

وهناك إشارة في أحد المصادر المعاصرة هذه، ذات مغزى كبير، فقد ذكر صاحب تحفة الأحباب، أن إبراهيم باشا (شوال ١٠٧١ - شوال ١٠٧٤ هـ يونيو ١٦٦١ - مايو ١٦٦٤ م)

(١) دكتور عبد المنعم فرج الصده، حق الملكية، ص ٥٣٦ - ٥٤٠.

— دكتور سعد ماهر حمزة، علم الاقتصاد ص ٩٣ - ١٠٣.

(٢) يوسف الشربيني، المصدر السابق، ج ١ ص ١٧.

(٣) نفسه، ج ١، ص ١٧.

اضطر للعد من الإنقسامات المسلحة بين بلاد الأرياف إلى إرسال الرسل مأمورين بجمع الأسلحة من القرى. فجمعوا من ذلك الشيء الكثير<sup>(١)</sup> وفي هذا دلالة واضحة على استعداد أفراد هذه الطبقة للقيام بعمل مسلح إلى جانب الفريق الذى يؤيدونه خاصة وأنه نتيجة للصراعات المستمرة بين الأمراء المماليك طوال القرن الثامن عشر من جانب، وأفراد الأوجاقات من جانب آخر أصبح الملاذ الوحيد للفريق المنسحب هو بلاد الأرياف : أو ما أصبح يعرف ببلادهم أو قراهم، أى البلاد التى لهم فيها حصص التزامات، كما سبقت الإشارة إلى ذلك .

وقد تأثر أبناء هذه الطبقة تأثراً قوياً بالإنقسامات القبلية، التى سادت بين القبائل العربية التى كانت تقطن ريف مصر، ويبدو أن هذا الإنقسام، كان مبكراً، وبخاصة الإنقسام الشهير، الذى تمثل فى سعد وحرام<sup>(٢)</sup> فى ريف الوجه البحرى. فقد ذكر الشيخ الشربيني يصف تأثير هذا الإنقسام على الملاحين قائلاً :

ويقنلون النفس عند كلمة	إن قال شخص بالضد الذمه
شخص يميل منهم لسعد	للسر يدعوهم وكل كيد
ولحرام آخر يميل	يصيح فى إغرائهم يقول
خذوه من قبل ترون بأسه	ثم أقتلوه وأخذوا أنفاسه
فذا يصيح يال سعد أسعدوا	وآخر يال حرام أنجدوا
فذانك اللفظان دون لبس	عندهم أمر بقتل النفس
فيخربون الأرض بالغارات	ويرصدون القتل فى الطرقات <sup>(٣)</sup>

(١) يوسف الملوانى ، المصدر السابق ، ص ٢٠٤ .

— أحمد شلبى بن عبد الغنى ، المصدر السابق ، ص ٤٢ .

(٢) سعد وحرام ، من القبائل العربية ، التى استقرت فى مناطق متفرقة فى ريف الدلتا ، وحدث بينهما تنافس طال مداه ، فتأثر به أهل القرى ، وأصبح لكل فريق أنصاره الذين يؤيدونه وقد ذكر المقريزى، أن عربان حرام أصبح منهم مشايخ بلاد وخولة ، وقضاة، وفقهاء . أنظر :

— المقريزى : البيان والأعراب عما بأرض مصر من الأعراب ، ص ١١ ، ٥٨ .

— دكتور عبد المحجد عابدين ، البيان والإعراب ، مع دراسات فى تاريخ العروبة فى وادى النيل ،

ص ١٣ ، ٦٣ .

— دكتور عبد الله خورشيد ، القبائل العربية فى مصر ، ص ٦١ .

(٣) يوسف الشربيني ، المصدر السابق ، ج ١ ، ص ٨٤ .

وإذا كان إنقسام سعد وحرام قد ساد ريف الوجه البحرى ، فإن إنقساماً مماثلاً ساد ريف الوجه القبلى ، وبخاصة ريف الصعيد الأعلى وهو الإنقسام الذى عرف ، بصوامعة ، ووناتنة (١) .

وقد لعب . شايخ اقرى دوراً بارزاً فى ازدياد جدة هذه الإنقسامات بين سكان الريف ، فقد كانوا ينتحلون — كما هو واضح من المصادر المعاصرة — كل الأعذار لتسليح الفلاحين استعداداً لمساندة عرب عصبيتهم ، وللقيام بالغارات التخريبية على قرى العصبية الأخرى ، وإلحاق الضرر بها ، حتى أصبح هذا الأسلوب ظاهرة تميز الحياة العامة فى الريف فى ذلك الوقت ولم تتمكن المثل الدينية الإسلامية ، ولا المثل الإنسانية ، ولا الأضرار التى لحقت الناس من جراء هذه الإنقسامات ، من إيقافها أو الحد منها .

وهكذا أصبحت هذه الطبقة تلعب دوراً هاماً فى المشاركة فى الصراعات . والإنقسامات التى كانت تنمو بها البلاد فى القرن الثامن عشر ، ولا شك أن هذه الطبقة فى مشاركتها ، فى هذه الصراعات كانت مدفوعة بعوامل كثيرة ، اضطرتها إلى اقحام نفسها فى هذا الميدان .

(ثالثاً) : وجد فى داخل بنية هذه الطبقة المسلم والمسيحى ، جنباً إلى جنب ، وقد قدر أحد الرحالة الانجليز فى منتصف عشرينات القرن التاسع عشر عدد الأقباط الذين يقطنون ريف مصر ، بحوالى ( ١٥٠ ) ألف نسمة ، أى ما يعادل ١/١٠

(١) على مبارك ، الخطط التوفيقية ، ج ٩ ، ص ٨٤ .

حيث انفرد هذا المصدر بذكر هذا الانقسام الذى لم نثر له على ذكر فى المصادر الأخرى وقد ذكر على مبارك هذا الانقسام فى معرض حديثه عن قرية (بنجا) ، تابع مركز طهطا ، محافظة سوهاج ، حيث قال إن " تلك الجهة كانت فرقتين ، على طرفى نقيض صوامعة ووناتنة ، كما كانت سعد وحرام فى الجهات البحرية ، وكانت لا تنقطع شروهم وحراياتهم ، وتخريبهم للبلاد بالسلب والقتل وكانت تلك البلدة (بنجا) متوسطة بين بلاد الصوامعة مع أنها من حزب الوناتنة فكانت تتحصن بهذا السور من هجومهم عليها ، وكان يقع ذلك كثيراً . . . . ثم إن أهالى أربعة عشر بلداً جاءوا لإحراقها ونهبها ، وقتل أهلها ليستريحوا منها حيث إنها معترضة بلادهم " . ولم نجد ذكراً للصوامعة ولا الوناتنة ، ضمن القبائل العربية التى ذكرتها المصادر المتخصصة ، وربما كان هذا الإنقسام ، إنقساماً فلاحياً بين أهل القرى المتجاورة ، وليس أكثر من ذلك .

من مجموع السكان ، طبقاً لتقديره لعدد السكان في ذلك الحين ، وذكر كذلك ، أن معظمهم يعيش في قرى الفيوم ، وأن هناك قرى كل سكانها من الأقباط (١) .

واعتماداً على ما ذكرته سجلات المحكمة الشرعية ، وأرشيف دار المحفوظات ، والمصادر المعاصرة ، فإنه يمكن القول بأن معظم الأقباط الذين قطنوا الزيف في ذلك الوقت اشتغلوا بالأعمال الحسائية والمالية ، ولعبوا دوراً بارزاً ، في إدارة القرية المصرية عن طريق سيطرتهم على هذه الأعمال . فقد عهد إليهم البكوات الماليك ، والكشاف ، بتحصيل الضرائب وتقديرها ، بل وتوزيعها على الأطيان والحاصلات (٢) . وقد كان المباشر القبطي الذي يعد وكيل الملتزم له سلطة واسعة يستمدّها من اتساع أعمال وظيفته وتفرعها في الأقاليم . وقد كان هؤلاء المباشرون ومن يتبعونهم من الصيارفة والكتبة والمسّاحين ، يعرفون طبقاً للدفاتر التي كان تحت أيديهم ، المزرع والبور من أراضي النواحي ، وعندهم بيان كامل بأسماء من سدد ، ومن لم يسدد الأموال الأميرية من الفلاحين ، وأصبح ما يسجلونه في هذه الدفاتر ، حتى وإن شابه التزوير ، كما سبقت الإشارة حجة لا جدال فيها (٣) ، وقد أشارت المصادر المعاصرة والوثائق إلى الصراف في القرية باسم « النصراني » (٤) . وقد أدرك علماء الحملة الفرنسية - أهمية الدفاتر التي كانت بأيدي هؤلاء الأقباط ، فأخذوا معلومات دفاتر الترايع التي وضعوها لأراضي مصر . والضرائب المربوطة عليها من واج بيانات دفاتر هؤلاء الأقباط ، وذكر على أغلفة هذه الدفاتر التي وضعت في عهد الحملة الفرنسية أن معلوماتها « أخذت من دفاتر المعلمين الأقباط » (٥) .

— Edward, W. Lane, Op. Cit., pp. 22 — 23.

(١)

(٢) دار المحفوظات العمومية ، مخزن ( ١٨ ) ، عين ( ١٧ ) ، دفاتر الترايع رقم ١٦٠٥ ،

١٦٧٠ .

— أرشيف المحكمة الشرعية ، سجلات اسقاط القرى ، سجل رقم ( ٣ ) ، ص ٣٠ .

— عبد الرحمن الرافعي ، تاريخ الحركة القومية ، ج ١ ، ص ٤٩ .

(٣) النظر ، الفصل الأول ، ص ص ٢٥ - ٢٨ .

(٤) عبد الرحمن الجبرقي عجائب الآثار ، ج ٤ ( حوادث جمادى الأولى ١٢٢٩ هـ - مايو

١٨١٤ م ) ، ص ٢٠٧ .

— يوسف الشربيني ، المصدر السابق ، ج ١ ، ص ٢ ، ص ٢٨ ، ص ١١٦ .

(٥) دار المحفوظات العمومية ، مخزن ( ١٨ ) ، عين ( ١٧ ) ، دفاتر الترايع رقم ،

١٦٠٥ ، ١٦٠٨ ، ٤٩ .

وقد أخذ علماء الحملة الفرنسية في هذا العمل بوصية تاليران التي وردت في تقريره الذي قدمه للحكومة الفرنسية ، ونبه فيه إلى أهمية استئصال القبط إلى جانبهم لمعرفة التامة بالأمور السابقة (١) .

والأقباط الذين لم يشتغلوا بالأعمال المالية ، عملوا في الإشراف على بعض الصناعات . التي كانت منتشرة في الريف ، وبخاصة صناعة التفرغ . فالإشراف على إدارة معامل التفرغ كان في معظم الأحيان في أيدي فئة من الأقباط . وكذلك كان بأيديهم الإشراف على أنوال نسج الصوف . والإشراف على خلايا النحل (٢) .

ورغم اشتغال معظم الأقباط بالأعمال السابقة . فإن وثائق المحكمة الشرعية سجلت كثيراً من القضايا التي مثل طرفاً فيها فلاحون من الأقباط (٣) . أى أن هناك فئة منهم كانت تمارس الزراعة كهنة لكسب عيشها .

وقد كان اشتغال الأقباط بالأعمال السابقة ، هو الأساس الذي قامت عليه ثروات بعض بيوتهم منذ نهاية القرن الثامن عشر ، واستمرت بعد ذلك تلعب دورها في تاريخ مصر في الفترات التالية للقرن الثامن عشر (٤) .

\*\*\*

(رابعاً) : أعطت النظم الإدارية التي كانت سائدة في القرن الثامن عشر . امتيازات واسعة لبعض الفئات أصبح الفلاح يشعر بها . وأوجدت هذه الامتيازات لدى بعض الفلاحين تطلعات إلى الانتقال أو الالتئام إلى طبقة أخرى . ولو بسبيل غير مشروع ، فهناك

(١) دكتور محمد فؤاد شكرى ، عبد الله جاك مينو ، ص ٤ .

(٢) على مبارك ، المخطط ، ج ٩ ، ص ٨٥ .

(٣) دار المحفوظات العمومية ، مضابط محكمة المنصورة ، مضبطة (١) ، ص ١٦ .

تاريخ (١ رجب ١١٣٠ هـ - ٣١ مايو ١٧١٨ م) .

- أرشيف المحكمة الشرعية ، سجلات القسمة العربية ، رقم (١٧) ، مادة ٢٣٣ ، ص ١٣٨ سجل (١) مادة ٧٨٣ ، ص ٤٣٢ .

(٤) عبد الرحمن الجبرقى ، عجائب الآثار ، ج ٤ ، ( حوادث ١٧ رمضان ١٢٢٥ هـ - ١٦ أكتوبر ١٨١٠ م ) ص ١٢٢ .

حيث ذكر أن محمد على ، حين قبض على عيان المباشرين الأقباط . وجدوا عند المعلم غالى نيفاستين جازية بيضاء وسوداء وحشية وسعت الساعون في المصالحة على غالى ورفقائه إلى أن تم الأمر على أربعة وعشرين ألف كيس ونزل له فرمان الرضا والخلع والبشائر .

إشارات عديدة في بعض المصادر إلى رغبة الفلاح وأمنيته إلى الانتماء إلى سلك الجندي<sup>(١)</sup> . والجندي التي يعرفها الفلاح في ذلك الوقت ، هي العمل في أوجاقات السباهية . التي كان منوطاً بها حفظ الأمن في الريف ، ومساعدة أجهزة الإدارة في جمع الأموال المقررة ، وقد تمتع أفراد هذه الأوجاقات بامتيازات ضخمة ، كان الفلاح نفسه ضحية لها ، لذا تمنى الفلاح الانتماء إلى هذه الجندي كي يتمتع بامتيازاتها . ووصل الأمر بالفلاح إلى التطلع إلى أن يكون أحد مشايخ القرية . الذين أصبح لهم نفوذ كبير على أبناء طبقتهم ، حتى أصبح الجلوس معهم من الأمنيات التي تراود الفلاح العادي<sup>(٢)</sup> .

وقد ذكر الجبرتي أن أحد أبناء الفلاحين وهو صالح الفلاح . تمكن عن طريق عمله بالخدمة في بيت الملتزم . إلى أن يصبح أميراً مشهوراً له ممالكه الذين عرفوا بجماعة الفلاح ، ويعلق على هذه الحالة الشاذة بقوله « فكان من نوادر الزمن »<sup>(٣)</sup> . أي أنه كان من نوادر الزمن لأنه تمكن من الخروج عن دائرة طبقته . ودخل دائرة طبقة الأمراء .

\*\*\*

(١) يوسف الشربيني ، المصدر السابق ، ج ١ ، ص ٢٤ .

(٢) نفسه ، ج ١ ، ص ٢٠ .

(٣) عبد الرحمن الجبرتي ، عجائب الآثار ، ج ١ (وفيات ١١٦٧ هـ - ١٧٥٤ م) ، ص ١٩٠ .

١٩١ .

حيث ذكر عن صالح هذا "وأصله غلام يتيم فلاح من قرية من قرى المنوفية يقال لها الراهب ، وكان خادماً لبعض أولاد شيخ البلد ، فانكسر عليه المال ، ففر من والده عند الملتزم ، وهو على كسبه الخلق ، ومعه صالح هذا ، وهما غلامان صغيران ، فأقاما بيت على كسبهما ، حتى غلق أبوه ماله من المال ، وأستلم أبوه ليرجع به إلى بلده ، فامتنع صالح ، وقال أنا لا أراجع إلى البلد ، وألف المقام ببيت الملتزم وأستمر به يخدم مع صبيان الحريم ، وكان نبياً خفيف الروح والحركة ، ولم يزل يتنقل في الأطوار ، حتى صار من أرباب الأموال ، وأشتري الممالك والعبيد والجواري ، ويزوجهم من بعضهم ، ويشتري لهم الدور والإيراد ، ويدخلهم في الوجاقات والبلديات بالمصانعات ، والرشوات لأرباب الحل والعقد ، والمتكلمين وتنقلوا ، حتى تلبسوا بالانصاب الجليلية ، كسختات ، واختيارية ، وأمراء طبلخانات وجاويشية ، وأوده باشية ، وغير ذلك ، حتى صار من ممالكه ، وماليكهم من يركب في العذارات فقط نحو المائة ، وصار لهم بيوت وأتباع وممالك وشهرة عظيمة بمصر ، وكلمة نافذة ، وعزوة كبيرة .

وأنظر :

— إسماعيل الخشاب ، تاريخ حوادث وقعت بمصر ٢٠ ١١١ هـ إلى دخول الفرنسيين ، مخطوطة ص ٣٩ .



(خامساً) :من السمات البارزة التي ميزت حياة هذه الطبقة وبخاصة في النصف الثاني من القرن الثامن عشر . سوء حالتها الاقتصادية نتيجة للظالم والأعباء ، التي تعرضت لها ، وبخاصة من أجهزة الإدارة ، وكثرة مطالبها ، وإحداثها كثيراً من المظالم ، التي أهلكت الفلاحين الذين « ضاق ذرعهم ، واشتد كربهم ، وطفشوا من بلادهم » على حد تعبير الجبرتي<sup>(١)</sup> .

هذا بالإضافة إلى بعض الكوارث الطبيعية التي كانت تنزل بهم ما بين حين وآخر ، التي أدت بهم في كثير من الحالات إلى هجر قراهم كما سنرى في حينه .

على كل فإن هذه الطبقة ، وقعت تحت طائلة استغلال فئات كثيرة ، نتيجة لروح الخضوع والإذعان التي مكنتها رهبة الإدارة من نفوس أفراد هذه الطبقة . حتى لم يعد أمر استغلالها قصراً على رجال الإدارة والمليين ، بل تعداه إلى فئة التجار التي تشير المصادر إلى أنهم أصبحوا يوظفون أموالهم في الريف ، مستغلين جهل هذه الطبقة ، وذلك بتقديم بعض المواد الخام إليها ، لتصنيعها بأيدي الفلاحين والفلاحات ، تبعاً لمواصفات معينة يضعونها لهم ، ولم يكن الأجر الذي يدفعونه لهم يتناسب والجهد المبذول في تصنيع هذه المواد<sup>(٢)</sup> .

وكان التجار يقومون كذلك بشراء حاصلات الفلاحين منهم قبل أوان نضجها بسعر أرخص ، استغلالاً لسوء حالتهم الاقتصادية .

\*\*\*

ورغم أن هذه الطبقة كانت تشكل السواد الأعظم من الشعب المصري ، وكانت في حقيقة الأمر هي المنتج الوحيد الذي يعتمد عليه اقتصاد البلاد في ذلك الوقت ، فإنها حرمت ثمرة إنتاجها وعاشت في بؤس شديد ، وحالة مهينة ، ولم تجد من جهاز الحكومة أدنى عناية بها ، بل

(١) عبد الرحمن الجبرتي ، عجائب الآثار ، ج ٢ ، ( حوادث ذى الحجة ١١٩٨ هـ - أكتوبر ١٧٨٤ م ) ، ص ٨٣ .

(٢) هاملتون جب ، وهارولد برون ، المصدر السابق ، ج ٢ ، ص ٩٦ ، ١٠٢ .

— هيلين آن ريفلين ، المصدر السابق ، ص ٤٥ .

— باتريك أوبريان ، ثورة النظام الاقتصادي في مصر ، تعريب غيرى حماد ، ص ١٨ .

— دكتور محمد رفعت رمضان ، على بك الكبير ، ص ٨٢ .

— س . جبرار ، كتاب الأحوال الزراعية في القطر المصري أثناء حملة نابليون بونابرت ، تعريب

يوسف نحاس ، خليل مطران ، ص ١٢ - ١٣ .

في حقيقة الأمر ، أصبح التنكر لها ، والاستهانة بها ، والابتعاد عنها ، وإحاقة الظلم بها من  
العوامل التي تفاخر بها الطبقات الأخرى وقد عبر شاعر مهاصر عن ذلك قائلا :  
لا تصعب الفلاح لو إنه نافجة أرياحها صاعدة  
ميرانهم قد أخبرت عنهم بأنهم من طينة وانحسلة  
وقال كذلك :

أهل الفلاحة لا تكرمهم أبدا فإن إكرامهم في عقبه الندم  
يبدو الصياح بلا ضرب ولا ألم سود الوجوه إذا لم يظلموا ظلموا (١)  
ولم يقف الأمر بالشاعر عند هذا الحد ، وإنما حذر من يريد العلا من المعيشة في  
الريف ، قائلا :

لانسكن الأرياف إن رمت العلا إن المذلة في القرى ميراث  
تسيحهم هات العلف حط الكلف علق لشورك جاءك المحراث  
فالسكن في الريف معدوم اللذات ، على حد تعبير هذا المصدر (٢) .

وقد قسى الشيخ حسن الحجازي على الفلاحين ، حين اعتبر أجهز الإدارة من المصائب  
التي حلت بهم نتيجة لما حووه من قبيح الفعل وزاد على ذلك قوله :  
وققرهم ما بين عينهم مع اسوداد الوجه هذا النكال (٣)

وقد ذكرت هذه الأقوال ، لتوضيح موقف الفئات الأخرى من هذه الطبقة المنتجة ،  
ولسكننا لا نعتقدها ، ولا نأخذ بها ، أما ما نعتقده ونأخذ به نتيجة للإشارات التي وردت  
في المصادر المعاصرة . والأعباء المالية التي سجلتها الوثائق ، أن هذه الطبقة وقعت تحت  
متاعب شديدة وفرض عليها كثير من المظالم ، مما اضطر بعض أبنائها في كثير من الأحيان  
إلى هجر قراهم ، والبحث عن أماكن أخرى للحصول على ما يكفي معاشهم ، رغم ما سبق  
ذكره من أن الفلاح محب لأرضه غير راغب في هجرها ، ولكن وقوعه في القرن

(١) يوسف الشربيني ، المصدر السابق ، ج ١ ، ص ٥ - ٦

(٢) نفسه ، ص ٦ .

(٣) عبد الرحمن الجبرقي ، عجائب الآثار ، ج ٤ ، ( حوادث جمادى الأولى ١٢٢٩ هـ - إبريل

١٨١٤ م ) ، ص ٢٠٨ .

الثامن عشر . تحت ضغوط وظروف معينة . جعله يهجر قريته إلى قرية أخرى أو إلى المدينة ، التي لم يكن فيها آنذاك ما يغريه على الهجرة إليها ، وإنما يفعل ذلك للحصول على قوت عيشه ، ولتوضيح صورة هذه الطبقة كاملة يجب أن نشير إلى عوامل هجر الفلاحين لقراهم ، ووضعها الاجتماعي والإقتصادي وأثر ذلك على حياة الريف وخاصة البلاد بعامه .



### عوامل هجر الفلاحين لقراهم :

أشار قانون نامية سليمان : إلى هجر الفلاحين لقراهم ، نتيجة للمظالم التي يتعرضون لها من رجال الإدارة ووضع ضوابط لا يقاوم أسباب هذا الهجر ، ووضع زواجر لخالفى هذه الضوابط<sup>(١)</sup> ، وهذا يوضح لنا أن الفلاح نتيجة لقسوة معاملة رجال الإدارة له ، كان يضطر في بعض الأحيان إلى هجر قريته وأرضه ، إلى مكان آخر إن قريباً ، أو بعيداً لعله يجد وسيلة لعيشه فيه . ويبدو أن نصوص قانون نامية سليمان لم تحترم الاعتراف الكامل ، فقد ظل الفلاح يهجر

(١) قانون نامية سليمان ، النسخة السابقة ، ص ١٧ - ١٨ .

حيث نص " وإن ثبت وجود قرى خاوية على عروشها وقت المساحة ، فليستقصى المساح أخبارها فإن كان خرابها من جراء ظلم عامل ، أو تعدى كاشف ، أو جور شيخ عرب ، فليعرض الحال على " ناظر الأموال " فيعرفهم ما حل بالخزينة من خسارة ، وإن كان خرابها من شر عصاة العرب ، أو ظهر من قتن كان الكاشف ، أو شيخ العرب يستطيع إخماد نارها ولم يفعل ، فليجزى بما يصدر به الأمر العالي جزاءه .

وليبين الكاشف والعمال من حول القرية التي جل أهلها عنها من أهل القرى أن لا يؤثرون المارين ، بل يعيدونهم لقريتهم ، ويخبرون الكاشف بمن أبى العودة ، فيخرجه من جيرتهم ويسكنه في مقره ، وليحكم سياسة من لم يمثل بهذا الأمر من مشايخ البلاد .

وينشروا أهل بعض القرى ويفرقون وقت جمع الخراج كما لا يؤدون خراجاً فليدع " مشايخ البلاد " الكاشف " و " شيوخ العرب " ليمنعوهم من الحرب ، وليصلبوا شريراً أو شريرين منهم إن لم يردوا وشيخ البلد بالسياسة أحق منهم إن لم ينبه الكاشف وشيخ العرب " أن يمنعهم من الحرب . " ومن عاد من الفلاحين بعد أن جل عن داره وزرع ماله من أطيان ، فلا يؤدي خراجاً ولا رسوماً هذا العام الأول ، ويؤدي خراجها ورسومها في العام التالي ، وليرفقوا به ، ولا يطالبوه بالكل مرة واحدة لكي لا يهرب ثانياً ، وإن أظهر عجزاً ولم يزرع إلا قسماً من أطيانه وبأن لدى " القاضي " و " الأمين " و " ناظر الأموال " صحة قوله وعدم اقتداره فهم فيما تقتضيه العدالة مخبرون .

وإن اتوا يسوقون المارين ليسكنوهم في قراهم الأصلية وأدعى هؤلاء أنه طال عليهم السكن في هذا المكان وأن جلوا من أكثر من عشر سنين فليستخبروا عنهم فإن صح أنهم قد توطئوا هناك قبل الفتح الخاقاني ( أى قبل فتح مصر ) فليخلوا سبيلهم ومن لم يصح عنه ذلك أجبر للعودة لمسكنه القديم .

قرية بين حين وآخر . وازداد هجر الفلاح لقرية بصورة ليس لها مثيل في القرن الثامن عشر ، حتى أصبح عدد كبير من القرى خاوياً على عروشه وذلك راجع إلى العوامل التالية :

(أولاً) : إنخفاض منسوب مياه النيل في بعض السنوات ، كان يؤدي ، إلى بقاء أراضي كثير من القرى « شراقي » دون رى ، فيترتب على ذلك هلاك الزرع . وخراب القرى ، ووقوع كثير من الإضطرابات الجسيمة بين الفلاحين ، والقرى المتجاورة . نتيجة لمحاولة بعض القرى الاستحواذ على القليل من المياه الذي كان مخصصاً لغيرها ، وإزاء هذه الظروف اضطر كثير من الفلاحين إلى هجر قراهم ورحلوا بأولادهم إما إلى القاهرة ، وإما إلى مناطق أخرى من الريف حيث يستطيعون الحصول على ما يكفي عيشهم . ويصور صاحب تحفة الأحباب إحدى هذه الأزمات التي ترتبت على إنخفاض منسوب مياه النيل . وكيف أن أهل الريف هجروا بلادهم « وجاءوا من بلادهم وأتوا مصر ( القاهرة ) ، وامتلاّت حارات مصر ( القاهرة ) وأزقتها .. وهلك أهل القرى . حتى صار المسافر يمر بالقرية ، فلا يجد فيها من أهلها إلا القليل » (١) .

وصور الجبرتي في نهاية القرن الثامن عشر ، إحدى هذه الأزمات ، التي كانت تحمل بالفلاحين — نتيجة لانخفاض منسوب مياه النيل ، وعدم وصول المياه إلى الأراضي — وتضطرم إلى هجر قراهم بقوله « وجلت الفلاحون من بلادهم من الشراقي والظلم . وانتشروا في المدينة بلسائهم وأولادهم يصيحون من الجوع ويأكلون ما يتساقط في الطريق من قشور البطيخ وغيره ، ولا يجد الزبال شيئاً يكسسه واشتد بهم الحال حتى أكلوا الميت من الخيل والحمار ، فإذا خرج حمار ميت تراحموا عليه وقطعوه وأخذوه ومنهم من يأكله نيئاً من شدة الجوع ومات كثير من الفقراء بالجوع . هذا والغلاء مستمر والأسعار في الشدة وعز الدرهم والدينار من أيدي الناس . وقل التعامل إلا فيما يؤكل ، وصار سمر الناس وحديثهم في المجالس ذكر المأكل والقمح والسمن ونحو ذلك لا غير » .

وقد ذكر الجبرتي في تاريخه كثيراً من هذا الحالات (٢) ، وسجلت وثائق المحكمة الشرعية ، وسجلات دار المحفوظات أن كثيراً من القرى قد لحقها الخراب ، وأصابها الدمار ،

(١) يوسف الملواني ، تحفة الأحباب ، ص ١٣١ .

(٢) عبد الرحمن الجبرتي ، عجائب الآثار ، ج ٢ ( حوادث ذى الحجة ١١٩٨ هـ - أكتوبر

١٧٨٤ م ) ، ص ٨٣ - ٨٤ .

منذ فترة طويلة نتيجة ما حل بها من « الشراقي » وطمس حسورها ، وعدم وصول الماء إليها ، وأن إعمارها أصبح يحتاج إلى جهود ذاتية ضخمة من جانب الفلاحين لإصلاح جسورها وتعميرها ، وبعد أن ألقت الحكومة على عاتقهم القيام بهذه الأعباء في القرن الثامن عشر . وهذا يوضح إلى أى مدى أهملت الحكومة واجباتها الأساسية مثل إصلاح الجسور ، وإقامة الإصلاحات التي تساعد على النهوض بالزراعة ، التي هي عماد ثروة البلاد في ذلك الوقت . وقد سجلت هذه الوثائق النداءات العديدة من جانب الفلاحين للحكومة يطالبونها بإصلاح الخرب من جسور بلادهم وتطهير ترعهم ، وأوضحوا في نداءاتهم ، ما يترتب على هذه الإصلاحات من زيادة إنتاج بلادهم ، وبالتالي زيادة خراجها ، لكن كما اتضح من هذه الوثائق أن نداءات الفلاحين ذهبت أدراج الرياح ، وأن الحكومة لم تتر هذه النداءات أذناً صاغية ولم تجب عليها ، بل إنها أوكلت القيام بهذه الأعمال إلى بعض الملتزمين أو ألزمت في أوامرها الرسمية الفلاحين القيام بهذه الإصلاحات على حسابهم (١) .

ورغم سوء حال الفلاحين الاقتصادية ، فإننا نقرأ في الوثائق أن بعض سكان القرى . التي أصابها الخراب قاموا في بعض الأحوال بمحاولة إصلاح ما طمس من ترع قراهم ، وإصلاح جسورها بجهودهم الذاتية ، ونودى في المناطق المجاورة على الأهالي الذين تركوا ديارهم بالعودة إليها وإعمارها ، وقد كانت هذه الحالات جندادرة ، ولم تكن تشكل ظاهرة عامة (٢) وإنما الذي شكل ظاهرة عامة هو عجز الفلاحين عن القيام بهذه الإصلاحات ، واضطرارهم إلى هجر قراهم والبحث عن مناطق أخرى ، يجدون فيها وسيلة لكسب عيشهم ، حتى وصل الأمر بالفلاحين نتيجة لهذا العامل والعوامل الأخرى التي سندرسها فيما بعد إلى الهجرة إلى بلاد الشام (٣) .

(ثانياً) : سبقت الإشارة إلى أن القرن الثامن عشر . شهد صراعاً عسكرياً متصلاً بين البيوت المملوكية المتعاقبة ، ومحاولة كل منها ، الاستحواذ على مقاليد الأمور في البلاد ،

(١) - أرشيف المحكمة الشرعية ، سجلات الديوان العالي ، سجل رقم (٢) ، ص ٧٥ ، مادة (١٠٩) .

- دار المحفوظات العمومية ، مخزن (١٨) عين (١٧) ، دفتر رقم (١٣٥٦) .

(٢) دار المحفوظات العمومية ، مخزن (١٨) ، عين (١٩) دفاتر الترابيع رقم ١٦٠٥ ،

١٦٠٨ ، عين (١٧) ، دفتر رقم (١٤٥٦) .

(٣) عبد الرحمن الرانعى ، تاريخ الحركة القومية ، ج ٣ ، ص ٢٣٥ .

بخاصة وأن هذا القرن يعدُّ بحق ، فترة ازدياد النفوذ المملوكي ، على كل سلطة عثمانية في البلاد ، حيث أصبحت السلطة الفعلية في يد الأمراء الأقوياء من المماليك .

وكان من تأثير انقسام هؤلاء الأمراء إلى أحزاب متصارعة ، وما استتبع ذلك من عمليات عسكرية فيما بينهم ، ثم عملياتهم العسكرية ضد العربان ، واتخاذ الريف ميداناً لكل هذه العمليات ، أن تعرّض كثير من القرى للخراب نتيجة لعاملين ، أولهما: كثرة ما كان يفرضه هؤلاء الأمراء المتحاربين ، على أهل الريف من « مغارم » و « فرد » و « كلف » ، حتى عجز الفلاحون عن القيام بهذه الأعباء ، وتركوا قراهم هرباً منها وخوفاً من تعسف المكّثّين بجمعها . و ثانيهما : أن سكان بعض القرى ، اضطروا إلى ترك بلادهم نظراً لتحصن بعض المتحاربين بها ، واتخاذها ميداناً لعملياتهم الحربية ، وفي نفس الوقت تعرّض هذه القرى للسلب والنهب من جانب الجند (١) .

ولم يقف الفلاحون في كل هذه الحالات ، التي كانت تنزل بهم موقف المستسلم ، بل إننا نقرأ في المصادر أنهم قاموا في بعض الأحيان بقتل الميّمين ، لجمع المغارم والكلف والفرد منهم ؛ ولم يرضخوا لهذه المظالم ، وإن كانت هذه الحالات كذلك لم تكن تشكل ظاهرة عامة ، وإنما على كل حال لها مغزاها الذي يدل على أن الفلاح مهما هجر قريته فهو مطارد بهذه المظالم من جانب أصحاب النفوذ ، ولذا فإنه فضّل في بعض الأحيان ارتكاب جريمة القتل ليفرج عن مكوّنون ذات صدره ، وتعبيراً عن عدم رضاه عن الأساليب غير الإنسانية التي كانت تتبع في معاملته .

هكذا كان حال طبقة الفلاحين ، التي كانت — ولا تزال — تمثل السواد الأعظم من السكان ، والمنتج الوحيد لمعظم ثروات البلاد . طبقة حرمت التمتع بشمرة إنتاجها ، ووقع عليها كثير من الظلم والإعباء سواء من أجهزة الإدارة أو من العربان في بعض المناطق ، كما سنرى ، وكذلك من بعض أفرادها ممن أصبح لهم صلة بالإدارة مثل مشايخ القرى ، مما اضطّر الكثير من أفرادها في بعض الأحيان إلى هجر قراهم .

(١) عبد الرحمن الجبرتي ، عجائب الآثار ، ج ٣ ( حوادث صفر ، شعبان ١٢١٩ هـ — مايو ، نوفمبر ١٨٠٤ م ) ص ٢٩٥ ، ٣١٤ .

يذكر الجبرتي الكثير من هذه الحوادث يكفي أن نشير إلى أمثلة منها ، فقد وقعت " حرب بين العسكر والمصرية والعربان . . . عند الخصوص وبهتيم ، وجلا أهل تلك القرى ، وخرجوا منها ، وحضروا إلى مصر بأولادهم ، وقصاعهم ، فلم يجدوا لهم مأوى ، ونزل الكثير منهم بالرميلة " . ويذكر كذلك أن أهالي قرية شابور جلوا عنها نتيجة للعمليات الحربية التي دارت بالقرب منها " وخرجوا على وجوههم ما نزل بهم من النهب وطلب الكلف " .

## الفصل السادس

### العربان

تمهيد :

- ١ - توزيع القبائل العربية في مصر في القرن الثامن عشر .
- ٢ - دور العربان في المجتمع الريفي .
- ( أولا ) الجانب الايجابي لدور العربان .
- ( ثانيا ) الجانب السلبي لدور العربان .
- ٣ - تقويم دور العربان .

\*\*\*

عند دراسة العربان ، كقطاع من القطاعات ، التي كونت المجتمع الريفي في مصر ، في القرن الثامن عشر ، لا بد أن توضع في الاعتبار عدة أمور ، كانت تحكم ظروف هذا القطاع ، ونعني بهذه الأمور السلوك القبلي سواء كان عاما أو خاصا<sup>(١)</sup> . وما استتبع ذلك من تقارب أو تنافر بين القبائل العربية التي كانت تقطن ريف مصر ، أو تتجول في داخله أو على أطرافه<sup>(٢)</sup> .

وقد كان حجم الدور الذي لعبته القبائل العربية في حياة الريف المصري كبيراً ، وكان لهذا الدور تأثير ضخم على الحياة الاقتصادية والاجتماعية وقد بلغ من تأثير هذا الدور على الحياة العامة في الريف ، أن انقسم السكان من الفلاحين إلى عصابات . تبعاً لعصابات هذه القبائل ، وقد سبقت الإشارة إلى ذلك<sup>(٣)</sup> .

(١) السلوك القبلي العام هو الذي يحمل من القبيلة وحدة واحدة ، وأهم مظاهره ، الحلف ، الحوار ، الولاء ، العد . والسلوك القبلي الخاص ، ويعني العصبية الجماعية ، وما يستتبعها من تقارب أو تنافر أو تعاون أو تشاحن ، ثم العصبية الفردية ، أي ما يميده الفرد نحو قبيلته من عصبية .

(٢) دكتور عبد الله خورشيد البري ، القبائل العربية في مصر ، ص ٢٣٤ - ٢٤٠ .

(٣) انظر ، الفصل الخامس ، ص ١٣٧ - ١٣٩ .

وقد أدرك الكتاب والمؤرخون ، دور هذه القبائل على حياة السكان في مصر منذ فترة مبكرة فأولوها عناية خاصة في كتاباتهم ، بعكس ما حدث للفلاحين ، فقد كتب المقرئ رسالة عنوانها « البيان والإعراب عما بأرض مصر من الأعراب »<sup>(١)</sup> . رصد فيها سجلا كاملا عن القبائل العربية ، التي دخلت مصر مع الفتح العربي ، وأما كن استقرار هذه القبائل ، وكذلك فإن الاهتمام بالعربان وأمراءهم هو الذي دفع السيد محمد مرتضى الزبيدي في القرن الثامن عشر إلى تأليف رسالة خاصة بنسب الهوارة وأمراءهم وربما كان الشيخ مرتضى الزبيدي متأثرا في ذلك بإكرام الشيخ همام الهواري له عند زيارته لفرشوط<sup>(٢)</sup> ، وقد أسمى الشيخ الزبيدي رسالته هذه « رفع الستارة عن نسب الهوارة »<sup>(٣)</sup> ، وهذه الرسالة ، مفقودة ، ولا شك كما هو واضح من عنوانها أنها تزيج كثيراً من العموض الذي يحيط بنسب الهوارة ، واضطراب المصادر إزاء هذا النسب<sup>(٤)</sup> .

ويستفاد من المصادر المعاصرة لفترة الحكم العثماني في مصر ، أن القبائل العربية ، توزعت في أرجاء البلاد عاليها وسافلها ، وأن الأرض المصرية بما لها من قدرة على إذابة السكان وارتباطهم بها ، اضطرت الكثير من هذه القبائل على الاستقرار بها والاشتغال بالزراعة ، وما يرتبط بها من أعمال ، فتشير هذه المصادر إلى أن بعض العربان ببلاد الريف « صار أكثرهم صاحب معاش ، وأهل زرع وفلاحة وماشية وضرع » وأصبحوا مشايخ هذه البلاد وخفرائها ، وأصبحت لهم المزارع الواسعة ، بل وأصبح منهم خولة وقضاة نواحي وقفهاء<sup>(٥)</sup> ، واتضح من دراسة دفاتر الالتزام . أن عدداً ليس بالقليل من مشايخ العرب شارك في التزامات الأراضي الزراعية ، منذ بدء تطبيق نظام الالتزام كما سبقت الإشارة ، بل

- 
- (١) تقى الدين أحمد بن علي المقرئ ، البيان والإعراب عما بأرض مصر من الإعراب ، طبع القاهرة ، ١٩١٦ .  
 (٢) عبد الرحمن الجبري ، عجائب الآثار ، ج ٢ (حوادث ١٢٠٥ هـ - ١٧٩١) ، ص ١٩٦ - ٢١٠ .  
 (٣) محمد مرتضى الزبيدي ، تاج العروس من جواهر القاموس ، ج ٣ ، ص ٦٣٤ .  
 (٤) المقرئ ، المصدر السابق ، ص ٥١ - ٥٤ .  
 (٥) نفسه ، ص ٣٦ ، ٥٨ .



وسيطر بعضهم على مناطق شاسعة من الريف في القرن الثامن عشر ، مثل شيخ العرب  
هام زعيم قبيلة الهوارة ، كما سئى ذلك فى حينه (١) .

ونظراً لأهمية الدور الذى لعبته القبائل العربية ، فى حياة الريف المصرى فى القرن الثامن  
عشر ، فإنه يجب أن نرسم صورة لتوزيع هذه القبائل فى مصر فى ذلك القرن حتى يمكن  
تقويم هذا الدور على أساس سليم .

### توزيع القبائل العربية فى مصر فى القرن الثامن عشر .

وضع هذا التوزيع ، تبعاً للإشارات التى وردت بشأن القبائل العربية المختلفة ،  
فى المصادر المعاصرة ، ووثائق المحكمة الشرعية ، وأرشيف دار المحفوظات ، وكتاب  
وصف مصر ، ولذا فإن هذا التوزيع جاء مطابقاً للتقسيم الإدارى المالى ، الذى كان سائداً  
فى مصر فى القرن الثامن عشر ، وقد كان على النحو التالى .

- ١ — جرجا : الهوارة . العبادية . زناتى . هنادى .
- ٢ — أسيوط : عرب عايد . هواراة .
- ٣ — منفوط : عرب العطايات . عربان ابن وافى المغربى .
- ٤ — ملوى : عرب أبو كرايم .
- ٥ — بنى سويف : الفوايد . العدايدة . السحارات . عرب المحارب . بنى واصل .  
عرب المزايى . عرب ضعفا .
- ٦ — المنيا : عرب بنى وايل .
- ٧ — أطفيفية : عرب بنى حرام .
- ٨ — بهنسا : عرب بنى خويلد . نجما . عربان ابن وافى المغربى .
- ٩ — جيزة : غزالة أو خيرى . عرب زيدية . بلى .

---

(١) دار المحفوظات العمومية ، مخزن ( ١ ) تركى ، عين ( ١ ) ، دفاتر الالتزام ، رقم ١ ، ٢ ،  
٣ حيث نجد بين أسماء الملتزمين عدد آليس بالقليل من مشايخ العرب ، منذ بداية تطبيق النظام فى مصر  
( ١٦٩٩ هـ - ١٦٥٨ م ) وأنظر كذلك :  
— دكتور أحمد إبراهيم زقانة ، القبائل العربية فى مصر عند المقرئى ، ص ص ٨٣ - ٨٥ .  
— أنظر الفصل الثالث ، ص ٨٧ - ٩١ .

١٠ — البعيرة : غرب الجويلي . الهنادي . غزالة . عرب الطارة . هوارية .

١١ — المنوفية : عرب ابن بغداد .

١٢ — الشرقية : العبادية . حرام . وائل . بنو عطية .

١٣ — قليوبية : الحبابية . بنو بدر . بنو مازن .

١٤ — النظرون : عرب الحوايث . عرب سمالو . مسنيد . أولاد على . مطيريد .

يتضح من هذا التوزيع الخاص بالقبائل العربية المستقرة . أن توزيعها شمل كل أرجاء البلاد ، هذا بالإضافة إلى القبائل العربية الأخرى غير المستقرة . التي كان تتجول في داخل الريف ، أو على أطرافه ، ويستفاد من إشارات المصادر المعاصرة . ومن وثائق المحكمة الشرعية ، أن هذه القبائل العربية ، سواء المستقرة منها . أو المتجولة . قد لعبت في تاريخ مصر عامة ، والريف بخاصة دوراً بارزاً . ذا جانبين ، جانب إيجابي . وآخر سلبي ، وكان هذا الدور بجانبيه ، يتناسب ، وحجمها الذي أصبحت تشكله في بناء المجتمع المصري في ذلك القرن .

واعتماداً على المصادر التي سبقت الإشارة إليها يمكن معالجة كل من الجانبين على النحو التالي :

(١) استعنت في رسم هذا التوزيع بالمصادر التالية :

- أحمد كتحدا عزبان ، الدرة المنصاة ، ص ص ٥٩ ، ١١٤ ، ١١٥ ، ١١٨ ، ١٢٤ ، ٣٠٦ ، ٣٠٩ ، ٣٤٢ ، ٣٥٨ ، ٤٨٤ ، ٤٩٣ .
- يوسف الملواني ، تحفة الأحباب ، ص ص ٢٣٠ ، ٢٣٧ ، ٢٣٩ ، ٢٤٠ ، ٢٤١ ، ٢٤٢ ، ٢٧٥ ، ٣٢٦ ، ٤٧٢ ، ٤٧٣ .
- أحمد شلبي بن عبد الغني ، أوضح الإشارات ، ص ص ٧٥ ، ٧٦ .
- عبد الرحمن الجبرقي ، عجائب الآثار ، ج ١ ( أحداث ١٠٩٩ ، ١٠٦٠ ، ١١٢٣ ، ١١٣٥ ، ١١٤٧ هـ - الموافق ١٦٨٧ ، ١٦٩٤ ، ١٧١١ ، ١٧١٣ ، ١٧٢٤ م ) ومواقع متفرقة في جميع السنوات التي أرخ لها .
- دار المحفوظات العمومية ، مخزن ( ١ ) تركي ، عين ( ٦١ ) ، دفاتر أحباسي رقم ١٦١٧ ، ١٦١٩ ، ١٦٢٤ .
- أرشيف المحكمة الشرعية ، سجل مبيعات الباب العالي ، رقم ١٦٩ ، المادة ٢٧٤ ، ص ٨٣ .

## (أولاً) الجانب الإيجابي لدور العربان في المجتمع الريفي :

احترف الكثير من القبائل العربية المستقرة الزراعة ، وأصبح منهم مشايخ للقرى ، وخفراء<sup>(١)</sup> وخولة ، وتمكن الكثير من مشايخ هذه القبائل من السيطرة على الالتزامات الواسعة في مناطق استقرارهم ، والمناطق المجاورة ، فقد ثبت من واقع دفاتر الالتزام ، أن نسبة ليست بالقليلة ، من مشايخ العرب ، قد أصبحوا ملتزمين<sup>(٢)</sup> ، ومن هنا كان دور مشايخ القبائل العربية المستقرة فعالاً وإيجابياً ، في حماية المناطق التي تقع فيها التزاماتهم ، ضد غارات القبائل العربية الأخرى غير المستقرة ، وخير مثال لهذا النوع من العربان ، عربان الهوارة بالصعيد ، فمنذ استقرارهم في مناطق الصعيد الأعلى (٧٨٢ هـ — ١٣٨٠ م) وبسط نفوذهم على المنطقة الممتدة من البهنسا شمالاً إلى قوص جنوباً ، وأدعن لهم سائر العربان بالوجه القبلي ، وصارت القبائل العربية في هذه المنطقة ، طوع قيادهم<sup>(٣)</sup> ، ومنذ ذلك الحين وهم يحترفون الزراعة ويلعبون دوراً إيجابياً في تاريخ هذه المنطقة ، ورغم احتفاظهم لأنفسهم بمركز اجتماعي متميز على الفلاحين أهل البلاد الأصليين ، فإنهم احتفظوا لأنفسهم كذلك بعلاقات طيبة ، مع هؤلاء الفلاحين ، وأصبحت لهم الإمارة على منطقة جرجا ، واعترفت الإدارة لهم بهذه الإمارة فلقب أمير يذكر أمام الكثير من أسماء الهوارة الذين أصبحوا ملتزمين عندما طبق هذا النظام في مصر ، فوجد مثلاً « أمير عبدالله وأمير موسى من أولاد عمر أمير عربان هواره »<sup>(٤)</sup> ، وأمير داود بن أحمد الناصر بن إسماعيل بن أمير عمر أمير عربان هواره »<sup>(٥)</sup> وتذكر إحدى الحجج الشرعية دولار الهواري بالصيغة التالية « افتخار السادة الأمرا الكرام عمدة الكبراء الفخام ذو القدر والمجد والاحتشام ، أمير اللواء الشريف السلطاني ، ومعهد العز المنيف الخاقاني ،

(١) المقرري ، المصدر السابق ، ص ٥٨ .

(٢) دار المحفوظات العمومية ، مخزن (١) تركي ، عين (١) دفاتر الالتزام الخاصة بالوجهين القبلي والبحري .

(٣) محمد بن إياس ، بدائع الزهور ، ج ٣ ، ص ١٢ ، ابن تغري بردي ، النجوم الزاهرة ،

ج ١٢ ، ص ١٥٦

— القلقشندي ، صبح الأعشى ، ج ٢ ، ص ٦٩

(٤) دار المحفوظات العمومية ، مخزن (١) تركي ، عين (٤) ، دفتر ٢٢٤ .

(٥) دار المحفوظات العمومية ، مخزن (١) تركي ، عين (٦) ، دفتر ٤٠٧ .

الأمير دولار بك حاكم ولاية الدجرية ( جرجا ) وأمير عربان هواره بالصعيد الأعلى وما مع ذلك أبّد سعدده أمين» (١).

وقد أقرّ العثمانيون ، إمارة الهواره على الصعيد ، نظير تعهدهم بجمع المال والغلال ، المقررة للدولة وظل الأمر على هذا الحال حتى ( ٩٨٣ هـ — ١٥٧٦ م ) حين صدر مرسوم بإقصاء الهواره عن إمارة الصعيد وعهد بالحكم في منطقتهم إلى أحد البكوات المعاليك ، وكان أول من تولى منصب حكم جرجا هو الأمير سليمان جنبلات (٢) ، وذكر المرسوم أن سبب إقصاء الهواره عن الإمارة في منطقتهم . راجع إلى مآرته الدولة من تقصيرهم في جمع الخراج ، وظلم الأهالي ونهب أموالهم وحيواناتهم ، وعدم اهتمامهم بعمارة الجسور ، وشئون الزراعة (٣) . ورغم ذلك فإن الهواره استطاعوا استعادة مكاتهم وسيطرتهم ، في القرن الثامن عشر ، وعمل الملتزمون منهم على حماية الفلاحين في مناطق الصعيد الأعلى والأوسط من هجمات القبائل العربية الأخرى ، وتوجد إشارات في المصادر المعاصرة تؤكد هذا الجانب الإيجابي من دور عربان الهواره في حماية الصعيد ، ومطاردة العربان الذين أموا مناطق نفوذهم بقصد السلب والنهب (٤) ، ولذا فإن فلاحى هذه المناطق توفر لهم الأمن والاطمئنان تحت نفوذ الهواره ، الذين تغلب نفوذهم على مختلف القبائل القاطنة في الصعيد . وبخاصة في عهد شيخ العرب همام الذى امتد نفوذه ، من أسوان إلى المنيا وتغنى الفلاحون في هذه المناطق بعده ، نظراً لما كانوا يلقونه من مدد وتسامح في حالة تقصيرهم في تسديد ما عليهم من خراج ، وربما كان هذا الأسلوب أحد الأسباب التي ساعدته على بسط نفوذه على مناطق واسعة من الصعيد ، وقد وصف بأنه « عظيم بلاد الصعيد ، ومن كان خيره وبره يعم القريب والبعيد ، وقد جمع فيه من السكال ، مالىس فيه لغيره مثال ، تنزل بحرم سعادته قوافل الأسفار ، وتلقى عنده عصا التسيار » (٥) وقد ذكر جيران « أن مصر العليا كانت سعيدة في حكمه ، وجميع الأهليين ، من فقير وغنى ، ومسلم ومسيحى قد

(١) دار المحفوظات العمومية ، مخزن ( ١ ) تركى ، عين ( ٧١ ) ، دفتر مرتبات خدمة الديوان عربى ، رقم ٥٢٤٩ ، ص ١٠٥ ( صور حجج شرعية بنهاية الدفتر ) .

(٢) Vansleb : The present state of Egypt, p. 91

(٣) على مبارك ، الخطط ، ج ١٠ ، ص ص ٥٣ — ٥٥

(٤) يوسف الملوانى ، المصدر السابق ، ص ٢٣١ .

— أحمد شلى بن عبد الغنى ، المصدر السابق ، ص ص ٤٢ ، ٤٥ ، ١٧٤ ، ٣٨٠ ، ٥٢٠ .

(٥) عبد الرحمن الجبرق ، عجائب الآثار ، ج ١ ، ( حوادث ١١٨٣ هـ — الموافق ١٧٦٩ م )

حفظوا له أكرم الذكرى ، وما منهم أحد لا يبدى أسفه على النظام الذى كان قد وضعه للأمن ، والعناية التى كان يبذلها لصيانة الترع والجسور ، ودرجة الازدهار التى أبلغ الزراعة إليها <sup>(١)</sup> . وقد وصل عن طريق علاقته الحسنة بأهالى المنطقة وتعاونهم معه ، وتوفيره الأمن لهم ، إلى درجة من الثراء تفوق الوصف .

وفي المناطق الأخرى من البلاد لعب العربان دوراً إيجابياً . تفاوتت في درجته من منطقة إلى أخرى ، رغم أن المصادر تؤكد أن الفلاحين فى الوجه البحرى ، كانوا كثيراً من هجمات العربان عليهم ، ونهب غلالهم وأخذ أموالهم ، مما اضطر السلطات الحاكمة ، إلى وضع بعض القرى فى حماية العربان المستفلحين لحمايتهم من هجمات العربان المتنقلين <sup>(٢)</sup> رغم ذلك فإن اشتغال بعض العربان بالخطارة ، أى الحراسة ضد الغارات التى كانت تقوم بها القبائل العربية الأخرى المتنقلة ، كان له تأثيره على حماية هذه المناطق ، وقد أطلقت وثائق المحكمة الشرعية على العربان الذين اشتغلوا بالخطارة اسم « العرب المدركين » أى الذين عليهم حماية الأدراك أو المناطق الواقعة تحت نفوذهم ، وقد كان لهم نظير قيامهم بهذا العمل أجره عين على كل فدان ، من مساحة المنطقة الواقعة تحت حمايتهم ، أصبحت تنص عليه عقود الإيجارات التى كانت تعقد بين الملتزمين والفلاحين ، وقد رُفد هذا الأجر طبقاً لما ورد بهذه الوثائق بخمسة أنصاف عن كل فدان <sup>(٣)</sup> كما أن دفاتر الترايع سجلت بين عادات البرانى الخاصة ببعض القرى عادة للعربان ، وهذا يوضح أنهم فرضوا لأنفسهم مثل بقية أجهزة الإدارة ، عادة على الفلاحين ، زيادة عن الأجر المقرر لهم <sup>(٤)</sup> .

وقد أدرك قانون نامية سليمان دور العربان المستقرين فى حماية مناطقهم ، فنص فى أكثر من موضع على مسئولية مشايخ العربان عن حماية الأمن فى مناطقهم ، وأشركهم فى مسئولية ترك الفلاحين قراهم ، والهروب إلى مناطق أخرى ، وحملهم مسئولية إرجاع الفلاحين الهاربين إلى قراهم ، وإلا تحمّلوا خراج ما يترك من بور من الأراضى السلطانية ، ومن هنا

(١) ب . س . جبرار ، المصدر السابق ، ص ٢٨ .

(٢) دكتور سعيد عبد الفتاح عاشور ، المجتمع المصرى فى عصر سلاطون المماليك ، ص ٥٤ .

(٣) أرشيف المحكمة الشرعية ، سجلات مبيعات الباب العالى ، سجل ٣١٣ ، مادة ٧٢٩ .

- سجل إسقاط القرى رقم ( ٢ ) ، ص ٩٨ .

(٤) دار المحفوظات العمومية ، مخزن (١٨) عين (١٧) ، دفاتر الترايع ، ١٦٠٥ ،

كان تعاون بعض مشايخ العربان المستقرين ، مع أجهزة الإدارة ، إلى حد ما للقيام بهذا العمل (١) .

وخير مثال لهؤلاء العربان الذين عملوا بالخفارة عربان الحباية بالقلبوية ، الذين أصبح لهم في عهد سالم بن حبيب خفارة البرين الشرقي والغربي من بولاق إلى رشيد ودمياط، وقد بلغ من نفوذ سالم هذا أن «لا يقدر ملتزم على تنفيذ أمر مع فلاحيه ، إلا بإشارته ، أو بإشارة ، من البلد ، في حمايته من أقاربه ، وكذلك مشايخ البلاد مع أستاذيهم » وقد امتدت حمايته ، وحماية أقاربه على غالب بلاد القليوبية والشرقية (٢) .

ويستفاد من وثائق المحكمة الشرعية ، أن كثيراً من العربان وبخاصة في الوجه البحري احترفوا نظام الخفارة ، الذي ضمن لهم مورداً ثابتاً من الرزق والنفوذ في آن واحد ومكسبهم من القيام بدور إيجابي في حياة الريف ، تمثل في ضمان الأمن والاطمئنان للفلاحين ، إلى حد ما ، في بعض المناطق ، ويمكن أن يضاف إلى هذا الجانب الإيجابي من دور العربان ، دورهم في مقاومة الحملة الفرنسية ، في المناطق المختلفة من البلاد فما كادت الحملة تنزل ثغر رشيد في (محرم ١٢١٣ هـ - ١٧٩٨ م) ، حتى انضم العربان ، إلى أهل الثغر لمقاومتها ، وفي اليوم اشترك العربان في هذه المنطقة في مطاردة الفرنسيين ، وقد أدرك الفرنسيون خطورة العربان على وجودهم في مصر فاستعملوا ضدهم كل وسائل العنف . وقتلوا بعض مشايخ العربان ، مثل شيخ العرب سليمان الشواربي شيخ قليوب ، وثلاث من مشايخ العربان في الشرقية ، بحجة أنهم اطلعوا على كتابات لهم ، لأهل سرياقوس ، فيها تحريض عليهم ، كما وجدوا كثيراً من الأسلحة والأمتعة ، التي نهب منهم لدى عرب العبادة في الخانقاه .

وقد ظهر تعاون العربان مع المماليك جلياً في مقاومة الحملة وأوى العربان الأمراء المماليك في المناطق المختلفة ، وقدموا لهم الكلف والمؤن ، مؤازرة منهم في مقاومة الحملة التي دهمت البلاد ، وذلك في الوقت الذي امتنع فيه بعض هؤلاء العربان ، وبخاصة عربان بني عدى في الصعيد عن تقديم الكلف والضرائب للفرنسيين ، مما اضطر هؤلاء إلى الإسراف في قتل هؤلاء العربان ، وقصفهم بالمدافع .

(١) قانون نامة سليمان ، النسخة السابقة ، ص ١٨ - ٢٥ .

(٢) عبد الرحمن الجبرتي ، عجائب الآثار ، ج ١ ( حوادث ١١٨٣ هـ - ١٧٦٩ م ) ، ص ٣٤٥ .

وقد ذكر بونايرت في منشور أذاعه عقب عودته من فلسطين « أن من أسباب عودته  
بجته في تأديب العربان من بلى ، والعبادة ، وغيرهم ، الذين يناصرون المالك ويحركون  
الفتن في الأقاليم في غيابه ويعيثون في البلاد فساداً ونهباً » (١) .

من العرض السابق ، لهذا الجانب الإيجابي ، من دور العربان في مجتمع الريف المصري  
في القرن الثامن عشر ، يتضح أن بعض العربان ، وبخاصة المستقرين منهم ، أصبح لهم  
تأثيرهم الفعال في المجتمع الريفي . وفي التركيب الاجتماعي لسكان الريف . وقد لعب العربان  
إلى جانب دورهم الإيجابي هذا ، دوراً سلبياً ، كان له أثره الكبير على الحياة الاجتماعية  
في الريف ، وليس من المبالغة ، أن نؤكد أن هذا الدور السلبى كان أكثر وضوحاً  
وأبعد أثراً في المجتمع الريفي ، مما كان عليه دورهم الإيجابي ، ولتوضيح هذا الرأى يمكن  
معالجة الجانب السلبى من دور العربان على النحو التالى :

### (ثانياً) الجانب السلبى لدور العربان في المجتمع الريفي :

إن لهذا الجانب من دور العربان في حياة مجتمع الريف ، جذوره الضاربة ، التى  
تسبق الفتح العثمانى لمصر بفترات طويلة ، فقد فعلوا بالفعل حين فى بعض المناطق « مالتفعله  
الخوارج ولا الكفرة » (٢) على حد تعبير أبو المحاسن المؤرخ المعاصر لفترة العصر المملوكى

(١) عبد الرحمن الجبرقى ، عجائب الآثار ، ج ٣ ( حوادث محرم ١٢١٤ هـ - يونيه ١٧٩٩ م )  
ص ص ٧١ - ٧٢ .

- عبد الرحمن الجبرقى ، مظهر التقديس ، ج ١ ، ص ص ٢٠٩ - ٢١٠ .

« نص ماجاء فى فرمان الصادر من الديوان الخصوصى ، المعلنون " صورة فرمان من بتوع الفرنسوية  
من محفل الديوان الخصوصى بمحروسة مصر خطاباً لأقاليم مصر الشرقية والغربية والمنوفية والقليوبية  
والجيزة والبحيرة " ثم توجه ( بونايرت ) راجعاً إلى مصر المحروسة لأجل سببين الأول أنه وعدنا  
برجوعه إلينا ، بعد أربعة أشهر ، والوعد عند الحردين ، والسبب الثانى أنه بلغه أن بعض المفسدين  
من الفز والعربان ، يحركون فى غيابه الفتن والشور فى بعض الأقاليم والبلدان ، فلما حضر سكنت  
الفتنة ، وزالت الأشرار ، مثل زوال اليم عند شروق الشمس ، وسط النهار . . . والفز والعربان  
يطعموكم ويفروكم ، لأجل أن يفسدوكم فينبوكم ، وإذا كانوا فى بلد ، وقدمت عليهم الفرنسيين  
فرواهاربين منهم كأنهم جنود إبليس » .

صورة فرمان صادر من الديوان الخصوصى ضمن مجموعة " أوامر وفرمانات أمراء الفرنساوية "  
مخطوطة على ميكروفيلم . معهد المخطوطات ، جامعة الدول العربية ، تحت رقم ١٠٠ تاريخ .

- حصلت على نسخة من هذه الأوامر فى حوزتى .

(٢) أبو المحاسن بن تغرى بردى ، منتخبات من حوادث الدهور فى مدى الأيام والشهور ، ج ٣ ،

وقد قام العربان في البعيرة والشرقية والفيوم، والنيا بكثير من عمليات السلب والنهب وقطع الطرق والإخلال بالأمن ، وهناك إشارات عديدة في بدائع الزهور لابن إياس في حوادث (١٨٧٢ هـ - ١٤٦٧ م) ، (١٨٧٥ هـ - ١٤٧٠ م) ، (١٨٧٩ هـ - ١٤٧٤ م) (١٨٨٢ هـ - ١٤٧٧ م) ، (١٩٠٢ هـ - ١٤٦٩ م) ، (١٩٠٤ هـ - ١٤٩٨ م) يشير فيها إلى عمليات التمرّد والمصيان التي كان يقوم بها العربان في المناطق المختلفة والتي يصاحبها السلب والنهب وقطع الطرق ، والامتناع عن دفع الخراج<sup>(١)</sup> وتشير بعض المصادر إلى أن المحرك الأساسي للعربان من وراء عملياتهم هذه اعتقادهم أنهم أحق بالحكم من المالك . اللذين لا تزال آثار الرقّ عالقة بهم<sup>(٢)</sup> ، على حد اعتقاد هؤلاء العربان . الذين كانوا يرون أن المالك « عبيد خوارج » ويذكر المقرئ أن العربان اجتمعوا وأقاموا من بينهم حاكماً وقالوا : « نحن أصحاب البلاد ونحن أحق بالحكم من المالك ، وكفى أننا خدمنا بني أيوب وهم خوارج خرجوا على البلاد »<sup>(٣)</sup> ، ومن هذا المنطلق أصبح العربان مصدر إزعاج للسلطات المملوكية<sup>(٤)</sup> التي ظلت في صراع دائم مع العربان في مختلف المناطق ، وبخاصة عربان الشرقية ، وقد كانت عمليات العربان هذه مصدر إزعاج للريف وأهله في كثير من المناطق ، وقد عبر ابن إياس عما حل بالبلاد من جرّاء هذه العمليات في (١٩٠٩ هـ - ١٥٠٣ م) قبل الفتح العثماني بقوله :

وقد كفى في عامنا ماجرى من قلة الأمن وقطع الطريق<sup>(٥)</sup>

وظل عدم الارتياح بين المالك والعربان سائداً ، حتى همّ السلطان الغوري بالخروج لملاقاة السلطان سليم ، فأراد أن يشرك معه في جيشه عدداً ، من خيالة العربان في الشرقية ،

- 
- (١) محمد بن إياس ، بدائع الزهور ، ج ٣ ، ص ٧١ ، ١٠٥ ، ١٢٠ ، ١٢٦ ، ٣٦١ ، ٣٦٥ ، ٤٠٥ ، ج ٥ ، ص ٢٢ ، ٣١ ، ١٣٣ .  
 — محمد عزة دروزة ، عروبة مصر ، ص ١٤٣ .  
 (٢) محمد بن إياس ، المصدر السابق ، ج ١ ، ص ٣٨٦ .  
 (٣) المقرئ ، السلوك ، ج ١ ، ص ٣٨٦ .  
 (٤) دكتور سميد عبد الفتاح عاشور ، المجتمع المصري ، ص ٥٢ .  
 (٥) محمد بن إياس ، المصدر السابق ، ج ٥ ، ص ١٤ .



والغربية ، والصعيد ، ولكنه سرعان ما صرف نظره عن هذا الأمر، بناء على نصيحة أمراء الجند الذين خشوا مغبة إشراك هؤلاء العربان في الجيش المملوكي<sup>(١)</sup> .

وقد أيدت الحوادث صدق حدس هؤلاء الأمراء الذين أثنوا الغورى عن إشراك العربان في جيشه ، فما كادت أنباء هزيمة تصل أذان هؤلاء العربان ، حتى انتقصوا من شأن السلطات المملوكية ، وقاموا في أما كن متعددة من الريف بقطع الطرقات ، وامتنعوا عن إرسال التقاسيط التي عليهم ، فتعطلت بذلك الجوامك<sup>(٢)</sup> .

وقد ساءت حالة الخزينة في هذا الوقت الحرج ، نتيجة لتصرفات العربان ، في كثير من المناطق ونهبهم السابلة والضياع ، وعدم إرسالهم الأموال الأميرية المقررة عليهم<sup>(٣)</sup> .

ويضاف إلى هذا الجانب العدائي الذي أظهرته القبائل العربية ضد السلطات المملوكية قيام حسن بن مرعى وابن أخيه شكر بتسليم السلطان طومان باى للسلطان سليم لها كته ، رغم ما كان بينهم من صداقة<sup>(٤)</sup> .

والواقع أن الريف المصرى تأثر كثيراً بهذا الجانب العدائي ، فكثيراً ما تعطلت طرقاته ، وانقطعت سبل الاتصال بين القرى ، وكسدت الأحوال . وعمَّ الخراب والدمار بعض المناطق ، في كثير من الأحيان .



(١) محمد بن إياس ، المصدر السابق ، ج ٥ ، ص ١٣٦ .  
يذكر " أشيع أن السلطان رسم لطوائف العربان الذين حضروا بأن يرجعوا إلى بلادهم ، وقد أشار بعض الأمراء على السلطان أن العربان ليس بهم فائدة في خروجهم مع التجريدة ، فرسم لهم العودة إلى بلادهم " .

(٢) نفسه ، ج ٥ ، ص ١٣٥ .  
يذكر في هذا الصدد أنه " في يوم الإثنين خامس عشرة ( ١٥ ذى الحجة ٩٢٢ هـ - ٨ يناير ١٥١٧ م ) طلع العسكر ليقتبض الجامكية فقالوا لهم الطواشية : يسأغوات ما فيها اليوم جامكية ، البلاد خراب والعرب مفتنة في الطرقات ، ومشايخ العربان والمدركين ما أرسلوا من التقاسيط التي عليهم شيئاً ، فإن حصل شيء على يوم الإثنين فينفضوا عليكم . فنزل العسكر من القلعة وهو في غاية النكد ، فإن لهم ستة أشهر لم يصرف لهم السلطان ثمن اللحم المنكسر ، وقد تعطلت الجوامك أيضا " .

(٣) نفسه ، ج ٥ ، ص ١٣٣ .

(٤) نفسه ، ج ٥ ، ص ١٣٥ .

أما عن موقف العربان تحت الحكم العثماني ، فلم يختلف كثيراً عما كان عليه الحال في العصر المملوكي بل في حقيقة الأمر ، كان امتداداً له ، فمع أن السلطات العثمانية عملت منذ بداية حكمها على استمالة العربان إلى جانبها بالطرق الودية ، كما أن قانون نامه سليمان أشار في كثير من المواضع إلى السلطات التي منحها لمشايخ العربان في مناطقهم<sup>(١)</sup> ، اتقاء لشركهم ، وتقديراً لتمرّداتهم ، لكن يبدو أن الموقف العدائي إزاء السلطات الحاكمة ، كان قد تأصل في نفوس هؤلاء العربان ، فمع بداية الحكم العثماني أعلن عبد الدائم بن بقر شيخ عربان الشرقية في (٩٢٤هـ — ١٥١٨م) تمرداً على السلطة وامتناعاً عن دفع الخراج ، وازداد خطبه ، حتى أن المصادر المعاصرة تذكر أن خاير بك أول نائب للسلطان العثماني على مصر ، أخذ « في أسباب تحصين القلعة تحسباً من النتائج »<sup>(٢)</sup> .

ورغم ذلك فإن السلطات العثمانية ، ظلت مستمرة في تجريب أسلوب استمالة العربان إلى جانبها بالطرق الودية ، لعل ذلك يجدي نفعاً على المدى القريب ، فتذكر المصادر أن السلطان العثماني سليمان القانوني ، أرسل في (٩٢٧هـ — ١٥٢٠م) خلعةً لمشايخ العربان في الصعيد والوجه البحري البارزين منهم والثانويين ، وأقرّ بعضهم في مشيخة بعض الجهات وبخاصة في الصعيد<sup>(٣)</sup> ، إلا أن هذا الأسلوب لم يجد مع العربان فتىلاً ، فيذكر ابن إياس أنه في ذات الوقت « قدمت الأخبار بأن الأمير فرحات الذي قرر في نيابة طرابلس ، لما وصل إلى الصاحية وجد العربان هناك مفتنة ، فأرسل يطلب من ملك الأمراء نجدة فإن العربان قد ثاروا عليه في الطريق ، فأرسل إليه جماعة الكحولية والأصبهانية سرعة على الفور حتى أدركوه ، واستمروا معه إلى طرابلس ، وكانت العربان في هذه الأيام في غاية الفساد »<sup>(٤)</sup> .

(١) قانون نامة سليمان ، النسخة السابقة ، ص ص ١٠ — ١٨ .

(٢) محمد بن إياس ، المصدر السابق ، ص ص ٢٤٠ — ٢٤١ .

— محمد عزة دروزة ، المصدر السابق ، ص ١٤٦ .

(٣) محمد بن إياس : المصدر السابق ، ص ص ٣٩٢ — ٣٩٤ .

— حيث ذكر " وكان السلطان سليمان أرسل إلى الأمير علي بن عمر خلعة الاستمرار على حاله بمشيخة جهات الصعيد . وقد رأى الأمير علي بن عمر في دولة بني عثمان مالا رآه أحد من أجداده ولا أقاربه من العز والعظمة والمسال العظيم " .

وذكر كذلك أن أمير الأمراء " أخلع على الأمير واصل بن الأحمد شيخ جهات الصعيد وقرره على عادته في مشيخته على العادة " .

(٤) نفسه ، ج ٥ ، ص ٣٩٤ .

ويبدو أن الدولة العثمانية ، قد أصبحت تضيق ذرعاً بكثرة تمردات العربان ، وقيامهم بعمليات السلب والنهب في كثير من مناطق الريف بصورة متوالية . مما أدى إلى تعطل الأسفار والاتصال بين البلدان : في كثير من الجهات ، وكثرت شكاوى الفلاحين ، ضد العربان ، وما يرتكبونه من أعمال السلب والنهب ، ولذا فإننا نقرأ في المصادر المعاصرة إشارات إلى توالى الخطوط الشريفة من السلاطين العثمانيين إلى ولايتهم في مصر ، يحثونهم فيها بالعمل على القضاء على هؤلاء العربان وبخاصة المتجولين منهم ، وأسروهم وإجلالهم عن أرض مصر .

ورغم محاولات الولاة العديدة ، العمل على كسر شوكة هؤلاء العربان ، فإن العربان لم ترهبهم هذه المحاولات العسكرية ضدهم . واستمروا في ممارسة أعمالهم سالفة الذكر ، وأضرب الريف من جرائها كثيراً ، بل إن آثار عمليات العربان لم تقتصر على الفلاحين دون سواهم ، بل تعدتهم إلى الملتزمين حيث سطا العربان على حصص التزاماتهم ، فيذكر صاحب تحفة الأحباب أن «وردت جماعة من الملتزمين بالصعيد ، وفلاحين ، يشكون ويتظلمون من العربان فجاء حسين باشا السناجق والأغوات وطالبهم بما وعدوه على العربان» ، وكان قد سبق له بناء على خط شريف من الدولة العثمانية في أوائل ( محرم ١١١٠ هـ — يوليو ١٦٩٨ م ) أن طلب منهم القضاء على هؤلاء العربان . بعد أن كثرت شكاوى الأهالي ضدهم ، وبخاصة عربان عبدالله بن وافي المغربي . فتعلموا له من قبل بأمر قد انتهت (١) .

وفعلاً أرسلت التجاريد ضد عربان الصعيد ، بقيادة عوض بك وخمسة سناجق آخرين (٢) وأغوات السباهية الثلاثة ، وأتباعهم وأنصارهم ، وتمكنت هذه التجاريد من الانتصار على

(١) يوسف الخلواني ، المصدر السابق . ص ٢٣٩ .

ذكر أنه في «أوائل محرم الحرام (١١١٠ هـ — يوليو ١٦٩٨ م) حضر أغا من البلاد الرومية ، بيده خط شريف خطاباً لحسين باشا أنك تركب أنت والسناجق والأغوات على عربان عبدالله بن وافي المغربي ، المتغلبين على الصعيد ، وتستمر خلفهم تقتل فيهم ، وتأسر منهم ، إلى أن تجليهم عن أرض مصر فلما قرئ الأمر بالديوان على العسكر ، أجابوا بالامتثال لكنهم سوفوا به وقالوا لا يمكن السفر ، إلا بعد دخول الحاج وتسليم الحمل ، ولما قدم الحمل تعللوا بالنيل ، وقالوا لا يمكن سفر ، ما لم يهبط النيل وتسلك الطرقات » .

(٢) كان هؤلاء السناجق هم : أيوب بك أمير الحاج ، وإسماعيل بك دفتر دار ، لإبراهيم بك أبو شنب ، سليمان بك تابع قيطاس بك ، أحمد بك ياقوت زاده .

— نفسه ، ص ٢٤١ .

عربان ابن وافي الذين ولّوا هاريين إلى الوجه البحرى ، ومنه إلى الواحات ، ولكن حين ألجأتهم الضرورة « هبطوا في صعيد مصر بمحل يعرف بحاجر الجعافرة ، قريباً من إسنا وبصحبته على أبو شاهين شيخ عربان النجعة » (١) .

وهنا لعب عربان الهوارة المستقرون دوراً بارزاً في حماية مناطقهم من غارات هؤلاء العربان فاحتاطوا بهم ، بناء على تحريض من عبد الرحمن بك ، أحد الأمراء المماليك الذى كان على رأس تجريدة لمطاردة هؤلاء العربان « فاحتاطوا بهم ونهبوهم ، وأخذوا منهم جملة كبيرة من الجمل بأحمالها وغيرها فعوّّلوا على الفرار ، فتبعهم خيل هوارة ، إلى أن وصلوا حاجر منفلوط » ، ومازلوا كلما نزلوا أرضاً قاتلهم أهلها « وقتلهم كل من عوض بك ، وعبد الرحمن بك » الذى أذاقهم « أضعاف ما أذاقهم عوض بك من الذل والهوان » ، ويعلمنى صاحب تحفة الأحباب على منازل هؤلاء العربان من نكال بقوله « وأوقعهم الله تعالى فى النكال والخسران بما فعلوه فى سالف الأزمان ، وكما قيل فى الأمثال ، كما تدين تدان » (٢) .

وفى هذا التعليق نلمس ضيق وسخط الأهالى ، وعدم رضائهم على تصرفات العربان السلبية التى أثّرت كثيراً فى حياة المجتمع الريفي بخاصة ، والمجتمع المصرى عامة .

وما كادت السلطة الفعلية تنتقل إلى أيدي الأمراء المماليك ، فى القرن الثامن عشر ، ويتغلب نفوذهم على نفوذ الباشوات العثمانيين ، حتى عمل هؤلاء الأمراء كما يبدو من إشارات المصادر المعاصرة ، على إشراك العربان فى الفتن السياسية والصراعات العسكرية ، التى كانت تثور بين البيوت المملوكية ، واستغل العربان هذه الاضطرابات لصالحهم ، وهددوا كثيراً من المناطق ، وكثرت عمليات سلبهم للقرى ، ووصل الأمر بهم إلى حد تهديد القاهرة نفسها ، واغلاق السبل دونها : كما حدث فى فتنة افرنج أحمد ، كما سبقت الإشارة ، وكذلك مشاركة كل من عربان الهوارة ، والزيدية ، وعربان نصف حرام ، لمحمد بك جركس فى صراعه ضد منافسيه (١١٣٧ هـ — ١٧٢٤ م) (٣) . وقد تأثرت القرى كثيراً بهذه

(١) يوسف اللواتى ، المصدر السابق ، ص ٢٤١ .

(٢) نفسه ، ص ص ٢٤١ — ٢٤٢ .

(٣) عبد الرحمن الجبرقى ، عجائب الآثار ، ج ١ ص ص ٣٢ — ٥٦ .

— الشيخ على بن محمد الشاذلى الفراء ، ذكر ما وقع بين عسكر المحروسة القاهرة ، تحقيق ، دكتور عبد القادر أحمد طليبات ، ص ص ٣٥٨ — ٣٥٩ .

العمليات . حتى أن الجبرتي يذكر أن عرب الضعفا في (١١٢٥ هـ - ١٧١٣ م) ،  
أخربوا الوادي ، وقطعوا دروب الفيوم<sup>(١)</sup> .

وقد استغل العربان كذلك فرصة مناصرتهم لبعض البيوت المملوكية ، وبعض  
الأوجاقات وادّعى بعضهم الالتئام إلى هذه الأوجاقات ، كي يتمتعوا بامتيازاتها المادية ،  
وامتنعوا عن تسديد المال الميري المقرر عليهم ، ولولا إعلان الأوجاقات المختلفة تنكرها  
لنسبة العربان إليها . لما تمكنت السلطات من أخذ الأموال الأميرية من هؤلاء العربان<sup>(٢)</sup> .

وتشير بعض المصادر إلى أن ارتكاب العربان لعمليات السلب وقطع الطرق ، كانت تتم  
بموافقة أمراء المماليك ، فهناك إشارة إلى أن شيخ العرب حبيب كان « يقطع الطريق براً  
وبحراً بموالسة أمراء مصر وصناتها ، وينهب أموال الناس ، وطلعت التجاريد عليه  
مراراً ، ونزل له حمزة باشا في ١٨ رجب ١٠٩٨ هـ - ٢٢ مايو ١٦٨٦ م بالصناجق  
والأمرا والعساكر ، فلم يظفروا به ، لموالسة أرباب الأمور معه »<sup>(٣)</sup> .

وربما كان الأمراء المماليك يقومون بهذا العمل فعلاً نكاي بالولاة العثمانيين ، وإظهارهم  
بمظهر الضعف ، وعجزهم عن السيطرة على مقاليد الأمور في البلاد ، وأن السيطرة الفعلية  
قد أصبحت في أيديهم هم دون هؤلاء الولاة .

(١) عبد الرحمن الجبرتي عجائب الآثار ، ج (حوادث ١١٢٥ هـ - ١٧١٣ م) ، ص ٥٢ .

(٢) ذكر كل من ، أحمد شلبي بن عبد الفتى ، المصدر السابق ، ص ٧٥ - ٧٦ ، يوسف الملواني ،  
المصدر السابق ، ص ٢٣٧ . ، ما يؤكد ذلك ويؤكد النص الوارد في المصدرين يكون متطابقاً ، ولذا فإننا  
آثرنا أن نذكر نص أحمد شلبي بن عبد الفتى ، إكتفاء بالإشارة إلى مصدر يوسف الملواني :

— ذكر أحمد شلبي بن عبد الفتى أنه "ورد عرض من جرجه ، من عند عبد الرحمن بك ، أن عرب هواره  
امتنعوا عن دفع المال والغلال ، والأمر أمركم ، فأرسل الوزير ( حسين باشا ) جمع جميع الصناجق والأمرا  
والأغوات ، واختيارية الوجاقات السبعة وقرأ العرض عليهم ، ومضمون العرض أن كلما أرسلت لهم  
أحد ، يطلب الغلال والمال منهم يقولون نحن عرب ، والبعض يقولون إنا مستحفظان ، ثم إن الباشا قال  
لهم ، ائش تقولون تقعدون بما على العرب من مال ، وغلال ، وأكتب عليكم حجة ، وإلا نخزجهم من  
عندكم ، فقال الجميع ، ليسوا منا ، والعرب لم يكونوا عسكراً ، فعند ذلك كتب عليهم ثلاث حجج  
شرعية بأنهم لم يكونوا عسكرية ، واحدة وضعتها في نوبة خانة الجاوشية ، والثانية في باب مستحفظان ،  
والثالثة أرسلها إلى عبد الرحمن بك حاكم جرجة " .

(٣) يوسف الملواني ، المصدر السابق ، ص ٢١٩ .

وحقيقة فإن العربان في القرن الثامن عشر كانوا يقفون إلى جانب بعض البيوت المملوكية ويساندونها ، وقد ظهر ذلك واضحاً جلياً في تأييد عربان الهوارة بزعامه شيخ العرب همام وعربان الحبايبة بزعامه سويلم بن حبيب ، للبيوت المملوكية ، التي عارضت على بك الكبير ونازعته على الحكم ، ولذا فإن على بك أدرك خطورة هؤلاء العربان على مركزه خاصة وأن اتساع نفوذ كل من هذين الشيخين أصبح يمثل دولة داخل الدولة ، فعمل في القضاء على هؤلاء العربان وتمكن من كسر شوكتهم في نهاية المطاف (١) .

ورغم كل ذلك فإن العربان في المناطق المختلفة ، استمروا في مواصلة الجانب السلبي من دورهم وهددوا الطرق ، وقوافل التجارة ، ومحمل الحاج ، ووصل الأمر بعربان العبادية في ١٢٠٢ هـ — ١٧٨٨ م أن نهبوا قافلة التجار والحجاج ، الواصلة من السويس ، وفيها شيء كثير ، كان محملاً على ستة آلاف رجل (٢) . ويشير الجبرتي في مواضع كثيرة من تاريخه ، في الفترة الخاصة بالنصف الثاني من القرن الثامن عشر ، إلى تمردات العربان ، وقيامهم بعمليات السلب والنهب في بلاد الأرياف ويصف أعمالهم هذه بالعردة ، فيقول في مواضع كثيرة « وعربدت العربان ، وقطعوا الطرق وعملوا خياناتهم » (٣) ، وقد أضير أهل الريف حقيقة من جراء تصرفات العربان السلبية ، واستغلّاهم لغيبة الإدارة القوية ، في النصف الثاني من القرن الثامن عشر . وتأيداً لهذا الرأي نترك الجبرتي يصف لنا ما كان يحل بأهل الريف في بعض السنوات نتيجة لتصرفات العربان ، فذكر في أحداث رمضان ١٢١٤ هـ — يناير ١٨٠٠ م ، « ومنها وقوف العرب وقطاع الطريق بجميع الجهات القبلية . والبحرية ، والشرقية ، والغربية ، والنوفية ، والقليوبية ، والدقهلية ،

(١) — عبد الرحمن الجبرتي ، عجائب الآثار ، ج ١ ( حوادث ١١٨٣ هـ — ١٧٦٩ م ) ، ص ٣٤٥ .

— أحمد كتنخدا عزبان ، المصدر السابق ، ج ١ ص ٢٤٤ ، ٢٤٦ ، ٢٤٨ ، ٢٤٩ .

— دكتور محمد رفعت رمضان ، على بك الكبير ، ص ٤٣ — ٥٢ .  
وبخصوص الصراع بين البيوت المملوكية ومراحلها أنظر :

دكتور حسن عثمان ، المصدر السابق ، ص ٢٧٨ — ٢٨٤ .

Holt P. M., The Pattern of Egyptian Political History From 1517-1798, pp. 86-90.

(٢) عبد الرحمن الجبرتي ، عجائب الآثار ، ج ٢ ( حوادث رمضان ١٢٠٢ هـ الموافق — يونية ١٧٨٨ م ) ، ص ١٩١ .

(٣) نفسه ، ج ٣ ( حوادث ذى الحجة ١٢١٧ هـ — مارس ١٨٠٣ م ) ، ص ٢٣٧ .

وسائر النواحي . فتمنوا السبيل ، وآكؤ بالخفارة ، وقطعوا طريق السفار . ونهبوا المارين من أبناء السبيل والتجار ، وتسلبوا على القرى والفلاحين وأهالى البلاد والحرف بالعري والخطف للمتاع والمواشى من البقر والغنم والجمال والحير ، وافساد المزارع ورعيها حق كان أهل البلاد ، لا يمكنهم الخروج بهائمهم إلى خارج القرية للرعى أو للسقى لترصد العرب لذلك ، ووثب أهل القرى على بعضهم بالعرب فد اخلوهم وتناولوا عليهم . وضربوا عليهم الضرائب . وتلبسوا بأنواع الشرور واستعان بعضهم على بعض . وقوى القوى على الضعيف ، وطمعت العرب فى أهل البلاد ، وطالبوهم بالثارات والعوائد القديمة الكاذبة ، وآن وقت الحصاد فاضطروا لمسالمتهم لقللة الصم ، فلما انقضت حروب الفرنسيين ، نزلوا البلاد ، واحتجوا عليهم ، بمصادقتهم العرب فضربوهم وسبوهم ، وطالبوهم بالمغارم والكاف الشاقة ، فإذا انفضوا وانتقلوا عنهم رجعت العرب على أزهم ، وهكذا كان حالهم . . وما كان ربك ليهلك القرى بظلم وأهلها مصلحون» (١) .

وقد ذكر جيرار الكثير عن مظالم العربان للفلاحين واستحواذهم عنوة على أجود الأراضى واستيلائهم على مياه الرى فى الوقت اللائم لهم ، دون أن يعثوا بمصالح جيرانهم الذين كثيراً ما ألزموا بدفع الضرائب المقررة على هؤلاء العربان نظراً لأنه « يتعذر إلزامهم أداء الضرائب المقررة على الأراضى الزراعية التى فى حوزتهم لأنهم قادرون على التخلص منها بما لهم من قوة » ، وذكر أن العربان كانوا يسلبون حاصلات القرى المجاورة لهم من غير مبالاة وأنه إذا كانت قرية واقعة بين قبيلتين متخاصمتين تصبح نهياً للواحدة منهما آنا والأخرى آنا ، ويعلق على ذلك بقوله : « إذا كان جوار أولئك العرب المستفحين فى هذه الدرجة من الخطر على الفلاحين ، فناهيك بما يعرضون له من ضم العرب العائشين تحت الحيام الذين يتنقلون تبعاً لفصول السنة بين جهة وغيرها وهم متأهبون فى كل آن للاستيلاء على ما يطيب لهم ، والفرار بقطعانهم حين يستطيع قتالهم بقوة تفوق قوتهم» (٢) ، واستمرت حال العرب هذه حتى نهاية القرن الثامن عشر ، أما دورهم بعد ذلك فليس هنا مجال بحثه .

(١) عبد الرحمن الجبرقى ، عجائب الآثار ، ج ٣ ( حوادث رمضان ١٢١٤ هـ - يناير ١٨٠٠ م )

(٢) ب . س . جيرار ، المصدر السابق ، ص ٣١ .

هكذا نرى من العرض السابق لدور العربان بشقيه الإيجابي والسلبي ، أنهم لعبوا دوراً بارزاً في حياة الريف المصرى في القرن الثامن عشر . إيجاباً أو سلباً ، وربما كان انتشارهم الواسع في أرجاء البلاد ، هو الذى ساعدهم على قيامهم بهذا الدور بشقيه ، مع ملاحظة أنهم أصبحوا يشكلون طبقة ذات أهمية كبيرة في بنية المجتمع الريفي ، لها تأثيرها على النواحي الاجتماعية والاقتصادية بل والإدارية .

غداً العربان كما يتضح من العرض السابق . قوة مسلحة أقدر على مقاومة السلطة من غيرها من أبناء المجتمع الريفي . وأدرك الأمراء المالك هذه الحقيقة في فترات نزاعهم ، كما سبقت الإشارة ، فاستعانوا بالأقوياء من مشايخ العربان وقبائلهم في صراعاتهم العسكرية ، وقد أتاح هذا الأسلوب للعربان فرصة مشاركتهم في الأحداث السياسية التي كانت تمر بها البلاد ، كما أتاح لهم فرصة قيامهم بأعمال السلب والنهب دون تعرض لهم من جانب أجهزة الإدارة ، التي يمكن أن نقول عنها إنها كانت في غيبة تامة .



ورغم انتشار هؤلاء العربان الواسع ، وقيامهم بدورهم إيجاباً أو سلباً ، ورغم أنهم أصبحوا يمثلون الطبقة الثانية في بنية المجتمع الريفي ، فإنهم عاشوا حياتهم الخاصة بهم ، التي تحكمها ضوابط معينة ، تجعلهم يشعرون بأنهم أرفع درجة من أهل الفلاحة ، رغم اشتغال بعضهم بالفلاحة ، لكن ذلك لا يمنع من اعتدادهم بأنفسهم ، وبأنهم أصحاب الحماية على كثير من القرى ، وقد تمكن بعض العربان من تكوين ثروات ضخمة ، واقتناء الكثير من الجوارى والأتباع بصورة تفوق الوصف ، ويكفى ما يذكره الجبرتي في هذا المجال من أن شيخ العرب همام كان « يطلب في كل سنة دفتر الأرقاء ، ويسأل عن مقدار من مات منهم فإن وجده خمسمائة أو أربعمائة استبشر وانشرح وإن وجده ثلثمائة أو أقل أو نحو ذلك اغتم واتقبض خاطره » وكذلك أعطى العربان لأنفسهم حق الزواج من بنات الفلاحين ، ولم يكن في قدرة فلاح أن يمنع ابنته عن من يطلبها من العربان ، وإذا فعل ذلك فمصيده القتل على حد تعبير إدوارد وليم لين<sup>(١)</sup> ، وعلى العكس لم يسمح أعرابي لفلاح بالزواج من ابنته .



أما عن علاقات العربان فيما بينهم داخل حياتهم الخاصة في المجتمع الريفي . فقد كانت مزيج من التنازع والتضامن . فكثير من القبائل العربية التي تقطن الريف كانت متعادلة ومتنازعة فيما بينها ، وكانت النزعات فيما بينها تبعث في القلوب رعباً يفضي إلى ترك الفلاحين كل شيء حين تدنو منهم هذه القبائل .<sup>(١)</sup> أما التضامن فقد ظهر بين كبار الملتزمين منهم وبخاصة بين عربان الصعيد ، فقد كان همهم يقوم في كثير من الأحيان بتسديد الأموال الأميرية عن بعض العربان في حالة عجزهم عن سدادها كما حدث مع محمد أحمد عايد شيخ عربان عايد<sup>(٢)</sup> ، وكذلك في تضامهم في كثير من الأحداث والصراعات ضد السلطة .

### \* \* \*

هذا هو حال العربان ودورهم في تاريخ الريف المصري بخاصة . وتاريخ مصر عامة في القرن الثامن عشر ، فهم عبارة عن طبقة قامت بدور متناقض هو مزيج من الحماية . والسلب والنهب ، وفرض الحقوق غير المشروعة على الفلاحين . مزيج من الانعزالية والاختلاط ، مزيج من التنازع والتضامن ، دور متناقض في كل مراحلها ، يصعب على الباحث أن يسير فيه في اتجاه واحد ، فهو يجد في دور العربان كل شيء ونقيضه في نفس الوقت متمزجين ، فالسلبات الإيجابية والسلبية تسير جنباً إلى جنب في هذا الدور . حتى يصعب فصل إحداها عن الأخرى .

(١) ب . س . جبرار ، المصدر السابق ، ص ٣٢ .

(٢) أرشيف المحكمة الشرعية ، مبيعات الباب العالي ، سجل رقم ٢٨٣ ، ص ٢٣٠ .



## البَابُ الرَّابِعُ

---

### اقتصاديات الريف

الفصل السابع : الثروة الزراعية .

الفصل الثامن : الصناعات الريفية والتبادل التجارى .

## الفصل السابع

### الثروة الزراعية

تمهيد :

أولاً - الزراعة :

- ١ - الري ومشكلاته ، ٢ - المواسم الزراعية ، ٣ - الآلات الزراعية ، ٤ - المحاصيل الزراعية ، ٥ - تنظيم انتاج المحاصيل الزراعية ، ٦ - تقويم المحاصيل الزراعية .

ثانياً - الثروة الحيوانية :

- ١ - الحيوانات ، ٢ - أهمية الثروة الحيوانية للفلاح .

تقويم اقتصاديات الريف :

\*\*\*

تمهيد :

المقصود بدراسة اقتصاديات الريف المصرى فى القرن الثامن عشر ، دراسة العناصر

التالية :

- ( ١ ) الثروة الزراعية ، وتشمل كل عمل متصل بالزراعة ، والإنتاج الزراعى ، بشقيه النباتى والحيوانى ، وأهمية هذا الانتاج فى اقتصاديات الريف بخاصة ، والبلاد عامة .
- ( ٢ ) الحرف التى وجدت فى الريف آنذاك ، والأهمية الاقتصادية التى لعبتها فى حياة الناس .

- ( ٣ ) التجارة الداخلية ، وطرقها ، ودورها فى اقتصاد الريف .

وقد خصصت للمصيرين الثانى والثالث ، الفصل الثامن ، وفى ضوء دراسة هذه العناصر ، يمكن وضع تقويم لاقتصاديات الريف فى القرن الثامن عشر ، وأثرها على اقتصاديات البلاد عامة .

\*\*\*

كانت الزراعة فى مصر فى القرن الثامن عشر ، تشكل المصدر الأساسى لاقتصاد البلاد فالزراعة حقيقة هى بذرة مصر ونواتها . بكل ما تعنى الكلمة اقتصادياً وحضارياً (١) ورغم

(١) دكتور جمال حمدان ، شخصية مصر ، ص ٢٨٨ .

توفر عوامل إنتاج الزراعة حينذاك ، من أرض قابلة للزراعة ، وعمل رخيص ، ورأس مال فإن الزراعة أصابها التأخر ، وزحفت البرارى على الأرض الزراعية ، وأصاب الخراب كثيراً من القرى ، نتيجة لهجر السكان لها لعوامل سبق بيانها واقتصر إنتاج الزراعة في غالب الأحيان على محاصيل موسم واحد ، هو الموسم الشتوى ، وتعدّر زراعة الأرض في معظم الأحوال ، زراعة صيفية ، وظلت المحصولات الصيفية وأهمها الأرز والقطن وقصب السكر ثانوية الأهمية ، حيث اقتضت زراعتها على الأماكن القريبة من النيل أو من الترع والقنوات المتفرعة عنه ، وأحيث كان من المستطاع حفر الآبار (١) ، وكان هذا التأخر الذى أصاب الزراعة راجعاً لعوامل تتعلق بطبيعة نظام الري الذى كان سائداً في ذلك الوقت ، وإهمال الحكومة لوسائل الانتاج الزراعى ، ولذا فإنه يجب دراسة هذه العوامل التى أدت إلى تأخر الزراعة حتى يمكن فى ضوءها تقويم الانتاج الزراعى ودوره فى اقتصاديات البلاد .

### \*\*\*

كان النظام السائد فى الري فى مصر فى القرن الثامن عشر ، هو نظام الري الحوضى ، حيث كانت الأرض الزراعية ، تقسم إلى حياض متجاورة يتلو بعضها بعضاً ، من الجنوب إلى الشمال ، تبعاً لانحدار الوادى ، وكان يفصلها عن بعضها البعض جسور عرضية ، تمتد من الجسر الطولى ، المحاذى للنيل ، إلى التلال أو إلى جسر طولى آخر لحوض مجاور ، وكان لكل مجموعة من الحياض ، شبكة واسعة من الترع لتوصيل المياه إليها ، وقت الفيضان . وغمرها بها مدة معينة ، تصرف بعدها عن طريق شبكة أخرى من الترع الخاصة بعمليات الصرف .

وقد كان لهذا النظام عيوب كثيرة ، فقد كان رى الأراضى يتوقف على منسوب مياه الفيضان فإذا كان المنسوب عادياً أمكن رى الأراضى وزراعتها على الوجه الأكمل . أما إذا كان المنسوب منخفضاً عن المستوى العادى . فإنه فى هذه الحالة ، يتعدّر وصول المياه إلى كل الأراضى ، ويشرق جزء كبير منها ، ويتعرض إنتاج البلاد من الغلات الزراعية لمزات عنيفة ، يصحبها فى غالب الأحيان الوباء ونقص الحراج ، وبالمثل فإن البلاد كانت تتعرض لمثل هذه الميزات ، فى حالة الفيضان العالى ، فقد كان ذلك يؤدي إلى إغراق

(١) دكتور حسين خلاف ، التجدد فى الاقتصاد المصرى الحديث ، ص ١٣٤ .

الأراضي ، وإتلاف الزرع ، وتعرض اقتصاد الريف بخاصة والبلاد عامة لضرر بالغ<sup>(١)</sup> ومرجع ذلك كله كما تشير اليه سجلات دار المحفوظات ، ووثائق المحكمة الشرعية ، عدم وجود نظام دقيق لضبط مياه الفيضان ، وتنظيم الاستفادة منها بالقدر الكافي ، وعدم العناية بالجسور ، والترع التي عليها يتوقف ضبط هذا النظام من نظم الري .

فقد كان هناك في ذلك الحين نوعان من الجسور التي وجدت على جانبي النيل ، وبين الحياض هما : الجسور السلطانية ، التي كان على الحكومة صيانتها والإشراف على جرفها والعناية بها ، والجسور البلدية ، التي كان الأهالي منوطين بصانتها وجرفها على جهودهم الذاتية .

وقد ثبت لنا من دراسة المصادر السابقة أن الحكومة أهملت صيانة الجسور بنوعيها والترع والقناطر ، ولم تشرف عليها الإشراف الكافي ، وتركت حماية هذه الجسور وصيانتها لجهود الأهالي الذاتية ، ولم تكن هذه الجهود بكافية للقيام بهذه العمليات . لسوء حال الفلاح

(١) دكتور راشد البراوي ، ومحمد حمزة عيش ، التطور الاقتصادي في مصر في العصر الحديث ،

ص ١٤ .

عبد الرحمن الجبرقي ، عجائب الآثار ، ج ٤ ( حوادث ١٢٢٣ هـ - ١٨١٨ م ) ، ٣١٣ ، حيث سجل لنا صورة عما يصيب البلاد في حالة الفيضانات العالية بقوله : " زيادة النيل في هذا العام الزيادة المفرطة ، التي لم نسمع ولم نر مثلها حتى غرق الزروع الصيفية مثل الذرة والنيلة والسمسم والقصب والأرز وأكثر الجنائن بحيث صار البحر ( النيل ) وسواجله والملق بلجة ماء ، وانهدم بسببه قرى كثيرة ، وغرق الكثير من الناس والحيوان ، حتى كان الماء ينبع بين الناس من وسط الدور ، واختلط ببحر الجزيرة ببحر مصر العتيقة حتى كانت المراكب تمشي فوق جزيرة الروضة ، وكثير عويل الفلاحين وصراخهم على ما غرق لهم من المزارع وخصوصاً الذرة الذي هو معظم قوتهم ، وكثير من أهل البلاد ندبوا بالدفوف " .

- ومن قبل كان ابن إياس قد وصف أخطار هذه الفيضانات العالية ورأى أنها من الوقائع الغريبة التي لم يقع بمثلها فيما مضى من الزمان ، ولم يحصل بهذه الزيادة نفع للناس بل أغرقت الزروع التي زرعت على الشواطئ والأمتعة ، وكان هذا من جملة عجائب صنع الله تعالى ، فكان كما يقال في المعنى :

النيل أفرط فيضاً	بفيضه المتتابع
فصار مما دهانا	حديثنا بالأصابع
نيل مصر قد وفا في	توت ما عجم البلاد
واستمر النقص فيه	ثم في هاتر زادا
لم تر للماء نفعا	لا ولا للزرع فسادا

- محمد بن إياس ، المصدر السابق ، ج ٩ ، ص ص ٣٦٩ - ٣٧٠ .

آنذاك . ولذا فإن كثيراً من القرى أصابها الخراب (١) ، نتيجة لإهمال الإدارة ، وترك هذا العمل الذى هو من صميم واجبات الحكومة إلى الأهالى .

ومع أن الحكومة حرصت حرصاً تاماً على رصد جميع الجسور الموجودة فى جميع أنحاء البلاد جسراً جسراً ، طول كل منها وارتفاعه ، وعدد الفتحات التى به ، وطولها وعرضها ، ودونت كل ذلك فى سجلات خاصة أطلق عليها اسم « دفاتر الجسور » . وواضح من تنظيم هذه الدفاتر أن الحكومة اعتلت بها أكثر من عنايتها بالجسور (٢) نفسها . ومع كل ذلك فإن الحكومة لم تحاول أن تقوم بأى عمل إيجابى لتنظيم مياه الرى وصيانة وسائله .

وقد اتضح كذلك من مضابط محاكم الأقاليم ، بصورة قاطعة أن الأهالى ، فى القرن الثامن عشر ، كانوا هم الذين يقومون بالعبء الأكبر . فى صيانة الجسور بنوعها السلطانية والبلدية (٣) ، وإذا ما تراخوا فى صيانتها ، فالنتيجة الأخيرة تعود عليهم ، هم دون غيرهم ، ممثلة فى حلول الخراب ، والدمار بقراهم وزراعتهم

وقد سجلت وثائق محاكم الأقاليم ، الأعباء التى فرضتها الحكومة على الفلاحين لصيانة كل من الجسور البلدية والسلطانية على السواء ولإيضاح هذه الحقيقة ، لابد من ذكر نماذج من واقع ماسجلته الوثائق نفسها :

(١) دار المحفوظات العمومية ، مخزن (١٨) ، عين (١٧) ، دفتر الجسور ١٣٦٥ .

— مخزن (٤٦) ، مضابط محكمة المنصورة الشرعية ، رقم ١ ، ٢ ، ٣ .

(٢) هذه الدفاتر عبارة عن سجلات ، خصصت لتقيد الجسور الموجودة فى جميع أنحاء البلاد ، السلطانية منها والبلدية ، جسراً جسراً ، طول كل جسر وأارتفاعه ومنطقة وجوده ، وعدد فتحاته ، وعمق كل فتحة ، وكيفية جرف هذه الفتحات وقت الفيضان ، والجهة المسئولة عن هذه العملية وسجلت كذلك أسماء الخولا ومشايخ القرى المسئولين عن أدراك هذه الجسور ، وفى آخرها توجد صور الحجج الشرعية الخاصة بأية تعديلات جرت فى هذه الجسور والفرمانات والأوامر الشريفة الصادرة بشأن ذلك وبداية إنشاء هذه السجلات هو عام (١٠٧٩ ١٦٦٧ م) ، أى بعد تطبيق نظام الالتزام فى مصر .

(٣) دار المحفوظات العمومية ، مخزن (٤٦) ، مضابط محكمة المنصورة الشرعية ، ١ ، ٣ ، ٥ .

( ١ ) ناحية ميت البندرة (١) :

مشايخها على بن على بن الحاج حسن عرف بابن حجاج ، وشهاب الدين بن محمد بن الفقيه أحمد عرف بابن الفقيه ، كامل الناحية أوقاف ، بها جسر ، أشهدوا على أنفسهم أن عليهما وعلى فلاحين الناحية جرف ذلك الجسر على أدوارهم بالسوية الجرف الصالح .

( ٢ ) ناحية بار الحمام (٢) :

شيخها مبارك بن اسماعيل بن حسين عرف بابن الصغير ، بها جسر بلدى دائر (ضعيف) ، يعجز الفلاحون عن جرفه ، والناحية غير محتاجة الى جسور ، لأنها ضامنة الرى ، من الجسر الصاوى ، ومن قنطرة برما ومن جسر القطين ، وعليهم إخراج رجال الدماسة (٣) للجسر السلطاني ، أربعة أنفار ، وعليهم علوفة أثوار الجرافة ستة عشر اردب فول وستة عشر حمل تبين أبيض .

وقد كان على مشايخ القرى ، طبقاً لما تذكره وثائق المحكمة الشرعية ، ووثائق محاكم الأقاليم ، أن يقوموا بعد إتمام ما أسند إليهم هم وفلاحو قراهم من أعباء خاصة بصيانة الجسور ، بالذهاب إلى قاضى الشرع بالناحية ، ويشهدوا على أنفسهم أمامه ، بأنهم قاموا بعملهم هذا على خير وجه ، وأن أى عيب أو خلل يحدث في هذه الجسور ، في خلال عام ، يكون مقابل بأرواحهم ، وكان هذا التعهد أمام القاضى يتكرر منهم دورياً كل عام ، فمثلاً نذكر الصيغة التالية من مضابط محاكم الأقاليم كنموذج لما كان يحدث من المشايخ أمام القاضى .

(١) دار المحفوظات العمومية ، مخزن (١٨) ، عين (١٧) ، دفتر الجسور ١٣٥٦ .  
— ميت البندرة : حالياً تبع مركز السنطة ، محافظة الغربية ، وردت في المصادر القديمة باسم منية البندرا . وفي تربيح ١٢٢٨ هـ - ١٨١٣ م وردت باسم منية البندرة وهو الاسم الذى تعرف به حتى الآن .  
— القاموس الجغرافى ، القسم الثانى ، ج ٢ ، ص ١٠ .

(٢) دار المحفوظات العمومية ، مخزن (١٨) ، عين (١٧) ، دفتر الجسور ١٣٥٦ .  
— بار الحمام : حالياً تبع مركز إيتاى البارود ، تكونت في تربيح سنة ٩٣٣ هـ باسم برك الحمام . وفي ١٢٢٨ هـ - ١٨١٣ م باسم بركة حمام ، وفي سنة ١٢٧٣ باسم ابراك الحمام ولا تزال تعرف بالاسم الأخير حتى الآن .

— القاموس الجغرافى ، القسم الثانى ، ج ٢ ، ص ٢٥٣ .

(٣) رجال الدماسة : مصطلح كان يطلق على الرجال الذين يقومون بمهمات جرف الجسور السلطانية سواء كانوا تابعين للإدارة ، أم من بين الأهالى أنفسهم ، فهو مصطلح يطلق على كل من يقوم بهذا العمل .



« حضر سلامة بن هيكل ، وصحبته شاهين بن أحمد سليم ، ورفيقه حجازي طه بن الحاج شبانه طه شيخا ناحية منية غراب وأشهدوا على أنفسهم أن الجسر السلطاني المقابل لناحية بلدهم جرف على الجرافة السلطانية وبهايمها وأنه إذا حصل فيه أدنى خلل كان ذلك مقابل بأرواحهم » (١) .

\*\*\*

وكانت صيغة التسجيل واحدة تتكرر مع مشايخ كل قرية بل إن وثائق المحكمة الشرعية ، تثبت ما هو أكثر من ذلك ، فإن حجج إسقاط الالتزامات واستئجارها في القرن الثامن عشر ، أصبحت تنص صراحة ، على تحمل الفلاحين أعباء صيانة الجسور ، فقد أصبح يذكر في نهاية كل حجة استئجار النص التالي .

« خارج ذلك عما يقوم به المستأجر ، عما على الحصة المذكورة من المال الجانب الديوان العالى وتوابعه ، والكشوفية ، والخدم ، والرزق ، والأوقاف ، وجرف الجسور ، وسائر المصاريف الكلية والجزوية لواجب السنة المذكورة ، وليس على المؤجر المذكور ، شيء من ذلك » (٢) .

وقد أكد علماء الحملة الفرنسية هذه الحقيقة كذلك . فقد ذكر جيرار عند حديثه عن الجسور أنه قد أصبح « على الأهالي صيانتها ، ولما كانت مبنية من الطين ، معرضة للقطوع فان الأهالي ، اضطروا إلى إكسائها ، بطبقة من الحصر ، مثبتة بقوائم رأسية » (٣) . ويمكن أن يستخرج من النصوص السابقة . ما يؤكد أن السنة الرئيسية للحكومة في القرن الثامن عشر . أصبحت مقتصرة على التسجيل والتدوين ، وتركت عبء التنفيذ

(١) دار المحفوظات العمومية ، مخزن ( ٤٦ ) ، مضابط محكمة المنصورة الشرعية ، مضبطة (٢) ، ص ١٢ ربيع أول سنة ١١٥٥ .

- منية غراب : حالياً تتبع مركز السهلواوين ، محافظة الدقهلية ، اسمها الاصلى : منية غراب ، ثم حرف اسمها ميت غرب ، فوردت به منذ تاريخ ١٢٢٨ هـ - ١٨١٣ م وهو اسمها الحالى . - القاموس الجغرافى ، القسم الثانى ، ١ ، ص ١٩٥ .

(٢) أرشيف المحكمة الشرعية ، سجلات إسقاط القرى سقل ( ٣ ) ، ص ٦٨ ، بتاريخ ١٥ شوال سنة ١١٤٥ هـ - ١٧٣٢ م .

(٣) ب من جيرار ، المصدر السابق ، ١٢ .

على عاتق الأهالى . دون أن تتحمل نفسها عبء الاهتمام بعوامل الإنتاج الزراعى ، الذى هو مصدر ثروة البلاد ، مما أدى إلى تأخر الزراعة ، وتدهورها فى القرن الثامن عشر . وإذا أضيف إلى إهمال الحكومة لعوامل الإنتاج الزراعى ، أن نظام الرى ، نفسه الذى كان سائداً فى القرن الثامن عشر ، وهو رى الحياض أدى إلى تعطيل معظم الأراضى جزءاً من السنة . وذلك لما تقتضيه طبيعة الإعتماد على الفيضان السنوى ، الذى لم يكن يسمح إلا بزراعة محصول واحد فى السنة من المحاصيل الرئيسية ، لاتضح مدى التأخر الذى حل بالزراعة عماد الثروة حينذاك .

كذلك ترتب على نظام الرى الذى كان قائماً ، وعدم تنظيم الاستفادة من المياه ، قيام كثير من المشاحنات والشاجرات وسفك الدماء ، فى نفس القرية ، أو بين القرى المتجاورة بحيث إن قرى متجاورة ، هى منذ أحقاب لا تحصى فى عدااء لا مهادنة فيه ولا صلح ، وذلك بسبب النزاع على الاستحواذ على مياه الرى ، ويذكر جيران أن عمليات سرقة المياه هذه كانت « تحدث أحياناً بين الزراع اضطرابات جسيمة ، قد يترتب عليها هجر قرى بأسرها ، لأن جيرانها الأقوياء يكونون ، قد استحوذوا بالقوة على المياه التى كانت مخصصة لها » .

وذكر كذلك أن العربان كانوا يستغلون سطوتهم فى كثير من الأحيان « ويحولون مياه الرى ويقطعون الجسور فى الوقت الملائم لهم غير عابئين بمصالح جيرانهم إذا أنسوهم المعجز عن مقاومتهم »<sup>(١)</sup> ، أى أنه كان من نتائج إهمال الحكومة لواجباتها ، وعدم إشرافها على تنظيم مياه الرى ، وعدم رعايتها لمصالح الملاحين ، خلق جو من الشحنة والتنازع بين القرى المتجاورة ، وفى القرية الواحدة نفسها أحياناً .

(١) ب . س . جيران ، المصدر السابق ، ص ص ١٢ ، ٣٠ .

ويبدو أن ظاهرة السطوة على مياه الرى هذه استمرت ، ملازمة لنظام رى الحياض ، فى القرن التاسع عشر فقد نص قانون الفلاحة سنة ١٢٤٥ هـ - ١٨٣٠ م فى المادة ( ٢٩ ) أنه « إذا اعتدى أهل بلدة على بلدة أخرى ، فى أوان الرى ، وأرادوا أن يأخذوا الماء منها لبلدتهم سواء أكان الأخذ ليلاً أو نهاراً ، ووقع القتال بينهم وقتل فيه أحد فيجربى فيه الحكم بما هو مذكور فى القتل بالمادة المحررة أعلاه ( المادة ٢٦ ) ، وإذا حصل الاعتداء ولم يكن فيه قتل ، وكان التعدى فى أخذ الماء بغير أمر الحاكم فيضرب كل من القاي مقام ومشايخ الناحية خمسين كرواج » .

— وفى هذا دليل على ملازمة سرقة الماء لنظام الرى الحوضى .

— أحمد فتحى زغلول ، المصادر السابق ، ص ١٠٦ .

ولابد منها من الإشارة إلى المواسم الزراعية ، التي كانت سائدة في مصر في القرن الثامن عشر ، فقد انقسمت السنة الزراعية ، طبقاً لطبيعة نظام الري الذي كان سائداً آنذاك إلى مواسم زراعية ثلاثة لكل منها مدتها وهي في الغالب أربعة شهور وهي :

### أولاً : موسم الزراعة الشتوية :

يبدأ في ديسمبر . ويمتد حتى مارس ويشمل نوعين من المحاصيل :

١ — البياضى : وهي المحاصيل التي تزرع في الأرض التي استفادت إلى الحد الأقصى من ماء الفيضان ، ولم تعد في حاجة إلى الري الصناعي حتى موعد الحصاد ، وقد كانت هذه المحاصيل تسود معظم أراضي مصر العليا والوسطى مع استثناء الفيوم ، وكانت هذه المحاصيل قليلة في الوجه البحري وأهم هذه المحاصيل ، القمح ، الشعير ، الفول ، الغدس ، الخمض ، والبازلاء ، والقرطم . الترمس .

٢ — الشتوى : وهي المحاصيل التي تنمو في الأراضي التي يغمرها الماء غمرًا كاملاً . أو لم يغمرها مطلقاً ، وكان لابد من الالتجاء في هذه الحالة . إلى الري الصناعي بحفر الآبار ، ورغم أن تكاليف هذا النوع من الحاصلات كانت أكثر ، إلا أن الربح الناتج منها كان أكبر مما تدره محاصيل النوع الأول . وأهم حاصلات هذا النوع الدخان ، الكتان ، الفول . البصل . الخس (١) .

### ثانياً : موسم الزراعة الصيفية :

ويمتد من أبريل إلى أواخر يوليو ، ويطلق عليه « قيطى أو صيفى » وكانت محاصيل هذا الموسم تعتمد في ربحها على الوسائل الصناعية ، وأهم حاصلات هذا الموسم القطن . النيلة ، الأرز ، القصب ، والذرة الصيفية (٢) .

(١) ب . س . جبرار المصدر السابق ، ص ص ٥٤ - ٥٦ .

— دكتور راشد البراوى ، المصدر السابق ، ص ١٤ .

— A. E. Crouchley, Op. Cit., pp. 18-19.

(٢) ب . س . جبرار ، المصدر السابق ، ص ص ٧٠ - ٧٩ .

وَمَا تَجْدَرُ الإِشَارَةُ إِلَيْهِ أَنْ الْحُكُومَةَ فِي الْقَرْنِ الثَّامِنِ عَشَرَ . قَدْ حَرَصَتْ — وَحَقٌّ لَاتَتَّحَمَلُ طَبْعاً نَتِيجَةً إِعْمَالُهَا لِعَوَامِلِ الْإِنْتِاجِ الزَّرَاعِيِّ ، وَكَيْ تَتَفَادَى مَا نَصَّ عَلَيْهِ كَذَلِكَ قَانُونُ نَامَةِ مُسْلِمَانِ اعْتِمَاداً عَلَى قَوَاعِدِ الشَّرِيعَةِ الْإِسْلَامِيَّةِ . مِنْ أَنْ الْخَرَجَ لَا يَجِبُ إِلَّا عَلَى الْأَرْضِ الَّتِي يَصِيغُهَا الْمَاءُ ، وَتَزْرَعُ فَعَلًا ، اسْكِي تَتَفَادَى كُلُّ هَذَا — حَرَصَتْ طَبَقاً لِمَا سَجَلَتْهُ وَثَائِقُ الْمَحْكَمَةِ الشَّرْعِيَّةِ عَلَى فَتْحِ الْخَلِيجِ فِي مَوَاعِيدِهِ ، مِمَّا كَانَتْ دَرَجَةُ انْخِفَاضِ مَنْسُوبِ مِيَاهِ الْفَيْضَانِ ، وَكَانَ يَحْضُرُ حِفْظَ الْإِقْتِنَاعِ هَذَا ، الْوَالِي وَكِبَارُ رِجَالِ الْإِدَارَةِ وَالْمُلْتَزِمِينَ ، أَشْعَاراً لَهُمْ بِأَنَّ الْأَرْضَ سَتُرَوَّى وَأَنْهُمْ أَصْبَحُوا مُلْزَمِينَ بِتَسْدِيدِ الْخَرَجِ (١) ، وَيَعْلَقُ اسْتَيْفَ Estève عَلَى هَذِهِ الْمَعْمَلِيَّةِ بِقَوْلِهِ « فَتَشَأْ عَنْ هَذِهِ الطَّرِيقَةِ أَنَّ كَانَتْ الْأَرْضُ ، لِاتَعْفَى مِنَ الضَّرَرِ أَيْدَا حَقٍّ فِي السَّنِينَ الرَّذِيئَةِ الْفَيْضَانِ ، وَكَانَ الْبَابُ الْعَالِي لَا يَسْمَحُ مُطْلَقاً بِمَحْدُوثِ أَيْ تَخْفِيفِ فِي الْأَمْوَالِ الْأَمِيرِيَّةِ مُطْلَقاً » (٢) .

وَيَتَضَحُّ مِنَ الْعَرَضِ السَّابِقِ . أَنَّهُ كَانَتْ هُنَاكَ فِي الْقَرْنِ الثَّامِنِ عَشَرَ عَوَامِلُ كَثِيرَةٌ تَضَافَرَتْ جَمِيعُهَا وَأَدَّتْ مُتَضَامَةً إِلَى تَأَخُّرِ الزَّرَاعَةِ ، وَتَحْوِيلِ مَسَاحَاتٍ وَاسِعَةٍ فِي بَعْضِ الْمَنَاطِقِ : وَحَلَى الْأَخْصَ فِي وَلايَةِ الْبَحِيرَةِ — نَتِيجَةُ لِمَسُوءِ سِيَاسَةِ تَوْزِيعِ مِيَاهِ الرِّى . الَّتِي كَانَتْ تُشَوِّبُهَا الْفُوضَى وَالْإِرْتِجَالِيَّةُ وَاعْتِمَادُهَا عَلَى نَفُوذِ الْأَقْوَى . إِلَى مَا يَشْبَهُ الصَّحْرَاءَ (بِرَارَى) (٣) .

وَقَدْ تَرْتَبَ عَلَى نِظَامِ الرِّى هَذَا . أَنَّ أَصْبَحَتْ مِصْرَ تَمْتَازُ بِالزَّرَاعَةِ الشَّتْوِيَّةِ فِي الْمَحَلِّ الْأَوَّلِ ، وَظَلَّ هَذَا حَالَهَا حَتَّى الْقَرْنِ الثَّامِنِ عَشَرَ ، حِينَ أَقْدَمَ مُحَمَّدٌ عَلَى ، عَلَى إِدْخَالِ نِظَامِ الرِّى الصَّيْفِيِّ فِي الدَّلْتَا . وَبِذَلِكَ غَيَّرَ مِنْ وَجْهِ الصُّورَةِ الزَّرَاعِيَّةِ بَعْضَ الشَّيْءِ .

(١) أَرْشِيفُ الْمَحْكَمَةِ الشَّرْعِيَّةِ ، سَجَلَاتِ الدِّيْوَانِ الْعَالِي ، سَجَلُ ( ٢ ) . ص ٧٠ مَادَّةُ (١٠٢) حيثُ كُتِبَ فِي حُجَّةِ الْإِحْتِفَالِ بِوَفَاةِ النَّيْلِ الصَّيْفَةِ الثَّالِيَةِ الَّتِي كَانَتْ تُتَكَرَّرُ كُلِّ عَامٍ « فَبِمَقْتَضَى بُلُوغِ مَاءِ النَّيْلِ الْمَذْكُورِ لِسِتَّةِ عَشَرَ ذِرَاعاً الْمَذْكُورَةَ حُلَّ عَلَى الْمُتْلَزِمِينَ بِقَرَى مِصْرَ الْخُرُوسَةِ ، الْخَزِينَةِ الْعَامِرَةِ ، الْخَضِرَةِ مَوْلَانَا السُّلْطَانِ الْأَعْظَمِ ، نَصَرَهُ اللَّهُ تَعَالَى ، وَالْمَالِ الْمُرِيَّ لِحُجَّةِ الدِّيْوَانِ الْعَالِي . وَغُلَّالُ الْعَنْبَرِ الشَّرِيفِ ، وَغُلَّالُ الْحَرَمَيْنِ الشَّرِيفَيْنِ شَرَفَهُمَا اللَّهُ تَعَالَى وَعَظَمَهُمَا إِلَى يَوْمِ الدِّينِ هُنَا وَاجِبُ سَنَةِ تِسْعٍ وَسَبْعِينَ وَمِائَةٍ وَآلَفُ الْخَرَاجِيَّةِ ( ١١٧٩ هـ - ١٧٩٥ م ) حُكْمٌ مَا جَرَى بِهِ الْقَانُونُ الْمِصْرِيُّ مِنْ قَدِيمِ الزَّمَانِ وَإِلَى الْآنَ » . انْظُرِ الْمُلْحَقَ رَقْمُ ٢١ .

Estève, Op. Cit., p. 331.

(٢)

(٣) مُحَمَّدُ فُهْمِي طَبِيعَةُ ، الْمَصْدَرُ السَّابِقُ ، ص ٥٩ .

### ثالثاً : موسم الزراعة الدميرية أو النبارى :

ويمتد من أغسطس حتى نوفمبر . ويأتى بعد موسم الزراعة الصيفية عند بدء ارتفاع مياه النيل زمن الفيضان ، فإذا كانت الأرض التى تزرع منخفضة عرفت الزراعة باسم الدميرية ، وإذا كانت الأرض مرتفعة وتحتاج إلى رفع الماء إليها بالوسائل الصناعية عرفت باسم « النبارى » . وأهم حاصلات هذا الموسم النيلة . الذرة . البطيخ (١) .

وقد كانت المحصولات الشتوية عموماً أهم المحصولات الزراعية فى مصر فى القرن الثامن عشر ، أما الزراعات الصيفية والدميرية أو النبارية . فلم تكن على نفس الأهمية وكانت قليلة نظراً لاعتمادها فى الري على الطرق الصناعية ولذا فإنها لم تكن تزرع فى كل المناطق بل اقتصرت زراعتها ، على المناطق الواقعة بمحاذاة النيل نظراً لجفاف الترع . ولذا فإن الأهالى كانوا يرفعون الماء اللازم للري من النيل بالسواقي والقواديس ، وغير ذلك من وسائل الري الصناعية . وفى الأماكن البعيدة عن النيل كان بعض أغنياء الزراع ممن يرغبون فى زراعة المحصولات الصيفية أو الدميرية يقومون بحفر الآبار لاستغلالها فى ري هذه المحصولات .



أما آلات الري . التى كانت تستخدم فى رفع الماء للري عندما ينخفض ماء النيل بعد الفيضان فهى :

(١) الساقية : آلة قديمة عرفها الفلاح المصرى منذ وقت مبكر ، وتتكون من دولاب يحيط به جبل ، تربط به أوان من الفخار أو الخشب المغلف بالصفىح ، تسمى القواديس ، ويتحرك الدولاب بمجالة مسننة تدور حول محور تحركه الأبقار أو الجواميس فى بعض المناطق وكان الفلاح يشغل ساقيته لرفع المياه من الترع القريبة ، أو الآبار التى يحفرها وينصب جهاز الساقية فوقها ليرفع الماء منها عن طريق القواديس ، التى تصب ما بها من ماء فى قناة صغيرة ، تحمله إلى الحقل لري ما به من زراعات . وكان استعمال السواقي أكثر شيوعاً واستعمالاً فى المناطق البعيدة عن النيل ، وكان متوسط ما ترفعه الواحدة يعدل

خمسة أمثال ما يرفعه الشادوف ، ومساحة ما ترويه في اليوم والليلة ثلاثة أرباع فدان . إذا كانت ترفع الماء من الترع مباشرة ، ونصف فدان إذا كانت ترفع الماء من بئر<sup>(١)</sup> .

(٢) التابوت : يشبه الساقية ، ولكن استمى فيه عن القواديس المستعملة في الساقية بتجاويف في جسم اسطوانة التابوت ، وكان أكثر استعمالاً في الوجه البحري ، ومصر الوسطى . وكانت كعبة المياه التي يرفعها التابوت أكثر من النكية التي ترفعها الساقية ، وتتراوح المساحة التي يمكن ريها بالتابوت في اليوم والليلة ما بين فدان ، وفدان ونصف .

(٣) الشادوف : كان أكثر آلات الري انتشاراً ، رغم أنه يعتمد في تشغيله على الجهد الإنساني ويكثر بصنفة خاصة في الوجهة القبلى ، حيث ارتفاع شواطئ النيل ، أكثر منها في الوجهة البحري ، ورغم قلة الماء الذي يرفعه الشادوف إذا قيس بماء الساقية وعدم تناسبه مع الجهد الإنساني المبذول ، فإن انتشاره يعود إلى ميزة لا تتوفر إلا في الساقية ، ولا في التابوت وهي بساطة صنعه وقلة تكاليفه ، ونظراً لكثرة شيوع هذه الآلة بين الفلاحين ، أصبح الفلاح يلقب « بأبى شادوف » . وقد كان بعض فقراء الفلاحين يؤجرون أنفسهم للعمل على هذه الآلة وسقى الزرع بها<sup>(٢)</sup> .

تلك هي أهم آلات الري التي كان يستعملها الفلاح المصري في القرن الثامن عشر . وهي آلات بسيطة كانت تستخدم في مصر منذ زمن قديم . وهي تعتمد في إدارتها إما على الجهد

(١) ب . س . جيران المصدر السابق ، ص ١٦ .

— دكتور أحمد الحتة ، تاريخ مصر الاقتصادي ، ص ٢٣ .  
مصطفى . النقوف ، المصدر السابق ، ص ٧ .

(٢) ذكر صاحب نز القحوف وصف الشادوف الذي كان مستعملاً في عصره ، والذي لم تتغير صورته في الواقع على النحو التالي « آلة يعملوها أهل الريف تسمى أبو شادوف وصورة فعلها أنهم يجعروا فاطورين من طين على جانب البحر ( النيل ) ، ويحفرها بينهما نقرة ، مثل الخوص الصغير ، ويضعوا فوق الناطورين خشبة صغيرة ، ويطلقوا فيها خشبة أيضاً بالعرض حكم قصبه الميزان ، ويضعوا في طرفها الذي من جهة البر شيئاً ثقيلاً ، والذي من جهة البحر الدلو ، أو القطوة ، التي ينفضونها بها الماء ، ثم إن الرجل يقف إلى جهة البحر ، ويتكىء على طرف تلك القصبه فيقع الدلو أو القطوة في البحر ، ويغرف ثم يتركه ، فيثقل طرفها الثاني ، ويصعد الدلو ، ويفرع في النقرة ، مع مساعدة الرجل له ، ويجري الماء إلى الزرع ، وهكذا حكم ما شاهدناه مراراً عديد ، ويسموا بمجموع الآلة الناطورين أبو شادوف وهو مشتق من الشدف وهو الغرف » .

— أنظر نز القحوف ، ص ٢٠ ، ص ١٠١ .

الانسانى أو الحيوانى . وفد ذكر جيران عنها « أنها أصح ما يمكن استخدامه فى بلد أجرة اليد العاملة فيه زهيد جداً » (١) . ولم تسكن الآلات الأخرى التى تستعمل فى العمليات الزراعية وعمليات الحصاد والدراس . مثل المحراث والنورج . وغيرها من الآلات الزراعية بأحسن حالا من آلات الرى ، بل إنها كانت تماثلها فى البدائية ، والاعتماد على الجهد الانسانى والحيوانى فى إدارتها حتى قيل عنها إنها « أبسط ما يمكن تصويره » (٢) .

\*\*\*

أما أهم المحصولات الزراعية فى مصر فى القرن الثامن عشر فهى :

(١) القمح : كان يمثل المحصول الرئيسى للبلاد . ويزرع فى الوجهين القبلى والبحرى . وكان متوسط إنتاج الفدان من القمح حوالى سبعة أرداب ، وكانت كمية إنتاج البلاد من القمح زيادة ونقصاً تتوقف على نسبة ارتفاع أو انخفاض . مياه الفيضان وكان محصول القمح إلى جانب الاستهلاك المحلى يستعمل فى تسديد الضرائب ، والتصدير إلى الخارج وأجود أنواع القمح ما كان ينتج فى الوجه القبلى (٣) .

(٢) الذرة : كانت الذرة الشامية تنتج فى الوجه البحرى . والذرة الرفيعة تنتج فى الوجه القبلى وكان إنتاج الفدان يتراوح ما بين ستة أو عشرة أرداب ، وكانت الذرة تعتبر الغذاء الرئيسى لمعظم السكان ، ولم تكن للذرة من المحصولات . التى تقبل فى دفع الضرائب عينا ، وفى السنوات التى يقل فيها إنتاج محصول الذرة نتيجة لسكارثة طبيعية أو غيرها فإن ذلك كان يهدد البلاد بمجاعة كبيرة (٤) .

(٣) الشعير : من المحصولات الشتوية ، وكان يزرع فى كل أنحاء البلاد من أسوان جنوباً حتى البحيرات الشمالية شمالاً ، وكان إنتاج الفدان يتراوح ما بين خمسة وعشر أرداب فى مصر العليا ، وبين ثلاثة وخمسة أرداب فى الدلتا ، وإن تراوح الإنتاج عند بلعيم ما بين

(١) ب.س. جيران . المصدر السابق ، ص ١٦ - ١٧ .

(٢) نفسه . ص ٤٢ .

(٣) دكتور راشد البراوى ، المصدر السابق ، ص ١٣ - ١٤ .

— دكتور أحمد الحته ، تاريخ مصر الاقتصادية ، ص ١١ .  
— Crouchley, A.E., Op. Cit., p. 19.

(٤) ب.س. جيران ، المصدر السابق ، ص ٢٨ .

— مصطفى القوفى ، المصدر السابق ، ص ١١ .

أردب وأربعة أرداد ، وكان الشعير يقبل في تأدية الضرائب عيناً ، وكان الشعير الذى يتجمع لدى الحكومة يخزن في شون القاهرة للبيع ، أو نقله للموانئ للتصدير (١) .

(٤) الأرز : أحد المحاصيل الصيفية وكان يزرع في المنطقة المحيطة برشيد. في خط يصل ما بين الرحمانية وسمنود، وكان إنتاج الفدان يتراوح ما بين سبعة وثمانية أرداد ، وكانت صناعة ضرب الأرز وتبييضه تتركز في رشيد ، وكان معظم محصول الأرز يصدر للخارج .

(٥) الكتان : محصول شتوى ، وكان يزرع في بعض مناطق الوجه القبلى وبخاصة في أسيوط والمنيا والفيوم ووسط الدلتا ، وكان الفدان ينتج حوالى ٣٢ حزمة من الألياف ، وحوالى ٣٥ أردب من البذور ، وكان محصول الكتان له فائدة مزدوجة ، فإلى جانب استعمال أليافه في صناعة المنسوجات الثيلية ، كان الزيت يستخرج من بذوره ، وكان جزء كبير من الكتان المنتج يستغل في صناعة المنسوجات محلياً ، ويصدر الجزء الباقي إلى الخارج .

(٦) القطن : محصول صيفى ، وكان يزرع في الوجه القبلى والبحرى ، ولم يكن يزرع على نطاق واسع في القرن الثامن عشر ، وكانت أشجار القطن في الوجه القبلى تمكث في الأرض نحو عشر سنوات ، وكان إنتاج الفدان يصل أحياناً حوالى ثلاثمائة رطل ، وكان في الغالب نوع القطن بعد إنتاج السنين الأولى تقل جودته ، وكان الإنتاج يستخدم محلياً في صناعة المنسوجات ، بل إنه في بعض السنوات كان لا يكفي حاجة المناسج المحلية ، فكان يستورد بعض القطن الخام من بلاد الشام (٢) .

(٧) قصب السكر : كانت زراعة قصب السكر مزدهرة في القرن الثامن عشر في جرجا ، وبخاصة في منطقتى فرشوط واخميم ، ولذا فإن بعض الأمراء المالك أقاموا مصانع للسكر في الوجه القبلى ، وكذلك اهتم الهوارة بزراعة هذا المحصول وكان إنتاج الفدان يصل إلى ١٥ قنطاراً من السكر .

(١) دكتور أحمد أحمد الحته ، المصدر السابق ، ص ١٧٧ :

— ب.س. جبرار ، المصدر السابق ، ص ٢٨ .

— Crouchley, A.E., Op.- Cit., 20.

(٢)

ب. س. جبرار ، المصدر السابق ص ٢٨ - ٣٢ - ٧٠ - ٧٢ .



ولم يكن قصب السكر يزرع في الدلتا بقصد استخراج السكر منه ، وإنما كان يزرع في مساحات صغيرة لاستهلاكه كما كنهه للبص (١) .

(٨) البقول : الفول والعدس والبازلاء من المحاصيل الشتوية ، التي كانت تزرع في مناطق مختلفة من البلاد ، وكان إنتاج الفدان من البقول يتراوح ، ما بين ثلاثة وسبعة أراذب ، وكانت البقول تزرع بمساحات واسعة بقصد الاستهلاك المحلي أولاً ، أو في تسديد الضرائب وكان الفائض من إنتاج البقول . يخزن في شون القاهرة ثم ينقل للسوانى للتصدير إلى الخارج (٢) .

(٩) البصل : محصول شتوى ، ويزرع في الوجهين القبلى والبحرى ، وتوجد زراعته في الوجه القبلى ، ويستهلك بكميات كبيرة في داخل البلاد . والكميات التي كانت تصدر منه كان معظمها يصدر إلى شبه جزيرة العرب (٣) .

(١٠) القرطم : من المحاصيل الشتوية . وتوجد زراعته في المنطقة الممتدة من إسنا جنوباً وإلى القاهرة شمالاً والقرطم من المحصولات الربحية ، حيث تستخرج من زهوره صبغة صفراء ، كانت تصدر للخارج كلها .

(١١) النيلة : محصول صيفي ، كانت تجود زراعته في المناطق الجنوبية من مصر العليا ، وبكميات أقل في المنطقة الممتدة من بنى سويف والجيزة ، وكانت زراعة النيلة تحتاج إلى نفقات كثيرة . لذا فإن زراعة النيلة اقتصر على مزارع الأمراء المالكين وغيرهم من الزراع الموسرين ، وكانت هذه الزراعة ذات ربح وفير نظراً لأن مادة الصباغة الزرقاء التي توجد في أوراق هذا النبات والتي تجمع أربع مرات في السنة — كانت تصدر للخارج وتدر أرباحاً طائلة (٤) .

(١) دكتور أحمد الحتة ، المصدر السابق ، ص ص ٢٠٤ - ٢١١ .  
— Crouchley, A.E., Op. Cit., p. 20.

(٢) ب . س . جيار ، المصدر السابق ، ص ص ٥٠ - ٥٦ .

(٣) مصطفى القونى ، المصدر السابق ص ١١ .

(٤) ب . س . جيار ، المصدر السابق ، ص ص ٧٤ - ٧٧ .

- (١٢) الدخان: محصول شتوى ، كانت زراعته تجود في الوجه القبلى . ولم يكن الدخان الذى يزرع في مصر من نوع جيد ، وكان الناس يستهلك جميعه في داخل البلاد<sup>(١)</sup> .
- (١٣) الحلبة: من المحاصيل الشتوية ، وكان الفدان ينتج من أردبين إلى خمسة أرداد ، وكان الأهالى يستعملون الإنتاج في غذائهم ، وكانت الحلبة تستعمل وهى خضراء غذاء للماشية .
- (١٤) البرسيم: يزرع في جميع أنحاء البلاد . عدا المنطقة الواقعة جنوب قوص ، ويستعمل غذاء للماشية ، وكانت مساحة الأراضى المزروعة برسيا في الوجه القبلى تبلغ سدس مساحة الأراضى الزراعية . وتبلغ ربع مساحة الأراضى الزراعية في الوجه البحرى<sup>(٢)</sup> ،
- (١٥) الأشجار: أهم الأشجار التى كان الفلاح يقوم بزاعتها ، النخيل وكان الفلاح يعتبر مالكا لأشجار النخيل وغيرها من الأشجار التى يزرعها ، حتى ولو كانت مزروعة في أرض غير أرض أنه أو مساحته<sup>(٣)</sup> . كذلك كانت تزرع أشجار الفاكهة في جهات مختلفة من البلاد ، وأهم أشجار الفواكه التى كانت تزرع التين ، الكروم ، الجوز ، وكانت أشجار الفواكه هذه تزرع في الحدائق ، بالقرب من القرى . فكيف كان يتم تنظيم إنتاج هذه المحصولات حينئذ ؟

\*\*\*

كان يتبع في إنتاج هذه المحصولات ثلاث طرق :

( ١ ) الزراعة على ذمة صاحب حق الانتفاع .

( ٢ ) المزارعة أو المشاركة .

( ٣ ) التأجير .

أما الطريقة الأولى . فكان صاحب حق الانتفاع فيها يعتبر منتجاً مستقلاً . يقوم بالعمليات الزراعية من حرث . وري وعزق وحصاد ودرس لحسابه الخاص ، وكان يقوم

— Crauchley, A.E., Op. Cit., p. 21.

(١)

— Ibid., p. 22.

(٢)

(٣) توشيف :هكمة شرعية . محفوظ دشت . محفظة رقم ٢٩٢ ، ص ٤٤٦-٤٤٧ .

بهذه العمليات هو نفسه بمساعدة أفراد أسرته ، إذا كانوا يستطيعون ذلك ، أو يسنعين بعض الفلاحين الآخرين . الذين يعملون أجراء عند الغير نظير أجر بسيط . كان يختلف من منطقة إلى أخرى قدره جزار ما بين ( ٨٠٥ ) بارات في الصعيد و ( ٨ إلى ١٩ ) بارة في بقية أجزاء القطر . وكان الزارع في هذه الحالة . يعتبر هو المسئول الأول عن إنتاجه (١) .

أما الطريقة الثانية . ونعني بها المزارعة أو المشاركة فقد كان هذا الاسلوب متبعاً في مصر في القرن الثامن عشر . فكان بعض الملتزمين يزارعون أى يشاركون الفلاحين في زراعة أطيان الأوسية الخاصة بهم ، وذلك بإعطائهم الأطيان . وتقديم البذور لهم ، ويقوم الفلاحون بالعمل . وما تتطلبه الزراعة حتى انتهاء المحصول . وحينئذ يأخذ الملتزم من المحصول ، ما قدمه من بذور . ثم يقتسم ما تبقى مع الفلاح فيترك له الثلث وأحياناً الربع — حسب الاتفاق الذى كان يتم بينهما — ويأخذ الباقي لنفسه .

وكذلك كان بعض الفلاحين ، يزارعون غيرهم من الفلاحين فيعطونهم أطيان أثرهم لزراعتها والقيام بنفقات الإنتاج . نظير حصولهم على نصف المحصول . وتأدية نصف ضرائب الأطيان وإن كان في بعض الأحيان صاحب الأثر هو الذى يتحمل وحده تلك الضرائب (٢) .

أما الطريقة الثالثة ، من طرق تنظيم إنتاج المحصولات الزراعية في القرن الثامن عشر ، فكانت طريقة التأجير . فقد سبقت الإشارة ، إلى أنه أصبح من حق الفلاح على أرض أثره أو مساحته ، أن يؤجرها لغيره . لمدة سنة أو أكثر بالتراضى فيما بينهما ، وكان المستأجر في هذه الحالة ينظم إنتاج المحصولات التى يزرعها في أرض أثره غير الذى استأجرها نظير مبلغ معين كانا يتفقان عليه وقت التعاقد . وكذلك لجأ بعض الملتزمين كما سبقت الإشارة إلى تأجير أراضي الأوسية ، نظير مبالغ تدفع لهم ، وكانت أراضي الرزق تؤجر إلى الفلاحين وكان تأجيرها ذا فائدة كبيرة للمستأجرين ، نظراً لبساطة إيجارها ولاستمرارها في كثير من الأحيان في حوزة المستأجرين ، وبذلك الجبرتى هذه الحقيقة

(١) ب س . جزار ، المصدر السابق ، ص ٢٤ .

— Sacy, Op. Cit., p. 15.

(٢)

— دكتور أحمد أحمد الختة ، المصدر السابق ، ص ٥٩ - ٦٠ .

— أرشيف المحكمة الشرعية ، محافظ دشت ، محفظة رقم ٢٩٢ ، ص ٤٤٦ - ٤٤٨ .

— عبد الفى غنام ، الاقتصاد الزراعى وإدارة العزب ، ص ١١ - ١٧ .

بقوله « المزارع من الفلاحين إذا كان تحت يده تاجر رزقة أو رزقتين فإنه مغبوطا ومحسوداً من أهل بلده ، ويدفع لصاحب الأصل . القدر الزر ، والمزارع يتلقى ذلك سلفاً عن خلف ، ولا يقدر صاحب الأصل أن يزيد عليه زيادة وخصوصاً إذا كانت تحت يد بعض مشايخ البلاد فلا يقدر أحد أن يتعدى عليه من الفلاحين ، ويستأجرها من صاحبها وإن فعل لا يقدر على حمايتها » (١) .

وقد كانت حجج الاستئجار دائماً تنص على أن المستأجر له حق الانتفاع بالأرض المدة المتفق عليها كيف شاء الانتفاع بالزرع والمزارعة ، وتحديد ما يتحملة كل من الطرفين من الأعباء المالية التي كانت تفرض على الأرض آنذاك (٢) .

\*\*\*

من العرض السابق للمحصولات الزراعية ، التي كانت تلتج في مصر في القرن الثامن عشر ، وطرق إنتاجها في ظل الظروف السابق إيضاحها يمكن تقويم أهميتها الاقتصادية على النحو التالي :

(أولاً) : كان بعض هذه المحصولات ، يحل مقام العملة ، في تسديد الضرائب ، المقررة على الأراضي الزراعية ، كما سجلت ذلك وثائق المحكمة الشرعية ، وسجلات دار المحفوظات العمومية ، وبخاصة في الوجه القبلي ، حيث كان الفلاحون يزرعون القمح والشعير ليسددوا من المحصول الضرائب ، المقررة عليهم . ويبيعون الفائض في الأسواق الحرة ، ليحصلوا بعائده على آلتهم الزراعية ، وبقيّة مستلزمات حياتهم ، حيث كانت الذرة هي الغذاء الرئيسي لهم .

والجدير بالذكر أنه في سنوات الشراق ، كان محصول القمح ، ينخفض بدرجة كبيرة ، فكان ذلك — كما هو واضح من اشارات المصادر المعاصرة — يؤثر تأثيراً سيئاً على حالة أهل الريف الاقتصادية ، التي تؤثر بدورها على الحالة الغذائية والاقتصادية في القاهرة ذاتها . وكذلك في حالات الاضطراب السياسي والصراعات العسكرية ، والتي كانت تحدث

(١) عبد الرحمن الجبري ، عجائب الآثار ، ٤ ( حوادث جمادى الأولى ١٢٢٩ هـ - أبريل ١٨١٤ م ) ، ص ٢٠٩ .

(٢) أرشيف المحكمة الشرعية ، سجلات مبيعات الباب العالي ، سجل رقم ١٦٩ ، مادة ٢٧٤ ، ص ٨٤ سجل ١٢٠ ، مادة ١٧٨ ، ص ٩٢ .

بين البيوت المملوكة ، كانت محاصيل الصعيد من القمح والشعير تنقطع عن القاهرة ، فكان ذلك يؤثر تأثيراً سيئاً على الحالة العامة فيها ويصاب الناس بالذعر ، وتبذل أجهزة الإدارة كل جهدها للتغلب على هذه المشكلة (١) .

(ثانياً) : كان إنتاج بعض هذه المحاصيل ، يعد بالدرجة الأولى للنصدير ، مثل الأرز والكتان والعصفر ، ولم يكن يستهلك من هذه المحاصيل ، محلياً ، إلا جزءاً قليلاً ، وكذلك لعب بعض هذه المحاصيل دوراً مزدوجاً ، في اقتصاد الريف ، فكان يستخرج منه الزيت ، وتستعمل أليافه في صناعة المنسوجات ، مثل الكتان الذي كانت أليافه تستعمل في صناعة المنسوجات الثيلية ، والقطن الذي كان إنتاجه في بعض السنوات لا يفي بحاجة المناسج المحلية ، وفي هذه الأحوال كان يستورد بعض القطن من بلاد الشام .

وقد لعب كثير من هذه المحاصيل على ضعفها دوراً كبيراً في تجارة مصر الخارجية في القرن الثامن عشر .

(ثالثاً) : كانت هذه المحاصيل ، في بعض السنوات ، تعجز عن سد حاجات أهل الريف نتيجة لوقوع بعض الكوارث الطبيعية ، فيسود القحط والبلاء ، ويهجر السكان قراهم (٣)

(١) محمد شفيق غربال ، محمد علي الكبير ، ص ص ١٠٠ - ١٠١ .

— دكتور راشد البراوي ، المصدر السابق ، ص ١٧ .

— يذكر الجبرتي في تاريخه كثيراً من هذه الأحوال ، فقد ذكر في ( حوادث ١١٩٧ هـ -

١٧٨٣ م ) ص ص ٧٤ - ٧٥ .

» قصر مد النيل وانهدم قبل الصليب بسرعة فشرقت الأراضي القبلية والبحرية وعزت الغلال بسبب ذلك ، وبسبب نهب الأمراء ، وانقطاع الوارد من الجهة القبلية وشطع سعر القمح إلى عشرة ريال الأردب ، واشتد جوع الفقراء ، ووصل مراد بيك إلى بني سويف ، وأقام هناك ، وقطع الطريق على المسافرين ، ونهبوا كل ما مريبهم في المراكب الصاعدة والهابطة .»

(٢) دكتور أحمد أحمد الحقة ، تاريخ مصر الاقتصادي في القرن التاسع عشر ، ١٩ .

— Crouchley, A.E., Op. Cit., p. 20.

(٣) عبد الرحمن الجبرتي ، عجائب الآثار ، ج ٢ ( حوادث محرم ١٢٠٧ هـ - الموافق أغسطس

١٧٩٢ م ) ، ص ٢٣٩ . يذكر أنه « لما انكشف الماء وزرع الناس البرسيم ، ونبت أكلته الدودة ، وكذلك الغلة فقلب أصحاب المدة الأرض وحرثوها بالماء من السواقي والغطالات والشواذيف واشتروا لها التقاوى بأقصى القيم وزرعوها فأكله الدود أيضاً ولم ينزل من السماء قطرة ولا أندية ، ولا صقيع بل كان في أوائل كيهك شروحات وأهوية حارة ثقيلة ولم يبق بالأرياف إلا القليل من الفلاحين ، وعصمهم الموت والجلاء » .

وكان يربد من وقع هذه الكوارث على أهل الريف . اعتداء الفرق العسكرية المتصارعة ، على القليل من المحصولات إن كان هناك محاصيل . ويأخذون ماشيته دون أن يستطيع لذلك دفاعاً . فعاش الفلاح نتيجة لذلك في حال سيئة وأصبح الجود من مميزات زراعته ، ولم يحاول البتة أن يجدد في أساليب إنتاجه . لماذا يجدد وهو مدرك عدم استفادته من ثمرة جهده هذا . لذا فإن جميع الدلائل في نهاية القرن الثامن عشر . كانت تشير إلى أنه لابد من تغيير يعيب الزراعة . ويقضى على القيود . والاعباء التي أصبح الفلاح مكبلاً بها ، فكان لابد من إزالة الضرائب الإضافية . والرسوم المحلية الكثيرة التي كانت تمتص دخل الفلاح .

كذلك كان لابد من إعادة النظر في نظام حيازة الأرض ككل ، وأسلوب الإنتاج والعلاقات الإنتاجية التي كانت سائدة آنذاك . ولكن القرن الثامن عشر مضى دون حدوث أى من هذه الإصلاحات . التي بدأت تجد طريقها في القرن التاسع عشر .

\* \* \*

### الثروة الحيوانية :

أما عن الثروة الحيوانية كجزء من مكونات الثروة الزراعية ، فيمكن الحكم بأن اهتمام الفلاح بهذا الجانب كان مصباً على تربية الحيوانات التي تعينه في عمله الزراعى ، أو التي تزوده بقدر من المواد الغذائية كاللبن والزبد والجبن . حيث إن ظروف الفلاح في القرن الثامن عشر . لم تكن تسمح له بأن يهتم بتربية مواشى غير التي تلزمه في خدمة الأرض ، أو التي توفر له ولأسرته جانباً من القوت . أو السكساء . ولذا فإن هناك أنواعاً من الحيوانات لم تكن توجد في القرى إلا بقدر محدود مثل الثيران والماعز والحراف .

والحيوان الذى حظى بالمكانة الأولى عند الفلاح هو الجاموس ، وبخاصة في مصر العليا والقيوم حيث استخدم لإدارة الآلات ، كما أن سكان القرى الواقعة على الأطراف

---

== ويذكر في موضع آخر « وانقضى شهر كيهك ولم ينزل من السماء قطرة ماء فحرقوا المزرع ببعض الأراضي التي طشها الماء وتولدت فيها الدودة ، وكثرت الفيران جداً حتى أكلت الثار من أهل الأشجار ، والذي سلم من الدودة في الزرع أكله الفار ، ولم يحصل في هذه السنة ربيع للبهائم إلا في النادر جداً ورضى الناس بالتعليق ، فلم يجدوا اللبن ، وبلغ حمل الحار في فصل الثين الأصفر الشبيه بالكناسة الذى يساوى خمسة أنصاف قبل ذلك مائة نصف وانقطع مرور الفلاحين بالكلية بسبب خطف السواس واتباع الأجناد ، فصار يباع عند الفلاحين من خلف الضبة كل حقان بنصفين إلى غير ذلك » .

— نفسه ، ج ٢ ( حوادث جمادى الأولى ١٢٠٦ هـ - الموافق مايو ١٧٩١ م ) ، ص ٢٢٦ .

اهتموا به ليصنعوا من ألبانه الجبن والسمن . أو يربونه بقصد الحصول على اللحوم . التي كانت توجد بكثرة عند جزارى القرى (١) .

أما حيوانات النقل ، التي كان الفلاح يهتم بها ويوليها عناية خاصة ، فهي الحمير والجمال وكان يستغل الجمال في نقل الحاصلات ، التي لا يمكنه نقلها عن طريق النيل أو الترع ، وكانت تربية الجمال أهم ما تشغل به القبائل العربية المستقرة في وادى النيل ، وكان العربان هم الذين يجلبون الجمال من سنار ودارفور بالسودان إلى الأسواق المحلية في مختلف الأقاليم .

وقد ثبت من وثائق المحكمة الشرعية ، أن بعض الفلاحين ، كان يمتلك عدداً من الجمال وكان يقوم في مواسم الحصاد . وجمع المحاصيل بتأجيرها للفلاحين الآخرين لنقل محصولاتهم عليها إلى الأماكن التي يرغبون فيها . نظير أجر معين ، يتفق عليه الطرفان يختلف حسب طول المسافة وقصرها ، ونوع المحصول ، وكان الاتفاق عادة يتم على أساس نقل محصول الفدان الواحد . وفي حالة تعدى بعض الأشخاص على حيوانات النقل التي في حوزة فلاح آخر وأخذها منه دون اتفاق على الأجر ، كان قاضى الشرع ومشايخ القرية يقوم بأخذ حقه له من المعتدى (٢) .

أما الحيوان الثانى الذى كان يعتمد عليه الفلاح في نقل محصولاته وتنقلاته ، فهو الحمير . فقد كانت الحمير أكثر دواب الحمل استعمالاً في القرى وقل أن يوجد فلاح ليس لديه حمار ومما شجع الفلاح على اقتناء هذا الحيوان ، صبره وقناعته في الأكل ، ونفقه الكبير له في عمله (٣) .

(٢) ب.س.جيرار ، المصدر السابق ، ص ٨٩ .

— Creuchley, A.E., Op. Cit., p. 22.

(٢) دار المحفوظات العمومية ، مخزن (١٢) ، عين (٥٦) ، مضابط محكمة الإسكندرية الشرعية ، مضبطة رقم (١٢) ، ص ١٦١ ، مخزن (٤٦) ، مضابط محكمة المنصورة الشرعية ، رقم (١٧) ، ص ٤٥ ، ويبدو أن حالات التعدى على حيوانات الغير هذه استمرت ، بعد القرن الثامن عشر ، حيث نصت المادة (٣) من قانون الفلاحة سنة ١٢٤٥ هـ ، ١٨٩٢ بأن «الذين يأخذون بهائم بعضهم يشغلونها في الطاحون أو المحراث ، بغير إذن أصحابها ، أو يأخذونها بغير رضى منهم ويشغلونها في أشغالهم فإذا بلغ قاي مقام البلدة ، أو شيخ الحصة ، أن أحداً فعل ذلك ، يستخلص منه أجر البهيمة ، وتمطى لصاحبها مع بهيمته ، ويفسر الذى أخذ البهيمة بغير إذن صاحبها ، أو بغير رضاه خمسة وعشرين كراباجاً » .

— أحمد فتحي زغلول ، المحاماة ، ملحق رقم (١٨) ، ص ١٠٠ .

(٣) ب.س.جيرار ، المصدر السابق ، ص ٢٠ .

إلى جانب حيوانات النقل هذه . وجدت الخيول . التي كانت تستخدم لركوب الأشخاص ذوى المسكنة فى المجتمع الريفى ، وكان العربان الذين استغلحوا أو الذين لا يزالون يعيشون فى الخيام على مشارف الصحراء هم الذين يقومون بتربية الخيول وترويضها<sup>(١)</sup> وبيئها وكان هذا العمل يعتبر أساس ثروتهم .

كذلك كان الفلاح المصرى يقوم بترية الدجاج والحمام بكثرة ، وقد كان عائد هذه الدواجن على الفلاح تنافها ، بل إنه فى كثير من الأحيان يربها ليقدمها هدايا لرجال الإدارة ، ويغذيهم بها . وقت حلول الوجبة وطلوع الديوان ، ونزلة الكشاف على القرى<sup>(٢)</sup> ، وكذلك انتشرت خلايا النحل فى مختلف مناطق الريف ، وإن كثر وجودها فى قرى أسيوط حيث أبقاها هذه القرى الاشتغال بهذا العمل<sup>(٣)</sup> .

تلك هى أهم الحيوانات والدواجن التى كان الفلاح المصرى يهتم بتربيتها واقتنائها فى القرن الثامن عشر ، وكان حاله يتأثر كثيراً بما يصيبها من وباء فى بعض السنوات ويكثر بكاؤه وعويله عليها لمعرفته بقدر نعمتها عليه ونفعها له ، ويعتبر هذا الوباء من المصائب التى تحل به حيث إن هذه الحيوانات فى نظره عليها مدار عمار العالم على حد تعبير الجبرقى<sup>(٤)</sup> .

\* \* \*

هكذا من العرض السابق لجانبى الثروة الزراعية ، يتضح أنى اقتصاديات الزراعة لعبت دورها فى حياة الفلاح المصرى فى القرن الثامن عشر ، فهو فى سنوات الرخاء يكتفى حاجياته الغذائية من المحصولات التى ينتجها ، ويدفع منها ما عليه من ضرائب ، حيث استعماله للنقود المعدنية كان محدوداً جداً وبخاصة فى الوجه القبلى ، التى لم تكن النقود المعدنية معروفة فى بعض أجزائه حتى وصول الحملة الفرنسية<sup>(٥)</sup> . ومن الحيوانات يستخرج جزءاً من غذائه وينسج من صوفها أو أوبراها ملابس فى المناسج المنتشرة فى كثير من القرى .

بالإضافة إلى تصديره جزءاً كبيراً من هذه المنتجات إلى القاهرة حيث كانت تلعب دورها فى إقتصاديات البلاد سواء عن طريق التصدير أو التجارة فيها فى داخل البلاد

(١) يوسف الشربيني ، المصدر السابق ، ج ٢ ، ص ١١٥ ، ١٢٢ ، ١٤٤ ، ١٤٥ .

(٢) على مبارك ، الخطط ، ج ٨ ، ص ١٨ .

(٣) عبد الرحمن الجبرقى ، عجائب الآثار ، ج ٢ ( حوادث جمادى الأولى ١٢٠١ هـ - الموافق

فبراير ١٧٨٧ م ) ص ٣٩ .

Croushley, A.E., Op. Cit., p. 23.

(٤)



## الفصل الثامن

### الصناعات الريفية والتبادل التجارى

تمهيد :

#### أولا - الصناعات الريفية :

- ١ - العوامل التى ارتبطت بها هذه الصناعات ، ٢ - صناعة الغزل والنسيج ، ٣ - صناعة السكر ، ٤ - صناعة الأوانى الفخارية ، ٥ - صناعة الحصر ، ٦ - صناعة تقطير ماء الورد ، ٧ - صناعة التفریح ، ٨ - صناعة مواد البناء ، ٩ - صناعات أخرى ، ١٠ - طرق إنتاج هذه الصناعات ، ١١ - تقويم هذه الصناعات .

#### ثانيا - التبادل التجارى :

- ١ - أنواع الأسواق ، ٢ - عوامل اضطراب الأسواق وتذبذب الأسعار ، ٣ - حركة التبادل التجارى بين المدينة والريف ، وعوامل ضعفها ، ٤ - تقويم عام .

تمهيد :

نتناول فى هذا الفصل دراسة الصناعات الريفية ، وأهميتها بالنسبة لاقتصاديات الريف خاصة ، والبلاد بعمامة ، وكذلك حركة التبادل التجارى فى الريف ، وطرقها ، والعوامل المؤثرة فى هذين العنصرين من عناصر اقتصاديات الريف .

#### أولا : الصناعات الريفية (١) :

أما عن جانب الثروة الصناعية واقتصادياتها ، وأثر ذلك على حياة سكان الريف ، فإنه يمكن دراسة هذا الجانب فى ضوء عوامل معينة ارتبطت بها هذه الصناعات وهى :

(أولاً) : ارتباط هذه الصناعات بالزراعة والمحصولات الزراعية ، فحينما ضعفت الزراعة وأهملت شئونها ، أدى ذلك إلى ضعف بعض الصناعات الريفية ، وانقراض بعضها الآخر .

(١) لم أشأ أن أتعرض لنظام طوائف الحرف ، حيث إن هذه الصناعات كانت تتم فى الريف دون أن تكون خاضعة لنظام طوائف الحرف الذى وجد فى المدينة ، وكان له تنظيمه الخاص .

(ثانياً) : القدرة الشرائية لدى السكان، ففي سنوات الرخاء يزداد الإقبال على الصناعات لدى السكان . وتروج هذه الصناعات ، أما في سنوات الكساد ، فكانت القدرة الشرائية للسكان تضعف . ويكسد بالتالى حال هذه الصناعات . ويقل الإقبال عليها سواء من سكان الريف أو المدن على السواء .

ولا شك أن القدرة الشرائية للسكان قد تأثرت كثيراً ، في النصف الثانى من القرن الثامن عشر نظراً لكثرة الأعباء المالية ، التى أصبحت ترهق الفلاح في هذه الفترة من فرد و غارم وكلف . كما سبقت الإشارة إلى ذلك في موضعه .

(ثالثاً) : ارتبط توزيع هذه الصناعات وانتشار أماكن قيامها بوجود المواد الأولية سواء أكانت هذه المواد معدنية أم زراعية ، ومن هنا جاءت شهرة بعض المناطق بصناعات ، معينة نظراً لتوفر المواد الخام اللازمة لقيام هذه الصناعات فيها .

(رابعاً) : تأثر الصناعات الريفية في ذلك الوقت ببطء المواصلات حيث أدى ذلك إلى اقتصار تسويقها على سوق القرية التى تقوم فيها الصناعات ، أو أسواق القرى المجاورة (١) .  
لاشك أن كلا من هذه العوامل شارك بنصيب متفاوت في ازدهار الصناعات الريفية ، أو إضعافها في ذلك الوقت . وأهم الصناعات التى كانت منتشرة في ريف مصر في القرن الثامن عشر هي :

١ — صناعة الغزل والنسيج : فقد انتشرت المغازل والمناسج اليدوية ، في جميع أنحاء البلاد وقد كان الرجال والنساء في الريف ، يشتغلون في وقت فراغهم بغزل

(١) أنظر بخصوص هذه الصناعات والحرف في مصر العثمانية .

— محمد ابن إياس ، بدائع الزهور ، ج ٥ ، ص ١٨٨ ، ١٩٩ .

— عبد الرحمن الجبرتي ، عجائب الآثار ، ج ٢ ( حوادث ١٢٠١ هـ - الموائق ١٧٨٦ م ) ، ص ١٣١

— دكتور على الجربلى ، تاريخ الصناعة ، ص ٢٣ .

.. Gabriel Baer, Egyptian Guilds in Modern times P. 4. .

— P. J. Vatikiotis, Op. Cit., P. 36.

— ذكر صاحب هز القحوف على لسان بعض جهلة الريف موالياً :

رأيت أم زغابة في المغازيل تلعن وتمجن وتفزل بالمغازيل

وحولها شفت سرية من عجائيل وهم ينطوا وهي تلعب حناجيل

أى أنه رأها وهي في معزل من المغازل ، تقوم فيه بمعمليات الطحن ، والعجن ، والغزل ، وحولها المعجول تلعب ، أى أنها كلما وجدت وقت فراغ شغلته بالغزل ، هز القحوف ، ج ١ ، ص ٢٩ .

القطن ، أوصوف الأغنام ، لإنتاج الأقمشة اللازمة لاستهلاكهم ، وكان إنتاج الصناعات القطنية منتشراً في الصعيد . وقد اشتهرت مراكز معينة بإنتاج المنسوجات القطنية مثل اسنا ، وقوص ، وأخميم ، وبنى سويف . أما صناعة المنسوجات الكتانية فقد انتشرت في قرى الفيوم ، وبعض قرى الوجه البحرى مثل أجا وغيرها من القرى . وقرى الوجه القبلى مثل قرية أبنوب وقرية درنكة .

أما صناعة المنسوجات الحريرية فقد انتشرت في المناطق الشمالية من الوجه البحرى نظراً لسهولة استيراد الحرير من سوريا ، وللملاءمة تلك المناطق للتصدير إلى أسواق الأقطار المجاورة ، وقد أصبح لبعض القرى ، شهرة واسعة بالصناعات مثل قرى منوف ، محلة مرحوم ، وبرية ، وايار ، وبيسون ، وسمند ، رشيد ، دمياط ، أنشاص .

وقد كان بعض تجار العاصمة يمولون بعض الصناعات الريفية . ويتجونها لحسابهم الخاص ، فقد كانوا يستوردون القطن الخام من سوريا ويوزعونه على النساء الغزالات في القرى ، لغزله في منازلهن في أوقات الفراغ ، ثم ترسل خيوط الغزل إلى النساجين ، أو المناسج تحت إشراف هؤلاء التجار .

وكذلك اعتاد تجار دمياط استيراد الحرير الخام وتمويل المشتغلين بغزله ونسجه لحسابهم الخاص ، وقد كانت بعض قرى الوجه البحرى تخصص في إنتاج أنواع معينة من الأقمشة<sup>(١)</sup> مثل تنيس التى اشتهرت بإنتاج الأقمشة الحريرية .

وقد لعبت صناعة الغزل والنسيج ، دوراً هاماً في حياة أهل الريف . فقد كان العمال يشتغلون بالغزل والنسيج في أوقات الفراغ . حين يقل الطلب على العمل في الزراعة . وكان الدخل من احتراف هذه الصناعات اليدوية التى كانت تمارسها النساء والأطفال في غالب الأحيان يؤلف جزءاً لا بأس به من دخل الأسرة . وقد كانت طرق إنتاج هذه الصناعات ، في جملتها عتيقة وبالية لم تتغير عما كانت عليه منذ عهود بعيدة .

٢ — صناعة السكر : تركزت هذه الصناعة في الوجه القبلى . حيث كانت منتشرة في الوجه القبلى قبل العصر العثمانى . وكانت مزدهرة في مناطق استقرار الهوارة . وبصفة

(١) أنظر بهذا الخصوص :

على مبارك ، الخطط ، ج ٨ ، ص ١٨ ، ٢٣ ، ٩٥ .

دكتور على الجريتلى ، المصدر السابق ، ص ١٧ ، ١٨ ، ٢١ .

— Crouchley, A.E., Op. Cit., p. 25.

خاصة في فرشوط وأخميم ، وكذلك انتشرت في المناطق القريبة من القاهرة . وقد انتشرت مصانع السكر في هذه المناطق ، وتفاوتت هذه المصانع في حجمها تبعاً لمساحة الأراضي المزروعة بالقصب ، وكان القصب ينقل إلى هذه المصانع على ظهور الجمال أو بالمرابك الشراعية : وقد استغل بعض الأمراء المالك عددة مصانع للسكر في إقليم جرجا لحسابهم الخاص ، فهم الذين يقومون بإنشاء الباني وصياتها . ويشترون المواشى التي تدير الآلات ، ويتحملون تكاليف عافها . ثم كانوا يتقاسمون الإنتاج مناصفة مع المستنصر الذي كان عليه تقديم الأيدي العاملة .

وكان العمل في مصانع السكر . ينقسم إلى عدة عمليات فرعية . ويتوفر على كل منها عدد من العمال ، وهي عمليات نقل القصب ، وتنظيف السيقان من الورق . ثم عصر القصب ، ثم عملية غلي العصير ، والتنقية ، وعمل القوالب . ومراقبة الثيران التي تجر الآلات البدائية التي كانت تستعمل في هذه الصناعة ، ولم تشر المصادر المعاصرة ولا الوثائق إلى ما يدل على إنتشار هذه الصناعة في الوجه البحري ، حيث تشير هذه المصادر إلى أن القصب ، كان يستعمل كفاكهة في المص (١) .

٢ — صناعة الأواني الفخارية : انتشرت هذه الصناعة بصفة خاصة في الصعيد الأعلى ، في القرى التي حول قنا ، مثل قرية البلاص . وقرية بنود . فقد وجد أن الطمي في هذه القرى ، أصلح من غيره بكثير لصناعة الأدوات المنزلية الفخارية مثل البرام والأثيار والقذور ، والأواني الخاصة بتعبئة النيلة والعسل ، وكذلك القلل لتبريد المياه . وقد ساعد على انتشار هذه الصناعة في هذه القرى ، توفر الأيدي العاملة ، والوقود الرخيص ، حيث كان صاحب العمل ( المصنع ) يشغل العمال لحسابه الخاص في كل مرحلة من مراحل الإنتاج ، مثل تجهيز الطمي ومزجه بالهشيم ومباشرة الأفران ، ونقل المنتجات (٢) .

وقد كان الطلب على منتجات قنا وقراها من الأواني الفخارية في ذلك الوقت ، عظيماً ، وكانت أسعارها في أسواق القاهرة مرتفعة ، ولذا فإن تجار القاهرة كانوا يساهمون في

(١) دكتور أحمد الحنة ، تاريخ مصر الاقتصادي ، ص ١٣ .

— Edward, W. Lane, Op. Cit., p. 152.

— Crouchley, A.E., Op. Cit., p. 21.

(٢) علي مبارك ، الخطط ، ج ٩ ، ص ص ٨٢ ، ٩٠ .

تمويل هذه الصناعة بشراء القليل وتخزينها ، أو يجهزون إلى أصحاب السفن بشراء كميات كبيرة منها لحسابهم ، ونقلها إلى القاهرة حيث يقومون بتسويقها ، رغم ارتفاع مصاريف النقل التي كانت تفوق في كثير من الأحيان ثمن شراء هذه الأواني من المنتجين<sup>(١)</sup>.

٤ — صناعة الحصر : كانت هذه الصناعة منتشرة في كثير من القرى ، نظراً لتوفر مادة صناعتها الحام وهي نبات الحلما وسعف النخيل ، ورغم أن هذه الصناعة كانت منتشرة في جميع أنحاء البلاد . إلا أن هناك بعض القرى كانت متخصصة في هذه الصناعة وأصبحت شهرتها يصنعها تفوق غيرها ، مثل المعصرة . سنورس . طمية . منوف . وقد استثمر بعض تجار القاهرة رأس مالهم في تمويل هذه الصناعة في قرى الريف ، وبخاصة في المواسم التي تقل فيها حاجة الزراعة إلى العمال<sup>(٢)</sup> ، وقد شجع التجار على سلوك هذا السبيل ، أن الحصر كانت من المفروشات الشعبية الواسعة الانتشار بين طبقات المجتمع المختلفة .

٥ — صناعة تقطير ماء الورد : انتشرت هذه الصناعة ، في قرى الفيوم ، فقد وجد عدد من مصانع التقطير في هذه المنطقة ، تستعمل الزهور التي تنتج في هذه القرى ، وقد كانت منتجات هذه المصانع ترسل إلى أسواق القاهرة لتباع فيها<sup>(٣)</sup> .

٦ — صناعة تفريخ الدجاج : كانت هذه الصناعة منتشرة بصورة واسعة في معظم القرى وبعض المدن كذلك ، وكانت ملكية بعض المصانع التي تقوم بعملية التفريخ في يد بعض حكام الأقاليم من السناجق والكشاف ، أما إدارة هذه المصانع التي كانت تسمى المعامل ، فكانت بيد أشخاص من الأقباط ، الذين يديرونها إما نظير أجر معين ، أو لحسابهم ، بعد استئجارها من أصحابها . وكان يطلق على هذه المعامل في الوجه البحري « معمل الفراخ » وفي الوجه القبلي « معمل القروج » .

وكانت الطريقة المتبعة في التفريخ ، أن يرسل الفلاحون البيض إلى معامل التفريخ ، وكان المعمل ، يستبق لنفسه نسبة تتراوح بين ٢٥ ، ٣٠ ٪ ، وفي بعض الأحيان كانت النسبة تصل إلى

(١) دكتور على الجريتلي ، المصدر السابق ، ص ١٧ .

— Crouchley, A.E., Op. Cit., p. 26.

(٢) على مبارك ، الخطط ، ج ٨ ، ص ٩٥ .

— Crouchley, A.E., Op. Cit., p. 26.

دكتور على الجريتلي ، المصدر السابق ، ص ٢١ .

(٣) ب.س . جيزار ، المصدر السابق ، ص ٨٠ .

• كتكتوتاً من كل مائة كتسكوت كأجر على إجراء عملية التفريخ ، ويسلم الباقي لأصحابه بعد تفريخه (١) .

وقد ذكر أحد الرحالة الأوربيين ، الذين زاروا مصر في عشرينات القرن التاسع عشر الإحصاء التالي عن معامل التفريخ ، وكمية إنتاجها ، والتي لم يصحبها كبير تغيير عما كان عليه الأمر في القرن الثامن عشر :

الوجه البحرى	الوجه القبلى	
عدد معامل التفريخ	١٠٥	٥٩
عدد البيض المستخدم	١٩,٣٢٥,٦٠٠	٦,٨٧٨,٩٠٠
عدد البيض الفاسد	٦,٢٥٥,٨٦٧	٢,٥٢٩,٦٦٠
عدد البيض المفقود	١٣,٠٦٩,٧٣٣	٤,٣٤٩,٢٤٠

وكانت صناعة التفريخ من الصناعات الرائجة في ريف مصر في القرن الثامن عشر بصورة واسعة (٢) . نظراً لأن الدواجن كانت تكون جزءاً من ثروة الفلاح .

٧ — صناعة مواد البناء : كانت هذه الصناعة منتشرة في جميع القرى تقريباً . نظراً لأن مواد هذه الصناعة بسيطة . ومتوفرة في كل القرى فلم تكن هذه الصناعة تتطلب سوى خلط الطين بالقش . ثم تجفيفه بفعل حرارة الشمس . وكان سكان الريف يبنون مساكنهم من هذا النوع من الطوب . وهو اللبن المجفف ، أما عن صناعة الجير فكانت

(١) أنظر على مبارك ، الخطط ، ج ٩ ، ص ص ٤ — ٧

حيث ذكر عند حديثه عن قرية « بيلو » ، مركز ملوى ، محافظة المنيا حالياً ، وصفاً طويلاً لأنواع معامل التفريخ ، وطرق التفريخ والنسبة التي تؤخذ كأجر على عملية التفريخ ، وذكر أن بعض أقباط هذه البلدة مختص بمزاولة معامل الدجاج واستخراجها ، فيسرحون لذلك في البلاد التي فيها المعامل ، من ناحية وردان الغربية القديمة ، من القناطر الخيرية ، إلى أقصى بلاد الصعيد ، فيتفرقون في البلاد ، ويجمعون البيض ، بعضه بالنمن ، وبعضه في نظير فراخ يأخذها أرباب البيض بعد تمام العمل ثم يرجعون إلى بيلو وهكذا كل سنة .

وذكر هذه الحقيقة كذلك عند حديثه عن قرية بنجا تيج مركز طهطا . محافظة سوهاج حالياً حيث ذكر أن العمال الذين يعملون في معمل الدجاج بها من أقباط قرية أدفا ، الواقعة غربي سوهاج . الخطط ج ٩ ، ص ٨٥ .

— Edward, W. Lane, Op. Cit., pp. 317-318, 319.

(٢)

— Crouchley, A.E., Op. Cit., p. 28.

منتشرة أيضاً في كل القرى ، وكان معمل حرق الحجر . وتحويله إلى جير يسمى « القمين » (١) .

وبالإضافة إلى هذه الصناعات انتشرت في القرى صناعات أخرى . وجدت في الغالب ، في كل القرى ، حيث إنها كانت من ضروريات الحياة بالنسبة للسكان . كصناعة البسط ، وصناعة الأواني النحاسية . وتبييضها . والتجارة ، والحداة ، والصباغة ، فقلما توجد قرية لا يوجد بها حداد ونجار ونحاس وصانع . ووجدت في بعض القرى صناعة البارود ، وصناعة قلع المراكب (٢) .

أما طرق إنتاج هذه الصناعات جميعها . كما يستفاد من كتابات الرحالة والمعاصرين فكانت بدائية إلى أبعد الحدود ، فالآلات التي تستعمل في إنتاجها تعتمد في وقودها على قش النخلة والأرز ، وروث الماشية ، ومعظمها كان يعتمد على قوة عضلات الإنسان ، واستعمال المواشي في إدارتها ، وكان إنتاج هذه الصناعات يستغرق وقتاً طويلاً لا يتناسب وكية الإنتاج (٣) .

ومما يلاحظ أن إنتاج هذه السلع ، كان يتم حسب الطلب ، وكان العملاء في غالب الأحيان يزودون الصناع بالمواد الأولية ، ويلتجون لهم سلمهم حسب مواصفاتهم ، وقد استغل بعض كبار تجار المدن هذا النظام ، وبدأوا يوظفون أموالهم ويستثمرونها عن طريق تشغيلها ، في بعض هذه الصناعات الريفية ، فكانوا يمولون بعض الصناع في الريف ، ويشغلونهم لحسابهم الخاص ، مع تزويدهم بالمواد الأولية والأدوات اللازمة للصناعات المطلوبة ، وكان هؤلاء الصناع ينتجون السلع وفق المواصفات التي يضعها لهم أولئك التجار ، ثم يوردونها لهم (٤) .

وقد سبقت الإشارة إلى استثمار تجار المدن لأموالهم في ميدان التزام الأراضي الزراعية ، ووصل بهم الأمر إلى حد المضاربة في هذا الميدان . وهنا نراهم يوظفون

(١) يوسف الشربيني ، هز القحوف ، ج ٢ ، ص ١١٧ .

(٢) محمد فهمي طيطة ، المصدر السابق ، ص ٣١ .

- دكتور راشد البراوي ، المصدر السابق ، ص ٣٤ .

(٣) دكتور علي الجرتيلي ، المصدر السابق ، ص ٢٢ .

(٤) مصطفى القنوي ، المصدر السابق ، ص ١٩ .

- دكتور أحمد أحمد الحنة ، تاريخ مصر الاقتصادي ، ص ١٨ .

أموالهم في استثمار الصناعات الريفية ، مما يدل على ظهور رأسمالية مصرية متحثة في فئة التجار وبدء الارتباط بين المدينة والقرية عن طريق استثمار رؤوس الأموال وتوظيفها في ميادين الاستثمار الريفية .

وقد قبل أهل الريف ذلك النظام ، لأنهم رأوا فيه استغلالاً لوقت فراغهم وتنمية لمواردهم ، وتصريفاً لمنتجاتهم فمثلاً عملية مثل صناعة الغزل كانت تتم بالمعازل اليدوية ، وتقوم بها النساء في منازلهن ، أو يقوم بها الرجال في أثناء ملاحظتهم قطعانهم ، أو في وقت فراغهم ، فهي مصدر كسب لهم على أية حال مهما تضاءل عائدها .

\*\*\*

وهكذا يمكن من العرض السابق للصناعات الريفية ، التي كانت منتشرة في القرن الثامن عشر ، في ريف مصر ، يمكن توقعها وإيضاح أهميتها الاقتصادية في حياة الريف فيما يلي :

(أولاً) : لم تكن هذه الصناعات على مستوى فني مناسب ، لانعدام الإشراف الفني عليها واشتغال كثير من غير أبناء هذه الحرف بها ، مع عدم صلاحيتهم للقيام بأعباء الحرف التي يدخلون زمريتها ، ومن هنا أصاب معظم هذه الصناعات الريفية التأخر والتدهور والانحلال . ورغم ذلك فإن أصحاب هذه الحرف أو الصناعات استمروا في الاشتغال بها ، لأنها تشكل المصدر الأول لرزقهم . وإن وجد كثير من الإشارات في المصادر المعاصرة عن ترك بعض أصحاب هذه الصناعات لحرفهم نتيجة لكثرة الضرائب التي أصبحت تفرض عليهم وتدهق كاهلهم مثل زملائهم أصحاب الفلاحة (١) .

(ثانياً) : عامل آخر حد من ازدهار هذه الصناعات ، هو ضيق عمليات التبادل التجاري بين القرى ، وبينها وبين المدن ، باستثناء الصناعات التي كان يمولها تجار المدن لحسابهم الخاص ، كما سيقت الإشارة ، فيما عدا هذا كانت حركة التبادل تتم في أضيق الحدود (٢) ، وقد حدد منها في النصف الثاني من القرن الثامن عشر المنازعات العسكرية ، بين البيوت

(١) عبد الرحمن الجبري ، عجائب الآثار ، ج ٢ ( حوادث سنه ١٢٠٢ هـ - نولبر ١٧٨٧ م ) ص ١٥٣ .

- مصطفى القوفى ، المصدر السابق ، ص ١٦ .

(٢) دكتور أحمد عزت عبد الكريم وآخرون ، دراسات تاريخية في النهضة العربية ، ص ٥٣١ .



الملوكية ، التي كان ميدانها في الغالب الريف ، إلى جانب ما استتبع هذه العمليات العسكرية من كثرة الفرد والبكف ، كل ذلك حد من عمليات التبادل بين القرى وبينها وبين المدن وعاق تطور الصناعات الريفية . وامتنع أهل الريف عن دخول المدينة لتسويق منتجاتهم ، وقد أدى كل ذلك إلى تأخر هذه الصناعات إلى حد ما .

( ثالثاً ) : رغم تأخر الكثير من الصناعات الريفية وتدهورها ، فإن هناك بعض هذه الصناعات ، مثل الحدادة ، والنجارة ، كانت تشكل مورد الرزق الوحيد للمشتغلين بها ، ولذا فإنهم ظلوا على اشتغالهم بها مع سوء حالتهم ، أما الصناعات الأخرى فمع أن المشتغلين بها هجروها ، إلا أن المتبقي منها كان يشكل جزءاً هاماً من اقتصاد الريف في ذلك العهد ، خاصة وأن الذين كانوا يمتثلون هذا الجزء تجار المدن كما سبقت الإشارة ، ولذا فإن ذلك يمثل جزءاً هاماً من دخل بعض الأسر الريفية ، التي كانت مطالب الحياة لديها بسيطة ، لا تحتاج إلى دخل كبير .

وقد ظلت الصناعات الريفية على حالها هذه حتى جاء محمد علي ، فعمل في أوائل حكمه على استغلال هذه الصناعات الريفية والنهوض بها واحتكارها فعين في كل قرية أحد مشايخها مشرفاً على ما بها من صناعات ، وتشغيل المتعطل منها على حساب الميرى ، كما استولى على بعض الصناعات الريفية ، وأمر بتشغيلها لحساب الحكومة ، حتى صار الإشراف على غزل القطن والكتان على يد الفلاحات حتى في القرى النائية ، يتم عن طريق الحكومة . فهمى التي توزع عليهن المواد الأولية ، وتشتري الغزل بثمان مئدة ، ثم ترسله إلى النساجين في المدن . كذلك منع محمد علي الفلاحين من صناعة الحصر لحسابهم الخاص . وأصبحت الحكومة هي التي تتولى إدارة هذه الصناعات الواسعة الانتشار (\*) . عمل محمد علي ، على تطور الصناعات الريفية التي كانت سائدة ، في ريف مصر في القرن الثامن عشر ، عن طريق الإشراف

---

(\*) يذكر الجبرقي هذه الحقيقة ج ٤ ( حوادث ١٢٣٢ هـ - ١٨١٧ م ) ص ٢٨٢ - ٢٨٣ ، ثالثاً : « وانقضت السنة مع استمرار ما تجدد فيها من الحوادث ، التي منها ، ما حدث في آخر السنة من الجبر ، وضبط أنوال الحياكة ، وكل ما يصنع بالمكنوك ، وما ينسج على نول ، أو نحوه من جميع الأصناف من أبريم ، أو حرير ، أو كتان إلى الخيش والفل والحصر في سائر الأقاليم المصرى ، طولاً وعرضاً ، قبل ، وبحرى من الأمكنة ردية ، إلى أقصى بلاد الصعيد والفيوم ، وكل ناحية تحت حكم هذا المتولى ، وانتظمت لهذا الباب دواوين ببيت محمود بك الخازن دار ، وأياماً ببيت السيد محمد المحروق ، وبمحبرة من ذكر ، والمعلم غالى ، ومتولى كبير ذلك ، والمفتيح . لأبوابه المعلم يوسف كنعان الشامي ، =

المنظم ، الذى فرضه على هذه الصناعات . حتى الموجودة منها فى القرى النائية ، ويعد الاقتصاديون هذا العمل خطوة أولى نحو الصناعات الحديثة<sup>(١)</sup> .

## ( ثانياً ) : التجارة « التبادل التجارى فى الريف » .

تمهيد :

لعب التبادل التجارى فى الريف . فى القرن الثامن عشر : دوراً هاماً . فى تنظيم حياة السكان الاقتصادية كذلك كان ارتباط التجارة الخارجية لمصر ، فى ذلك القرن ، بالتجارة الداخلية . والتبادل التجارى فى الريف . ارتباطاً شديداً ، فقد كانت التجارة الخارجية مع البلاد التابعة للدولة العثمانية ، تقوم أساساً على التعامل فى المحصولات الزراعية ، وبعض الصناعات الريفية . وقد سبقت الإشارة عند دراسة النشاط الزراعى ، والصناعى إلى أن بعض المنتجات الريفية كانت مخصصة للتصدير . وأن بعض تجار القاهرة والمدن الأخرى . أصبحوا يستثمرون ، بعض المنتجات الريفية لحسابهم الخاص ، بقصد تصديرها .

= والمعلم منصور أبو سريمون القبطى ، ورتبوا لضبط ذلك كتاباً ومباشرين ، يتقررون بالنواحي والبلدان والقرى ، وما يلزم لهم من المصاريف ، والمعام والمشايدات ، ما يكفيهم ، فى نظير تقديمهم وخدمتهم فيمضى المتعينون لذلك فيحصون ما يكون موجوداً على الأنوال بالناحية من القماش والبز والأكسية الصوف المعروفة بالزعابيط ، والدفاى ، ويكتبون عدده على ذمة الصانع ، ويكون ملزوماً به حتى إذا تم نسجه دفعوا لصاحبه ثمنه بالفرض الذى يفرضونه ، إن أرادها صاحبها أخذها من الموكلين بالثمن الذى يقدرونه بعد الختم عليها من طرفها بعلامة الميرى ، فإن ظهر عند شخص شئ من غير علامة الميرى ، أخذت منه ، بل وعوقب وغرم تأديباً على اختلاسه ، وتحذيراً لغيره شأن هذا الحاصل . الموجود ، عند الناجين ، واستئناف العمل المجدد ، فإن الموكل بالناحية ومباشرها يستدعون من كل قرية شخصاً معروفاً من مشايخها فيقيمونه وكيلا ، ويعطونه مبلغاً من الدراهم ويأمرونه بإحصاء الأنوال والشفالين والبطالين منهم فى دفتر ، فيأمررون البطالين بالنسيج على الأنوال التى ليس لها صناع بأجرتهم كثيرهم على طرف الميرى ، ويدفع المتوكل لشخصين أو ثلاثة ، دراهم يطوفون بها على النساء اللات يفرزن الكتان بالنواحي ويجعلنه أزرعاً فيشترون ذلك ثمن بالثمن المفروض ، ويأتون به إلى النساكين ، ثم تجمع أصناف الأقمشة فى أماكن للبيع بالثمن الزائد .

(١) أنظر بهذا الخصوص المصادر التالية :

— Mengin, Histoire de L'Egypte sous Mohammed Ali pp. 375-377.

— دكتور الجريتلى ، المصدر السابق ، ص ص ٧٠-٧٣ .

— دكتور حليم عبد الملك ، السياسة الاقتصادية فى عصر محمد على الكبير ، ص ٤٢ .

ومع هذا فإن الدراسة سوف تقتصر على دراسة التبادل التجارى فى الريف . والارتباط التجارى بين الريف والمدينة دون التعرض لتجارة مصر الخارجية . حتى لا تخرج عن نطاق البحث .

### \*\*\*

كان التبادل التجارى فى الريف . يتم فى الأسواق . التى كانت تعقد محلياً فى القرى ذاتها لتبادل المنتجات المحلية . التى تتطلبها حياة الفلاحين فى ذلك الوقت . التى كانت فى غاية من البساطة . وقد كانت هذه الأسواق نوعين :

- ١ — أسواق سنوية موسمية . لعبت العقيدة الدينية فيها دوراً كبيراً
  - ٢ — أسواق أسبوعية ، حيث تعقد كل قرية سوقها فى يوم معين مرة كل أسبوع (١) .
- كانت أسواق النوع الأول تعقد بالقرب من أضرحة الأولياء والصالحين ، فى موالدهم ، حيث يتجمع أهالى القرى القريبة . والبعدة على السواء . فى هذه المناسبات التى أصبحت تمثل عندهم جزءاً من عقيدتهم الدينية ، وكانت أجهزة الإدارة فى غالب الأحيان تولى هذه الاحتفالات قدراً من إشرافها ، ولذا فإنه كان يتوفر لأهل القرى فى هذه المناسبات الأمن ، واجتماع أعداد كبيرة ، من أهالى القرى المجاورة . ولهذا فإن التجار أو المتسبين على حد تعبير الجبرنى كانوا يجدون فى هذه الموالد ، فرصة طيبة . لتسويق سلعهم على نطاق واسع ، فكان كل تاجر ، يتخذ له مكاناً فى السوق الذى يعقد بهذه المناسبة ، يعرض فيه بضائعه ، وكان انعقاد مثل هذه الأسواق على مقربة من مكان له مكانته الدينية فى نفوس الأهالى ، له أثره على نفوس المشترين أنفسهم ، حيث يعتقدون أن مشترياتهم تحفها بركة هذا الولي أو ذاك الصالح تبعاً لاعتقادهم فيه .

ومن أمثلة هذه الأسواق « الديلية » ، سوق مولد السيد أحمد البدوى بطنطا . وسوق مولد سيدى إبراهيم الدسوق بدسوق ، وسوق السيد أحمد الفرغلى بأبى تيج . وسوق عبدالرحيم القنأى بقنا ، وسوق مولد سيدى إبراهيم الشلقامى العمرانى ، بقرية شلقام فى البهنساوية الذى يأتى له الناس من كل جهة « حتى من المحروسة للزيارة ، والتجارة . فيباع فيه كل شئ مما فى القطر من حيوانات . وبز وحرير وغير ذلك » .

(١) محمد نهى فليطة ، المصدر السابق ، ص ص ٣٥ - ٣٦ .

— Crouchley, A.E., Op. Cit., pp. 28, 29.

وسوق مولد القديسة دميانة بالقرب من بلقاس، فهذه الموالد إلى جانب أنها كانت اجتماعات دينية صارت أسواقاً تجارية، يؤمها التجار من كل الجهات، وقد كان يتم في هذه الأسواق بيع وشراء جميع المنتجات الريفية من زراعية وصناعية، إلى جانب منتجات المدن التي يقبل الفلاحون على شرائها من هذه الأسواق الموسمية، حيث إنها لم تكن متوفرة لهم في أسواقهم المحلية (١).

### \*\*\*

أما عن النوع الثاني من الأسواق المحلية، التي كان يتم فيها التبادل التجاري بين أهل القرى، فقد كانت هذه الأسواق أسبوعية تعقد في القرى ذاتها، فلكل قرية سوقها المحلية التي تسوق فيه منتجاتها، وقد كانت كل قرية تعقد سوقها في يوم معين، فقرية تعقد سوقها يوم السبت، وأخرى تعقد سوقها يوم الأحد، وهكذا على مدار الأسبوع تعقد الأسواق في القرى. ولم يكن سوق القرية يقتصر على سكانها فقط. بل كان يشارك فيه سكان القرى المجاورة. الذين يرغبون في تسويق منتجاتهم. بل في كثير من الأحيان، كانت كل مجموعة من القرى تتخذ لها سوقاً واحدة تعقد في إحداها. ويكون مركزاً لتسويق منتجات هذه القرى، في تلك السوق.

ومما تجدر الإشارة إليه أن سكان بعض القرى تخصصوا في التجارة في بعض المنتجات مثل أهل قرية «آبة» (٢) تابع البهنساوية الذين تخصصوا في تجارة الأغنام. وكانوا يذهبون إلى معظم أسواق القرى في الصعيد لكي يشتروا منها الأغنام ثم يبيعونها بالفول وغيره من الحبوب حتى تسمن، فيسافرون بها إلى أسواق القاهرة حيث يبيعونها للجزائريين في هذه الأسواق، وكذلك كان يفعل أهل «سنبو». كما تخصص كذلك أهل قرية «أنشاص» في تجارة المواشي، وكان سوق هذه القرية مشهوراً بهذا التجارة (٣).

(١) على مبارك، الخطط، ج ٢، ص ٢.

محمد فهمي لطيفة، المصدر السابق، ص ٣٥.

— آبة : حالياً تبغ مركز مغاغة، محافظة المنيا، وكانت في العصر العثماني تبغ البهنساوية وكانت تعرف باسم «آبا الوقف» لأن أراضيها كانت وقفاً في ذلك الوقت.

القاموس الجغرافي، القسم الثاني، ج ٣، ص ٢٤٣.

(٢) على مبارك، الخطط، ج ٨، ص ٢.

(٣) نفسه، ج ٨، ص ٩٥.

— محمد فهمي لطيفة، المصدر السابق، ص ٣٥.

وكانت هذه الأسواق فرصة يلتقى فيها التجار بالفلاحين. وكان التجار ينتقلون من سوق قرية إلى سوق قرية أخرى حتى إذا انتهى الأسبوع أتموا دورتهم التجارية ، ثم يبدأونها من جديد فى الأسبوع التالى بنفس النظام وفى نفس المواعيد .

وقد كان سوق القرية — وما زال — ينقسم إلى أقسام حسب السلع التى تباع فيه قسم للمحبوب وآخر للعموم وثالث للمواشى وهكذا .

وكان كل من يبيع سلعة عليه أن يدفع ضريبة تسمى « ضريبة السوق » ، وكانت هذه الضريبة تختلف من سوق إلى آخر . فمثلا فى سوق الفيوم . كان على البائع أن يدفع عشر بارات عن أردب القمح المباع . وكان النظام المتبع فى جباية هذه الرسوم المقررة على هذه الأسواق . هو نظام « الإلتزام » . فكان لكل سوق ملتزمها الذى يقوم بتحصيل الضرائب على السلع المباعة . بما يحقق له الربح الذى يريده<sup>(١)</sup> .

وتجدر الإشارة إلى أن الأسواق المحلية كانت دائماً عرضة للاضطراب وتذبذب الأسعار نتيجة لعاملين هامين لابد من الإشارة إليهما :

(أولاً) : اختلال نظام النقد وعدم ثبات قيمة العملة ، فكما هو واضح من كتابات المعاصرين ، والوثائق ، أنه لا يكاد يمر عام دون حدوث ، تغير فى قيمة العملة أو إلغاء عملة وسبك عملة أخرى . مما يضعف ، من صعوبة بحث الأسعار ، وقيمة النقود فى ذلك العهد . كما أن بعض أجزاء البلاد . وبخاصة فى الصعيد ، ظلت لا تستعمل فى مبادلاتها العملة ، وإنما سارت أمورها بنظام المبادلة ( المقايضة ) حتى مجيء الحملة الفرنسية<sup>(٢)</sup> .

هذا بالإضافة إلى اختلاف قيمة العملة . والتغيرات التى كانت تطرأ عليها من وقت إلى آخر حيث توجد إشارات كثيرة فى كتابات المعاصرين ، عن اختلاف المكايل والموزاين ، والمقاييس من منطقة إلى أخرى . وأن بعض التجار . أو « المتسبين » على حد تعبير الجبرتي<sup>(٣)</sup> كان يستعمل نوعين من المكايل ، نوع صغير ونوع كبير ، فحين يشتري من الفلاحين

(١) محمد فهمى لطيفة ، المصدر السابق ، ص ٣٦ .

— Crouchley, A.E., Op. Cit., p. 29.

(٢) ب.س. جيران ، المصدر السابق ، ص ١٣٢ .

(٣) عبد الرحمن الجبرتي ، عجائب الآثار ، ج ٢ ( سوادث صفر ١٢٠٥ هـ - الموافق

أكتوبر ١٧٩٠ م ) ، ص ١٩٠ .

يستعمل المكايل الكبيرة ، وحين يبيع ما اشتراه يستعمل المكايل الصغيرة . وكذلك اتبع هذا الأسلوب في الموازين ، والمقاييس . وقد سبقت الإشارة إلى أن هذا الأسلوب قد اتبعه الصيارفة من الأقباط . حيث كانوا يستعملون عند تسلمهم الضرائب العينية من الفلاحين على شكل غلال ، كانوا يستعملون مكايل كبيرة ، تفوق مكايل الشون الأميرية التي يوردون لها هذه الغلال . وبذلك كانوا يوفرون لأنفسهم قدرأ كبيراً من الغلال وصل إلى ثلث مقدار الضرائب طبقاً لاعترافات فئة كبيرة منهم لجيرار أحد علماء الحملة الفرنسية (١) .

ولا شك أن أساليب الغش هذه أدت إلى الإضرار بمصالح الفلاحين ، وضياح الفائدة التي كانوا يرجونها من وراء عمليات البيع والشراء ، وساعدت بالتالى على سوء حالتهم الاقتصادية وبخاصة في النصف الثانى من القرن الثامن عشر .

( ثانياً ) : لعبت الاضطرابات السياسية والنزاعات العسكرية التي كانت تمر بها مصر في النصف الثانى من القرن الثامن عشر ، والتي سبقت الإشارة إليها في كثير من المواضع ، لعبت دوراً بارزاً . في إضعاف السوق المحلية في القرى ، وتدهور القيمة الشرائية فيها . فأدى ذلك إلى كساد كثير من السلع ، نتيجة لقطع طرق التجارة وتعطل المواصلات بين كثير من أجزاء البلاد ، نظراً لتجول الفرق المتصارعة في هذه المناطق حتى أصبح الفائف من حبوب الوجه القبلى مثلاً ، لا يجد طريقه إلى القاهرة ، وبقية أجزاء البلاد .

كذلك تعرضت أسواق الفلاحين إلى عمليات السلب والنهب . من جانب أفراد هذه التجاريد ، ويذكر الجبرتي ضمن أحداث أواخر صفر ١٢٠٥ هـ — أكتوبر ١٧٩٠ م . أن أحمد بيك كاشف الدقهلية وأتباعه ، أصبحوا « يخطفون دواب الناس من الأسواق ، وخبول الطواحين ولما سرحوا في البلاد حصل منهم ما لا خير فيه ، من ظلم الفلاحين ، مما هو معلوم من أفعالهم » (٢) .

وقد أدى هذا العامل بالذات في كثير من الأحيان ، إلى شل حركة التبادل التجارى بين الريف والمدينة ، في بعض الأحيان ، وحيث إن اعتماد المدينة وبخاصة القاهرة —

(١) .ب.س.جيرار ، المصدر السابق ، ص ١٣٤ .

(٢) عبد الرحمن الجبرتي ، عجائب الآثار ، ج ٢ ( حوادث صفر ١٢٠٥ هـ — الموافق أكتوبر

١٧٩٠ م ) ص ١٩٠ .

حيث مقر السلطة وكبار أعيان البلاد في ذلك الوقت ، وأكثر جهات القطر سكنا — في سد الحاجات الغذائية ، كان يعتمد على الريف ، لذا فإن حالة المدينة كانت تصاب بالشلل وتهدد بالمجاعة إذا انقطعت طرق التبادل التجاري بينها وبين الريف ، وقد أدرك انتصارعون هذه الحقيقة ، وكانوا يستغلونها لتهديد أعدائهم الموجودين بالقاهرة ، فيذكر الجبرتي أنه نتيجة لحجز الأمراء القبليين « المراكب ومنعهم السفار ، حتى تعطلت الأسباب ، وامتنع حضور الغلال ، من الجهة القبيلة وخلت عروض الغلة والسواحل من الغلال مع كثرتها في بلاد الصعيد » (١) .

هذا إلى جانب تهديدهم للأسواق التي يؤمها الفلاحون لتسويق منتجاتهم ، ويبيعها لأهل المدينة حتى ضاق ذرع الفلاحين ، وامتنعوا عن ذلك إلا في القليل النادر (٢) ، كذلك كان هناك عامل آخر أضعف إلى حد ما من عملية التبادل التجاري بين المدينة والريف ، وهو كثرة الرسوم التي كانت تفرض على المتاجر كالدخولية ، والموائد التهرية ، ورسوم دخول المدن ، والخروج منها . مما كان يجعل العائد من عملية التبادل التجاري مع المدينة ضئيلاً ، ولذا فإن الفلاح ، قصر إلى حد كبير ، عملية تسويق منتجاته في حدود إقليمه .

لا شك أن هذه الاضطرابات السياسية ، وما صاحبها من عمليات عسكرية حدثت كثيراً من حركة التبادل التجاري بين المدينة والريف ، فقد أدت إلى خوف الفلاح على سلعه ،

(١) عبد الرحمن الجبرتي ، المصدر السابق ، ج ٣ ( حوادث ١٢١٧ هـ - الموافق ١٨٠٢ م ) ، صص ٢٣٨-٢٣٩ .

(٢) نفسه ، ج ٣ ( حوادث ١٢١٨ هـ - الموافق ١٨٠٣ م ) ، صص ٢٧٠-٢٧١ .  
ذكر ما كان يقع في هذه الأسواق بقوله : « ويتصدون لمن يذهب ، إلى الأسواق ، مثل سوق أنبابة ، في يوم السبت لشراء الجبن ، والزبد ، والأغنام والأبقار ، فيأخذون مامعهم من الدراهم ، ثم يذهبون إلى السوق ، وينهبون ، ما يجلبه الفلاحون من ذلك للبيع ، فامتنع الفلاحون عن ذلك ، إلا في النادر خفية ، وقل وجوده ، وغلا السمن ، حتى وصل إلى ثلثائة وخمسين نصف فضة العشرة أروطال قبانى ، وأما التبن ، فصار أعر من التبر وبيع قنطاره بألف نصف فضة إن وجد ، وعز وجود الحطب الرومي ، حتى بلغ سعر الحمل ثلثائة فضة ، وكذا غلا باقي الأسطاب ، وباقي الأمور المدة للوقود مثل البقعة وجلة البهائم وحطب الذرة ، ووقفت الأرثوود لحطاف ذلك من الفلاحين ، فكانوا يأتون بذلك في أواخر الليل وقت الغفلة ، ويبيعونه بأغل الأثمان ، وعلم الأرثوود ذلك ، فرصدهم وخطفوه ، ووقع منهم القتل في كثير من الناس ، حتى في بعضهم البعض ، وغالبهم لم يصم رمضان ، ولم يعرف لهم دين يتدينون به ، ولا مذهب ولا طريقة يمشون عليها ، أباحية أسهل ماعليهم قتل النفس ، وأخذ مال الغير وعدم الطاعة لكبيرهم وأميرهم ، وهم أعجب منهم فقطع ، الله دابر الجميع » .

وحدثت من ذهابه ليس فقط إلى المدينة بل ومن الذهاب إلى أسواق القرى الأخرى ، لانعدام الأمن وانتشار اللصوص ، وقطاع الطرق ، سواء من العربان ، أو بعض الفلاحين ، أو الجند ، ولذا فإن الفلاح آثر أن يكون تبادل سلعه في داخل قريته بقدر الإمكان ، وهذا أدى ولا ريب إلى إضعاف عملية التبادل التجارى بصورة كبيرة .

\*\*\*

من العرض السابق لجوانب اقتصاديات الريف المصرى ، فى القرن الثامن عشر ، الزراعية ، والصناعية ، والتجارية يمكن أن نخلص إلى أن هذه الاقتصاديات أحيطت بظروف صعبة إلى درجة كبيرة فأحاط الإهمال بوسائل إنتاجها وأحاط الظلم والأعباء الجسام بمنتجاتها حتى اضطر فى بعض الأحيان إلى الهروب من الميدان ، ولا شك أن اقتصاديات تكون هذه حال وسائل إنتاجها ومنتجاتها ، فى أنها اقتصاديات ضعيفة نتيجة لهذه الظروف السيئة التى أحاطت بها . ومع ذلك فإننا لا تقلل إطلاقاً من أهمية هذه الاقتصاديات على ضعفها ، فقد ثبت لنا أنها مع هذا الضعف كانت تقوم بدورها فى سد حاجات أهل الريف والمدينة على السواء ، اللهم إلا فى حالات الكوارث الطبيعية ، وفى هذه الأحوال كانت تظهر أهمية هذه الاقتصاديات ، حيث كانت البلاد تهدد بالمجاعة ويمعم البلاء . خلاصة القول إن هذه الاقتصاديات ، لعبت دوراً هاماً فى حياة الريف بخاصة والبلاد بعمامة وأنها كانت فى حاجة إلى تطوير ضخم ولكن القرن الثامن عشر مضى دون حدوث أى تطوير فى هذا المجال .

\*\*\*



# البَابُ الْخَامِسُ

## الحياة الدينية والثقافية

---

الفصل التاسع : الحياة الدينية

الفصل العاشر : الحياة الثقافية



## الفصل التاسع

### الحياة الدينية

**تمهيد :**

**ارتباط النشاط الدينى بالأوضاع الاجتماعية والاقتصادية .**

**مظاهر الحياة الدينية فى الريف :**

- ١ - الشكل الظاهرى للتدين ، ٢ الطرق الصوفية ، ٣ - الدور
- ٤ - الموالد ، ٥ - الأعياد والمواسم الدينية ، ٦ - تقويم الحياة الدينية .

\*\*\*

**تمهيد**

شهدت مصر فى العصر العثمانى ، وبخاصة فى القرن الثامن عشر نشاطاً دينياً كبيراً ، وقد كان هذا النشاط فى حقيقة أمره مرتبطاً بالأوضاع الاجتماعية والاقتصادية التى كانت سائدة فى مصر فى ذلك العصر ، ويمكن معالجة هذا الارتباط بين النشاط الدينى ، وهذه الأوضاع فيما يلى :

( أولاً ) عند دراسة التركيب الاجتماعى للسكان ، وعلاقتهم الاجتماعية ، أشرت إلى أنه من بين الفئات ، التى كانت تكوّن المجتمع فى ذلك الوقت ، المالك والأثراك ، وسبقت الإشارة كذلك إلى أن المالك ، فى القرن الثامن عشر ، غدوا ، هم أصحاب النفوذ ، بل إن نفوذهم طغى على كل شئ فى مصر حينذاك ، وكان هؤلاء المالك يشعرون فى قرارة أنفسهم بأنهم غرباء عن البلاد وأهلها ، مع تعاليم آنذاك على سكان البلاد الأصليين ، ومن هنا كان ارتباط النشاط الدينى بالأوضاع الاجتماعية ، فشعور المالك بذلك النقص فى أنفسهم ، كان يقابله أن قطاعاً كبيراً من المجتمع ، وبخاصة العربان ، كانوا ينظرون ، إلى هؤلاء المالك ، بأن آثار الرق لا تزال عالقة بهم ، وأنهم حوارج لا تحب طاعتهم ، وحقيقة ، فقد عانى الأمراء المالك ، فى القرن الثامن عشر ، كثيراً من تمردات العربان ضد نفوذهم ، وحقيقة فإن تمردات العربان ، كانت سابقة على ذلك القرن ، بل إنها سابقة على الفتح العثمانى لمصر ، إلا أنها ازدادت حدة ، فى القرن الثامن

عشر ، فلم تذكر المصادر ، أحداث عام من الأعوام إلا وفيه تمردا للعربان ، ضد نفوذ الأمراء المماليك ، كذلك فإن فئة أخرى من فئات المجتمع بدأت تظهر على المسرح منذ منتصف القرن الثامن عشر ، وتأخذ مكانتها في صنع الأحداث التي تمر بها البلاد ، وأصبحت تنظر إلى المماليك نظرة شبيهة بنظرة العربان إليهم ونعني بهذه الفئة علماء الأزهر ، فقد حدث ذات مرة أن صرح أحد أفراد هذه الفئة ، وهو الشيخ علي الصعدي<sup>(١)</sup> ، بهذا الإحساس علانية للأمير يوسف بيك الذي كان نائبا في حكم البلاد عن محمد بيك أبي الذهب بقوله « لعنك الله ، ولعن اليسرجي الذي جاء بك ، ومن باعك ، ومن اشتراك ، ومن جعلك أميرا » .

وهذه النظرة الاجتماعية من بعض فئات الشعب ، إلى المماليك ، في الوقت الذي ازداد فيه نفوذهم ويريدون أن تكون هذه الفئات راضية عنهم ، مقتنعة بحكمهم ، جعلتهم يسعون جهدهم إلى إقامة المؤسسات الدينية ، وأعمال البر ، لعل هذه الأعمال ترفع من مكانتهم ، في نظر الشعب ، ومن هنا كذلك كان تقربهم إلى رجال الدين ، وبخاصة علماء الأزهر ، لمعرفتهم بقدر هؤلاء العلماء عند الناس ، كذلك كان حرصهم الشديد على إقامة الشعائر الدينية ، وتعمير المساجد والمؤسسات الدينية ، وتسابق الكثيرون منهم في هذا المجال ، لعل هذه الأعمال الخيرية تنسئ الشعب التفكير في أصنافهم ، وطريقة وصولهم إلى الحكم .

وفي هذه الحقيقة يكن التفسير ، لكثرة ما سجلته « دفاتر الرزق » من الأوقاف ، التي أرسدها أفراد من المماليك على إقامة الشعائر الدينية في كثير من القرى ، وقراءة « ما تيسر من القرآن العظيم في أي مكان تيسر . . . وإهداء ثواب ذلك للحضرة

---

(١) علي الصعدي : هو علي بن مكرم الله الصعدي العدوي ، ولد ببني عدي ١١١٢ هـ الموافق ١٧٠٠ م كان فقيرا في مبدأ اشتغاله بالعلم ، اجتهد في دروسه حتى أجازته أساتذته ، وأصبح علما ، وكان شديدا في نفقه للأمراء وذوى النفوذ ، وكان يحرم شرب الدخان في حضوره حتى على الأمراء ، وكان مرعى الجانب هند علي بك الكبير ، وعمد بك أبو الذهب ، وكان أصحاب الحاجات يذهبون إليه ، فيجمع شكواهم وحاجاتهم ، ثم يذهب بها إلى أبي الذهب ، فلا يخالفه في شيء منها ، وكان بارأ بأهل بلده ، يرسل لهم الصلوات والأكسية ، ووصفه الجبرقي بأنه « شيخ الإسلام » . توفي ١٠ رجب ١١٨٩ هـ الموافق ٦ سبتمبر ١٧٧٥ م ) .

— عبد الرحمن الجبرقي ، عجائب الآثار ، ج ١ حوادث ١١٨٩ هـ الموافق ١٧٧٥ م ، ص ٤١٤ - ٤١٦ .

الشريفة والآل والأصحاب والأئمة وكافة أهل النوحيد والصالحين . وإنشائهم لكثير من المساجد ، والكتاتيب ، والأسبلة وقد أصبحت هذه الأعمال تمثل ظاهرة عامة لدى كثير من الأمراء المماليك<sup>(١)</sup> ، يكفي أن نذكر أشهر هؤلاء الأمراء في هذا المجال ، رضوان كتنخدا الجلفي ١١٦٨ هـ — ١٧٥٤ م ، وعلى بك الكبير ١١٧٨ هـ — ١٧٦٤ م ، ومحمد بك أبو الذهب ١١٨٩ هـ — ١٧٧٥ م وعبد الرحمن كتنخدا ١١٩٠ هـ — ١٧٧٦ م<sup>(٢)</sup> .

\*\*\*

وقد جرى بعض الباشوات الأتراك ، الأمراء المماليك ، في هذا السبيل ، فقد أوقف أحد الباشوات سبع بلاد اشتراها من « الحمايل » في إقليم البحيرة على تكية . وأوقف بيرام باشا والى مصر (١٠٣٥ — ١٠٣٨ هـ ١٦٢٦ م) خمس جزائر اشتراها — من طرح النيل — من الروزنامة ، وأوقفها على مسجد وكتاب ، وتكية الكشنية ، وتكية المولوية . وفي كثير من الأحيان كما هو واضح من « دفاتر الرزق » التي سجلت هذه الأوقاف ، كانت هذه الرزق تثير كثيراً من المشاكل المعقدة بين أصحاب حق الاستفادة ، والمترمين ، أو بينهم وبين الفلاحين الذين كانوا يستأجرون هذه الرزق<sup>(٣)</sup> .

ولا شك أن الأوضاع الاجتماعية ، كانت تلعب دوراً بارزاً ، في هذه الظاهرة ، فالأمير المملوكي يقوم بهذه الأعمال الخيرية والدينية ، رغم ما كان يرتكبه من أعمال رديئة

(١) دار المحفوظات العمومية ، مخزن (١) ، عين (٦١) دفاتر الرزق الأحباسية ، ٤٦١٧ ، ٤٦١٩ ، ٤٦٢٤ ، ٤٦٢٦ .

(٢) عبد الرحمن الجبرتي ، عجائب الآثار ، ج ١ ، ص ص ٢٠٦ ، ٢٠٧ ، ٣٨٠ — ٣٨٣ ، ج ٢ ، ص ص ٥ — ٨ .

(٣) دار المحفوظات العمومية ، مخزن (١) ، عين (٦١) دفاتر الرزق ، دفتر رقم ٤٦٢٤ .  
— يذكر الجبرتي ، أن الأمير رضوان كتنخدا ، كان مولماً بحياة النعم والترف ، واللحاة ، وإنشاء القصور الفاخرة ، وبجواهر المعاصي والراح ، والوجوه الملاح ، ومع ذلك فإنه كان يبذل الكثير على وجوه الخير ، وإقامة المؤسسات الدينية ، حتى ألف الشيخ عبد الله الأذكاوي كتاباً في مدحه سماه والفرائح الجنانية ، في المدائح الرضوانية ، وهو نموذج للفكرة التي نشير إليها .  
عبد الرحمن الجبرتي ، عجائب الآثار ، ج ١ ( حوادث ١١٦٨ هـ الموافق ١٧٥٤ م ) ص ص ٢٠٦ —

خالفت قواعد الدين في كثير من الأحيان ، ولكنه يقوم بهذا النوع من الأعمال الدينية والخيرية ، لكي يضمن على نفسه هالة طيبة ، أمام الناس ، لعل ذلك ينسبهم التفكير في وضعه الاجتماعي .

كذلك يمكن أن يضاف إلى هذا الجانب من ارتباط النشاط الديني بالأوضاع الاجتماعية ، ما قام به كثير من الملتزمين ، في قرى مصر ، فزعم تعسف هؤلاء الملتزمين ، مع الفلاحين ، فإنهم لجأوا في كثير من الأحيان ، إلى وقف أجزاء من أراضي أواسيهم ، على أعمال خيرية ودينية ، إخفاء لظلمهم الواقع على الفلاحين ، وظهورهم بمظهر الصلاح والتقوى<sup>(١)</sup>.

وهكذا أفادت الأوضاع الاجتماعية ، الحياة الدينية ، بما أبرزته من نشاط في إنشاء المؤسسات الدينية والأوقاف الكثيرة التي حصص ريعها للانفاق على هذه المؤسسات ، وأوجه الأنشطة الدينية الأخرى .



(ثانياً) أما عن ارتباط النشاط الديني في الريف ، بالأوضاع الاقتصادية ، التي أصبح يعيشها الفلاح ، فقد سبقت الإشارة عند دراسة الأعباء المالية ، التي كان يتحملها الفلاح ، كيف أنه أصبح يعيش حالة اقتصادية سيئة للغاية ، وأنه أصبح يعاني كثيراً من آلام الفاقة والفقر ، ولم يعد يجد متنفساً له من هذه الأعباء الملقاة على عاتقه ، إلا في تقربه إلى الله ، ومن طبيعة الفقر ، أن يجعل أهله أشد تمسكاً بالإيمان بالله ، والاعتقاد في رحمته ، عليه يفرج كربتهم ويقضى حاجتهم<sup>(٢)</sup> ، وإذا أضفنا إلى ذلك أن الظلم الذي كان واقعاً على الفلاحين واستئثار غيرهم بخيرات بلادهم ، ولد في نفوسهم ضعفاً دفعهم إلى الزهد في الحياة الدنيا ، ولم يعد موقفهم من أجهزة الإدارة مهما بلغ ظلمها لهم ، يتعدى اغتياها وتركها إلى الله العادل المنتقم الجبار ، ومن هنا كان ازدياد النشاط الديني ، والاعتقاد في القضاء والقدر وعدم الحزن على مافات ، وأصبح الفلاح يعتقد أن سوء حاله الاقتصادية هذه إن هي في حقيقة أمرها ليست سوى إرادة الله التي يريد لها ولذا فإنه لم يجد أمامه من سبيل لعلاج حاله هذه سوى الإكثار من التردد على المسجد ، أو دخوله في زمرة إحدى الطرق الصوفية

(١) دار المحفوظات العمومية ، مخزن (١) ، عين (٦١) دفاتر الرزق ، دفتر ٤٦١٧ ، ٤٦١٩ .

(٢) دكتور توفيق الطويل : التصوف في مصر إبان العصر العثماني ، ص ١٦١ .

لعل في ذلك ما يرضى الله عنه، ويسر له حاله، فالأوضاع الاقتصادية كانت ولا شك تلعب دورها البارز، في النشاط الديني الذي ساد ذلك العصر، وقد وجدت الطرق الصوفية عن طريق سوء هذه الأوضاع سبيلها في النفاذ في قلوب الفلاحين وفرض سيطرتها عليهم، كذلك أوقعت هذه الأوضاع الاقتصادية السيئة الفلاحين تحت طائلة كثير من الدجالين والمشعوذين كما سنرى ذلك في حينه.

هكذا يمكن من العرض السابق، الحكم بأن النشاط الذي ساد الحياة الدينية في الريف ارتبط أشد الارتباط بالأوضاع الاجتماعية والاقتصادية، التي كانت تحيط به، وتقلق حياته، ولذا فإن الشكل الظاهري للتدين في ذلك الوقت، كان أقوى وأبرز من الفهم الصحيح لتعاليم الدين السليمة.



### مظاهر الحياة الدينية في الريف :

(أولاً) الواقع أنه بناء على إشارات المصادر المعاصرة، يمكن الحكم، بأن الشكل الظاهري للتدين بين أبناء الريف، في ذلك العصر، كان أقوى من حقيقة فهمهم وتطبيقهم للتعاليم الدينية الصحيحة، فهم تبعاً لإشارات هذه المصادر، إذا اجتمعوا في المسجد وقت الصلاة اتخذوا من هذا الاجتماع، موعداً لمناقشة حساباتهم، والأموال المقررة عليهم، وموعد تسديد هذه الأموال، فالواحد منهم دائماً السؤال عن حلول ميعاد «مال السلطان» و«وجبة الكاشف» وغيرها من العادات التي كانت مفروضة عليهم وربما شغلهم مناقشة هذه الأمور في اجتماعهم في المسجد فترة طويلة وقد تؤدي بهم في كثير من الأحيان إلى تأخير موعد الصلاة.

وكان فقيه المسجد كثيراً ما يربط لهم بين أمور الدين، والمظالم الواقعة عليهم، ويحثهم على الصبر عليها، ويدلى لهم. في كثير من الأحيان. ببعض الأحاديث، التي كانت غالبها مكذوبة، لتفسير أوضاعهم. ومحاولة إقناعهم بالصبر، على هذه الشدائد، بل إن بعض الفقهاء، تبعاً لإشارات المصادر المعاصرة، كان يغالى في هذا المجال لإرضاء أجهزة الإدارة، وأصحاب السلطان فيحث الفلاحين على تقبل كثير من المظالم، التي كانت سائدة باعتبارها جزءاً من مهام الحاكم الذي يجب طاعته، حتى أصبح شائعاً لدى معظم خطباء الريف، أن يمثوا الفلاحين في خطبة يوم الجمعة، على الاهتمام بزرع الأوسية، وواجبات

رجال الإدارة ، كي لا يتعرضوا للعقاب من جانب الكاشف وأتباعه ، كما يحثونهم على القيام بأعباء العونة ، لأنها أصبحت على حد تعبير هؤلاء الخطباء جزءاً ، من حقوق أولى الأمر على الرغبة ،<sup>(١)</sup> ولم يكن أمام المصلين من الفلاحين ، من سبيل سوى أن يؤمنوا على قول هؤلاء الخطباء .

ومن هنا تحول المسجد عند الفلاحين إلى مكان ، يقضون فيه بعض الوقت في « حساب الزرع والقلع »<sup>(٢)</sup> والتحقق من ميعاد ما عليهم من واجبات ، نحو أجهزة الإدارة ، أكثر من كونه مكاناً للعبادة .



(ثانياً) من العوامل التي أثرت ، في الحياة الدينية في الريف المصري ، في القرن الثامن عشر ، تداخل كثير من مظاهر السلوك السعري ، والخزعات ، في العقائد الدينية ، بعد أن أضنى القائلون عليها صبغة دينية ، واتخذوا منها وسيلة للتحايل على عقول الفلاحين حتى أصبح الاعتقاد في الأحجية والتأتم ، والإيمان بالكرامات ، وغير ذلك من البدع ، التي كان ينشرها بعض المشعوذين والدجالين ، الذين انتشروا في كثير من القرى ، وأصبحوا يمثلون في نظر أهل الريف ، الفئة المتدنية ، أصبح الاعتقاد في هذه الأمور ، مظهراً بارزاً من مظاهر الحياة الدينية في الريف<sup>(٣)</sup> .

وقد وجد القائلون على نشر هذه الأمور ، من المشعوذين ، والمنجمين ، ومدعى الطب ، وغيرها سيلاً ميسراً ، لنشر أكاذيبهم ، ودجلهم بين أهل الريف<sup>(٤)</sup> ، مدعين قدرتهم ، على تفسير أحوال الفلاحين ، لاطلاعهم على الغيب ، وانكشاف أسرارهم ، على حد تعبيرهم للفلاحين ، ونظراً لسوء الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية التي كان يعيش فيها الفلاحون ، فانهم صدقوا أكاذيب هؤلاء الدجالين ، والتفوا حولهم ، فاستغل هؤلاء الدجالون اعتقاد الناس فيهم ، وفرضوا نفوذهم على الفلاحين ، واتخذ كل منهم لنفسه منطقة نفوذ ، ينشر فيها دعواه الباطلة ، ولشدة اعتقاد البسطاء من أهل الريف فيهم ، إزدادت ثقتهم في أنفسهم

(١) يوسف الشربيني ، المصدر السابق ، ج ١ ، ص ٣٥ .

(٢) نفسه ، ج ١ ، ص ٣٥ .

(٣) دكتور محمد عاطف غيث ، علم الاجتماع القروي ، ص ٣٠٢ - ٣٠٣ .

(٤) محمود أبو ريه ، حياة القرى ، ص ٣١ - ٣٩ .



واعتقدوا أن ما يقولونه ، صدق لازيف فيه وحاولوا أن يوسعوا من مناطق نفوذهم . بل إن الأمر وصل بأحدهم ويدعى العليمى أن أراد أن يدخل القاهرة فى دائرة نفوذه ، فجاء إليها ، لينشر أكاذيبه فيها وكان من قبل قد بدأ ينشر دجله ، فى قرى الريف ، فى منطقة الفيوم ، فأغراه اعتقاد الفلاحين فيه ، على المجئ إلى القاهرة فى أواخر ١١١٠ هـ ١٦٩٩ م ، وأقام بأحد مقاهيها وبدأ فى نشر زيفه ودجله ، فصدقه كثير من العوام ، واعتقدوا فيه الولاية « وأقبلت عليه الناس من كل جهة ، واختلط النساء بالرجال ، وكان يحصل بسببه مفاسد عظيمة » (١) .

وقد حفظت لنا المصادر المعاصرة ، كثيراً من تراجم هؤلاء الدجالين ، الذين حازوا على شهرة كبيرة عن طريق دجلهم ، وادعائهم المعرفة بكثير من حقائق الغيب ، وقيامهم بأعمال الشعوذة على أنها جزء من الدين مثل الشيخ صادومة السمودى ، الذى حاز على شهرة كبيرة فى الروحانيات وادعائه تحريك الجمادات ، ومحابطته للجن ، وإظهارهم لمن يريد أن يراهم ، حتى أصبح للناس فى شأنه اختلاف . وكذلك الشيخ سليمان البنهاوى الذى أقام زمناً ، فى كوخ فى المزارع « واعتقد فيه الناس الولاية والسلوك والجذب ، فاجتمع إليه الكثير من أهل القرى وأكثرهم من الاحداث ، ونصبوا له خيمة ، وكثر جمعه ، وأقبلت

(١) عبد الرحمن الجبرق ، عجائب الآثار ، ج ١ ( حوادث ١١١٠ هـ الموافق ١٦٩٩ م ) ص ص ٢٨ — ٢٩ ، حيث ذكر تسجيل شاعر مصر الشيخ حسن الحجازى هذه الواقعة بقوله :

جاء دجال بمصر	وادعى ما يدعى
هرع الناس إليه	من وضع ووجيه
وعليه قد اكبلوا	يرتجون الخير فيسه
وله يدلى صريع	ليرى ما يعتريه
فيرى فيه انعكاساً	خاب من يسعى إليه
جاءه أهل نفاق	وقفوا مما يليه
عقدوا مجلس ذكـر	بيناً رقص وتيه
ونباح وصياح	وصراخ كالغنيـه
ونساء مع رجـال	جالسات بالهديـه
طول ليل ونهار	أجل فسق تبغـيه
سلط الله عليه	بعد هذا حاكيه
قتلوه مع ثلاث	بحسام صالتيه
وكفى الله البرايا	شره مع تابعيه

عليه أهالى القرى بالنذور والهدايا ، وصار يكتب إلى النواحي أوراقاً يستدعى منهم القمح والدقيق ، ويرسلها مع المريدين ، يقول فيها الذى نعلم به أهل القرية الفلانية حال وصول الورقة اليكم تدفعوا لحاملها خمسة أراذب قمح ، أو أقل ، أو أكثر برسم طعام الفقراء ، وكرام طريق المعين ثلاثون رغيفاً أو نحو ذلك ، فلا يتأخرون عن إرسال المطلوب في الحال » .

ويذكر الجبرتي عن فسق هذا المدعى كذلك أنه « اجتمع لديه من المردان نحو المائة وستين أمرداً وغالبهم أولاد مشايخ البلاد ، وكان إذا بلغه أن بالبلد الفلانية غلاماً وسيم الصورة ، أرسل يطلبه فيحضروه إليه في الحال ، ولو كان ابن عظيم البلدة حتى صاروا يأتون إليه من غير طلب . . . وهذا من جنس المردان ، وكذلك ذوو اللعى هم كثيرون أيضاً ، وعمل المردان عقوداً من الخرز الملون في أعناقهم ولبعضهم أقرطا ، في أذانهم » (١) .

ومع أن مصير غالب هؤلاء الدجالين ، كان القتل والإلقاء بهم في ماء النيل على أيدي الجند ، مع ذلك ، فإن أعمالهم هذه تركت بصماتها الواضحة على الحياة الدينية في الريف ، وصبغت بكثير من الخرافات ، والأوهام ، أدت إلى الاعتقاد في كثير من البدع على أنها جزء من المعتقدات الدينية .

وإلى جانب هؤلاء الدجالين ، وتأثيرهم على الحياة الدينية ، في الريف ، تطالعنا فئة أخرى نعلم من المصادر المعاصرة ، أنها أساءت إلى الحياة الدينية ، أكثر مما أدت إليها من نفع ونفع بهذه الفئة فقهاء الريف ، الذين كانوا من أبناء القرية ذاتها في معظم الأحيان ، فقد استغل هؤلاء الفقهاء جهل أبناء قريتهم وسوء أوضاعهم ، واتخذوا لهم من هذه الأحوال ، فرصة يستغلونها ، لنفع أنفسهم ، فادعوا قدرتهم على تطبيب الأمراض بوسائلهم الخاصة عن طريق اتصالهم بالأرواح ، ومعرفة أسباب هذه الأمراض وعلاجها عن طريق كتابة الحجب والتائم ، ولذا فإن الفلاحين أصبح لهم كبير اعتقاد في هؤلاء الفقهاء ، وكانوا يسارعون إلى هؤلاء الفقهاء إذا ألم بهم عارض من مرض ، فكان الفقيه من هؤلاء يطلب من الفلاح ، أن يأتي له بشيء مما يتصل بجسمه من ملابس أو مناديل ، أو طواق ، وكان يطلق على هذا الشيء اسم « الأثر » ليستطيع عن طريقه على حد دعواه معرفة أسباب المرض ،

(١) عبد الرحمن الجبرتي ، عجائب الآثار ، ج ١ ( حوادث ١١٩١ هـ الموافق ٧٧٧ م )  
ص ٩ - ١٥ ، ج ٤ ( حوادث جمادى الثانية ١٢٢٢ هـ الموافق أغسطس ١٨٠٧ م ) ص ١٦٣

والعمل على وضع العلاج المناسب لهذا المرض ، وبعد أن يؤتى له بما طلب ، يقوم بكتابة التأمم ، والتي كثيراً ما كانت كتابتها تتجاوز رسم خطوط متعرجة ذات الميكن ، وذات الشمال ، ثم وضع هذه التأمم ، في أغلفة من القماش أو غيره ، ثم يأمر أهل المريض بتخيره ببعض الحبوب ، مثل الكمون والشيخ مدعياً ، أن تابعه أوحى له بأن هذا العمل يبعد الشر عن المريض ، ويزيل عنه دواعي المرض ، فإذا لم تأت هذه التهمة بالفائدة المرجوة منها ، كان أهل المريض يعاودون هذا الفقيه مرة ثانية بل وثالثة (١) .

وفي كل مرة يرجونه ، أن يكتب لهم ما فيه الشفاء لمريضهم ، فكان يقوم بدوره بكتابة تأمم أخرى ، لم يزد فيها عن أن يغير صورة رسوماته في كل مرة ، إيهاماً لأهل المريض بأنه قام بعمل جديد ، يستحق عليه الأجر نظير عنايته ، واتصاله بتابعه ، الذي لا بد من إرضائه في كل مرة (٢) .

وقد تعدى إداء هؤلاء المتفقيين علاج البشر إلى علاج الماشية عن طريق هذا الأسلوب ، فهم يدركون تماماً أهمية الماشية في حياة الفلاح . وفي ذلك العهد كثيراً ما كانت الأوبئة تلم بالحيوانات ، وقد ذكرت المصادر الكثير عن هذه الأوبئة ، ولذا فإن الفلاحين لجأوا إلى هؤلاء الفقهاء ، كي يكتبوا لهم التأمم والأحجية ، التي تقي حيواناتهم وتحفظها من شر الأمراض . بل وصل الأمر بالفلاحين إلى حد أنه إذا قل لبن الماشية في ضرعها لسوء غذائها ، أو لعوامل أخرى ، كان الفلاح يسرع إلى الفقيه أن يكتب له ما يقيها شر الحسد ، فكان ذلك يقوم بكتابة ما طلب منه ، وكان يتبع كثيراً من الأساليب ، كي يتقن حيله على الفلاحين (٣) ، وهكذا تضافرت أعمال هذه الفئة مع أعمال الدجالين والمشعوذين على تشويه الحياة الدينية في الريف المصري في القرن الثامن عشر ، وأوقعوا الفلاحين تحت طائلة نفوذهم ، وفرضوا لأنفسهم الفرد ، مثل أجهزة الإدارة ، بل إن هؤلاء الدجالين والمشعوذين والفقهاء كانوا أكثر خطورة على الحياة في الريف بما رسبوه عن طريق زيفهم من تعاليم زائفة ادعوا أنها من صميم تعاليم الدين ، فأمن بها الفلاحون ، واعتنقوها ، وأصبح من العسير إقلاعهم عنها ، بل كان من مضارها أن رسبت في نفوس الفلاحين الخنوع والاستسلام ، وكانت هذه آفة من آفات المجتمع الريفي في ذلك العهد.

\*\*\*

(١) دكتور على فؤاد أحمد ، علم الاجتماع الريفي ، ص ٥٤ .

(٢) محمود أبو رية ، المصدر السابق ، ص ٣٣ - ٣٤ .

(٣) نفسة ، ص ٣٣ - ٣٤ .

(ثالثاً) ظاهرة أخرى تميزت بها الحياة الدينية في الريف المصرى ، فى القرن الثامن عشر ، هى ظاهرة انتشار التصوف ، واتساع نطاقه بين أهل الريف ، وقد ارتبط اتساع هذه الظاهرة بالظروف الاقتصادية السيئة التى أحاطت بأهل الريف ، وكثرة المجاعات ، وانتشار الأوبئة بين فترة وأخرى ، وكثرة الأعباء المالية الملقاة على عاتق الفلاحين حتى أصبحت حالة الفقر هى الغالبة عليهم ، ولذا فإن دعوة الصوفية صادفت استجابة قوية بين الفلاحين ، وازداد عدد المريدين منهم والذين أطلقوا على أنفسهم اسم « الفقراء » إيماناً فى لصق صفة الزهد بهم<sup>(١)</sup> .

عامل آخر ساعد على انتشار الطرق الصوفية فى الريف ، وهو ارتباط هذه الطرق ، بأسماء بعض الأولياء الذين يعتقدون فيهم ، وفى صلاحهم مثل الطريقة الأحمدية ، نسبة إلى السيد أحمد البدوى ، والطريقة الرفاعية ، نسبة إلى أبى العباس أحمد المعروف بابن الرفاعى ، والقادرية نسبة إلى عبد القادر الجيلانى ، وهكذا ، وكان لكل طريقة شعارها ، فالطريقة الأحمدية شعارها اللون الأحمر ، والطريقة الرفاعية شعارها اللون الأسود<sup>(٢)</sup> . وكان لكل طريقة وردها الذى أنشأه شيخها ، ويحرص أتباعها على ترديده جماعة فى الأوقات التى يحددها شيخ الطريقة ، وقد أصبح لكل طريقة نظام معين فى ذكرها يسير عليه أتباعها لايخالفونه أبداً ، وقد بلغ عدد هذه الطرق فى مصر العثمانية « نحو الثمانين فرقة » ، كان لكل منها معسكرات قائمة فى القرى والأقاليم ، واستبد نفوذها بهوى الألوف من الأتباع والمريدين<sup>(٣)</sup> .

(١) دكتور سميد عبد الفتاح عاشور ، مصر فى عصر دولة المماليك البحرية ، ص ١٨٧ .

(٢) ابن خلكان ، وفيات الأعيان ، وأنباء أبناء الزمان ، ج ١ ، ص ٣٤ .

(٣) دكتور توفيق الطويل ، المصدر السابق ، ص ٩٠ .

وذكر ، فى ص ٧٥ ، أن أشهر الطرق فى مصر العثمانية :

« الرفاعية . القادرية . الأحمدية . البرهانية . الشاذلية . السهروردية . النقشبندية . الحسينية . الوفاة . الكشيرية . المدينية . الفردوسية . الخلوتية . الهمدانية . الطيفورية . الشطارية . الخضرية . المزيزية . السعودية . المصافحة . الطيلسان . الرداء . المنزر . أرغاء العدة » . على أن هناك طرقاً أخرى أغفلها وسجلت دفاتر الرزق أوقافاً عليها ، كما ذكرها الجبرق مثل المولوية ، والكلشنية ، أنفـ بخصوص هذه الطرق :

دار المحفوظات العمومية ، مخزن (١) ، تركى ، عين (٦١) دفتر أحباسى رقم ٤٦٣٩ .

— عبد الرحمن الجبرق ، عجائب الآثار ، ج ١ ، ومواضع متفرقة من أجزاء الكتاب .

وكانت ظاهرة انتشار الطرق الصوفية ، قد ازدادت في مصر ، قبل الفتح العثماني ، بصورة كبيرة ، وبخاصة في أواخر العصر المملوكي وكانت عوامل الفساد ، قد بدأت تنفذ إلى جوهر تعاليم هذه الطرق ، وبدأ أتباعها ، يبتعدون عن نظمها وآدابها ، التي عرفت بها مما أثار استنكار المعاصرين . فلما كان العصر العثماني ، ازداد مدعو التصوف ، بصورة ملفتة للنظر ، واستغل هؤلاء جهل أهل الريف ، وما كانوا عليه من خلط بين مظاهر سلوك الشعوذة وأمور الدين ، واستغل هؤلاء المدعون ، حال أهل الريف هذه ، واستحوذوا على عقول البسطاء منهم ، وسخروهم لخدمة أغراضهم الخاصة ، بل وأوحوا إلى كثير منهم بأنه يمكنهم عن طريق اتباع سبيلهم ، أن يكونوا خلفاء لهم ، وأنه يمكنهم أن يأخذوا بذلك ترخيصاً من مشيخة الطرق الصوفية ، وبذلك يصلون إلى الرتبة العليا ، وترك المسلمون من أهل الريف أعمالهم وانساقوا وراء هؤلاء المدعين .

حقيقة فإن هؤلاء المتصوفة تبعوا لإشارات المصادر المعاصرة كانوا في واقع أمرهم جهلاء بأمور دينهم ، وليس لهم معرفة بالعقائد الدينية السليمة ، فجأهم لا يحدد سوى ارتداء زي الصوفية على حد تعبير الشعرائي (١) ، وشاعت على ألسنة هؤلاء المدعين إجابات توحى للناس ، بأنه ليس من حقهم مناقشة أمورهم ، وأصبوا يحبون على كل سؤال يوجه إليهم بقولهم « دع الخلق للخالق ، ولا تعترض على شيء » (٢) .

ونتيجة لانتشار الطرق الصوفية المختلفة ، بصورة واسعة شملت أرجاء البلاد ، انتشرت البيوت الخاصة بهذه الطرق ، والتي أطلق على كل منهم اسم « خانقاه » أو « زاوية » وكان لكل « زاوية » أو « خانقاه » شيخها وعدد من المريدين ، وتحولت الحياة في هذه الزوايا إلى ظاهرة اجتماعية تمثلت في حياة هؤلاء المريدين مع شيوخهم في رحاب هذه الزوايا ، مدعين انقطاعهم لعبادة الله في زواياهم ، التي طالما ارتكبوا فيها كثيراً من أمور الفسق . واتخذ بعض الصوفية ، من بعض القرى مراكز لنشاطهم ، وعينوا لهم تقباء في القرى المجاورة ، وكانوا يمارسون نشاطهم عن طريق حلقات الذكر التي يعقدونها ، ويمارسون فيها إلى جانب ذكر الله حسب طريقتهم ، كثيراً من الألعاب البهلوانية ، والضرب بالأسيخ

(١) عبد الوهاب الشعرائي ، قواعد الصوفية ، ص ١٧٦ .

(٢) إبراهيم أحمد شعلان ، الشعب المصري في أمثاله العامة ، ص ص ١٥٥ - ١٥٨ .

والدبايس ، إظهارا لقدرتهم على تحمل الآلام ، وأن صاحب الطريقة من ورأهم يحميم من كل شر (١) ، وكانت هذه الأعمال لها تأثيرها الكبير على عقول الفلاحين .

وقد تمكن هؤلاء الصوفية عن طريق هذا السيل ، وعن طريق الأوقاف التي أوقفها بعض أتباع هذه الطرق ، على « الحانقوت » و « الزوايا » من جمع الثروات الطائلة والنفوذ الواسع ، إذ كانوا يعيشون مع أسرهم ، من فيض الأوقاف التي تحبس عليهم ، والأرزاق التي تجري من أجلكم ، وكانت هذه العطايا من الكثرة بحيث أحالت زهدهم رخاء ، وتقشفهم ترفا ، وزادت حياة الأتباع من الفلاحين حرمانا بالقياس إلى النعيم الذي عاش فيه هؤلاء الصوفية (٢) . ولم يقف بهم الأمر عند هذا الحد بل إنهم فرضوا لأنفسهم على الفلاحين المتبعين إلى طرقهم عادات وإتاوات يأخذونها منهم ، متى حلوا عليهم (٣) ، بل زادوا في ذلك بأن حوّلوا لأنفسهم ، أخذ أموال الناس بالباطل ، في مناطق نفوذهم كما كان يفعل أتباع الطريقة الأحمدية في العرية ، قائلين إن العرية بلاد السيد البدوي ، ونحن من فقرائه ، فكل ما نأخذ من حلال لنا . بل إن أتباع هذه الطريقة اشتهروا بارتكاب الفحشاء مع النساء اللائي يأخذن العهد عليهم . كما كان يرتكب أتباع الطرق الأخرى الفحشاء مع العلبان (٤) ، على كل فإن المصادر تؤكد فساد الطرق الصوفية في القرن الثامن عشر ، وابتعادها عن مبادئ التصوف الحقيقية ، وأنها أساءت إلى الحياة الدينية في الريف أكثر مما أدت إليها ، وقد سجل صاحب هز القهوف ، صورة واضحة لنفوذ المتصوفة على الفلاحين ، وفرضهم العادات على أهل الريف ، وأوضح إغراق هؤلاء المتصوفة في الجهل بأمور الدين وفسقهم ، يحسن أن نذكر ما قاله لتوضيح هذه الحقيقة :

فقرهم شعاره الأبريق والنط والصريح والتصفيق  
وذا مریدی ، ومريد جدي وذا الولد بدايتي وعبدی  
يسير طول الليل خلف ظهري غير مصلى مغرب أو ظهر  
إلا بأذني ، أو بدا تشويشه ومن رآه قال ذا درويشه

(١) محمود أبو ريه ، المصدر السابق ، ص ٤٥ - ٥١ .

(٢) دكتور توفيق الطويل ، المصدر السابق ، ص ٥٦ .

(٣) يوسف الشربيني ، المصدر السابق ، ج ١ ، ص ٨٦ .

(٤) دكتور توفيق الطويل ، المصدر السابق ، ص ١١٠ - ١١٤ .

وعندما يأتي به الموالدا  
ويدخل الجمع به يدروش  
فيزعقوا ويضربوا الكفوفا  
ثم يقولوا أخبر الشيخ الولي  
هذا يحيى بين السما والأرض  
وأن تسله حالة الطريق  
وهو وسطى ، ثم طرق يدي  
إن قدم الماجور أحط كفى  
وبالدراويش بجانب الشط  
وأنزل على من لى عليه سيادة  
وهات لى الفرخا مع العليقة  
ومذهبي يا سعد يا حرام  
أخذت عن شيعى بهذا الفعل  
فهو حقيق مشبه بالعجل (١)

ويذكر كذلك أنه سمع « بعض الملحدين من الدراويش الملقين للحاهم ، يقول كلاما  
يخالف الكتاب والسنة ، وهو أن البعث والنشور ، والجنة والنار لا حقيقة لها ،  
وأن الشخص جنته وناره وحسابه فى نفسه ، وأن الدنيا لا تقف ولا تزول ، وإنما هى  
شمس تطلع ، وقر يغيب ، وينشد قول أبى العلاء المعرى .

أتى عيسى فأبطل شرع موسى وجاء محمد بصلاة خمسين  
وقالوا لا نبي بعد هذا فضل القوم بين غد وأمس  
فإن قلت المحال رفعت صوتى وإن قلت الصحيح دخلت برسمى

ثم يقول إن الشخص ، إذا خرجت روحه ، ومات دخلت فى جسد من الاجساد فى  
آدمى أو فى حيوان ، حتى يدور عليها الدور ، فترجع إلى صاحبها الأول ، فيظهر بصورته  
التي كان عليها أولا ، وهكذا سائر العوالم .»

ويعاق صاحب هن القحوف على هذا بقوله « فانظروا يا إخواني ، إلى شدة كفرهم ، وجهاهم وسوء اعتقادهم لعنهم الله تعالى »

ثم يذكر الكثير من القصص التي تدل على جهل هذه الطائفة ، بأمور الدين الصحيحة وتضليلهم لأهل الريف ، وشذوذ بعضهم من الناحية الأخلاقية ، ثم يعلق عليها بقوله « فانظروا يا إخواني إلى هؤلاء الفقراء المتزندقين ، وأعمالهم الخبيثة التي لا تحصىها كتب ودفاتر ولا دواوين فنسأل الله تعالى السلامة في الدين والعبادة على اليقين ، وأن يجعلنا من الطائفة الذين سلكوا مسالك الحق » (١) .

وهكذا صور هذا المصدر المعاصر ، سيطرة الطرق الصوفية على أهل الريف ، والحال التي وصلت إليها هذه الطرق ، وكيف أن أهل الريف ، وجدوا فيها متنفساً للحالة التي أحاطت بهم ، وبخاصة أن المتصوفة أطلقوا على أنفسهم كما سبقت الإشارة اسم « الفقراء » لأن الفقر على حد تعبيرهم « شعار الصالحين » وبالنسبة هؤلاء في الصاق هذه الصفة بهم « فلبسوا الرقع من الثياب ، وصبروا على الجوع والعطش عدة أيام » (٢) لا تقصر ذات اليد فقد

(١) يوسف الشربيني ، المصدر السابق ، ج ١ ، ص ٧٩ وقد وصف الشيخ حسن الحجازي شاعر مصر ، أهل التصوف في عصره مخدراً منهم وذلك بقوله :

احذر أولى التسييح والسبحنة	والصوف والمكاز والشماعة
والدلق والأبريق لا سيما	شيوخ إبليس أولى الشعرة
حوت أبليس بتمدداد ما	حوت شعوراً بل بلا عدة
فصار إبليس لهم تابلاً	يقول ياللمون والنجدة
بملء الأفواه ينادون يا	أهل الوفا يا صاحب التوبة
يا شافعي يا قنبل ، يا رافعي	يا للرفاعسي ، يا بني الرفعة
يا سيدي أحمد يا أوليائه	الكون عينونا على الحملية
دو كرة والمال يبتغون ما	لهم بغير المال من بنية
لكنهم في الفسق أرقى الوري	كما ترى من غير ما مريية
اتخذوا المرد ، مراداً لهم	تهالكوا فيهم على الهلكة
جهراً وسموهم بداياتهم	في الشين والثيرة والعرة
فالبعد كل البعد عنهم فـ	في النحس من خير ولا خيرة
فتية سوء فقهاً نسبة	انتهبوا الأموال بالفتية

— عبد الرحمن الجبرتي ، عجائب الآثار ، ج ١ ، ص ٧٩ .

(٢) دكتور سعيد عبد الفتاح عاشور ، مصر في عصر دولة المماليك البحرية ، ص ١٨٧ .



تجمع بعضهم كثير من الثروات ، وإنما كانوا يفعلون ذلك امعاناً في الصاق صفة الفقر بهم ، وإيهاما للناس بقدرتهم على تحمل المشاق ، والصبر عليها ، حتى يزداد اعتقاد الناس فيهم ، وقد نجحوا في هذا السبيل إلى حد كبير .

كان للتصوفة ينتقلون من قرية إلى قرية ، يقيمون الحضرات ، ويعطون المهود والوائيق ، لمن يريد الإنضمام إلى طريقتهم ، وكان الفلاحون يضطرون إلى إقامة الحفلات والولائم ، لمشايخ هذه الطرق ويقدمون الهدايا لهم ، من سمن ، وزبد ، وجبن ، وأغنام فيجمع هؤلاء مقادير كبيرة من هذه الأشياء ، وبذلك يعيشون عالة على المجتمع ، ويستغلون أموال الفلاح وقد نعى الشعراى هذا العمل على التصوفة بقوله « فدعانى داعى الشفقة على طائفة من الفقراء فى هذا الزمان ، سموا أنفسهم بالصوفية ، وأدعوا الولاية الكبرى ، وهم أضل من الأنعام ، فصار كل من أذن له شيخه بأن يستفتح الله كرم بجماعة . . . يجمع له جماعة من العوام من أهل الصنائع وغيرهم ، نتارة يجلس فى بلده ، وتارة يطوف البلاد ، ويكاف العباد فى هذه الأيام الكدرة النكدية على الخاص والعام ، وهو مع هذا يدعى أنه قائم فى الخلق مقام نبيهم صلى الله عليه وسلم ، كفى بذلك كفرا وجهلا وسوء أدب » (١)

ورغم الجهل الذى كانت عليه هذه الطائفة ، فإن بعضهم بالغ فى آرائه وأفعاله ، وأطلق على نفسه لفظ « المجذوب » أو « الدرويش » وادعى لنفسه الولاية ، وأتى بأفعال غريبة زعم أنها من صميم تعاليم الدين ، مثل حلق الرأس والحية ، والحاجبين ، ويبدو من المصادر الأصلية أن هذه الحالة ، كانت من لوازم الصوفية منذ فترة طويلة سابقة على القرن الثامن عشر ، بل سابقة على العصر المماليكى ، فهناك إشارة إلى هذه الحالة فى مقدمة ابن خلدون الذى ذكر عن هؤلاء الصوفية قوله « ومن هؤلاء الريدن من التصوفة قوم بها ليل ، معتوهون ، أشبه بالمجانين من العقلاء ، ومع ذلك صحت لهم منقلمات الولاية وأحوال الصديقين » (٢) ، واستاء القريرى من بعد ابن خلدون من الحال التى وصلت إليها الطرق الصوفية ، ومن الفساد والجهل اللذين أصبحا يلزامان أصحاب هذه الطرق بقوله « لا ينسبون إلى علم ديانة ، وإلى الله المشتكى » (٣) .

(١) عبد الوهاب الشعراى ، المصدر السابق ، ص ٢ .

(٢) عبد الرحمن بن خلدون ، المقدمة ، ص ١٢٤ - ١٢٥ .

(٣) القريرى ، الحلط ، ج ٤ ، ص ٢٧٢ .

فإذا كانت هذه هي الحال ، التي وصلت إليها الطرق الصوفية ، في مصر قبل العصر العثماني بفترة طويلة ، فلا شك أن الصورة التي رسمها صاحب هنر القحوف لهذه الطرق في نهاية القرن السابع عشر ، والتي لا ريب في استمرارها بل استفعالها في القرن الثامن عشر ، كانت صورة صادقة إلى حد بعيد ، ونجد عند مؤرخ العصر عبد الرحمن الجبرتي كثيراً من تراجم هؤلاء الصوفية ، والحوادث التي تشهد بوجوب إنكار ما كان عليه هؤلاء الصوفية ، فقد كانت أفعالهم أبعد ما تكون عن الدين ومبادئه السامية (١) .

سبقت الإشارة إلى مدى سيطرة الطرق الصوفية على عقول أهل الريف ، وقد كانت مظاهر هذه السيطرة على الحياة الدينية في الريف بالغة ، فقد طبعت حياة الفلاحين بطابع الاتكالية والاستسلام لكثير من المظالم ، لأنهم وجدوا لدى شيوخهم من أهل التصوف أقوالاً تسوغ لهم الصبر على هذه المظالم ، وتفتتهم بأن هذه المظالم ليست إلا اختباراً من الله لقدرتهم على الإيمان ، ومن هنا كان عدم مواجهة الفلاحين لمشاكلهم بحلول عملية ، فقد استسلموا لأقوال هؤلاء المدعين واتجهوا إلى الهروب ، من مواجهة هذه المشاكل ، بنسبتها إلى حكمة الله . وانتشرت بينهم الأمثلة الشعبية التي تعينهم على هذا الهروب ، فالفلاح ما تكاد تواجهه مشكلة . ويفتقد من يقف بجانبه حتى يذكر « إلى مالوش حد ، له ربنا » . ويستسلم للظلم الذي يقع عليه ويردد « يا بخت من له . يا شقاوة من عليه » و « إلى عند الله ما يضعش » و « إلى ما تقدرش عليه حيل ربنا عليه » و « الشكوى لغير الله مذلة » (٢) .

وقد طبع هذا اللون من الحياة الديرية . المجتمع الريفي . بكثير من الصفات المعيبة ، التي أدت في معظم الأحيان إلى إزدياد سوء حالته . ووصفته بالتكاسل . في غالب الأحيان ، وقد قوى من هذه النزعة عنده . أنه وجد في تراثه ما يتفق وأقوال هؤلاء المتصوفة له ، فإذا كان هؤلاء يؤكدون له في كل حين أن كل شيء من عند الله ، وأنه يجب أن يستسلم للقضاء والقدر . وأن كل شيء سيأتي في حينه . فقد وجد في تراثه . ما يعينه على الإيمان المطلق بهذه الآراء . أليس لديه المثل الذي يقول « إلى

(١) عبد الرحمن الجبرتي ، عجائب الآثار ، ج ١ ، ص ٩-١٥ ، ٢٨-٢٩ ، ٤٠ - ص ٦٣ .

(٢) إبراهيم أحمد شعلان ، المصدر السابق ، ص ١٥٩ .

يحبه ربنا يختاره ، يجب له الخير لغاية داره » وكذلك المثل القائل « الله ييرزق الواقف والقاعد ، والمتكى على جنبه » و « الى خلق الأصدقاء متكفل بالأرزاق » (١) .

وبلغ من تأثير هذه الحياة الدينية على الفلاح ، أن أصبح كثير الشك في مستقبله ، وأصبح يعتقد أنه يجب ألا يفكر في هذا المستقبل ، لأن الله رسم له مستقبله في اللوح المحفوظ ولا محيد عنه ، وصاغ له ترائه الأمثلة التي تتفق وإيمانه هذا ، فهو دائماً يذكر « العبد في التفكير ، والرب في التدبير » ، و « أنت تريد ، وأنا أريد ، والله يفعل ما يريد » و « الى في علم الله ، هو الى يكون » و « الى اتكل على الله عمره ما خاب » (٢) .

\*\*\*

هكذا أصبحت السمات الغالبة على الحياة الدينية في الريف المصرى ، في القرن الثامن عشر ، هي التسليم المطلق بالقضاء والقدر ، والاتكالية ، والشك في كل تفكير حول المستقبل ، وتوطيد النفس على تحمل المظالم ، والصبر عليها ، ورسخ التصوفة وقهواء الريف هذه الأفكار ، مؤكدين للفلاحين ألا سبيل أمامهم للخروج عن دائرة هذه السمات ، وأنه لا بد من الصبر عليها حتى ينالوا ما كتب لهم ، وعدم الصبر يعنى الكفر والخروج عن دائرة الدين مؤكدين ذلك لهم بقولهم « إن صبرتم نلتم وأمر الله نافذ ، وإن ما صبرتم كبرتم وأمر الله نافذ » .

(١) إبراهيم أحمد شعلان ، المصدر السابق ، ص ١٥٩ .

(٢) نفسه ، صص ١٦٠ - ١٦١ .

\* يذكر مصدر معاصر أن هذه الظاهرة ظلت حتى فترة قريبة مهيمنة على مشاعر الفلاحين ، الذين يغنون دائماً بقولهم :

- الصبر طيب ، ولو كان مر نصبر له .
- واللى أكل حلو ، أو أكل مر يصبر له .
- واجب علينا لحكم الله نصبر له .
- والصبر عجبو ، فرج أحلى من المعتاد .
- والرزق ، ما هوش يكثر الجرى دا ، أو عاد .
- كلام بترتيب من مدة سمود ، أو عاد .
- واللى انكتب على الجبين لا بد نصبر له .

— أحمد رشدى صالح ، المصدر السابق ، صص ٣٧ - ٣٩ .

• عجبو = آخره .

• المعتاد = الشهد .

وكان تأثير هذه السمات شديداً على حياة أهل الريف الدينية ، حيث إن الدين يلعب دوراً بارزاً في ضبط السلوك الاجتماعي للفلاح ، فالدين يحدد للفلاح نواحي الخير والشر ، والثواب والعقاب ، والمعروف أن الدين له تأثيره الشديد في المجتمعات الريفية ، ومن هنا كان استغلال الدجالين لهذا التأثير بالعقائد الدينية لدى الفلاحين . وأوحوا إليهم بكثير من البدع ، حتى أصبحت تمثل لدى الفلاحين جزءاً من التراث الديني ، وغدا الشكل الظاهري للتدين ، نتيجة لهذه السمات أقوى بكثير ، من حقيقة فهم تعاليم الدين الصحيحة وتطبيقها تطبيقاً سليماً ، فالفلاح رغم ما قيل عن كثرة تردده في ذلك الوقت على المسجد ، فإن ممارسته للأمور الدينية ممارسة سليمة ، كانت ضئيلة ، إن لم تكن مستبعدة .



(ثالثاً) كذلك كان من المظاهر التي ميزت الحياة الدينية في الريف المصري في القرن الثامن ، وليس من المبالغة أن نقول أنها ميزت الحياة الدينية عامة في الريف والمدنية على السواء ، انتشار كثير من أمور البدع ، مثل النذور ، والموالد ، ويمكن الإشارة إليها فيما يلي :

(أولاً) النذور : هي أن يقطع الإنسان ، على نفسه ، أداء شيء ما ، من مال ، أو سلع ، أو خلافه ، إلى ضريح له فيه اعتقاد . ومن المظاهر الغريبة ، في ريف مصر كثرة هذه الأضرحة ، التي تعود في أصلها ، إلى انتشار الطرق الصوفية التي سبقت الإشارة إليها ، فكان كلما توفي أحد هؤلاء المتصوفة أقام له مريدوه ، ومن لهم اعتقاد في طريقتهم ضريحاً ، يذهبون إليه ، كلما أعوزهم الحال متوسلين بصاحب هذا الضريح ، مقدمين له ما يعتقدون أن فيه رضاه ، ومن هنا كانت النذور التي تقدم إلى هذه الأضرحة ، حتى أصبح أداؤها على من قطعها على نفسه يعد فرضاً لا مفر منه — على حد اعتقاد أهل الريف في ذلك الوقت — إيماناً منهم لجهلهم بأمور الدين الصحيحة بأن أصحاب هذه الأضرحة يملكون الضر والنفع ، ولذا فإن كل من ألم به أمر ذو بال ، أو حادث جلل كان يلجأ إلى أحد هذه الأضرحة ويناجي صاحب الضريح بأمره ، ويقطع على نفسه نذراً له ، قد يكون فوق طاقته ، يصبح عليه أداءه ، إذا زال هذا الحادث عنه ، وفي بعض الحالات ، كان يحدث بطريقة الصدقة البهتة — طبعاً — أن يزال ما ألم بصاحب الأمر ، نتيجة عوامل مختلفة وبعيدة تماماً عن أي تأثير من جانب هذا الضريح الذي لا يملك في حقيقة الأمر لا ضراً ولا نفعاً ، ولكن كان يحدث في هذه الحالة أن يزداد اعتقاد الناذر ، في قدرة صاحب الضريح ، على

إزالة الضر عنه ، ويسارع بتقديم ماقطع على نفسه مرة ثانية ، وليت الأمر كان يقف عند هذا الحد ، بل إنه كان يتعداه ، إلى ما هو أبعد من ذلك ، بعمل دعاية واسعة بين أهل القرية ، والقرى المجاورة ، لقدرة صاحب هذا الضريح على حل المشكلات ، وكشف الضر عن أصحابه ، فيكثر المندرون لهذا الضريح ، ويكتسب صاحبه شهرة تنزله لديهم منزلة الانبياء والصالحين ، وإن يكن في حقيقة أمره عن ذلك بعيداً (١) .

وقد قوى من هذه النزعة في نفوس أهل الريف ، رجال الصوفية ، وفقهاء الريف ، الذين أكدوا للفلاحين ، في كثير من الأحيان ، قدرة هؤلاء الأولياء — في نظرهم — وترديدهم القول بأن « أولياء الله هم المتصرفون في الكون » ويدللون للفلاحين على صحة قولهم هذا بأن الله سبحانه وتعالى لا يرد لأصحاب هذه الأضرحة مطلباً (٢) ، وأن في قدرة هؤلاء الأولياء عن طريق الترخيص الذي منحه الله لهم وإجابته لمطالبهم ، إزالة جميع ما يلم بمن يقصدهم ، وينذر لهم ويحوز رضاهم ، هذا بالإضافة إلى سرد كثير من القصص ، والمبارات ، التي كانت تدور على ألسنتهم ، وكلها تهدف شيئاً واحداً ، هو إثبات الكرامات ، والمعجزات التي تدل على قدرة هؤلاء الأولياء (٣) .

وكانت قيمة النذر تتفق ومكانة صاحب الضريح ، فمن النذور ، ما يكون ، مالا ، ومنها ما يكون حلياً ، أو جزءاً من الزرع ، أو الماشية ، التي عمل أصحابها ، على نذر أنصبه منها للأولياء ، كي يحميها هؤلاء من الأوبئة التي كثيراً ما كانت تلم بها في ذلك العهد .

وكان الجزء المندور يقدر بالقيراط ، حسب الأسلوب الذي كان شائعاً لديهم ، في ذلك الوقت ، في تقسيم كل شيء إلى أربعة وعشرين قيراطاً ، وكان يصل نصب المندور له في بعض الأحيان ، نصف الحيوان ، إن لم يكن كله ، ما دام حياً فالفلاح أصبح يعطي لنفسه حق الانتفاع بما تنتجه ماشيته ، أما ملكيتها ، فلصاحب الضريح المندور له ، وشاع بينهم اعتقاد « اللى عليه نذر يوفيه » ، وكان النذر أحياناً يتمثل في قراءة « الحتمات » أى تلاوة القرآن الكريم كله باسم صاحب الضريح ، وكان الفلاح طبعاً يؤثر الفقهاء للقيام بهذا العمل .

(١) محمود أبو ريه ، المصدر السابق ، ص ٥٢ - ٥٤ .

(٢) دكتور سعيد عبد الفتاح عاشور ، المصدر السابق ، ص ١٧٦ - ١٧٧ .

(٣) محمود أبو ريه ، المصدر السابق ، ص ٥٢ .

وفي بعض الحالات ، كان النذر كما يكون جماعيا من لدن أهل القرية ، وذلك في الحالات التي يلم المرض فيها ببعض أصحاب النفوذ عندهم ، أو ببعض الشخصيات ، التي لها مكانة طيبة في قلوبهم من أبناء القرية ، كان معظم أهل القرية في هذه الحالات يهرعون إلى الضريح الذي يعتقدون في صاحبه ، وينضرعون ، ويقطعون على أنفسهم النذور ، إذا سارع بشفاء مريضهم<sup>(١)</sup> .

وقد كانت هذه النذور سببا في رواج حال القائمين على خدمة هذه الأضرحة ، لما يتلقونه من هذه النذور ، التي كانوا في غالب الأحيان يستحوذون عليها لأنفسهم دون غيرهم ، هذا بالإضافة إلى انتفاعهم بدخل الأوقاف الكثيرة التي كان يقوم ، أصحاب الاعتقاد ، في أصحاب هذه الأضرحة برفعها عليهم ، ولذا فإن سدانة هذه الأضرحة ، أصبحت تؤخذ بالتوارث . وقد سجلت دفاتر الرزق كثيراً من حالات الانتفاع بهذه الرزق الموقوفة ، على هذه الأضرحة وانتقالها من الآباء إلى الأبناء ، الذين يتولون خدمة هذه الأضرحة<sup>(٢)</sup> .

هكذا أضحت النذور ، تشكل جزءاً من المعتقد الديني لدى أهل الريف ، وتمثل ظاهرة بارزة من ظواهر الحياة الدينية .

(ثانياً) : الموالد : مثلت الموالد ، في الريف في القرن الثامن عشر ، إحدى مظاهر الحياة الدينية وكانت هذه الموالد ، مرتبطة في البداية ، بإحياء ذكرى ، مولد الرسول صلى الله عليه وسلم ، في شهر ربيع الأول من كل عام ، وكان السلاطين المماليك من قبل ، يهتمون بالمولد النبوي اهتماماً كبيراً ، حتى يظهروا أمام الشعب بأنهم حريصون كل الحرص على إحياء المواسم الدينية ، فكانت تنشأ في هذا الاحتفال المدائح النبوية ، وتوزع المشروبات والحلوى وغيرها ، وكانت القرى بدورها تهتم بالاحتفال بهذه المناسبة في مساجدها ، حيث يسرد فقهاء الريف ما يحفظون من سيرة الرسول<sup>(٣)</sup> .

وبمرور الزمن تعدى هذا الأمر الاحتفال ، بمولد الرسول ، إلى الاحتفال بموالد أصحاب الأضرحة ، المنتشرة في كثير من قرى مصر ومدنها ، وكانت هذه الموالد ، تتخذ في مواسم

(١) محمود أبو ريه ، المصدر السابق ، ص ٥٢ - ٥٥ .

(٢) دار المحفوظات العمومية ، مخزن (١) تركي ، عين (٦١) ، دفتر أحبابي ، رقم ١٦٢٤ ،

١٦١٧ ، ١٦١٩ .

(٣) المقرئ ، الخطط ، ج ٣ ، ص ٣٧٣ .

معينة ، وقد أصبحت هذه الموالد كما سبقت الإشارة أسواقا موسمية يتقابل فيها كثير من أهل القرى لئبادل المنتجات وبيع وشراء كثير من السلع فيها . ولذا فإن القرى التى وجدت بها أضرحه ، أصبحت حالها أكثر رواجاً وتقدماً عما كان عليه حال غيرها من القرى . كذلك كان للقديسين المسيحيين موالدهم مثل عيد القديسة هيلانه ومارجرجس ، وغيرها (١) .

\*\*\*

( ثالثاً ) : الأعياد والحفلات الدينية :

كان أهل الريف — ولا زالوا — يهتمون اهتماماً خاصاً بالأعياد ، والمواسم الدينية ، مثل عيد الفطر المبارك ، وعيد الأنصى ، ويوم عاشوراء ( العاشر من المحرم ) ، وليلة النصف من شعبان ، ورأس السنة الهجرية (٢) .

كما كان الأقباط — ولا زالوا — يحتفلون بأعيادهم الدينية المعروفة ، مثل عيد ميلاد السيد المسيح ورأس السنة الميلادية ، ويوم الغطاس ، وغيره من الأعياد القبطية .

وكانت المجاملة بين المسامين والأقباط ، تلعب دوراً هاماً فى إحياء هذه الأعياد ، وكان من عادة الفلاحين فى إحياء أعيادهم لبس الجديد من الثياب . احتفاء بهذه الأعياد ، وإظهاراً لبهجتهم بحولها ، وكثيراً ما كانت تتم المصالحات بين الفلاحين لحل مسائل النزاع التى كانت تنور بينهم ، فى هذه المناسبات الدينية متناسين ما بينهم من بغضاء (٣) .

\*\*\*

من للعرض السابق لمظاهر وسمات الحياة الدينية فى الريف المصرى فى القرن الثامن عشر ، يمكن القول بأن هذا اللون من الحياة ، شابهه بدع كثيرة ، واختلط به كثير من مظاهر السلوك السحرى وغيره ، مما أدى إلى طبع حياة الفلاح بالتواكل والتكاسل ، والخضوع لكثير من المظالم وأدى بالنالى ، إلى ازدياد سوء حاله ، عما كانت عليه ، وكان المسئول الأول عن كل هذا أصحاب الطرق الصوفية ، وفقهاء الريف الذين حولوا الحياة الدينية فى الريف إلى مزيج من الدين والشعوذة والدجل .

(١) هنرى عيروط ، الفلاحون ، ص ١٣٥ .

(٢) دكتور سعيد عبد الفتاح عاشور ، المجتمع المصرى ، صص ١٧٦ - ١٧٧ .

(٣) هنرى عيروط ، المصدر السابق ، ص ١٣٥ .

## الفصل العاشر

### الحياة الثقافية

---

تمهيد :

أولاً - التعليم .

ثانياً - القصص الشعبي وشاعر الرابة .

ثالثاً - العادات والتقاليد .

١ - الأفراح ، ٢ - المآتم .

تقويم الحياة الثقافية .

تمهيد :

ثقافة المجتمع دائماً ، إنعكاس لأوضاعه الاقتصادية ، والاجتماعية والسياسية ، وقد سبقت دراسة هذه الأوضاع جميعها ، في الفصول السابقة ، ولذا فإننا سندرس في هذا الفصل الحياة الثقافية في الريف المصري ، في القرن الثامن عشر ، من جوانبها المختلفة ، من حيث المستوى التعليمي الذي كان سائداً في القرى ، والقصص الشعبي ودوره في ثقافة المجتمع وشاعر الرابة ، ودوره التثقيفي في المجتمع الريفي ، والعادات والتقاليد ، ودورها في تكوين الوعي الثقافي لدى الفلاحين في ذلك القرن ، نرسم الصورة التي كانت سائدة لكل عنصر من هذه العناصر ، ثم نبين أثرها في ثقافة المجتمع ، وذلك في ضوء الأوضاع التي كانت قائمة آنذاك .

\*\*\*

(أولاً) التعليم :

لم يكن التعليم ، في القرية المصرية في القرن الثامن عشر ، تعليماً منظماً ، له برامج الدراسة المحددة ، التي تنظم العملية التعليمية بالمعنى المفهوم ، وإنما كان في واقع أمره ،



تعليماً أولاً ، غير منظم ، ومرتبطة أولاً وقبل كل شيء بحاجات أهل القرية الدينية والاجتماعية ، وكان يتم في كتاب القرية ، الذي لم يكن يخضع لأى إشراف حكومى ، وإنما كان يدار عن طريق فقيه القرية ، الذى كان فى نفس الوقت صاحب الكتاب وواضع برامج الدراسة فيه ، ولذا فإن الدراسة فى هذه الكتاتيب ، كانت تختلف من كتاب لآخر ، فقد اقتصرَت الدراسة فى بعض هذه الكتاتيب على تحفيظ القرآن فقط دون سواه ، فى حالة الكتاتيب التى يديرها بعض الفقهاء العيان ، الذين كانوا يتخذون من تحفيظهم القرآن حرفة لهم نظير أجر زهيد ، نقوداً ، أو غلالاً ، حسب العرف الذى كان سائداً ، وهذا العرف كان يختلف من قرية لأخرى (١) .

أما فى حالة الكتاتيب التى يديرها الفقهاء الآخرون ، فكان دور الكتاب ، يتمدى تحفيظ القرآن تلاوة إلى تعليم القراءة والكتابة ، وقد تطور دور بعض الكتاتيب فى بعض القرى ، إلى تعليم بعض مبادئ الحساب لحاجة الرّاع ، لمعرفة بعض الحسابات البسيطة ، التى تتصل بما عليهم من صرائب أميرية ، أو غير أميرية ، ومعرفة الإيجارات وما يتصل بها .

وقد وجد للأقباط بعض الكتاتيب الخاصة بهم فى بعض القرى ، حيث إن الكتاتيب التى يذهب إليها أبناء المسلمين ، كان اهتمامها الأول بالقرآن وبعض الموضوعات الدينية ، ولذا فإنه لم يكن هناك من مناص أمم أبناء الأقباط ، سوى الذهاب إلى كتاتيب خاصة بهم ، وكانت هذه الكتاتيب فى معظم الأحيان توحّد فى داخل الكنائس الموجودة بالقرى ، التى يوجد بها أقباط وكان التعليم فى هذه الكتاتيب يقوم على تعليم أبناء الأقباط القراءة والكتابة والحساب إلى جانب تعليمهم مبادئ الدين المسيحى وكان التركيز فى هذه الكتاتيب على الحساب كبيراً وذلك راجع إلى طبيعة اشتغال معظم الأقباط فى ذلك الوقت كما سبقت الإشارة بإدارة الشؤون المالية ، والإشراف على بعض الصاعات التى كانت منتشرة فى الريف (٢) .

وليس هناك أية إحصاءات يمكن الاستناد إليها فى تقدير عدد هذه الكتاتيب ، وعدد المترددين عليها ، ولكن أحد الرحالة الأجانب الذى زار مصر فى منتصف العشرينات من

(١) دكتور محمد عاطف غيث ، المصدر السابق ، ص ٣٧ .  
— Edward, W. Lane, Op. Cit., p. 62.

(٢) على مبارك ، الخطط ، ج ٩ ، ص ٨٧ :

القرن التاسع عشر ، ذكر أنه « يوجد كتاب واحد على الأقل في كل قرية من أمهات القرى وما من مسجد ، أو سبيل أو حوض مما تُسرب منه البهائم إلا وألحق به كتب يتعلم فيه الأطلال نظير نفقات ضئيلة » (١) .

ومما يؤيد هذا الرأي حقيقة ما تسجله دفاتر الرزق الأحياسية ، فكثيراً من الرزق الموقوفة في العصر العثماني بل جلها كان دائماً على أسبلة وكتائب لتحفيظ القرآن ، وقد سبق أن أوضحنا أن الأوضاع الاجتماعية كانت تلعب دورها في هذه الظاهرة . أى أنه يمكن القول بأن انتشار الكتائب لتحفيظ القرآن ، كانت الأوضاع الاجتماعية تلعب فيه دوراً كبيراً (٢) .

وقد اقتصر التعليم في كتائب القرى ، سواء الخاصة منها بأبناء المسلمين ، أو الخاصة بأبناء الأتباع على الأطفال الذكور فقط ، ولم يكن يذهب إلى هذه الكتائب كل أبناء القرية ، لأنه طالما أن معرفة القراءة والكتابة ، في ذلك الوقت ، لاشأن لها بالعمل الزراعى من حيث المهارة فيه ، فهي غير ضرورية وبالتالي فإن تعلمها ، في نظر الفلاح آنذاك ، كان يمد مضيقاً للوقت . الذى كان يرى أنه من الأفيده ولأسرته أن يستغله في عمل يتصل بالزراعة ، والذين كانوا يذهبون إلى هذه الكتائب فريقتان أولهما بعض أبناء الموسرين من الفلاحين ، ومشايخ القرى ، حيث كان هؤلاء يرون أنه لا بد من تعاليم بعض أبنائهم شيئاً من أمور الدين تبركاً ، ولذا فإنه في غالب الأحيان ، كان يختار أحد أبناء الأسرة ، ويرسل إلى الكتاب كي يحفظ القرآن ، وكان هذا الابن عندما يشب ، يحظى مقابل ذلك بمركز اجتماعى خاص بين أفراد أسرته ، ويعفى من بعض الأعمال في الحقل كإمثاره ، كذلك كان يحظى باحترام أبناء عائلته ( بدنته ) ، ويصبح موضع ثقتهم ، ويستشيرونه ، في معظم أمورهم ويحترمون رأيه (٣) .

وثانيهما بعض أبناء الفقراء الذين يجدون ، في حفظهم القرآن مصدراً لكسب عيشهم عن طريق ترتيله في المنازل ، أو على القبور ، أو في المآتم ، كما جرت بذلك التقاليد ،

— Edward, W. Lane, Op. Cit., pp. 61-62.

(١)

ويذكر أن الشيخ أو الفتى ، كان يتلقى من والد الطفل نصف قرش كل يوم خميس .

(٢) دار المحفوظات العمومية ، مخزن (١) تركى ، عين (٦١) دفاتر الرزق ١٦١٧ ، ١٦١٩ .

(٣) محمد عاطف غيث ، المصدر السابق ، ص ٣٥ - ٣٧ .

وكان كل من يحفظ القرآن ويحيزه الفقيه يحمل لقب « شيخ » وإذا كان من الفئة المحترفة ، فإنه يكون من حقه ، أن يعمل في تحفيظه لغيره ، نظير أجر معين غللا أو نقودا ، وهنا يحظى من الفلاحين بألقاب « سيدنا » ، أو « سيدنا الشيخ » أو « مولانا » ، ويعرف لديهم باسم « الفقي » أي « الفقيه » وكان هو يفاخر بذلك ويقول إذا سأله غريب « أنا فقيه الريف أقرى الأولاد في بلدي القرآن » ، بل إن الفقيه إذا اتسع نفوذه وافتتح كتابا خاصا به ، كان يطلق عليه لقب « المؤدب » أو « مؤدب الأطفال » ، حيث إنه كان يقوم بمقاب كل من يقصر في الحفظ ، أو يخرج عن الطاعة من الأطفال وقد اتخذ بعض هؤلاء المؤدبين له مساعداً يعرف باسم « العريف » ، وكان العريف في غالب الأحوال ، أحد خريجي الكتاب نفسه ، وكان عمل هذا « العريف » مساعدة الشيخ في ضرب الأطفال المقصيرين (١) .

وقد كان المستوى التعليمي ، في كتابات القري ، كما تشير المصادر ، بادئاً إلى درجة كبيرة ، لا يخرج في معظمه عن دائرة تحفيظ القرآن ، وبعض الموضوعات الدينية ، التي ربما تكون مغلوطة في معظمها فصحتها تتوقف على مستوى الفقيه الذي يقوم بتدريسها وقدرته على تحصيلها ، تحصيلاً صحيحاً أو خاطئاً ، ومع ذلك فإن يجب ألا يغيب عن الذهن أن كتاب القرية ، رغم هذه الصورة التي كان يوجد عليها ، فإنه لعب دوراً مهماً في ثقافة أهل القرية في ذلك الوقت فشيء خير من لا شيء (٢) .

أما عن دور الفقيه نفسه ، في ثقافة المجتمع الريفي ، خارج نطاق الكتاب ، فقد كان كبيراً وإن لم يكن سليماً ، تبعاً لإشارات المصادر ، فقد امتد نشاطه إلى نواح أخرى كثيرة ، من حياة الفلاحين ، وأصبح الفقيه يصدر مجالس الفلاحين لإلقاء دروس الوعظ وتعريف الناس أمور الدين على حد اعتقاده ، وكثيراً ما كانت أقوال هؤلاء الفقهاء تلقى التصديق ، بل والاعتقاد فيها اعتقاداً قوياً ، لا يمكن الإقلاع عنه ، حيث إن الفقه يدعى

(١) ذكر صاحب هز القحوف « أنه وجد عند مؤدب الأطفال ، طلبة ، وفرقة ، فسل عن ذلك فقال أجمعهم بالطلبة ، وأفرقهم بالزمارة ، وأضرهم بالفرقة » .  
هز القحوف ، ج ١ ، ص ٣١ .

أنه حصل هذه الآراء من أصولها ، وإن يكن مغالطاً<sup>(١)</sup> ، ولم يقف الأمر بالفقيه عند هذا الحد ، بل إنه وسع دائرة عمله باحترافه تأويل الغامض المجهول من الأسرار والأحلام وقد أعان الفقهاء على احتراف هذا العمل ، وقت الفراغ الذي توفر لهم ، ومكثتهم من التنقل بين بيوت القرية ، واختلاطهم بالأسر ، إلى حد أنه أصبح لا يكاد يخفى عليهم أمر من أمور القرية ، ظاهراً كان أم باطناً ، فاستغلوا معرفتهم هذه ، في تفسير أمور الناس على ضوئها ، ومن هنا ادعوا ، قدرتهم على التأويل ، ليس عن علم بقواعد التأويل ، وإنما عن طريق اجتهدهم الشخصى ، بناء على معلوماتهم الخاصة ، ونظراً لجهل الفلاحين في ذلك الوقت ، فإن تأويلاتهم مهما كانت خاطئة فإنها كانت تلقى التصديق والاحترام ، هذا بالإضافة إلى ما كان الفقيه يدعيه لنفسه من معرفة تامة بالفتاوى الخاصة بالقسم ، وبخاصة القسم « بالطلاق » فقد كان الفقيه يجد فرصة في هذه الحالة في مساومة الفلاح على إصدار فتواه في هذا الموضوع ، وعندما يقنع بالأجر الذي يرضيه يصدر فتواه التي يرى أنها تتفق ومشاعر قاصده مهما كانت خاطئة<sup>(٢)</sup> .

وازداد نفوذ بعض هؤلاء الفقهاء ، وبخاصة منهم من شاءت له الظروف أن يقضى عاماً أو عامين في الأزهر بالقاهرة ، فقد كان هؤلاء يدعون لأنفسهم ، حق إرشاد الناس وهدايتهم إلى سبيل الرشاد ، إلى جانب إدعائهم المعرفة ، بعلم لا يعرفه سواهم هو العلم

(١) ذكر صاحب هز القحوف ، حالة هؤلاء الفقهاء وقال إنه أصبح ينطبق عليهم قول أبي حامد الغزالي :

تصدر للتدريس كل مهوس بليد يسمى بالفقيه المدلس  
ووصفهم آخر بقوله :

إن شئت تدعى فقيه قوم	فطول الكم ثم عمم
واجعل على الرأس طيلساناً	واعقد على المنكبين واختم
واجلس مع القوم في صباح	لا بالبغاري ولا بمسلم
إلا صياحاً ونفض كم	ولا ولم لا ولا نلسم
وإن لقوا الوقف يأكلوه	وقد نسوا العلم والمعم
ثيابهم بيضوا رياء	وقلبهم بالسواد مظلم
فإن ترى في السورى فقيهاً	فصح وقل يا سلام سلم

— هز القحوف ، ج ١ ، ص ٤٢ .

(٢) يوسف الشربيني ، المصدر السابق ، ج ١ ص ٣٧ .

«الروحاني»<sup>(١)</sup> ، أى اتصالحهم بأرواح الجن والشياطين ، وقدرتهم على تسخير هذه الأرواح ، فى فعل ما يريدونه ، ومن هذه الزاوية ادعوا قدرتهم على علاج الأمراض التى تلم بالفلاحين ، ولذا فإن الفلاحين كانوا يهرعون إلى هؤلاء الفقهاء أدعاء الطب لمعالجتهم مما يصيبهم من أمراض ، وقد سبقت الإشارة إلى ذلك ، كذلك ادعوا معرفتهم بأمور السحر وطرقه وقدرتهم على ممارسته كوسيلة من وسائل العلاج ، أو تدير المكائد للغير .

وقد أدى هذا الأسلوب فى كثير من الأحيان إلى ازدياد العداوات بين الأسر فى الريف وخلق مشاكل اجتماعية ، كان لها تأثيرها السيئ فى كثير من الأحيان<sup>(٢)</sup> . وكان فقيه القرية يستنكف أن يقول إنه يجهل أمراً من أمور العلم والدين ، فهو يفتى فى كل شئ من غير تخرج أو خشية ، وهو عدو لكل من يعارض علمه ، أو يخالف فتواه أو ينقص من شأنها ، فهو يعتقد أن علمه حق ، وعلم سواه باطل ، وقد سجل صاحب من القحوف الكثير من القصص التى تدل على جهل هؤلاء الفقهاء ، وتمسكهم بجهلهم واستغلالهم لظروف أهل الريف ، حتى أصبحوا ذو مكانة كبيرة عند الفلاحين ، وقد وصف الفقيه ، وادعائه الاحاطة بكل شئ بقوله :

فقيههم ذو الكم والعامة	إذا أتى نه غمامة
والعلم عند الله ليس يعرف	سوى بذاك الاسم حين يوصف
وإن جثا يوما على الجفان	كأنه الناطور فى العيطان
يفترس الأكلـة من يسار	وبلعه عن مضغ ذاك عارى
يقول أروى لكم رواية	تنبى عن الضمير بالدراية
وفى غد أروى لكم قصيدة	لعتنر فى عبلة الفريدة
كذلك دلهمة البطال	وسيرة الراهب والجمال
وأشرح لكم وأقل عن شيعه	وأمر جابر بنت أبو فريحه
وأروى لكم ما قد أتانى عن أبى	وأبى قد قال أيضاً عن أبى
وقال جدى ذاك أبو غنداف	صلوا ولو كنتم على المقداف
ولو بلا وضوء ولا طهارة	كما روى عن جدتى شرارة <sup>(٣)</sup>

( ١ ) دكتور توفيق الطويل ، المصدر السابق ، ص ٢٦ .

( ٢ ) محمود أبو ربه ، المصدر السابق ، ص ٣١ - ٣٤ .

( ٣ ) يوسف الشربيني ، المصدر السابق ، ج ١ ، ص ٨٤ - ٨٥ .

ورغم ما فى قصص وروايات الشيخ الشريينى من مبالغة ، فإنه يمكن منها استنباط الصورة العامة لمستوى هؤلاء الفقهاء التعليمى ، الذى لم يكن يتعدى ، حفظ القرآن وترتيله ، دون فهم فى كثير من الأحيان لمعانيه ، إلى جانب تلاوة بعض الأوراد ، والاشتغال بأمور الشعوذة ولم يكن حال من قضى منهم بعض السنوات فى الأزهر بأحسن حالا من زملائهم ، فهم كثيراً ما كانوا يفسون ما حصلوا عليه فى الأزهر .

تلك صورة-ملا كان عليه المستوى التعليمى فى القرية ذاتها ، بعنصرها الكتاب ، والفقهاء ، لعب كل من هذين العنصرين دوره على قدر الإمكانيات التى توفرت له ، وإن كان الفقهاء استغل أوضاع الفلاحين لصالحه ، لكنه على كل حال لعب دوراً فى ثقافة المجتمع الريفي ، تتماثل مع نوعية هذه الثقافة التى كانت سائدة آنذاك .



وهنا لا بد من الإشارة إلى أن القرية المصرية ، فى القرن الثامن عشر ، رغم ذلك فقد أمدت مصر بكثير من شخصيات العلماء الذين برزوا ، على مسرح الحياة العامة ، فقد تمكن هؤلاء أو مكنتهم ظروفهم بعد إتمامهم حفظ القرآن على يد ثقيفه القرية ، من الالتحاق بالأزهر ، ولم ينقطعوا عن الدراسة فيه ، وأتموا دراسة علوم الدين واللغة ، واستطاع هؤلاء العلماء ذوى الأصول الريفية من إحراز مكانة كبيرة بين أهل عصرهم ، بل إن بعضهم كما سبقت الإشارة ، أصبح يمتلك الثروات ، ويحوز الإلزامات الواسعة ، ولعبوا دوراً بارزاً فى الحياة المصرية العامة ، وبخاصة فى نهاية القرن الثامن عشر ، وأوائل القرن التاسع عشر ، حيث أصبح هؤلاء العلماء رأيهم فى الحياة السياسية ، التى كانت تمر بها البلاد ، فى ذلك الوقت ولدينا نماذج بارزة من هؤلاء العلماء ذوى الأصول الريفية مثل الشيخ العدوى ، وعبد الله الشرقاوى ، وعلى الصميدى ، والشيخ محمد الأمير ، وغيرهم كثير من العلماء الذين برزوا على مسرح الحياة فى نهاية القرن الثامن عشر . وقد أصبح هؤلاء إلى جانب ذلك مراكز إشعاع فى قراهم ، فالجبرتى يذكر كثيراً من تراجم العلماء الذين ينتمون إلى القرى التى خرج منها هؤلاء العلماء ، أى أنهم أصبحوا يعملون على تعلم أبناء قراهم وتثقيفهم بثقافة العصر التى كانت سائدة ، وهى ثقافة دينية فى المحل الأول .

كذلك عمل بعض مشايخ العربان المستقرين على تثقيف أبناء المناطق التي يقيمون فيها ، وقد كان هذا العمل مرتبطاً ، بالشعور الديني أولاً وقبل كل شيء . فاقصود من التعليم في هذه الناحية تعليم الناس وتعريفهم بأمور الدين الصحيحة . فالجبرتي يذكر أن أحد مشايخ الهوارة ، وهو شيخ العرب اسماعيل بن عبد الله . طلب أحد العلماء لنفع الناحية ، فذهب إليه الشيخ عبد الكريم بن علي المسيري الشافعي ، حيث أنزله منزلة طيبة وعمل الشيخ عبد الكريم على تعليم أهل الناحية أمور دينهم وازداد أمره ولقي كل احترام وتقدير من أهل الناحية<sup>(١)</sup> . ولكن هذه الظاهرة لم تكن عامة بل كانت جد نادرة .

ويمكننا في النهاية أن نقول إن الناحية التعليمية في القرية المصرية في القرن الثامن ، كانت أساساً قائمة على حاجة القرية الدينية ، وأنها أصبحت تعكس صورة كاملة لثقافة عصر المجتمع القروي وأوضاعه الاجتماعية والاقتصادية .



#### ثانياً : القصص الشعبي وشاعر الرابطة :

شجعت الظروف السياسية والأحوال الاجتماعية والاقتصادية التي كان يمر بها المجتمع القروي آنذاك ، انتشار نوع من الأدب الشعبي ، حرص الفلاح كل الحرص على سماعه ، مثل ألف ليلة وليلة ، وعنتربن شداد ، وصيف بن ذى وزن ، وأبو زيد الهلالي ، والوزير سالم وغير ذلك من القصص الشعبي ، الذي كان في كثير من الأحيان يتخذ من بعض الأحداث

---

(١) ذكر الجبرتي ذلك في ترجمته للشيخ عبد الكريم بن علي المسيري الشافعي المعروف بالزيات ملازمته شيخه سليمان الزيات ، الذي أرسله إلى بلاد الصعيد « لأنه جاء كتاب من أحد مشايخ الهوارة ، من يعتقد في الشيخ ( سليمان ) ، بأن يرسل أحد تلامذته يفتح الناس بالناحية ، فكان هو ( الشيخ عبد الكريم ) المعين لهذا المهم ، فألبسه وأجازته ، ولما وصل إلى ساحل بهجورة تلقته الناس بالقبول التام ، وعين له منزل واسع ، وحشم وخدم ، وأقتطعوا له جانب من الأرض يزرعها ، فقطن بالبهجورة ، واعتنى به أميرها شيخ العرب اسماعيل بن عبد الله ، فدرس ، وأقضى وقطع المهود ، وأقام مجلس الذكر وراج أمره وراش جناحه ، ونفع وشفع وأثرى جداً ، وتملك عقارات ، ومواشي ، وعبيداً وزراعات ثم تقلبت الأحوال بالصعيد ، وأودى المترجم ، وأخذ ما بيده من الأراضي ، وزحزحت حاله فأق إلى مصر ، فلم يجد من يمينه لوفاة شيخه ، ثم عاد ولم يحصل على طائل ، ومازال بالبهجورة حتى مات في أواخر سنة إحدى وثمانين ومائة وألف ١١٨١ هـ - ١٧٦٨ م » .

- عبد الرحمن الجبرتي ، عجائب الآثار ، ج ١ ، ص ٢٦٨ ، وبخصوص تراجم العلماء الآخرين ،

أنظر ج ١ ، ص ١٩٣ - ٣٢٨ .

المحلية موضوعاً له ، وأصبح لهذا القصص متخصصون في إنشاده ، وراج هذا القصص بصورة واضحة ، فهم يجدون فيه ، الكثير من المثل التي يريدون ، أن يطبقوها في حياتهم ، وهو في نظرهم يمثل بعض جوانب الحياة التي يعيشونها<sup>(١)</sup> ، فهم يجدون فيه الغالب والمغلوب ، والظالم والمظلوم ، كما يجدون فيه صوراً من البطولة ، ولذا فإن كلا منهم ، كان يجد في استماعه لهذا القصص الجانب الذي يمثل حياته ، وكان منشد هذا القصص ، يصحب في إنشاده آلة موسيقية تسمى « الربابة » يصنعها محلياً ، ولذا فإنه أصبح يطلق عليه اسم « شاعر الربابة » وكثيراً ، ما كان هذا الشاعر يستثير جماهير الفلاحين أثناء إنشاده ، ويُضيف على النص من عنده ، ما يناسب المقام الذي يلشد فيه ، وكان الفلاحون يقيمون الحفلات التي يدعون إليها منشدى هذا القصص ، في المواسم والأفراح . وقد تقن هؤلاء الشعراء في إنشاد المواويل ، التي تعبر عن حال الفلاح ووضع الاقتصاد والاجتماعي ، وما يحول بخاطره من أمور مختلفة ، وأحياناً كان بعض الفلاحين ، يبت ما في قلبه لشاعر الربابة ليؤلف له موالاً يتفق وحاله ، ويوجد كثير من هذه المواويل التي تعبر عن الهيام ، والحب الرقيق العفيف ، التي كان يرددها شاعر الربابة على لسان صاحب المقام<sup>(٢)</sup>.

(١) دكتور توفيق الطويل ، المصدر السابق ، ص ٢٧ .

(٢) ذكر أحد المهتمين بالفلكلور الشعبي أن من بين هذه الأشعار التي ذاعت في الريف قول

كل المزارع طابو ، بس أنا فاضل

وطبيب الجراح دوا الناس ، وأنا فاضل

أنا قلت يا طبيب ما عندكشي دوا فاضل

عسس على القلب ، والتفت قال لي

روح يا قتيل الملاح ، ماعد لك دوا فاضل

— أحمد رشدي صالح ، فنون الأدب الشعبي ، ص ٦٧ .

كذلك عبر له عن صبره في عمله ، واستمراره فيه رغم ما به من عِلل فأصبح ينشد له ، ما يسليه أثناء عمله على الشادوف بقوله :

جرحي من المي مكران على

مكتوب يائاس من الجدم للراس

كتبوا سيدي ونا أيش بيدي

جرحي من المي مكران على

كوائف البسين بدل الكي اتنين

— أحمد رشدي صالح ، الأدب الشعبي ، ص ٣٣ .



كذلك أنشد الشعراء ، بعض الأشعار الشعبية ، التي تعبر عن حال الفلاح ، والأعباء التي أصبح يزرع تحتها ، فشكواه من الوجبة ، والغرامة ، والديوان ، ونزلة الكشاف ، والعونة ، والسخرة ، كل هذه المظالم التي كان يعاني منها الفلاح ، سجلها الشاعر الشعبي ، في أشعار ومواويل ، كان يلشدها على لسان الفلاح شاكياً ومتألماً منها ، وقصيدة الشاعر الشعبي المجهول « أبو شادوف » سجلت لنا كل الأعباء المالية ، وغير المالية التي كان يعاني منها الفلاح ، كما سجلت لنا بجانب ذلك صورة كاملة للفاقة والجهالة وحالة الحرمان ، التي كان الفلاح يعيشها ، لم تترك شيئاً يتعلق بوضعية الفلاح إلا وسجلته ، حتى خشيت الإدارة خطر انتشار مثل هذه القصيدة ولذا كلفت الشيخ يوسف الشربيني بأن يضع لهذه القصيدة شرحاً يسفه فيه من شاعرها ويقلل من قيمة القصيدة ، وإن لم يستطع ذلك في كثير من جوانب شرحه كما اتضح لنا ، وقد سبقت الإشارة إلى هذه القصيدة والشرح مرات عديدة في ثنايا الفصول السابقة ، ولم يترك شاعر الرابطة جانباً من جوانب حياة الفلاح إلا وعبر له عنه ، فإذا الفلاح هجر قريته بسبب هم المعيشة ، وترك أهله وأصحابه ، عبر له شاعره الشعبي عن ذلك بقوله .

قالت تسافر يافـقى وتفارق الوجه الحسن  
فأجبتها بتذلـل والقلب يعلوه الشجن  
هم المعيشة فرقت بين الأجرة والوطن

وحين يشكو الفلاح حاله ، وضجره من مهنة الفلاحة ، وأنها لم تمد تكفي أعباء حياته ، لكثرة ، ما ألقى عليه من أعباء يجد الشاعر الشعبي يعبر له على لسانه .

هم الفلاحة حـيرنى وكل ساعة فى نقصان  
ما انفك من الوجبة لما يحى مال السلطان

وكذلك يقول على لسان الفلاح :

ويادوب عمرى فى الحراج وهم تقضى ولا لى فى الحصاد سعيـف  
ويوم تجى العونة على الناس فى البلد تخبينى فى الفرن ، أم وطيف

وإذا اشتكى الفلاح ظلم ، بعض أهله له ، وكيدهم له عند أجهزة الإدارة ، وجد شاعره يعبر له عن ذلك قائلاً :

أقاربك العقارب فاجتنبهم ولا تركزن إلى عم وخال  
فكم عم أذاك النعم منه وكم خال من الخيرات خال  
ثم يزيد له :

عداوة الأهل ذوى القرابة كاللار يوم الريح وسط غابة (١)

وكان الفلاحون يحفظون هذه الأشعار ، ويرددونها ، فى أثناء سيرهم ، وفى عملهم ، وفى المناسبات التى تتفق وإياها ، كما كانوا يجيدون حفظ المقاطع التى تتفق وحال كل منهم ، من القصص الشعبى السالف الذكر ، حتى أصبحت هذه الأنماط من الأدب الشعبى تعد جزءاً هاماً من ثقافة المجتمع الريفى ، فى القرن الثامن عشر ، ولا شك أن شاعر الرابة ، لعب دوراً تعليمياً هاماً فى مجتمع القرية ، حينذاك ، بل لا تعالى فى شىء إذا عددنا دوره ، كان أكثر إيجابية من دور الفقهاء والمتصوفة ، حيث إنه عبر عن المظالم ، التى كان يعاني منها الفلاح ، وحاول أن يجعلها مسموعة ، وقد نجح فى مقصده هذا إلى حد كبير فردد الفلاحون أقواله ، وذاع صيت بعضها حتى ألقى أجهزة الإدارة فعملت على مقاومته ، كما حدث عندما ذاعت قصيدة الشاعر الشعبى « أنى شادوف » ، وقد كانت هذه الأشعار أكثر إيجابية حين سجلت حال الفلاح الاقتصادية والاجتماعية ، بينما حاول الفقهاء استغلال الفلاح وتنقيفه بكثير من أمور الشعوذة « فلا شك أن دور الأدب الشعبى وشاعر الرابة كان كبير التأثير فى الحياة الثقافية فى الريف فى القرن الثامن عشر .

\*\*\*

(١) يوسف الشربيني ، المصدر السابق ، ج ١ ، ص ٤٧ ، ج ٢ ، ص ١١٨ ، ١٢٥ ، ١٤٦ .  
كذلك يذكر أن شاعر الرابة فى كثير من الأحيان كان يلعب دور الواعظ ، ويحث الفلاحين على الصبر على ما هم فيه من أوضاع اقتصادية سيئة فيشدهم :  
أستقنع بقليلك يأتيك الله بكثيره  
ويقول :

إن رزقك مثل ظلك إن مشيت يمشى قبالك  
من له فى الغيب شىء لا يموت حتى يناله

-- هز القحوف ، ج ٢ ، ص ٩٥ - ٩٦ .

### ثالثاً : العادات والتقاليد :

لاشك أن العادات والتقاليد ، لها دائماً تأثيرها الواضح على ثقافة المجتمع ، وهي في نظر أفراد المجتمع تمثل مصدراً أساسياً يستمد منها المجتمع مثله وآدابه وقيمه الفاضلة ، وتبعاً لانتقال هذه العادات والتقاليد ، من جيل إلى جيل ، فقد أصبح لها على أبناء الريف قوة الإلزام ، والفلاحون دائماً يرون في عاداتهم وتقاليدهم أساس كيانهم ، ويشدون في معاقبة من يخرج على قواعدها ، وطبعاً - ككل تراث متوارث - فقد كان لهذه العادات والتقاليد جوانبها الحميدة ، وجوانبها الضارة .

فالجوانب الحميدة في هذه العادات والتقاليد ، هي التي تدفع بالفلاح إلى نوثيق صلاته وروابطه مع أبناء قريته ، ومراعاة صلات ذوى القربى ، وتدعو إلى ارتباط العائلة بالعائلات الأخرى بروابط حميدة ، وعن طريق هذه الجوانب الحميدة في عادات الفلاحين وتقاليدهم تمكنوا في كثير من الأحيان من قضاء أمورهم في يسر وسهولة ، كما أضفت على تصرفاتهم لونا من التجانس ، والترابط ، كذلك شملت هذه الجوانب الحميدة عادات ، الكرم ، والتعاطف ومساعدة الغير ، وفعل الخير ، مما طبع المجتمع الريفي آنذاك ، بطابع شريف فيه كثير من المعاني الإيجابية (١) .

أما الجوانب الضارة . في عادات المجتمع الريفي ، فكانت تتمثل في العادات التي تولد المشاكل الاجتماعية ، مثل عادة الأخذ بالثأر ، والتداوى بالسحر ، والأحجية والزار ، والمغالاة في الاتفاق على الأفراح ، والمآتم ، وغير ذلك من العادات ، التي أضرت بمصالح الفلاح (٢) .

وإذا أضفنا إلى مجموع العادات والتقاليد ، التي كانت مائدة في ذلك الوقت ، في الريف المصري ، الخبرات العملية التي كان يكتسبها الأبناء عن الآباء جيلاً بعد جيل ، مثل الطرق والأساليب الزراعية الصحيحة ، وما يتعلق بها من عادات وتقاليد ، وخبرات عملية أصبحت تشكل عناصر هامة من مكونات ثقافة المجتمع الريفي (٣) .

(١) محمود أبو ريه ، المصدر السابق ، صص ١٢ - ١٥ .

(٢) دكتور محمد عاطف غيت ، المصدر السابق ، ص ٥٦ .

- محمود أبو ريه ، المصدر السابق ، ص ص ٩٥ - ١٠٢ .

(٣) نفسه ، ص ص ٢٧ - ١٢٤ .

وقد كان هذا الجانب من ثقافة المجتمع القروي قلما يصيبه التغير إلا ببطء شديد ، مما طبع مجتمع القرية في ذلك العصر بالصورة الثابتة غير المتطورة ، فأبناء القرية الذين يمتنون الزراعة ، ووجدوا آباءهم من قبلهم يمتنونها ، أصبحوا يتمسكون بشرف هذه المهنة ، ويأبون التحول عنها ، وكانوا يعتبرون ذلك من العار فالفلاح حق في حالة هجره قريته - كما اتضح لنا - كان يبحث عن مكان آخر يمارس فيه مهنة الزراعة .

ولم يكن هناك اختلاف كبير في ممارسة هذه العادات والتقاليد ، والخبرات ، بين القرى المصرية حتى أصبحت القرى متشابهة في حياتها الثقافية والاجتماعية ، مما حدا إلى القول بأنه « لاشيء يشبه القرية المصرية ، أكثر من قرية مصرية » (١) .

ولذا فإننا سوف ندرس عادات الفلاحين المتعلقة بأفراحهم ، وأزواجهم ، وكيف كانوا يمارسونها في ذلك الوقت على اعتبار أنها جزء من مكونات ثقافتهم :



### الأفراح :

كانت حفلات أهل الريف في الأفراح تصحبها مظاهر وعادات ، تتسم بالبذخ ، الذي يتناسب وأصحاب هذا الفرع ، ومستواهم الاقتصادي ، ووضعهم الإجتماعي ، وكانت عملية الزواج في الريف في ذلك الوقت ، تمر بمراحل متعددة ، تتبع كل مرحلة مراسيم معينة ، فالمرحلة الأولى هي عملية اختيار « العروس » ، حيث يشترك العريس وأهله في هذه العملية ، إن لم ينفرد أهل دون العريس بهذه العملية ، وكان الاختيار يتم عادة من بين العائلة أو من العائلات المتقاربة في العزوة على حد تعبيرهم ، وكانت هذه الظاهرة تمثل مظهرآ من مظاهر الاكتفاء الذاتي حيث أصبح ، أبناء العائلة الواحدة ، أو البدنة الواحدة ، يزوجون من بناتها ، ولذا فإن العلاقات الاجتماعية التي كانت تدور حول رابطة الزواج ، كانت نتأججها دائماً محددة ، بصلة القرابة ، لأن التقاليد العائلية ، كانت تقاليد جماعية ، وتقوم على قيم اجتماعية (٢) ، وكان الفرد ينشأ في هذا الإطار ، وهو

(١) هنري عيروط ، المصدر السابق ، ص ١٣٤ .

(٢) دكتور محمد عاطف غيث ، المصدر السابق ، ص ٦٥ .

- دكتور على فؤاد ، المجتمع الريفي ، ص ٥٤ .

— Hamed, Ammar, Op. Cit., p. 38.

— Edward, W. Lane, Op. Cit., p. 156.

لا يعرف أن هناك تقاليداً ، أو قيماً أفضل من تقاليد ، وقيم عائلته التي نشأ فيها ، ولذا فإنه كان يفضل الزواج من بنت عائلته ، لأنه يعتقد فيها التعادل معه في الأصل ، مهما كانت فقيرة ، فالتراث المتوارث لديه يحثه دائماً على الزواج من أصيلة « خذ الأصيلة ولو كانت على حصيرة » « بنت الأصول مع الزمان تدور » « اتبع الطريق ولو دارت وخذ بنت الأصول ولو بارت » « خذندك على قدك » (١) . وهو يرى أن هذه الصفات لا تتوفر إلا في بنت عائلته التي يضمن نسبها وأصالتها فهما من نبع واحد ، لذا فإن الزواج أصبح أمراً ، لا يخص الفرد الراغب فيه بمفرده وإنما هو أمر يخص العائلة جميعها ، ومن هنا أعطت العائلة لنفسها حق إبداء الرأي — إن لم يكن كل الرأي — في عملية اختيار العروس .

وكانت العائلة تتقف في وجه ابن العائلة الذي يريد الخروج في اختياره عن دائرة بنات العائلة وبخاصة إذا كانت العائلة ، التي يريد أن يصاهرها ، أقل عزوة من عائلته ، فهم يعتقدون أن « النسب أهلية » و « النسب إما حمى . وإما درا » . وهم دائماً ينظرون إلى الشخص الذي ليس لأسرته عزوة ، نظرة أقل من غيره . ولذا فانهم كانوا يحثونه دائماً على أن يتزوج من أسرة لها عزوة . حتى يبنى له عزوة « إن ما كانش لك أهل ناسب » (٢) .

وبعد أن تتم عملية الاختيار ، وتتفق عائلتا العريس والعروس ، كانت تتخذ الخطوات الفعلية لإتمام عملية الزواج ، وحين يحل موعد الزفاف ، كانت تقام الحفلات ، التي تتفاوت في مظاهرها حسب طاقة كل أسرة ، وكانت هذه الحفلات في القرن الثامن عشر ، تتخذ مظهراً يدل على مدى اهتمام العائلة كلها بهذه الحفلات ، وكثيراً ما كانت العائلات الأخرى كنوع من المجاملة (٣) ، تشارك عائلة العريس فرحتها ، نظراً لأن العائلة . كانت تنظر إلى زواج أحد أبنائها أنه سوف يمثل إضافة جديدة . لأفراد العائلة في المستقبل ، مما يزيد من عزوتها ، وقد وصف صاحب هنر القحوف ، هذه الأفراح بقوله « يدوروا بالعريس ، دورة والشعرا تمدح ، والطبل يضرب ، والمشاة حوله تلعب ، والجدعان تحبب بالنبايت ، والأولاد تنط بالشلايت . . ثم بعد هذه الدورة ،

(١) إبراهيم أحمد شعلان ، المصدر السابق ، ص ٩٦ - ٩٩ .

(٢) نفسة ص ١٠٠ .

— Edward, W., Lane, Op. Cit., p. 156.

(٣)

يفرشوا للعريس ، جنب الجورة ، ويجلسوا على نخع أو حصير ، أو برش من أبراش  
البير ، ويأتوا له بالعروس ، ومن قدامها الشاعر بالرباب ، وخلفها الصبايا بالزغاريط  
تصيح ، والجدة تمشي بالمصاييح ، ويرشوا عليها الملح خوف النظرة ( الحسد ) ،  
ويجلسونها على شيء عالي ، ويأتي إليها الطبال ، وينشدها الأشعار ، مما هو مناسب  
بالاعتبار :

يا عروسة يا أم العـالى      إنجـلى ولا تبالى  
يا عريس ، قم خذ عروستك      وأطلع بها فوق العـالى  
وافرشوا القبة وناموا      فوقها جنح اللـالى  
تصلحى له يا عروسة      تم أمرك بالكمال

ثم إنهم يجتمعوا حول العروس ، وينادى بينهم رجل فلفوس . بيده شعلة من  
شرموط ، هاتوا النقوط ، صاحب العروس بقى فى أمان ، هاتوا يا نساء هاتوا يا جدعان ،  
فيدفع الشخص منهم الدرهم والدرهمين ، ومنهم من يرمى نصف أو نصفين (١) .  
وكان أهل العريس وأصدقاؤه يأتون إليه فى الصبحية . يجتمعون عنده ويحكمون عليه  
بالوجبة الغذائية التى يقدمها لهم .

وإذا كانت هذه الصورة لحفلات الزواج . كما رسمها الشيخ الشربيني هى الشائعة ،  
فى قرى الريف ، وبخاصة فى الوجه البحرى ؛ مع وجود اختلافات بسيطة من قرية  
لأخرى ؛ فإن الحالة فى قرى الصعيد كانت تختلف فى بعض التفصيلات التى كانت تتلائم  
وعادات أهل الصعيد ؛ نظراً لانتشار كثير من القبائل العربية ؛ فى كثير من مناطق  
الصعيد ؛ فقد كان من الشائع فى بعض قرى الصعيد أن العريس ؛ بعد عقد القران يذهب  
بمصاحبة بعض من أهله وأخصائه إلى بيت والد العروس ؛ وبعد أن يستقر بهم المقام ؛  
يؤتى لهم بأوعية مملوءة بالحبس المقلي والنمر وخلافه ويوزع على الحاضرين ؛ فيأكلون  
وينصرفون ؛ ويكون هذا اللقاء بمثابة التمهيد للعريس على السماح له بأن يؤم منزل الأسرة  
التي سيصاهاها فى المستقبل .

وحين يحل موعد الدخلة ؛ تعقد حفلات الفرح ؛ وفى عصر يوم الدخلة ؛ يحضر  
الحلاق فيحلق للعريس ، بعض رأسه ، ويترك قطعاً متفرقة يسمونها الجزائر ؛ يرفض

(١) يوسف الشربيني ، المصدر السابق ، ج ١ ، ص ٨٢ .

أن يحلقها، إلا إذا أخذ من الحاضرين شيئاً من النقود يسمى « النقطة »، ثم بعد صلاة العشاء في المسجد يزف العريس بالدف والكؤوس، وأمامه الموالدية، يقولوا، الموشحات والأوراد، إلى أن يدخل بيت الزوجية فإذا وصلت الزوجة إلى بيت الزوجية، يغمسون قدمها اليمنى، وبدها اليمنى في اللبن، تفاؤلاً باليمن والبركة، وأن يكون مقدمها منزل الزوجية مقروناً بالخير، وفي الصباح يذهب أصدقاء العريس إليه، ويلزمونه بما يريدون من مأكل ومشرب، ويقدمون له النقود.

وكان الزوج في العادة لا يخرج من منزل الزوجية، إلا بعد إنتضاء ثلاثة أيام، وكان عليه بعد هذه المدة، أن يذهب إلى سوق القرية ليأتي لعروسته بشيء من كل ما وجد فيه، أو ما تتمناه عليه<sup>(١)</sup>.

وهنا لابد من الإشارة إلى بعض المظاهر، التي كانت تصاحب الزواج، في بعض مناطق الصعيد، نتيجة لانتشار القبائل العربية. وفرض حماها، على بعض المناطق، فقد أوجد ذلك، بعض العادات، التي لم يكن لها وجود في كثير من المناطق الأخرى في القرى التي قطنها قبائل عربية، وكان يقطنها كذلك أقباط، أصبح من العادة عند الزواج، أنه إذا تزوجت بنت القبطى، لابد أن يأخذ العرسان الذين يتمتع هؤلاء الأقباط بحماهم شيئاً معلوماً من المال، كما يأخذ الأقباط، عند زواج بنات عربهم، أو بدوهم، كما يطلقون عليهم في هذه القرى شيئاً من المال كذلك، وأصبح هذا التقليد جزءاً أساسياً من إتمام مراسم الزواج فارضاء البدوى والقبطى في كل حالة، أمر ضرورى لابد منه قبل إتمام الزواج.

وكان هذا التقليد منتشرًا — ولا يزال — في نواحي الهلة، والحديقة، وطما، ودوير عائد إلى ما فوق جرجا « فيتمرض النصراني لبنت بدويه ليلة البناء، فقبل خروجها من بيت أبيها يقيدها بقيد من الحديد، أو نحوه، أو يعلق عليها باباً، حتى يأخذ من أهل الزوج مبلغاً من المال من النقود من ريال إلى عشرين، أو أكثر، على حسب حال الزوج والزوج، وكذلك البدوى يفعل مع بنت نصرانيه، لكنه يأخذ أكثر مما يأخذ النصراني وكذلك يفعل عبيد أبيها، بل يأخذون أكثر مما يأخذ النصراني، وفي بعض البلاد كدوير عائد لا يتبع العروسة، أحد من أقاربها، في خروجها إلى بيت زوجها، ويعدون ذلك عيباً. اتحدت البلدة، أو اختلفت، فإذا اتبعها أحد منهم طرده أهل الزوج<sup>(٢)</sup>.

(١) على مبارك، المصدر السابق، ج ٨، ص ٩.

(٢) على مبارك، المصدر السابق، ج ٨، ص ٨٢.

هكذا كان للزواج حفلاته وعاداته ، وتقاليده الخاصة التي تفاوتت في بعض تفصيلاتها من منطقة لأخرى ، ورغم تفاوتها فإنها ظلت تمثل جزءاً هاماً ، من ثقافة المجتمع القروي في ذلك الوقت متلائمة مع ظروفه وأوضاعه الاجتماعية والاقتصادية التي سبقت دراستها .

\* \* \*

### المآتم :

كما كان لأهل الريف ، عاداتهم ، وتقاليدهم ، في حفلات أفراحهم ، فقد كان لهم عاداتهم ، التي يحافظون عليها في مآتمهم ، وقد جلبت لهم هذه العادات ، في كثير من الأحيان البلاء ، وضياح أموالهم ، وأوقعتهم تحت طائلة المرابين ، وترتب عليها في كثير من الأحيان خراب بيوت كثير منهم ، نتيجة لما يصعب هذه المآتم من مظاهر الاسراف ، والتباهى ، أمام الآخرين ، بأنهم أنوا لميتهم ، بما لم يأت به غيرهم ، فهم يبائعون ، في شراء كفن الميت ، وإقامة مظاهر البذخ ، لا يقصدون من وراء ذلك سوى تمايز بعضهم عن بعض<sup>(١)</sup> ، ثم يتباهون بدعوة أكبر عدد من الفقهاء ، كي يرتلوا القرآن واحداً بعد الآخر ، وكان المآتم يظل منعقداً مدداً تتراوح ما بين ثلاثة أيام ، أو سبعة ، حسب منزلة الميت وسنه ، ومكانته بين أهل القرية والقرى المجاورة ، وطوال هذه المدة يبالغ أهل الميت في إسرافهم مما يؤدي بهم في كثير من الأحيان إلى الاستدانة ، ناهيك عما يفعلونه من قراءة « السجّات » و « العتاقات » وغير ذلك من الأمور التي كانت تمثل جزءاً هاماً من عاداتهم وتقاليدهم التي لم يكن من السهل الإقلاع عنها<sup>(٢)</sup> ، وكانت الجبالة تلعب دورها ، في هذه الظروف ، فقد كان أهل القرية وبخاصة عائلة الميت ، يقدمون لأسرته ، في أيام المآتم ، المأكّل والمشرب مواساة منهم لأفراد أسرته ، بل إنهم في بعض الأحيان كانوا يوزعون تقديم الوجبات الغذائية التي يجب أن تقدم للفقهاء ، وأهل الميت الأقربين بين أسر العائلة الأخرى<sup>(٣)</sup> .

وهكذا كانت مظاهر البذخ والإسراف تصاحب كل خطوة من خطوات المآتم ، هذا بخلاف ما كان أهل الميت يتكفون عند كل ذهاب إلى القبر من صنع الكعك وشراء

(١) محمود أبو رية ، المصدر السابق ، ص ١٠٢ .

Edward, W. Lane, Op. Cit., pp. 521-523.

(٢) محمود أبو رية ، المصدر السابق ، ص ص ١٠٢-١٠٩ .

Edward, W. Lane, Op. Cit., pp. 521-523.



الفاكهة كى يوزعونها على قبره رحمة عليه ، وهذه أمور جد بعيدة عن تعاليم الدين الصحيحة .

وحقيقة الأمر فإن الباحث لا يستطيع أن يعنى أهل الريف ، من أنه كان من بين أسباب سوء وضعهم الاقتصادى ، المظاهر السرفة التى كانوا يسرون عليها فى أفراحهم وأتراحهم التى كانت تفوق طاقتهم ، حتى أصبحت هذه المظاهر جزءاً من تراثهم . وليس من المبالغة أن نذكر أن كثيراً من العادات بمظاهرها التى كانت سائدة عليها فى القرن الثامن عشر لا زالت تعيش فى ريفنا المصرى حتى وقتنا هذا رغم مرور هذه الفترة الطويلة من الزمن ، ورغم التطور الكبير الذى مرت به القرية المصرية منذ ذلك الحين .

\* \* \*

وقد رسبت هذه العادات فى نفسية الفلاح كثيراً من أنواع السلوك المختلفة وأصبحت جزءاً من ثقافته ، حتى أصبح مرتبطاً بها ارتباطاً شديداً ، ولا يفكر فيما وراءها ، ولم يعد يبحث عن الملل والأثار التى تترتب عليها ، ولكن كل تصوره فيما ترسمه له هذه العادات والتقاليد التى نشأ بين أحضانها ، وأنها أصبحت ترسم له صورة حياته فى يومه وغده ومن هنا أصبحت عادات الفلاح وتقاليده جزءاً هاماً من ثقافته ، لا يحيد له عنها ، إلا بدخول عوامل حضرية كان يجب أن تتسرب إلى واقع حياته .

هكذا كانت ثقافة أبناء الريف فى القرن الثامن عشر بسيطة ، شكاتها عوامل جد مختلفة ومتناقضة ، وشارك فيها كل من فقيه الريف ، وشاعر الرقابة ، والعادات والتقاليد المتوارثة كل بقدر ملحوظ ، ولكنها كانت فى كل نواحيها مرتبطة بواقع الفلاح الاقتصادى والاجتماعى والظروف التى كان يعيشها .



خاتمة

صورة مجتمع الريف المصرى  
فى القرن الثامن عشر

## صورة مجتمع الريف المصرى فى القرن الثامن عشر

من العرض السابق لفصول البحث ، وتسجيل الأوضاع التى كانت سائدة ، فى الريف حينذاك ، يمكن رسم ، صورة المجتمع الريفى ، فى إطار أبعاد ثلاثة ، كانت جميعها متداخلة ومتفاعلة ، يؤثر كل منها فى الآخر ، ويتأثر به ، ونعنى بهذه الأبعاد ، البعد السياسى الإدارى ، والبعد الاقتصادى ، والبعد الاجتماعى :

فالبعد السياسى الذى كان يشكل جانباً ، من جوانب ، صورة مجتمع الريف فى ذلك الوقت ، نعنى به أسلوب إدارة القرية وسياسة تنظيم هذه الإدارة ، حيث إن هذه السياسة هى التى كانت تدير هذا المجتمع ، وترسم له طريق حياته ، وتجعل من القرية المصرية فى ذلك الوقت ، وحدة متضامنة ومسئولة « بمجموعها عن تأدية ما عليها من ضرائب ، كما تجعلها مسئولة عن جرائم أعضائها ، وتخضع مجتمع القرية لجهاز إدارى معقد ، متعدد الفروع متداخل الاختصاصات ، ومن هنا كان إستغلال هذا الجهاز للفلاحين ، حيث إن الجهاز الإدارى المحلى كما اتضح ، كان سيئاً للغاية ، هم الأول ، الحرص على مصالحه الشخصية دون سواها ، فسياسة إدارة القرية المصرية فى القرن الثامن عشر ، إذا قيل عنها شئ ، فيجب أن يقال إنها كانت صورة سيئة للاستغلال والتعسف ، واستغلال النفوذ ، وأنها لم تنجح إلا فى تثبيت رهبة سلطة الإدارة فى نفوس الفلاحين ورسبت فى نفوسهم سمة الإذعان والخضوع ، ومكنتها منهم ، أى تمكين ، وأصبح الفلاح ، لا يجد فى أجهزة الإدارة ، سوى القوة العاشمة ، التى سلبته حقه ، فى الحياة الحرة ، والمعيشة الكريمة ، ولم يكن لديه القوة على مواجهة هذه الأجهزة التى أجادت فن ارهابه ، ومن هنا وطم نفسه على الصبر ، والجلد ، واحتمال الظلم الذى يحيق به من هذه الأجهزة ، وفى غيبة الإدارة المركزية القوية ، ازداد عبث أجهزة الإدارة المحلية بالفلاحين ، وسلبت ما لدى الفلاحين من متاع ، وأرهقت كاهله بكثير من الأعباء المالية وغير المالية ، وفرضت هذه الأجهزة لنفسها كثيراً من الحقوق على الفلاحين ، وأصبحت إدارة القرية ، قائمة على الاستغلال ،

وارهاب السكان ، وعدم شعورهم بالأمن ، على حياتهم ، أو أموالهم ، وترتب على ضعف هذه الأجهزة ازدياد تسلط العربان على القرى ونهبها وسلب زروع وماشية الفلاحين ، دون أن يتمكن هؤلاء من الدفاع عن أنفسهم ، وعجز الأجهزة الإدارية عن حمايتهم ، ذلك موجز للبعد السياسى فى إطار صورة المجتمع الريفي ، فى القرن الثامن عشر ، لا نجد قولاً ينطبق على هذا البعد أبلى من قول الشاعر :

رعاة الشاة تحمى الذئب عنها فكيف إذا الرعاة هى الذئب

\*\*\*

أما بعد هذه الصورة الاقتصادية ، فقد كان أعمق بكثير ، من سابقه ، للفلاح يعمل طول يومه ، وينتج محصولاته ، ولا شيء منها يعود عليه ، بل عاش حياة اقتصادية سيئة ، فالأعباء المالية الرسمية وغير الرسمية تكبله ، وترهقه ، وتلاحقه ، فهو ما يكاد يخلص من تسديد ، أحد هذه الأعباء حتى يجد من يطالبه بسداد عبء آخر حتى اضطر كثير من الفلاحين ، فى بعض الأحيان إلى هجر قرأهم ، وترك زروعهم ، وبيع مواشيهم ، ودفع أثمنها ، فيما زاد عليهم من الضرائب ، فقد وقع الفلاحون تحت نظام ضرائبي غير محدود ، فالفلاح عليه أن يدفع ، مال ميرى ، برانى ، فائض ، كشوفية بالإضافة إلى الفرد ، والكلف ، والمغارم ، ورفع المظالم ، والتحرير ، ومال الجهات ، وحق الطريق ، أضف إلى ذلك ، ما كان يدفعه من رشاوى لأجهزة الإدارة ، تفاديا للعقاب الذى يخشى ، أن يوقع عليه فى حالة تأخره فى دفع الضرائب ، وكثيراً ما دفع الفلاح لهذه الأجهزة أكثر مما عليه من ضرائب . فإذا أضفنا إلى كل ذلك أنه نتيجة لأهمال الحكومة لواجباتها ، تعرض الفلاحون ، فى مزارعهم لأخطار الفيضانات العالية والمنخفضة على السواء ، فأدى ذلك إلى بوار الأراضى أو تلف المحصولات ، وموت البهائم ، وانتشار المجاعات وخراب القرى ، زد على ذلك الكوارث الطبيعية التى كانت تحمل بالفلاحين من حين لآخر ، فتتزل باقتصاديات الريف الدمار والهلاك . وبما كان يضاعف من وقع كل هذه الأمور ، تواتر المصادرات ، والمظالم ، والمغارم من جانب الأمراء المالكين ، وبخاصة فى أوقات الصراعات العسكرية فيما بينهم ، كل هذه الأمور أوقعت الفلاح تحت طائلة اللرايين ، وغيرهم من المستغلين ، حتى اضطر الفلاح فى كثير من الأحيان إلى بيع محصوله قبل أوان نضجه ، ليدفع ما عليه من أعباء مالية ، فساء وضعه الاقتصادى ، وكسد حاله ، وحيره هم الفلاحة ، التى لم يجد منها مخرجاً ، ويعبر الجبرتى

عن ذلك قائلاً « ضاق ذرع الأهالي ، وخرب الأقليم من الشراقي ، والظلم ، والتجأت الناس ، وخصوصاً الفلاحين الذين حضروا إلى المدينة بنسائهم وأولادهم » وهذا يقودنا إلى تقرير حقيقة ذات مغذى عميق وهى : أن المدينة تأثرت كثيراً فى القرن الثامن عشر ، بالوضع الاقتصادى السيئ الذى ساد الريف ، لأن الريف ، كان هو المصدر الوحيد الذى يغذى المدينة ويمدها بمحاجتها من المواد ، فالدور الذى كان يلعبه الريف فى ذلك الوقت ، فى حياة المدينة ، كان ضخماً ، وقد أوضحت ذلك فى مواضع كثيرة من فصول البحث .

وخلاصة القول فى البعد الاقتصادى لصورة المجتمع الريفي فى القرن الثامن عشر ، أن الحياة الاقتصادية فى الريف ، حلت بها علل كثيرة ، لعبت دورها ، فى تدهور الوضعية الاقتصادية لأهل الريف حتى فى سنوات الرخاء ، ربما كان الفلاح يعجز عن تسويق منتجاته لانعدام الأمن فتكسد حاله ، ويكفى تصوراً لسوء حال الفلاح الاقتصادية من أنه اضطر فى بعض السنوات أن يأكل الميتة ، وقشر البطيخ ، فهل يوجد حال أسوأ من ذلك !



أما عن البعد الاجتماعى لهذه الصورة ، فقد كان نتاجاً للبعدين السابقين السياسى والاقتصادى فقد طبعت هذه الأوضاع السيئة الفلاح بكثير من السمات الضارة ، واضطرت به فى كثير من الأحيان إلى اللجوء فى تفسير أحواله السيئة بالغييات ، ومظاهر الشعوذة ، ولذا فإنه وقع فريسة سهلة للشعوذين والدجالين ، ومدعى التصوف ، لعله يجد عند هؤلاء ، ما يعينه على تحسين حاله .

وإن ثبت أن هذه الفئات كانت من بين أسباب تدهور وضع الفلاح ، ولذا فإن تأثير الأوضاع الاقتصادية السيئة على الحياة الاجتماعية فى الريف ، والعلاقات الاجتماعية كان سيئاً للغاية ، كذلك انقسم سكان القرى فى كثير من الأحوال إلى عصابات متعادية ، تبعاً لانقسام العربان إلى عصابات أو تبعاً لانقسام البيوت المملوكية ، وعانى الريف كثيراً من هذه الانقسامات ، التى تركت بصماتها واضحة على صورة هذا المجتمع وتركيبه .

هذا بالإضافة إلى تفاعل هذه الصورة بمجموعة من العادات والتقاليد والأعراف ، التى كان لها صفة الثبات ، والاستمرار وعدم التغير ، وكان لها تأثيرها الواضح فى هذا البعد ، وإن بدا عليها بعض الاختلاف ، ولكن رغم ذلك فإنها كانت متحدة فى تأثيرها فى صورة هذا المجتمع .

لا شك أن سوء الأوضاع الاقتصادية ، وفساد الأساليب التي كانت تدار بها القرية ، أديا إلى تعقد الحياة الاجتماعية في الريف ، حتى بدت هذه الحياة ، مزيج متناقض معقد ، يصعب تصويره من جانب واحد ، فهي مزيج من التنافر والتضامن ، والاتحاد والاختلاف في نفس الوقت ، تتحكم فيها مجموعة عوامل مختلفة تجعلها صعبة الوضوح .

\*\*\*

هكذا نخلص في النهاية إلى أن صورة مجتمع الريف المصري في القرن الثامن عشر ، كانت نتاجاً للأوضاع السابقة الإشارة إليها ، فالأوضاع السياسية ، كان لها تأثيرها على الأوضاع الاقتصادية ، وكلاهما لعب دوره ، في تشكيل الحياة الاجتماعية في الريف ، بالصورة التي سبق إيضاحها ، في فصول البحث ، صورة كانت تحتاج إلى تغيير شامل وهزة قوية ، تزيل عنها الظلال الصعبة الكثيفة التي كانت تحجب درجة وضوحها ، ولكن القرن الثامن عشر مضى ، دون أن تحدث هذه الهزة ، أو ذلك التغيير .





الملاحق

## ملحق رقم (١)

### كشاف

#### شرح أهم المصطلحات التي كانت سائدة في الريف في فترة البحث

- ١ — ارتفاع : مقدار الأموال الأميرية التي تحصل للوزنامة .
- ٢ — أستاذ القرية : لقب كان يطلق في القرن الثامن عشر ، على الملتزم ، وقد ورد في الجبرقي والمصادر الأخرى المعاصرة بهذا المعنى ، وكان يطلق كذلك على السيد أو الأمير الذي يشتري المالك بالمال ولكن في القرية كان يعنى الملتزم ، فيلقب بأستاذ القرية .
- ٣ — إسقاط : التنازل عن حصة الالتزام أو جزء منها لشخص آخر ، بالبيع أو الرهن ، لمدة معينة أو إلى الأبد ، كانت هذه العملية تسمى « إسقاطا » وكانت تتم على يد قاضى الشرع .
- ٤ — إفراج : حجة أو سند ، يعطى لأصحاب حق الإنتفاع بأراضى الرزق . كما حدث تغيير في هذه الرزق بالوراثة أو غيرها ليتبث حقهم في استمرار الانتفاع بها .
- ٥ — تقسيط : سند يعطيه ديوان الـ وزنامة للملتزم ، بعد أن يرسو عليه التزام الحصة التي يتعهد بمجموع الأموال المقررة عليها ، وكان ينص في هذا السند على مقدار الأموال المقررة على الحصة .
- ٦ — التمسك : وثيقة تبين حق حاملها في شراء حق الانتفاع بمكان ، أو الحصول على وظيفة أو غير ذلك يبرزها عند الحاجة ، وهى عبارة عن صورة لما هو مسجل بسجل القاضى بخصوص الموضوع الذى يخص حاملها .
- ٧ — حق الطريق : أجر كان يفرضه رجال الإدارة على الفلاحين نظير إبلاغهم أوامر الحكومة أو طلبهم إلى ديوان الولاية أو أى جهة إدارية . وإن كان ذلك إهداء كما كان يحدث في بعض الأحيان .
- ٨ — حلوان : ضريبة كان يدفعها الملتزم الجديد للبasha ، وديوان الـ وزنامة نظير التصديق على نقل الالتزام اليه ، وكانت في بدء الأمر تقدر بمقدار ضريبة سنة من الأموال

الأميرية المقررة على الحصة ، ثم أصبحت تقدر بمقدار ثلاث سنوات من فائض الحصة الذى أصبح يفوق ، مقدار المال الميرى .

٩ — مال حماية : ضريبة كانت الإدارة تفرضها على أراضي الوقف نظير حمايتها من السلب والنهب .

١٠ — خواجا : لقب كان يطلق على التاجر فى القرن الثامن عشر .

١١ — الروك : عملية فك زمام الأرض بقصد إعادة توزيعها ، وتعديل الخراج ، وقد تمت فى العصر العثمانى ٩٣٣ هـ — ١٥٢٦ م ، وفى عهد الحملة الفرنسية ١٢١٥ هـ — ١٨٠٠ م ، وعرفت دفاتر هذه العملية بـ دفاتر الترايع .

١٢ — الطلبة : مظلة فرضها رجال الأسباهية المقيمين فى الريف على سكان القرى وبالعوا فى تقديرها كثيراً .

١٣ — العونة : هى العمل سخرة بدون أجر فى أرض الأوسية الخاصة بالملتزم ، وكذلك العمل فى حفر الآبار وتطهير الترعى تبعاً لأوامر الإدارة .

١٤ — مال السلطان : هذا المصطلح كان يعنى عند أهل الريف المال الميرى المقرر على أرض الفلاحة ، وكان يعرف عندهم كذلك « بالديوان » .

١٥ — مسموح المشايخ : الأرض التى تمنح لمشايخ القرى . مع إعفائها من الضرائب ، نظير ما يقومون به من خدمات للحكومة ، وما يقدمونه من ضيافة لموظفى الإدارة الذين يتوقفون أو يمرون بالقرى .

١٦ — نميقة : أمر إلى الفلاحين ومشايخ القرية كانت الروزنامة تسلمه لملتزم الجديد الذى يرسو عليه الالتزام بأمر فيه هؤلاء المشايخ والفلاحين بطاعة الملتزم وتنفيذ أوامره .

١٧ — الوجبة : غذاء رجال الإدارة الذين يؤمون القرية لتنفيذ الأوامر أو جمع الأموال ، وكانت الوجبة توزع على سكان القرية حسب أحوالهم الاقتصادية . ومساحة الأرض التى يحوزنها .

اعتمدت فى إنشاء هذا الكشف على :

- ١ — عبد الرحمن الجبرى ، عجائب الآثار ، ج ١ — ٤ .
- ٢ — أحمد شاذلى بن عبد الغنى ، أوضح الأشارات .
- ٣ — عبد السميع سالم الهوارى ، لغة الإدارة .
- ٤ — محمد بن أبى السرور ، المصادر السابقة .

## ملحق رقم (٢)

— وثيقة تبين أن سداد المال الميرى كان يتم عن طريق شيخ الحصة .  
مصدر الوثيقة : أرشف المحكمة الشرعية، محافظة دشت رقم ٢٩٢، ص ص ٤٤٥-٤٤٦.

ادعى كل من المحترم محمد الطور وأخته الحرمة سليمة المرأة ، ولدا المرحوم موسى من أهالى ناحية عرب الدبل بولاية الغربية ، الثابت معرفة الحرمة سليمة المذكورة بشهادة كل من المحترم أحمد أبو سلامة والمحترم عبده بن نايل كلاهما من أهالى الناحية المذكورة ، والحاج اسماعيل المقدم بن المرحوم عبده الطحاوى ، ثبوتاً شرعياً على المحترم مصطفى بن المرحوم محمد أبو أعلى من أهالى الناحية المذكورة بأنه فيما قبل تاريخه توفى المرحوم محمد أبو أعلى المذكور عن زوجاته الثلاث هن الحرمة شلباية بنت سيد أحمد والحرمة كليله بنت هيسكل والحرمة زين بنت عطا الله وأولاده الثمانية هم المحترم مصطفى المدعى عليه المذكور وموسى ومحمد وحسنة وناصر بن وستيته وفاطمة وعز ، من شريك وأن المتوفى المذكور فى حياته استلم من المدعين المذكورين فى سنة واحد وثمانين ومائة ألف (١١٨١هـ/١٧٦٧م) مبلغاً قدره أحد وخمسون ريالاً ببطاقة ، حين كان شيخاً بالناحية المذكورة ليدفع ذلك من المال المطلوب من المدعين للزعم الناحية المذكورة وكتب لها وثيقه بذلك بخطه مزقت منها قبل تاريخه وأنه بعد أن تسلم ذلك منها ، لم يدفعه للزعم الناحية المذكورة وأن الملتزم المذكور أخذ منهما المال الذى كان مطلوباً منهما بعد ذلك ، وأن مباحهما المذكور باق بذمة المتوفى المذكور إلى تاريخه وأن المدعى عليه المذكور واضع يده على مخلفات والده المذكور هو وباقى الورثة المذكورين ويطالباه بذلك من المخلفات المذكورة ليعوزاه لأنفسهما بالوجه الشرعى وسئل المحترم مصطفى المدعى عليه المذكور عن ذلك فأجاب بالانكار فى المبلغ المدعى به المذكور وأنه لم يعلم ذلك وجحد ذلك جحداً كلياً وكلف الدعيان المذكوران ثبوت دعواهما المذكورة بالوجه الشرعى وطلب منهما البيان على ذلك فذكر أن لا بينة لهما تشهد بذلك سوى الوثيقة المزقة المذكورة عن بينة تشهد لهما وعجزا عن ثبوت دعواهما المذكورة عجزاً كلياً والتمايحين المدعى عليه المذكور على عدم علمه بذلك فخلف بالله العظيم الذى لا إله

إلا هو الرحمن الرحيم منزل القرآن على قلب النبي صلى الله عليه وسلم أنه لم يعلم أن بذمة والده المذكور للمدعين المذكورين المبلغ المدعى به المذكور ولا بعضه ولا شيئاً منه . الحلف الشرعى الملتبس الوجه المقبول بالطريق الشرعى فعند ذلك طلب المحترم مصطفى المدعى عليه المذكور من حضرة مولانا أفندى المولى إليه إجراء ما يقتضيه الشرع الشريف له في شأن ذلك أجابه لذلك وعرف المدعين المذكورين أنه حيث كان الأمر كما ذكر وعجزاً عن ثبوت دعواهما المذكورة عجزاً كلياً التمسائين المدعى عليه المذكور وحلف اليمين الشرعى على عدم علمه بذلك فهما ممنوعان من دعواهما المذكورة واللازم عليهما عدم معارضة المدعى عليه المذكور وباقي ورثة والده المذكورين بسبب ذلك حكم عليهما بذلك وبأن لا تسمع لهما دعوى بعد ذلك بسبب ذلك وأمر بالتابع ذلك وعدم العدول عنه تعريفاً ومنعاً والزاماً وحكماً وأمرنا شرعيات وأشهد على نفسه الكريمة بذلك وبه شهد .

حرر في خامس عشر رجب سنة تسعين ومائة وألف . ( ١١٩٠ هـ — ١٧٧٦ م ) .

نستخلص من هذه الوثيقة الحقائق التالية :

- ( ١ ) سداد المال الميرى كان يتم عن طريق شيخ الناحية ، مع تسليمه إيصالاً للفلاحين .
- ( ٢ ) شيخ الناحية كان يأخذ المال من الفلاحين في بعض الأحيان ولم يسدده للملتزم ، فكان الملتزم يجبر الفلاحين على سداد المال له مرة ثانية .

ملحق رقم (٢)

فرمان من الديوان العالي بتعيين حدود لارض بناحية نويج بناء على قلم الشرع الشريف  
المصدر : دار المحفوظات العمومية - مخزن (١٨) عين (١٩) دفتر الجسور رقم (١٣٥٦)

صورة فرمان الشريف في بناحية نويج  
صدر هذا فرمان الشريف الواجب القبول والتشريف  
من ديوان مصر المحروسه جعلها الله تعالى موقعا  
وحفوظا الي يوم الدين ان ورد المينا بالديوان العالي  
كسيف واعلام من الشرع الشريف بحكمة المحلة الكبرى  
بولاية الغربية يعرب مضمونها ويوضح مكنونها  
بحدود الاربع بناحية نويج بالولاية المذكورة  
الحد القبلي ينتمي الي جسر بناحية صندله بالولاية  
والحد البكري الي بحري حمر بجوار كوم الجير وخيه  
جسر البيدراني المرقوم والسرقى الي ناحية جسر  
ناحية حمر العوير بالولاية وبعضه باقى الي اطيان  
الورق وفي هذا الحد جسر بلدي فاصل بين اطيان نويج  
المذكوره وبين اطيان الورق والحد الغربي الي البحر الشرقي  
الفاصل بين نويج المذكوره وبين تشابه والمقلات  
وحصه القنيمي وعلى موجب ذلك التمس منا فرماننا  
بان الحد والمذكوره تنقيد في مقاطعة الغربية ومجل  
انواقعة بالسجل بالولاية المذكوره حكم ما هو مشروح  
اعلاه فاجبنا واصدرنا هذا فرمان الشريف من الديوان  
العالي بموجب الكسيف والاعلام نخند وروده اليكم  
يكون العمل بالحدود المذكوره ولم احد استعدي في الحدود  
ويتقيد في محلاته حكم ما امركم ولا تخالفوه والحد  
ثم الحد من المخالفه والكلف الكرم والختم الخيم عليهما  
الا عتاما ديو الواقع م م ذي الحجة ١١٨١ سنة

### ملحق رقم (٤)

— وثيقة تبين أن نفقات جرف الجسور البلدية كانت على الملتزمين وأهل الناحية  
أما نفقات جرف الجسور السلطانية فكانت على جهة السلطنة الشريفة .  
مصدر الوثيقة : دار المحفوظات العمومية ، مخزن ( ١٨ ) عين ( ١٩ ) دفتر الجسور ،  
رقم ( ١٣٥٦ ) .

لما ورد اليور لدى الشريف على يياض ، من حضرة الوزير المعظم ، المشير المفخم ،  
مولانا عبد الرحمن باشا ، حافظ مملكة مصر المحروسة ، يسّر الله له من الخيرات ما يشاء ،  
المؤرخ في ثاني عشر شهر ربيع الآخر سنة ١٠٩٠ هـ — ١٦٧٩ م ، خطابا لمولانا حسين  
أفندي ، مقاطع من الغريبة حالا ، بالديوان العالي ، يفيد ما سيذكر فيه ، بدفتر الجسور  
المخلد بالمقاطعة المذكورة ، بموجب الحجة الشرعية المسطرة من الباب العالي ، المتوجة بأهضا  
وختم مولانا شيخ مشايخ الإسلام ، حسن بن حسين أفندي ، المولى « بمصر المحمية متع  
الله تعالى بوجوده البرية ، فامثل ما أمر به مولانا الوزير المشار إليه ، وقيدت الحجة  
الشرعية المذكورة ، بالدفتر المذكور ، على صورتها الشروحة أدناه ، وهي سبب تحريره ،  
وباعث تسطيره ، هو أنه بالديوان العالي بحضرة مولانا الوزير المعظم المشير المفخم ، الدستور  
المكرم ، مدبر أمور جمهور العالم ، باعلى الهمم ، مشيد أركان الدولة والإقبال بالرأى  
الصائب ، مسدد عنوان الصولة والإجلال ، بالفكر الثاقب ، مولانا عبد الرحمن باشا ،  
يسر الله تعالى له من الخيرات ما يشاء ، كافل المملكة الإسلامية ، يومئذ مدينة مصر المحمية ،  
أدام الله تعالى دولته ، وأيد معدلته أمين ، وسيدنا شيخ الإسلام أعلم العلماء الأعلام ، قاضي  
النقض والإبرام ، ومحرر القضايا والأحكام ، بمزيد الاتقان والأحكام ، حسنة الليالي ،  
في جباه وجوه الأيام ، مولانا قاضي القضاة ، يومئذ بالديار المصرية ، وجمال قضاة الإسلام ،  
كجال ولاية الأنام ، معتمد السادة الموالى العظام ، مولانا قاضي الديوان زيدت فضايله أمين ،  
أدعى قدوة قضاة الإسلام ، عمدة ولاية الأنام ، مولانا محمد أفندي ، السهير بطرقى زاده ،  
ملتزم مدينة منف وما معها ، زيد فضله ، على كل من نخر أمثاله ، الأمير أحمد بن عبد الله ،  
والأمير ابراهيم بن عبد الله من طائفة الجراكسة كل منهما الملتزمان سوياً بناحية منشأة غمرين ،  
بالولاية المذكورة بأن المدعى المذكور كان ملتزماً ، بناحية منشأة غمرين ، المذكورة ،

وفرح عن التزامها للدعى عليهما ، سوية من ابتدا سنة تسع وثمانين وألف الخراجية ، وأن بأرض المنشأة ، وداخل في حدودها جسر بلدى يعرف بالشيخ منصور ، وأن الجسور البلدية جرفها واتقناها على ملتزمى النواحي ، التى هى فى أراضيها وأطيانها ، شرعا وقانونا ، وأن مولانا محمد أفندى المدعى أنهى ذلك لحضرة مولانا الوزير المولى إليه ، فبرز أمره الكريم ، بيور لدى شريف ، على بياض خطاباً ، لقاضى ولاية منف ، وكاشف الولاية المذكورة ، والأمراء الجرجية المتولية ، وسردارية السبع بلكات ، بالكشف على الجسر المذكور ، بمباشرة الأمير شاه باش جاويش ، والعمدة الشيخ جعفر من شهود الديوان العالى المعينين فى شأن ذلك ، فإن ظهر ، أن الجسر بأراضى منشأة غمرين المذكورة ، يلتزم المدعى عليهما ، بجرفه إلى غير ذلك مما تضمنه البيور لدى المشار إليه ، وهو مؤرخ فى غاية ذى الحجة الحرام ختام سنة تسع وثمانين وألف ( ذى الحجة ١٠٨٩ هـ — ١٦٧٨ م ) وعرض البيور لدى على مولانا قاضى الولاية ، والأمير الكاشف ، فقبلوا ذلك ، بالقبول وتوجهوا بزواياهم ، للكشف على ذلك ، كشفوا عليه بحضور المدعى عليهما ، فإذا هو كائن فى أراضى منشأة غمرين ، وداخل فى حدودها ، وصدق المدعى عليهما ، على وجوده بداخل أراضى المنشأة المذكورة ، والزمها ، بجرفه وكتب بذلك حجة من قبل جمال قضاة الإسلام ، مولانا خليل أفندى ، قاضى ولاية منف المذكورة ، وعرض متضمن لمضمونها مسطر باللغة التركية ، وعرض ثان من قبل قدوة الاماجد ، الأمير مراد كاشف الولاية المذكورة ، متضمن لذلك أيضاً أبرزهم ، مولانا محمد أفندى مؤيده وقرى بالمجلس ، فإذا كل منهم متضمن للكشف ، على الجسر المذكور ، ووجوده بأراضى منشأة غمرين وتصديق ، الأمير أحمد والأمير إبراهيم ملتزمى المنشأة المدعى عليهما ، على أنه كائن بأراضى المنشأة والزامهما بجرفه ، مؤرخ كل من الحجة والعرضين المشروحين أعلاه بثمان عشر شهر تاريخ أدناه ، وأن المدعى عليهما ممتنعين من جرف الجسر المذكور ، بغير وجه ، ولا طريق شرعى ، ويطالبهما بأن يقوموا بجرف الجسر المذكور ، ويسأل سواهما عن ذلك فسئل المدعى عليهما المذكوران عن ذلك ، أجابا بالاعتراف ، فى وجود الجسر المذكور بأراضى المنشأة المذكورة ، داخل فى حدودها غير أنه قديما برز كشف وعرض متضمنان أن جرف الجسر المذكور الثلاثين منه على ملتزم منف ، والثالث الباقي على ملتزم المنشأة ، وأنها أخرجت صورة العرض والكشف ، من السجل وأبرازها من أيديهما ، فعارضهما



مولانا محمد أفندي المدعى المشار إليه بأن صورة العرض والكشف المذكورين متحتلين باطلين لا أصل لها ولا حقيقة ، ومخالفين للقانون النيف فلم يديا في ذلك ، دافعا ولا مطعنا شرعيين ، والتمس مولانا محمد أفندي الموى إليه ، من مولانا الوزير نصره الله تعالى ، ومولانا قاضى القضاة الموى إليهما ، فعل ما يقتضيه الشرع الشريف ، والقانون النيف في شأن ذلك ، فبرز أمر مولانا الوزير الموى إليه ، بأن حيث إتضح وتبين ، أن الجسر المذكور بأراضى المنشأة ، المذكورة وداخل في حدودها ، فالأمير أحمد والأمير إبراهيم الملتزمين ملتزمان بحرفه وإتقانه ، ولا عبرة بتوافق الملتزمين السابقين ، ولا بما تضمنته الصورتين المخرجتين من السجل ، والزمهما بحرفه ، وتوجه حجة الكشف المشروحة المورخة أعلاه . بيورلدى شريف خطابا لمولانا شيخ مشايخ الإسلام ، قاضى القضاة ، الموى إليه ، إنه بموجب حجة قاضى ولاية منف ، وعرضه وعرض كاشف الولاية ، يحرف الجسر المذكور الملتزمان . المدعى عليهما المذكوران ، وحكم عليهما بذلك بالديوان ، ويكتب بذلك حجة مورخ كل البيورلدين المشروحين يوم تاريخه أدناه ، متوج كل منهما بالختم الكريم على العادة ، وقبول ذلك بالقبول ، ولما ثبت مضمون ما شرح أعلاه لدى مولانا قاضى القضاة الموى إليه بصدق ذلك جميعه بين يديه ، سعاها ووجاها ، ثبوتاً شرعياً عرف الأمير أحمد والأمير إبراهيم ، ملتزمى المنشأة المذكورة ، إنهما حيث صدقا واعترفا ، أن الجسر المذكور بأراضى المنشأة ، وداخل في حدودها ، وأنه جسر بلدى فعليهما القيام بحرفه وإتقانه ، شرعا وقانونا ، لكونه داخل أراضى الناحية المذكورة الجارية في التزامهما ، وتصرفهما وتقسيطهما ، ولا عبرة بتوافق الملتزمين السابقين ، بما هو مخالف للشرع الشريف والقانون النيف ، ولا يقضى على مولانا محمد أفندي بمضمون الصورتين المذكورتين ، والزمهما بحرف الجسر المذكور وإتقانه ، حيث كان القانون الشريف المعتمد بالديوان العالى أن الجسور السلطانية جرفها وإتقانها على جهة السلطنة الشريفة ، والجسور البلدية جرفها وإتقانها على ملتزم الناحية التى بها ، وحكم بموجب ذلك تعريفا والزاما وحكما شرعيا وأشهد على نفسه الكريمة بذلك وبه شهد فى تاسع عشر من شهر الله المحرم الحرام إفتتاح شهور سنة تسعين بعد تمام الألف من هجرته الشريفة السنية المحمدية على صاحبها أفضل الصلاة وأتم التسليم والحمد لله وحده ، شهود

الحجة ، الأول محمد بنخ الدين ، والثاني على الرفاعي ، شهود الحال المسطورين أسماهم بجانب  
الحجة المنقولة منها هذه الصورة .

المقر الأكرم  
الأمير سليمان كتحدا  
جاويشان حالا .

بمحضور زخر ذوى  
الشأن والأعيان  
حضرة على أغا كتحدا وزير معظم

قدوة الأمرا

مير اللوا إبراهيم  
بيك حاكم جده

حضرة على أغا كتحدا

زخر الأعيان  
أحمد أفندى  
روزنامجى مصر حالا

الجناب العالى  
الأمير على أغا  
ترجمان مصر حالا

الجناب العالى  
الأمير حمد  
أغا متفرقة باشى حالا

نستخلص من هذه الوثيقة الحقائق التالية :

- ( ١ ) جرف الجسور البلدية على الملتزمين .
- ( ٢ ) جرف الجسور السلطانية على جهة الديوان .
- ( ٣ ) بماطلة بعض الملتزمين فى القيام بجرف الجسور البلدية ، وتدخل الإدارة لأرغامهم على القيام بهذا العمل .

### ملحق رقم (٥)

— وثيقة تبين خراب بعض القرى ، ومحاولة إعمارها

مصدر الوثيقة : دار المحفوظات العمومية ، مخزن ( ١٨ ) ، عين ( ١٩ ) دفتـم  
الجبـور رقم ١٣٥٦ .

هو أنه بمجلس الشرع الشريف ، ومحل الدين الأزهر ، بالباب العالى أعلاه الله تعالى ، بمدينة المحلة الكبرى بالغربية ، بين يدى سيدنا ، ومولانا قدوة قضاة الإسلام ، كمال ولاية الأنام ، محرر القضايا والأحكام ، شرف السادات الموالى العظام فريد شريعة خير الأنام ، محمد عليه الصلاة والسلام ، الواثق بعناية ربه البدى ، شيخ الإسلام نور الله أفندى الناظر فى الأحكام الشرعية ، والتعلقات الشريفة السلطانية بمدينة المحلة المذكورة ، وما مع ذلك من بلاد الغربية ، الرافـم خطه أعلاه ، أدام الله تعالى علاه ، لما ورد البيور لدى الشريف الواجب القبول ، والتشريف من ديوان مصر المحروسة ، من حضرة قدوة الأمرا الكرام ، ذوى القدر والمجد والإعظام ، والأمير يوسف بك قائمقام ديوان الوزارة سابقاً ، المرتب على عرض حال ، قدوة الأمجاد والأعيان نخبة الأمرا ذوى الشأن الأمير حسين بك حاكم ولاية الغربية حالا زيد قدره ، وأنها له أن بالولاية المذكورة ناحية سراوه الغربية تحت التزامه وأن الناحية المذكورة كانت قديما عمارا ، معافى ، بهارعاياها والآن خربت ولم يبق بها نبات ولا رعايا . وصدر الأمر الشريف بالبيور لدى الشيف المشار إليه بالعمارة . والتجديد لناحية سراوة الغربية ، المذكورة لاجل سكنى الرعايا بها كما فى الأول ، ويعد من يعارضه من مسكن ويتوطن بالناحية المذكورة ، من جيرة البلاد والفلاحين ، إلى آخر ما هو معين ومشروح ، بالبيور لدى المشار إليه أعلاه ، وهو مؤرخ فى ثانى ربيع الأول سنة تاريخ أذناه ، وقبل ما برز به الأمر الشريف بالبيور لدى المشار إليه أعلاه ، بمزيد القبول والامتثال ، وغاية المطاعة والاحلال ، حضر إلى المجلس الشرعى الشريف المشار إليه أعلاه ، وقدوة الأعيان الأمير عمر أغا ، تابع حضرة الأمير حسن بك أمير اللوا الشريف السلطانى بمصر المحروسة ، وحاكم ولاية الغربية المشار إليه ، وانهى لمولانا أفندى المومى إليه أعلاه بأن استاذن المشار إليه سنة اثنين وخمسين ومائة وألف الحراجية ( ١١٥٢ / هـ ١٧٣٩ م ) حاكم ولاية الغربية وأن من جملة قرى الكشوفية ناحية

قلين ، وباطيانها ناحية تعرف سراوه الغربية ، غيط من غير حيط ، وأنه أستاذن المشار إليه ، إخراج الناحية المذكورة من أطيان قلين المذكورة ، التزام بها وتكفل بما عليها ، من الأموال الديوانية لجهة السلطنة الشريفة العلية ، بموجب تقسيط ديوانى ، وكل بالختم والبيورلدى الشريف ، من قايم مقام ديوان الروزنامة المشار إليه أعلاه ، مؤرخ بغرة صفر الخير من شهر سنة تاريخ أذناه ، أظهر الناهى المذكور المشار إليه ، بالمجلس وأطلع عليه مولانا أفندى المومى إليه أعلاه ، ظهوراً وإطلاعا شرعيين ، بالطريق الشرعى ، وأن الناحية المذكورة ، قد حددت بحدود أربعة بمعرفة من يوثق به ، ويعتمد عليه ، من أهالى جيزة البلاد والحولا والعدول ، بناحية قلين المذكورة أعلاه فالحد القبلى ينتهى إلى ناحية الكنيسة بالملق والحد الشرقى ينتهى لطين البحيرة إلى الطريق المعتاده بجوار خليج الذكر ، إلى القناطر القديمة ، بجوار الشيخ حسان السطوحى ، والحد الغربى ، ينتهى إلى الخليج المالح ، بحد ذلك وحدوده ، وما يعرف بذلك ، ويتسب إليه شرعا ، والتمس الناهى المذكور أعلاه ، من مولانا الأفندى ، المومى إليه أعلاه ، كتابة ذلك بحجة شرعية ، من طرف الشريعة المرضية ، أجا به لذلك وكتب ذلك ضبطا لواقعة الحال ليرجع إليه عند الطلب والسؤال ، وأمر مولانا أفندى قاضى الولاية المومى إليه أعلاه باتباع ذلك وعدم العدول عن فحواه ، والخروج عن لفظه ومعناه أمرا شرعياً تاما ، معتبرا مرعيا وجرى ذلك وصور ورقم ووسطر به شهد فى اليوم المبارك الموافق الثامن جمادى الأخير من شهر سنة ثلاث وخسين ومائة وألف ( ٨ جمادى الآخيرة ١١٥٣ هـ ١٧٤٠ م ) من هجرة من له الشرف والشأن سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم .

نستخلص من هذه الوثيقة الحقائق التالية :

- (١) بعض القرى كان يصيبها الخراب ويهجرها السكان .
  - (٢) كانت هناك محاولات تتم لأعمار هذه القرى ، ومحاولة إسكانها عن طريق إعطائها كالتزام .
- لبعض الأفراد القادرين على أعمارها .

ملحق رقم (٦)  
وثيقة تبين نسبة ارض الاوسية الى ارض الفلاحة ، ولرؤس الفرنسيين ضرائب على ارض الاوسية

87

ریاست الحال المارک

وہذا

9041.

والله اعلم

—

(١) بلغت مساحة ارض الاسبية في هذه الناحية ٨٩٠ ١٢٠ بينما كانت مساحة ارض الفلاحة ١٤٩٩ عندما اى ان ارض الاسبية بلغت اكثر من الثلث وليس كما ذكره انه كانت العصر

وشيقة تبين انواع ارض الفلاحة والحال السبرى للمقور علمه

١٧) عين د دفتر ترابع رقم ١٠٨ بتاريخ  
١٤١٥ هـ

٢٢٣٩	٢٠٣٨	٢٠٣٧	٢٠٣٦	٢٠٣٥	٢٠٣٤	٢٠٣٣	٢٠٣٢	٢٠٣١	٢٠٣٠	٢٠٢٩	٢٠٢٨	٢٠٢٧	٢٠٢٦	٢٠٢٥	٢٠٢٤	٢٠٢٣	٢٠٢٢	٢٠٢١	٢٠٢٠	٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١١	٢٠١٠	٢٠٠٩	٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٥	٢٠٠٤	٢٠٠٣	٢٠٠٢	٢٠٠١	٢٠٠٠	١٩٩٩	١٩٩٨	١٩٩٧	١٩٩٦	١٩٩٥	١٩٩٤	١٩٩٣	١٩٩٢	١٩٩١	١٩٩٠	١٩٨٩	١٩٨٨	١٩٨٧	١٩٨٦	١٩٨٥	١٩٨٤	١٩٨٣	١٩٨٢	١٩٨١	١٩٨٠	١٩٧٩	١٩٧٨	١٩٧٧	١٩٧٦	١٩٧٥	١٩٧٤	١٩٧٣	١٩٧٢	١٩٧١	١٩٧٠	١٩٦٩	١٩٦٨	١٩٦٧	١٩٦٦	١٩٦٥	١٩٦٤	١٩٦٣	١٩٦٢	١٩٦١	١٩٦٠	١٩٥٩	١٩٥٨	١٩٥٧	١٩٥٦	١٩٥٥	١٩٥٤	١٩٥٣	١٩٥٢	١٩٥١	١٩٥٠	١٩٤٩	١٩٤٨	١٩٤٧	١٩٤٦	١٩٤٥	١٩٤٤	١٩٤٣	١٩٤٢	١٩٤١	١٩٤٠	١٩٣٩	١٩٣٨	١٩٣٧	١٩٣٦	١٩٣٥	١٩٣٤	١٩٣٣	١٩٣٢	١٩٣١	١٩٣٠	١٩٢٩	١٩٢٨	١٩٢٧	١٩٢٦	١٩٢٥	١٩٢٤	١٩٢٣	١٩٢٢	١٩٢١	١٩٢٠	١٩١٩	١٩١٨	١٩١٧	١٩١٦	١٩١٥	١٩١٤	١٩١٣	١٩١٢	١٩١١	١٩١٠	١٩٠٩	١٩٠٨	١٩٠٧	١٩٠٦	١٩٠٥	١٩٠٤	١٩٠٣	١٩٠٢	١٩٠١	١٩٠٠	١٨٩٩	١٨٩٨	١٨٩٧	١٨٩٦	١٨٩٥	١٨٩٤	١٨٩٣	١٨٩٢	١٨٩١	١٨٩٠	١٨٨٩	١٨٨٨	١٨٨٧	١٨٨٦	١٨٨٥	١٨٨٤	١٨٨٣	١٨٨٢	١٨٨١	١٨٨٠	١٨٧٩	١٨٧٨	١٨٧٧	١٨٧٦	١٨٧٥	١٨٧٤	١٨٧٣	١٨٧٢	١٨٧١	١٨٧٠	١٨٦٩	١٨٦٨	١٨٦٧	١٨٦٦	١٨٦٥	١٨٦٤	١٨٦٣	١٨٦٢	١٨٦١	١٨٦٠	١٨٥٩	١٨٥٨	١٨٥٧	١٨٥٦	١٨٥٥	١٨٥٤	١٨٥٣	١٨٥٢	١٨٥١	١٨٥٠	١٨٤٩	١٨٤٨	١٨٤٧	١٨٤٦	١٨٤٥	١٨٤٤	١٨٤٣	١٨٤٢	١٨٤١	١٨٤٠	١٨٣٩	١٨٣٨	١٨٣٧	١٨٣٦	١٨٣٥	١٨٣٤	١٨٣٣	١٨٣٢	١٨٣١	١٨٣٠	١٨٢٩	١٨٢٨	١٨٢٧	١٨٢٦	١٨٢٥	١٨٢٤	١٨٢٣	١٨٢٢	١٨٢١	١٨٢٠	١٨١٩	١٨١٨	١٨١٧	١٨١٦	١٨١٥	١٨١٤	١٨١٣	١٨١٢	١٨١١	١٨١٠	١٨٠٩	١٨٠٨	١٨٠٧	١٨٠٦	١٨٠٥	١٨٠٤	١٨٠٣	١٨٠٢	١٨٠١	١٨٠٠	١٧٩٩	١٧٩٨	١٧٩٧	١٧٩٦	١٧٩٥	١٧٩٤	١٧٩٣	١٧٩٢	١٧٩١	١٧٩٠	١٧٨٩	١٧٨٨	١٧٨٧	١٧٨٦	١٧٨٥	١٧٨٤	١٧٨٣	١٧٨٢	١٧٨١	١٧٨٠	١٧٧٩	١٧٧٨	١٧٧٧	١٧٧٦	١٧٧٥	١٧٧٤	١٧٧٣	١٧٧٢	١٧٧١	١٧٧٠	١٧٦٩	١٧٦٨	١٧٦٧	١٧٦٦	١٧٦٥	١٧٦٤	١٧٦٣	١٧٦٢	١٧٦١	١٧٦٠	١٧٥٩	١٧٥٨	١٧٥٧	١٧٥٦	١٧٥٥	١٧٥٤	١٧٥٣	١٧٥٢	١٧٥١	١٧٥٠	١٧٤٩	١٧٤٨
------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------

۲۱۹۴۵

1957-58

(1) أنواع ارض الفلاحة ، عال ، وسط ، ودون  
(2) قيمة المال المسمى على كل نوع كانت الصافي ١٢٠  
ساعة ، الوسط ٨٠ ساعة ، ودون ٢٦ ساعة  
(3) عدم وجود ارض اوسبة بهذه الناحية  
(4) مال الفاخر اكبر بكثير من المال المسمى

1957-58

الحال المذكور في معر فام

۳۵۷۶۴

199.2

نستخلص منها الى جانب منحجها للعباد وواقس  
البيانات الواضحة ووث وجزى زام حله الفاحية

\_\_\_\_\_

التراخيص (٤٩) ١٢١٥ هـ  
١٨٠٥ هـ

rr

- الفدان**



ملحق رقم (١٠)  
وثيقه تبين نوعاً آخر من الأراضى باسم بور الحوالى

مصدر الوثيقة : دار المحفوظات العمومية ، مخزن ( ١.٨ ) عين ( ١٧ ) دفتر التراجع

رقم ۱۶۰۵  
۱۲۱۵  
 ۱۸۰۰

[illegible]

**تستخلص من الوثيقة :**

- ( ١ ) بور الحوالى ازهر لم يصلها ماء الرى وكانت تعنى من الضرائب .  
( ٢ ) التزام بعض العلماء بقى كاملة فهدء القرية كانت التزام الشيخ الهكرى

ملحق رقم ( ۱۱ )

وثيقة مشاركة العلماء في الالتزام

مصدر الوثيقة : دار المحفوظات العمومية ، مخزن ( ١٨ ) عين ( ١٧ ) ، دفتر الترابيع

رقم ۱۶۰۵  
 $\frac{۱۲۱۵}{۱۸۰۰}$

[illegible]

مبلغ	مبلغ	مبلغ
٤٦٩٤٠	٧١٠٦٦	١٢٨٧٦
١٥٢١٧٩	٧١٠٥٤	١٥٨٧٠
١١١٦٥	١٠٥٤	١٠٤٠٩
٦٢٦٨٨	- - -	٦٢٦٨٨
٤٠٤٦٩	- - -	٤٠٤٦٩
٢٨٠٦٢٨	٧٥٢٨	٢٧٤١٠

تستخلص الى جانب المعلومات السابقة مشاركة العلماء في الالتزام وظهور اكثر من نوع من الاراضي في زمام هذه القرية

ملحق رقم ( ١٢ )

وثيقة تبين صورة التسجيل في دفاتر الالتزام وكيف أن بيانات بعض هذه الدفاتر كانت تهتم بتسجيل الضرائب فقط .  
مصدر الوثيقة : دار المخطوطات العمومية ، مخزن (١) ، عين (١)  
 دفاتر التزام الوجه البحرى ، دفتر رقم ( )

<u>بجملته كامل</u>	
المال	٢٥٢٧٤٠
ديان الميرى	١١٧٤٢٥
ديان صول	٠٠٠٦٢٥
	<u>٣٧٠٨٠٠</u>

	<u>٢٨٢٨٤</u>
	<u>٢٨٢٨٤</u>

	<u>١٢٢٤١٦</u>
	<u>١٢٢٤١٦</u>
	<u>١٢٢٤١٦</u>

	<u>٨١٥٢٩</u>
	<u>٢٦٠٨٨٧</u>
	<u>٢٢١٢٩١</u>
	<u>٥٧٢٧٠٧</u>

- نستخلص من هذه الوثيقة الآتى :
- (١) اهتمام دفاتر الالتزام بتسجيل الضرائب .
  - (٢) عدم ذكر عادات البرانى والاقتصاد على تسجيل قيمتها النقدية فقط وهذا خلاف ما سجلته دفاتر الترابيع بعد ذلك .
  - (٣) الفاتحة المذكورة في دفتر الميرى .

### ملحق رقم (١٣)

— وثيقة تبين صورة التسجيل الذى تحويه دفاتر الالتزام ، والبيانات المدونة بها  
مصدر الوثيقة : دار المحفوظات العمومية ، مخزن (١) ، عين (٣) ، دفتر التزام الو  
القبلى ، رقم (١٤١) ، الخاص بعام ١١٢٠ هـ — ١٧٠٨ م

مقاطعة :

قرية طحطا ( طهطا ) ، والاقطاع ، وجهينة ، فزارة ، وقرنة ، ونزه ، وحر  
وطليحات ، وعنيس ، وبنى عمار ، وحريدية ، وأولاد إسماعيل ، وحاجر دوك ، و  
الكاشف ، وعربان هله ، وكوم اشقاو ، وبنى حرب ، وجرادات ، وكوم العرب  
والدمر ، ومزارعين ركات جرجه ، وعتامنة ، وكوم القصد وتوابعا ، در  
( أى فى التزام ) حسين عبدالله تابع مستحفظان عن (٤) قراريط وعبدالله تابع مستحفظ  
عن (٤) قراريط ، وعلى عبدالله تابع مستحفظان عن (٤) قراريط ، وحسن عبدالله  
(٦) قراريط ، ويوسف عبدالله عن (٦) قراريط .

— مال فى عهدة مذبورين ( أى المذكورين أعلاه )

التسليمات	المطالوب		
	مال غلال	مال حماية	الجملة
١٩٢٥٢٦ فى ١٤ شوال ١٣٤١ ١٧ ديسمبر ١٩٠٩	٥٠٠٠٠ أردب	أردب	بارة ٧ + ٩٦٥
	٢٥ بارة	٢٥ فى	٢٥ فى بارة
٥٥٦٩٠ فى ٥ محرم ١١٢٢ هـ ٦ مارس ١٧١٠	١٢٥٠٠٠ مال مستحق	٢٤١٣٢ قديم	١٤٩١٣٢ قديم
	١٠٠٠٠ مضاف	١٩٣٠ مضاف	١١٩٣٠ مضاف
٢٤٨٧١٦ بارة	١٣٥٠٠٠ بارة	٢٦٠٦٢ بارة	١٦١٠٦٢ بارة
			٨٧٦٥٤ مال مستجد
			٢٤٨٧١٦ بارة

نستخلص من هذه الوثيقة الحقائق التالية :

- (١) أن المقاطعة كانت تضم أكثر من قرية كما هو واضح من عدد القرى التابعة لقرية طهطا .
- (٢) أسماء الملتزمين كلها من الممالك ، وهذا يوضح أن هذه الفئة كانت الغالبة على التزامات الأرا .
- (٣) أن الأموال التى كانت مقررة على هذه المقاطعة ، كانت غللا لا تم تقدر بالمال ، كما واضح من التسجيل .
- (٤) أن تسليم الأموال المقررة لم يتم فى السنة ذاتها وإنما تم فى السنة التالية ١١٢١ هـ / ٧٠٩



### ملحق رقم (١٥)

وثيقة تبين قيمة إيجار الفدان ، وحق الملتزم في إلتغاء الفلاحين من جزء من مال البراني .

صدر الوثيقة : أُرشيف المحكمة الشرعية ، سجل مبيعات الباب العالي رقم ٣١٣ ، مادة ( ٧٢٩ ) ص ٣٢٥ .

لدى مولانا شيخ الإسلام ، بحضرة كل من سيدنا ومولانا الأستاذ الأعظم ، والملاذ الأنعم الأكرم ، نخر تاداتنا بنى الصديق ، وكوكب سما مجدهم على التحقيق ، الواصل بربه المعيد المبدئ ، مولانا السيد الشريف محمد أفندي البكرى الصديق الأشعري ، سبط آل الحظ ، شيخ معجادة السادة البكرية ، ونقيب السادة الأشراف ، عصر خلا ، زاده الله الهزاه واجلالاً أمين ، وصفوة خلاصة أعيان بنى الصديق ، ومبدأ مظهر كوكبهم على التحقيق ، الفرع الزاهر ، من الأصل الطيب الطاهر ، الواصل بربة المعيد المبدئ ، مولانا السيد الشريف خليل أفندي البكرى الصديق سبط آل الحسن ، دام نضاهم أمين . ونفر ذوى الاصانة والتكريم الشيخ جمال الدين عبدالله المنصور بن المرحوم الشيخ عثمان ، ونفر الأفاضل المعظمين ، الجباب المكرم الأمير ذو الفقار أظا كتنخدا . مولانا الأستاذ الأعظم المشار اليه أعلاه دام كما لهم ، توافق سيدنا ومولانا الأستاذ الأعظم السيد الشريف محمد أفندي البكرى الصديق نقيب السادة الأشراف المشار اليه أعلاه ، وهو الملتزم والمنعقد على الحصة التى قدرها الثلثين . من ناحية كفر العمرة ، تابع ولاية المنوفية ، مع كل من المكرم الشيخ إبراهيم دحروج ، والشيخ أحمد الفقى ، كلاهما من جملة مشايخ الحصة المذكورة اقامين فيما يذكر فيه عن أنفسهما ، وبوكالتهما الشرعية عن باقى مشايخ وكامل الفلاحين المزارعين ، بالحصة المذكورة الثابت توكيلهما عنهم لدى مولانا أفندي المومى إله أعلاه ، بشهادة كل من المكرم يوسف مراد والمكرم راشد عباد الحاضرين بهذا المجلس ثبوتاً شرعياً على أن كلا من المكرم الشيخ إبراهيم دحروج ، والشيخ أحمد الفقى الوكيالين المذكورين عن أنفسهما وبطريق وكالتهما الشرعية ، عن باقى المشايخ والفلاحين المزارعين بالحصة المذكورة ، من الكفر المرقوم عليهم القيام مولانا

الأستاذ الأعظم، ملتزم الحصة المذكورة المشار إليه أعلاه في كل سنة تمضي من ابتداء سنة سبع ومايتين والف (١٢٠٧ هـ — ١٧٩٢ م) الخراجية من المال المترتب، على المزارعين بالحصة المذكورة، عن كل فدان من طين الحصة المذكورة، في كل سنة ثلاثمائة نصف وتسعة وستون نصف فضة عددية، وذلك على ما يبين فيه، ما هو لحضرة مولانا الملتزم المشار إليه أعلاه، بالحصة المذكورة عن كل فدان من طين الحصة المذكورة خاصة، ثلاثمائة نصف وستون نصف فضة من ذلك، وما هو لشاهد الناحية المذكورة، نظير تمليته وكتابة الأوراق للمزارعين المذكورين، أربعة أنصاف فضة من ذلك، وما هو في نظير غفر الحصة المذكورة للعرب المدركين، نظير غفرهم، خمسة أنصاف فضة باقى ذلك، وذلك على ما يبين فيه أيضا، كما يقومون به من المال المذكور لحضرة مولانا ملتزم الحصة المذكورة، المشار إليه أعلاه عند التخضير النصف من المال المذكور والنصف الثانى باقى المال المذكور يقومون به عند وضع الزرع فى أجران الناحية المذكورة، القيام الشرعى بما فى ذلك، مما فى ذلك مما يترتب على الحصة المذكورة، للجهة الكشوفية، وحق الطرق، وخدم العسكر والرزق والأوقاف وجرف الجسور، وجرف المساقى السلطانية، ومال الجهات، والتقدم والفرد، وسائر المصاريف، السككية والجزوية وغير ذلك الجارى به العادة، فإن ذلك جميعه على مولانا الملتزم المشار إليه أعلاه، وليس على كل من الوكيلين والموكلين، باقى المشايخ والفلاحين المزارعين المذكورين من ذلك سوى مبلغ الثلاثمائة نصف والتسعة وستون نصف فضة المترتبة على كل فدان من ذلك المعينة أعلاه، على الحكم المشروح أعلاه، خلا الأقطان المتعلقة بشياخة الحصة المذكورة، فإنها على حكم خوالها السابقة الجارى بها العادة، وعلى كل من انتقل بالوفاة من المزارعين بالحصة المذكورة، من تاريخه وأعقب ذرية فيكن حين ذلك استحقاقه فى الطين المتعلق به لنريته المذكور، فان لم يسكن له ذرية، فيكن استحقاقه فى طينه لأخوته فإن لم يسكن له أخوة، فلاقاربة المذكور فإن لم يسكن له ذرية ولا أخوة ولا أقارب فيكون استحقاقه من الطين المذكور لشيخه الذى هو فى حصته ويدفع المال المترتب عليه أسوة المزارعين المذكورين أعلاه، من غير مصلحة يقام بها على طين كل من يموت من المزارعين بالحصة

المذكورة ، لمولانا الملتزم المشار إليه أعلاه ، وعلى أنه إن تعرض أحد من المشايخ والمزارعين بالحصة المذكورة وتعالى على الآخر منهم بنهى شوكة ، أو عين معيناً أو غير ذلك ، فيكون حين ذاك على المتعرض بذلك القيام ، بصدده ورده ، ودفع حق الطريق وغيره بالغاما بلغ ، من ماله خاصة ، وليس على مولانا ملتزم الحصة المشار إليه أعلاه شيء من ذلك ، وحسباً توافقوا وتراضوا على ذلك كذلك ، باعترافهم بذلك التوافق والتراضى الشرعيين ، وتصادقوا على ذلك كله وبذلك وحكم ، تحريراً في ثامن عشر شهر جماد أول سنة سبع ومائتين وألف ( ١٨ جماد أول ١٣٠٧ هـ / ١ يناير ١٧٩٣ م ) .

نستخلص من هذه الوثيقة الحقائق التالية :

- ( ١ ) اتفاق الملتزم مع مشايخ الناحية ، نيابة عن الفلاحين ، على قيمة ايجار الفدان من أرض الفلاحة .
- ( ٢ ) أجر كل من شاهد الناحية ، والعربان المدركين عن كل فدان ، نظير العمل الذى يقوم به كل منهم .
- ( ٣ ) إعفاء الملتزم للفلاحين من بعض عادات البرانى .
- ( ٤ ) ترك طين الشياخة على ماهو عليه ، وبقاء أرض الفلاحة فى أيدي الورثة ، ولا تعود للملتزم إلا بانقراض كل ذرية المستفع .



### ملحق رقم (١٦)

وثيقة توضح تأجير الملتزم أرض الفلاحة ، وأرض الأوسية للفلاحين :  
مصدر الوثيقة : أرشيف المحكمة الشرعية . محفظة دشت (٢٩٢) ، ص ٥٥٥

لدى الخنفي بحضرة كل ، من غفر الأعيان الكرام كمال ذوى الشأن الفخ  
المكرم الأمير أحمد جوربجي أرنؤرط باش جاويش طايفة تفكجيان بمصر المحروس  
وغفر الأعيان العظام الأمير عثمان جوربجي إختيار تفكجيان واخويه هما الجناب الم  
محمود جوربجي إختيار تفكجيان والجناب العالى الأمير رضوان جوربجي تفكج  
المرحوم محمد أفندى بن المرحوم الأمير حسين أفندى باش إختيار طايفة تفكجيان ك  
الأمائل والأعيان الأمير إبراهيم أفندى إختيار تفكجيان ابن المرحوم محمد تابع المرح  
حسين أفندى المذكور أعلاه دام توقيهم ، تصادق غفر الأكابر والأعيان ذكر ذو  
والشان ، الجناب المسكرم ، الأمير حسن أفندى إختيار تفكجيان ابن الأمير المرحوم =  
ابن المرحوم الأمير ، حسين أفندى باش إختيار طايفة تفكجيان كان ، وهو الملتزم با  
قدرها الثلث والثلث ، أحد عشر قيراطا ، فى كل من ناحية بنى شبل وناحية تل  
وناحية شبية ، وناحية البكارية ، تابع ولاية السرقية ، كل منهم مع كل من الحاج  
شعاده بن حسن والحاج عبد الله الديب بن إبراهيم والحاج سليمان سيف بن على ، مش  
عشر قيراطا من ناحية بنى شبل ، المذكورة القائمين عن أنفسهم وبوكالة الحاج شعاده  
عن المسكرم على زيدان بن سلامة وبوكالة الحاج عبد الله الديب المذكور ، عن المحترم =  
ابن قنديل وبوكالة الحاج ، على أبو شعاده والحاج عبد الله الديب والحاج سليمان م  
المذكورين أيضاً عن كامل فلاحين الأحد عشر قيراطا ، من ناحية بنى شبل ، المذكور  
توكيلهم عنهم فيما يذكر فيه ، لدى مولانا الحاكم المسمى إليه بشهادة كل من المسكر  
القباني بن عامر والحاج أحمد الجرف بن أحمد وداود شيخى الأحد عشر قيراطا ،  
جويل ، المذكورة ثبوتاً شرعياً ، ومع كل من المسكرم عيسى القباني بن عامر والحاج أ-  
ابن أحمد داود شيخى الأحد عشر قيراطا بناحية تل جويل المذكورة القائمين عن أنفسهم  
المسكرم عيسى القباني المذكور عن المسكرم سليمان منصور وعن سليمان ومحمد وقاسم  
الحاج أحمد الجرف المذكور عن المحترم حسن أبو سمرة بن على وبوكالة عيسى القباني والحاج أ-  
الشيخين المذكورين أيضاً عن كامل فلاحين الأحد عشر قيراطا بناحية تل جويل المذكور

توكيلهم عنهم فيما يذكر فيه لدى مولانا الحاكم المولى إليه بشهادة كل من الحاج على أبو شعاده والحاج عبد الله الديب والحاج سليمان سيف مشايخ ناحية بنى شبل المذكورين أعلاه ثبوتاً شرعياً ومع كل من الحاج دياب ابن غانم والمكرم قنديل ابن قنديل غنايم والمهترم حماد بن رشيد والشيخ يوسف بن الشيخ حبيب مشايخ الأحد عشر قيراطا من ناحية شية المذكورة القائمين عن أنفسهم وبوكالة المكرم قنديل المذكور عن ولدى عمه هما حماد وحسن وعبد الرحمن سعدون وبوكالة المهترم حماد بن رشيد المذكور عن الحاج عبد الرحمن الحزم وبوكالة المكرم قنديل والمكرم حماد رشيد الشيخين المذكورين أيضا عن كامل فلاحين الأحد عشر قيراطا من ناحية شية المذكورة الثابت توكيلهم عنهم فيما سيذكر فيه لدى مولانا الحاكم المولى إليه بشهادة كل من الحاج دياب والشيخ يوسف حبيب المذكورين أعلاه ثبوتاً شرعياً ومع كل من المكرم غانم بن محمد عبد الله والمهترم على شرف الدين شيخى الأحد عشر قيراطا بناحية البكارية المذكورة القائمين عن أنفسهم وبوكالة المكرم غانم المذكور عن المهترم رضوان بن الشافعى طميمه وبوكالة المهترم على شرف الدين المذكور عن المهترم عامر الحرانى وبوكالة المهترم غانم والمهترم على شرف الدين الشيخين المذكورين أيضا عن كامل فلاحين الأحد عشر قيراطا بناحية البكارية المذكورة الثابت توكيلهم عنهم فيما سيذكر فيه لدى مولانا الحاكم المولى إليه بشهادة كل من المهترم دياب والمهترم قنديل وحماد رشيد والشيخ يوسف مشايخ ناحية شية المذكورين أعلاه الثبوت الشرعى تصادقا صحيحاً شرعياً وهم بأكمل الأوصاف المعبرة شرعاً على أن مشايخ وفلاحين الأحد عشر قيراطا من ناحية بنى شبل المذكورة يزرعون طين الفلاحة بالحصّة المذكورة في كل سنة من إبتدا سنة واحد وتسعين ومائة وألف (١٧٧٧٥١٩١) الحراجية ويقومون للملتزم المشار إليه بخراج كل فدان من ذلك في كل سنة مائة نصف وخمس وستون نصفاً فاضة حسبما أجبرهم ذلك الملتزم المذكور على الدوام والاستمرار ويزرعون طين أوسية الحصّة المذكورة في كل سنة، من إبتدا السنة المذكورة ويقومون للملتزم المشار إليه بخراج كل فدان من ذلك في كل سنة خمسة ريالات بطاقة ، ماداموا يزرعون ذلك متى أراد الملتزم المشار إليه رفع أيديهم عن طين الأوسية يتمتعون عن زراعتها وعلى أن مشايخ وفلاحين الأحد عشر قيراطا من ناحية تل جويل المذكورة يزرعون أطيان الحصّة المذكورة في كل سنة من إبتداء سنة

واحد وتسعين ومائة وألف (١١٩١هـ ١٧٧٧م) الحراجية ويقومون للملتزم المشار إليه بخراج كل فدان من ذلك في كل سنة مائة نصف وخمس وسبعون نصفاً فضة حسبما أجرهم ذلك الملتزم المذكور على الدوام والاستمرار ، ويقومون للملتزم المشار إليه بخراج الثلاثين فداناً التي يزرعونها في كل سنة من طين أوسية ناحية بنى شبل المذكورة ، كل فدان خمسة ريالات بطاقة ماداموا يزرعون ذلك ومتى أراد الملتزم المشار إليه رفع أيديهم عن زراعة طين الأوسية يمتنعون عن زراعته ، وعلى أن مشايخ وفلاحين الأحد عشر قيراطاً من ناحية شبية المذكورة يزرعون طين الفلاحة بالحصّة المذكورة في كل سنة من ابتداء سنة ١١٩١ — ١٧٧٧ م الحراجية يقومون للملتزم المشار إليه بخراج كل فدان من الطين العال في كل سنة ( ١٦٥ ) نصف فضة وبخراج كل فدان من الطين الأوسط ( ١٣٥ ) نصف فضة وبخراج كل فدان من الطين الدون في كل سنة ( ١٢٠ ) نصف فضة حسبما أجرهم ذلك الملتزم المذكور على الدوام والاستمرار ويزرعون طين أوسية الحصّة المذكورة في كل سنة من ابتداء السنة المذكورة ويقومون للملتزم المشار إليه بخراج كل فدان من الطين العال في كل سنة ( ٥ ريالات بطاقة ) وبخراج كل فدان من الطين الدون ( ٢ ريال ) وثلاثة أرباع ريال بطاقة ماداموا يزرعون ذلك ومتى أراد الملتزم المولى إليه رفع أيديهم عن زراعة طين الأوسية يمتنعون عن زراعته ، وعلى أن مشايخ وفلاحين الأحد عشر قيراطاً من ناحية البكارية المذكورة يزرعون أطيان الحصّة المذكورة في كل سنة من ابتداء سنة (١١٩١هـ ١٧٧٧م) ويقومون للملتزم المشار إليه بخراج كل فدان من الطين العال ( ١٥٠ ) نصف فضة وبخراج كل فدان من الطين الدون ( ١٢٠ ) نصف فضة حسبما أجرهم ذلك الملتزم المشار إليه على الدوام والاستمرار وعلى أن الأمير حسن أفندى الملتزم المشار إليه ، رفع عن كامل مشايخ وفلاحين الأربع حصص من الأربع نواحي المذكورة كامل السمن والدجاج ومعتاد الشادية وسمن الشادية وعوايد الصراف والنهرة والعونة وتقاد الملتزم وكامل ما يتعلق بالملتزم من مصروف وغنم وضيافة وغير ذلك الرفع الكلى من ابتداء سنة (١١٩١هـ ١٧٧٧م) وعلى مشايخ وفلاحين الأربع حصص من الأربع نواحي المذكورين ، القيام بالمال ديوانى من غير فرط ، وعليهم القيام بمونة الجند في زمن الفيوض وإن حدثت مظلة برانية فيتحملها مشايخ وفلاحين الأربع حصص المذكورين وليس على

ملتزم الأربع الحصص المذكورة شيء من ذلك وعلى مشايخ وفلاحين الأحد عشر قيراطاً  
 من ناحية شمية المذكورة القيام في كل سنة بحرف الجسور في نظير ما يقتطعون من مال  
 الأربع حصص المذكورين وقدره في كل سنة ألفا نصف ( اثنان ) وثمانية نصف وخمسة  
 أنصاف فضة ( ٢٨٠٥ نصف فضة ) ويكون الجرف بأثوار الأوسية الأحد عشر ثورا المعدة للجرف،  
 وإن احتاج الجرف أثوارا زيادة عن الأحد عشر ثورا المذكورة تكون الأثوار الزائدة على مشايخ  
 وفلاحين الأربع حصص المذكورين حسب توافقوا وتراضوا على ذلك في يوم تاريخه وعلى  
 أن لا تمسك لتكمل منهم بما يخالف ذلك وينافيه باعتراف كل منهم بذلك بشهوده ومن ذكر  
 اعلاه في يوم تاريخه الاعتراف الشرعى المقبول بالطريق الشرعى وثبت وحكم بموجب ذلك  
 وشهد وحرر في خامس عشر شهر صفر سنة ١١٩١ هـ - ٢٦ مارس ١٢٧٧ م ، الشيخ  
 حسن عمر الويليمي والشيخ علي النوفى .

نستخلص من هذه الوثيقة الحقائق التالية :

- ( ١ ) حق الملتزم في تأجير أرض الأوسية للفلاحين ، وتحديد قيمة الإيجار .
- ( ٢ ) حق الملتزم في رفع أيدي الفلاحين عن أرض الأوسية المؤجرة لهم في أى وقت شاء .
- ( ٣ ) إعفاء الملتزم للفلاحين من مال البرافى إعفاء تاماً :

**ملحق رقم (١٧)**

— وثيقة تبين رهن الغاروقة وطول أمدته في بعض الأحيان .  
مصدر الوثيقة : أرشيف المحكمة الشرعية ، سجل مبايعات الباب العالي ، رقم ٢٨٣  
مادة ( ٤٤٤ ) ، ص ٣٠٢ .

بين يدي مولانا أفندي ادعى المحترم حسن السنهوري بن المرحوم سلامه من أهالي  
ناحية شبرا العنب بولاية الشرقية على الاختيار المكرم عيسى بن المرحوم سالم الأجر من  
أهالي الناحية المذكورة بأن عم المدعى المذكور هو المرحوم نصار بن سويدان أخذ من والد  
المدعى عليه المذكور من نحو أربعين سنة سابقة على تاريخه ٣٦ قرشاً غاروقة على فدان واحد  
ونصف طين سواد أثر وفلاحة عم المدعى المذكور بحوض البركة وحوض الميلة وحوض الأربعة  
عشر ويطالب المدعى عليه المذكور ، برفع يده عن الطين المذكور ليحوز ذلك لنفسه ويسلمه  
٣٦ قرشاً الغاروقة المذكورة بالطريق الشرعي وسئل المدعى عليه المذكور عن ذلك فأجاب  
بالاعتراف في وضع يده على الطين المذكور بطريق شرعي بمقتضى أنه واضع يده على الفدان  
ونصف الفدان السواد بالأحواض المذكورة هو والده من قبله من نحو ستين سنة سابقة على  
تاريخه وأنه يتصرف في ذلك بالزرع والزراعة هو والده من قبله من نحو الستين سنة السابقة  
على تاريخه ، ويدفع خراج ذلك الملتزم الناحية المذكورة ، ولم يصدر له ولا لوالده من  
قبله نزاع من أحد في ذلك مطلقاً وطال ، بينهما الخصام والنزاع بسبب ذلك ، فعند ذلك طلب  
المحترم عيسى المدعى عليه المذكور ، من حضرة مولانا أفندي المتداعي بين يديه أجر ، ما يقتضيه  
الشرع الشريف له في شأن ذلك ، أجابه لذلك ، وعرف المحترم حسن المدعى المذكور حيث كان  
الأمر كما ذكر وأن المدعى عليه المذكور واضع يده على الفدان ونصف المذكور بالأحواض  
المذكورة ، هو والده من قبله المدة المذكورة ، متصرفين فيه بالزرع والزراعة ، ولم يصدر  
نزاع في ذلك من عم المدعى المذكور ولا غيره ، فهو ممنوع من دعواه المذكورة بعد مضي المدة  
المذكورة ، ولا تسمع له دعوى بعد ذلك لأن دعوى الأفيان لا تسمع بعد مضي خمسة عشرة  
سنة ، واللازم على المدعى المذكور عدم تعرضه للمدعى عليه المذكور ، بسبب ذلك وأمره بعدم  
معارضته له بسبب الطين المذكور ، وأبقى يد المدعى عليه هو وأخيه عامر من الفدان النصف  
والذكر أعلاه وحكم عليه بذلك تعريفاً ومنعاً وإلزاماً وأمرأً وحكماً وإبقى شرعيات  
وبه شهد وحرر في سابع عشر ربيع أول سنة ١١٨٨ هـ ٢٧ مايو ١٧٧٤ م .

نستخلص من هذه الوثيقة الآتي :

(١) قيمة رهن الغاروقة كانت بسيطة للغاية . (٢) تحديده انقضاء مدة سماح دعوى الأفيان بـ (١٥) سنة .

## ملحق رقم (١٨)

— وثيقة تبين طمس بعض الترع وزراعتها وإهمال شئونها  
مصدر الوثيقة : دار المحفوظات العمومية . مخزن ( ١٨ ) عين ( ١٩ ) دفتر الجسور ،  
رقم ( ١٣٥٦ ) .

ورد بيورلدى شريف ، على يياض ، من حضرة الوزير المعظم المشير المفخم . مولانا  
على باشا ، حافظ مصر المحروسة حالا ، أدام الله تعالى إجلاله ، مؤرخ في ٨ شعبان سنة  
١١٠٣ هـ - ١٦٩٢ م ، خطابا لمولانا مقاطعجى أفندى بمقاطعة الغربية . بقيد صورة  
البيورلدى المذكور - والحجة الشرعية ، بامضاء مولانا قاضى أحمد المولى بمصر المحروسة حالا  
والتوجه ببيورلدى شريف أيضاً ، فى التاريخ المذكور أعلاه ، بسبب رى ناحية سنبو  
الكبرا ، من خشبة تابع منية الحارون بالغربية ، فامثل ذلك ، وقيد بـ دفتر الجسور ،  
ليرجع عند الاحتياج إليه ، والبيورلدى والحجة المذكورة تحت يد ملتزم منية الحارون .

## صورة الحجة .

سبب تحرير حروفه ، وموجب تسطيرها ، هو أنه بالدبوان العالى . بمصر المحروسة  
بحضرة مولانا الوزير المعظم المشير المفخم ، الدستور المكرم ، مدبر أمور جمهور العالم  
بالديار المصرية عامله الله تعالى بالطافه الحفية بين يدى سيدنا ومولانا شيخ مشايخ الإسلام ،  
أعلم العلماء الأعلام ، قاضى النقض والإبرام ، مؤيد شريعة سيدنا محمد خير الأنام ، عليه  
أفضل الصلاة ، وأزكى السلام ، الناظر فى الأحكام الشرعية . قاضى يومئذ بمصر المحمية ،  
الواضع خطه الكريم أعلاه ، أدام الله تعالى علاه ، حضر غفر الأغوات القربين . معتمد  
الملوك ، ومقبول السلاطين أبو بكر أغا دار السعادة ، والملتزم باحية منية الحارون ،  
بولاية الغربية ، وحضر معه وكيل قدوة الأغوات ، المعظمين مسعود أغا دار السعادة سابقاً ،  
هو وغفر الأعيان ، الأمير محمد كتخدا ، الموكل المولى إيد ، الثابت بوكيله عنه فى ذلك ،  
بالطريق الشرعى ، وغفر الأعيان ، الأمير سليمان أغا الملتزم بكامل ناحية منية رخا بولاية  
الغربية ، وادعى الأمير محمد كتخدا ، لموكله والأمير على كتخدا المرقوم بنفسه الملتزم ،  
بناحية سنبو المذكورة وأبى بكر ملتزم ناحية منية الحارون المذكورة ، بأن بأراضى ناحية

منية الحارون المذكورة، ترعة قديمة، كان يتوصل منها المياه لأراضى سنبو المذكورة وغيرها، وأن أبا بكر أغا المدعى عليه المذكور سد الترعة المذكورة، ومانع سلوك المياه منها، ويريد المدعيان المذكوران . فتح الترعة المذكورة، وسلوك الماء منها، وسئل المدعى عليه المذكور، فأجاب بأن الترعة المذكورة، مسدودة من قديم الزمان، وهى مزروعة برسيا وقمحا، مدة تزيد على ستين سنة تقدمت على تاريخه، فلم يبدوا أهالى ناحية سنبو المذكورة، إلى هذا الآن دعوى ولا طلب، ولا خصاما ولا جدالا، وأنه كشف على ذلك بموجب البيورلدى الشريف، من قبل صاحب الدولة المشار إليه فوجد الترعة المذكورة مزروعة برسيا وقمحا، وأخبروا أهالى النواحي المجاورة لمنية الحارون وناحية سنبو المذكورة أعلاه، أن الترعة المذكورة لم تفتح من مدة تزيد على ستين سنة سابقة، على تاريخه وأنها تزرع على الحكم المذكور، ولم يعاينوا الترعة المذكورة مفتوحة، كما ذلك معين بحجة الكشف المشمولة بإمضاء نحر قضاة الإسلام، أبو المواهب أفندى، قاضى المحلة الكبرى، المؤرخة فى السادس والعشرين من شهر رجب سنة تاريخه (٢٦ رجب)، أدناه، وأبرز من يده حجة الكشف المذكورة وقرئت بالجلس فى وجه المدعى عليه المذكور، فدل مضمونها طبق ما ذكر، وطلب من المدعين المذكورين البيان على دعواها المذكورة، فلم يقدرنا البيان، فعند ذلك طلب أبو بكر أغا المدعى عليه المذكور، من حضرة مولانا شيخ الإسلام، الموصى إليه أعلاه، ما يقتضيه الشرع الشريف، له فى شأن ذلك، أجابه لذلك، وعرف المدعين المذكورين، أنه حيث كان الأمر كذلك ولم يقدرنا على البيان، وأن الترعة المذكورة لم تفتح من نحو ستين سنة سابقة على تاريخه، فلا معارض لها، ولا للموكل المذكور، على أبى بكر أغا المدعى عليه المذكور، ومنعهما من معارضته بسبب ذلك تعريفاً، ومنعاً شرعيين، وهذا ما جرى، وقع التحرير فى أوائل شعبان المكرم سنة ثلاث ومائة وألف، (١١٠٣ هـ — ١٦٩٢ م) شهود احجة.

نستخلص من هذه الوثيقة الآتى :

- (١) إهمال الترع وطمسها واستغلالها فى زراعة بعض المحصولات .
- (٢) اغتصاب بعض الملتزمين أراضى هذه الترع لصالحهم الخاص .

## ملحق رقم (١٩)

وثيقة تبين تحويل بعض الجسور البلدية إلى جسور سلطانية

مصدر الوثيقة : دار المحفوظات العمومية ، مخزن ( ١٨ ) عين ( ١٩ ) دفتر الجسور

رقم ( ١٣٥٦ ) .

ورد بيورلدى شريف مشمول بختم مولانا الوزير مؤرخ في ١١ محرم سنة ١١١٣ هـ - ١٧٠١ م على حجة شرعية مطرزة من الباب العالى بالحلة الكبرى ، بامضا مصطفى أفندى ، قاضى الحلة الكبرى . ورخة في ١٣ الحجة الحرام ختام سنة ١١١١ هـ ١٦٩٩ م في خصوص جسر بلدى معروف بجسر السودا مجاور لناحية بشبش ومحلة القصب الشرقية ، وناحية كرين خطاباً لمقاطعجى الغربية . بقيد الحجة المذكورة . بدفتر المقاطعة فامثل ما أمر به مولانا الوزير ، وقيدت الحجة المذكورة . بدفتر الجسور بالمقاطعة ، يراجع عند الاحتياج إليها ،

## « صورة الحجة »

سبب تحرير حروفه . وموجب تسطيرها . هو أنه بمجلس النريفة النريفة القراء ، محفل الطريقة الميعة المورة الزهرا . بالباب العالى بمدينة الحلة الكبرى ، بالغربية بعد أن ورد البيورلدى الشريف الوارد من ديوان مصر المحروسة على يياض من حضرة مولانا الوزير المعظم والمشير المنفخم مولانا محمد باشا يسر الله تعالى له من الخير ما يشاء حافظ الديار المصرية والأفطار الحجازية يومئذ عامله الله تعالى بالطافه الحفية ، خطاباً لمولانا وسيدنا أفندى قاضى الولاية حالاً ، ولفخر الأكاير والأعيان ، الأمير الكاشف بالولاية المشار إليها حالاً ، وللأمر الجوريجية الثلاث بالولاية حالاً . وسردارية السبع بلكلات ، والمسلمين . وقايم مقامات بالولاية ، والمتكلمين . وأرباب الأدراك بولاية الغربية المشار إليها دام مجددم المرتب على إنها وكيل قدوة الخواص المقرين . معتمد الملوك والسلطين ، مقدم العز والتحكين . الحاج على اغا دار السعادة حالاً ، هو قدوة الاكاير والاعيان الحاج مجد أغا ، دام علاه . أن من الجارى فى التزام الحاج على أغا دار السعادة ، الموكل المشار إليه أعلاه . وفى تحدته ناحية بشبش . وناحية محلة القصب الشرقية بولاية الغربية ،



وناحية كرين ، غيط من غير حيط تابعة لנاحية بشيش المذكورة ، وأن بجوار النواحي المذكورين جسر بلدى يعرف بجسر السودا وأن جرفه سابقاً على النواحي المجاورة للجسر المذكور . عجزوا عن جرف الجسر المذكور ، وأن قدوة الأكابر والأعيان . الحاج محمد أغا ، وكيل حضرة الحاج على أغا المومى إليه أعلاه ، أنهى حضرة مولانا الوزير المعظم بالديار المصرية حالاً ، المومى إليه أعلاه ، بأن أهالى النواحي المجاورة للجسر المرقوم عجزوا عن جرف الجسر المذكور . وأن يجرف ذلك فى كل سنة الأمير الكاشف بالولاية المشار إليها ، المذكور أعلاه ، من سنة تاريخه الخراجية ، وبرز أمر مولانا الوزير المومى إليه أعلاه ببيور لدى شريف ، خطاباً للأمير صالح أغا كاشف المشار إليه ، بأن يجرف جسر السودا المذكور على جهة السلطنة الشريفة ، من سنة تاريخه الخراجية ، ويأخذ فى كل سنة تحت جرف الجسر المرقوم ، ألف نصف فضة واحدة ، من ملتزم ناحية بشيش ، ومحلة القصب ، وكرين المذكورين أعلاه ، هو وغيره من الكشاف بالولاية المذكورة إلى ما شاء الله تعالى ، قابل ذلك حضرة الأمير صالح أغا كاشف الولاية المشار إليه بمزيد القبول والامتنال ، ورضى بذلك . وبرز الأمر الشريف بالبيور لدى ، المشار إليه أعلاه ، بأن يكون جسر السودا المذكور ، من الجسور السلطانية ، وأن يقيد الأمير الكاشف المشار إليه أعلاه ، بجرفه فى كل سنة من سنة تاريخه الخراجية ، هو وغيره من الكشاف على جارى عادة الجسور السلطانية ، وأن يأخذ الأمير الكاشف المشار إليه ، فى نظير جرف الجسر المذكور ، فى كل سنة ، من سنة تاريخه الخراجية ، من ملتزم ناحية بشيش ومحلة القصب وكرين ، المذكورين أعلاه ، ألف نصف فضة واحدة ، هو وغيره من الكشاف بولاية الغربية المشار إليها إلى ما شاء الله ، وقيد البيور لدى المذكور بوزنامة مقاطعة الغربية المخلدة بالخزينة العاصرة ، بديوان مصر المحروسة ، وأن يقيد قاضى الولاية المومى إليه البيور لدى المشار إليه . بسجل محكمة الباب المشار إليه ويبقى البيور لدى المذكور تحت يد الحاج محمد أغا وكيل حضرة الحاج على أغا دار السعادة الموكل المومى إليه أعلاه إلى آخر ما هو معين وسنروح بالبيور لدى المذكور أعلاه ، مؤرخ بمحادى عشرى شهر شوال المبارك من شهر سنة أحد عشر ومائة وألف . وهى سنة تاريخه أدناه . قابل ذلك سيدنا ومولانا قدوة اقتضاء ، والحكام عمدة الولاية فى الانام . محرر القضايا والأحكام . مؤيد شريعة خير الانام ، محمد عليه أفضل الصلاة وأزكى السلام ، الائق بلطف ربه البدى سيدنا ومولانا مصطفى أفندى ،

الناظر في الأحكام الشرعية ، والأمور الديوانية ، والتعلقات الشريفة السلطانية ، بمدينة  
الحلة المشار إليها ، وسيمانود ، ومضافاتها من الغربية ، الرام اسمه بخطه الكريم أعلاه ،  
أدام الله تعالى فضله ، وزاد في أعلاه ، بمزيد القبول والامثال ؛ وقيد البيورلدى المشار  
إليه ، بالسجل الحكمى الخلد بمحكمة الباب العالى المشار إليه ، إعتاد على ما برز به الأمر  
الشريف بالبيورلدى المذكور أعلاه ، وامثل حضرة قدوة والأكابر والأعيان الأمير  
صالح أغا كاشف الولاية حالاً المشار إليه أعلاه ، ما برز به الأمر الشريف بالبيورلدى  
المشار إليه أعلاه ، المرتب على عرض حال ، خطاباً ، لحضرة مولانا الوزير المعظم  
بالديار المصرية حالاً ، المسمى إليه أعلاه في شأن جسر السودا المذكور أعلاه وأن يكون  
الجسر المذكور ، من الجسور السلطانية بولاية الغربية المذكورة أعلاه وأن عليه جرف  
جسر السودا المرقوم ، من ابتدائه وإلى انتهائه طولاً وعرضاً ، جرفاً حابساً ، مانعاً للبياه ،  
ضمن النيل المبارك عند تراكمه باعترائه بذلك ، وأن يكون على الثلاث نواحي المذكورين ،  
أعلاه وهم ناحية بشبش ومحلة القصب وكرين المذكورين أعلاه في كل سنة لديوان  
الكشوفية ، بالولاية المشار إليها في نظير جرف الجسر المرقوم على الثلاث نواحي المذكورة  
ألف نصف نفقة واحدة ، تقبض منهم لديوان الكشوفية المذكورة ، في كل سنة ، وهم  
جرا وصار الجسر المرقوم المعروف بجسر السودا من الجسور السلطانية ، وقيد بالسجل  
الحكمى الخلد بمحكمة الباب المشار إليه ، وسأل حضرة الحاج محمد أغا وكيل حضرة الحاج  
على أغا دار السعادة المشار إليه أعلاه ، من مولانا سيدنا أفندى المسمى إليه أعلاه ، كتابة  
ذلك في حجة شرعية تكون بيده فأجابه لذلك ، وكتب ذلك ضبطاً ، للوائح ليرجع عند  
الاحتياج إليه وعلى ماجرى ، وقع التحرير في اليوم المبارك الموافق الثالث عشر ذى الحجة  
الحرام ختام سنة أحد عشر ومائة وألف ( ١٣ ذى الحجة ١١١١ هـ — ١٦٩٩ م ) من  
الهجرة الشريفة النبوية على صاحبها أفضل الصلاة والسلام وحسبنا الله ونعم الوكيل  
شهود الحال .

نستخلص من هذه الوثيقة الحقائق التالية :

- ( ١ ) تعويل بعض الجسور البادية التي كان جرنوا على المائزين والأدلى إلى جسور سلطانية .
- ( ٢ ) تحصل الإدارة بعد قيامها بعملية جرف هذه الجسور نفقات هذه العملية من المائزين .

### ملحق رقم (٢٠)

— وثيقة تبين استجابة الديوان والأمراء المالك لمطالب العلماء كممثلين للشعب برفع المظالم الواقعة على الشعب .

مصدر الوثيقة : أرشيف المحكمة الشرعية ، سجل الديوان العالى رقم ( ص ٣٠٠ ، مادة (٤٧٣) . نسختان .

— أشار عبد الرحمن الجبرتي إلى هذه الوثيقة ، وأسباب الحوادث التي أدت إلى في تاريخه لحوادث ذى الحجة ١٢٠٩ هـ يوليو ١٧٩٥ م نسختان .

هو أنه بمصر المحروسة ، مدينة أهل الولاية المقربين ، وعلامة العاملين وخ  
الراشدين شرفها الله تعالى إلى يوم الدين ، بين يدي سيدنا ومولانا شيخ مشايخ الإسم  
علامة الأنام ، قاموس البلاغة ، ونبراس الإفهام ، أشرف السادة الموالى الأعلى الأ  
الكرام ، الناظر في الأحكام الشرعية ، قاضى القضاة يومئذ بمصر الحية ، الموقع  
الكريم أعلاه ، دام علاه ، أمين ، مضمونه بحضرة كل من سيدنا ومولانا الأ  
الأعظم ، والملاذ الأنخم الأكرم ، قطب دائرة الزمان ، وفريد العصر والأوان ، المحفوظ  
الله الرحيم الرحمن ، خاص خواص أصحاب السعادة والصلاح ، خلاصة أعيان أرباب ال  
والفلاح ، قرة أعين أهل الورع والزهد ، واسطة أصحاب الحشوع والرشد ، أستاذ أهل الط  
وملاذ أهل الحقيقة ، سيد السادات ، ومعدن الفضل والجود والسيادات ، من به وبأ  
تتوسل إلى الله الملك الغفار ، السيد الشريف الطاهر العفيف الشيخ محمد أبو الأنوار بن  
شيخ السجادة الشريفة الوفوية ، وصاحب الكنية المنيفة المصطفوية الحميدية حالا ، زاد  
عزاً وإجلالا ، أمين ، وسيدنا ومولانا نخر سادتنا بنى الصديق ، وكوكب سما مجدهم  
التحقيق ، فرع الشجرة الشريفة الصديقية من به وبأسلافه ، تتوسل إلى الله الملك  
الجليل ، مولانا السيد الشريف ، الشيخ خليل البكرى الصديق الأشعري ،  
آل الحسن ، شيخ سجادة أجداده ، بنى الصديق حالا ، وسيدنا ومولانا نخر أعز  
الأشراف الفضلا العظام ، سلالة آل بنى عبد مناف الفخام ، فرع الشجرة الزكية ، و  
المصاية الهاشمية الفاخرة الواثق بربه ، المعيد المبدي ، مولانا السيد الشريف عمر أقد  
تقيب السادة الأشراف بمصر حالا ، زاده الله عزاً وإجلالا ، وسيدنا ومولانا الشيخ

العالم العلامة الهمام أوحد الأفاضل العظام ، مفيد الطالبين بإفهام ، عمدة المحققين وقدوة ، العلما  
 العاملين ، زين الشريعة والملة والدين مولانا الشيخ عبد الله الشرفاوى الشافعى ،  
 شيخ مشايخ أهل الإفادة والافقى والتدريس بالجامع الأزهر حالا ، وسيدنا ومولانا الشيخ  
 الإمام العلامة الهمام ، أوحد الأفاضل العظام ، سيويوه الزمان ، وفريد العصر  
 والأوان ، مولانا الشيخ شمس الدين ، محمد الحريرى الحنفى الأزهرى ، مفتى السادة الحنفية ،  
 بمصر حالا وسيدنا ومولانا الشيخ الإمام العالم العلامة الهمام ، أوحد الأفاضل الكرام ،  
 صدر المدرسين العظام مفيد الطالبين بإفهام ، مولانا الشيخ شمس الدين محمد الشهير بنسبه الكريم  
 بالأمر المالكى الأزهرى ، مفتى السادة المالكية بمصر حالا ، وسيدنا ومولانا الشيخ  
 الإمام العلامة الهمام أوحد الأفاضل العظام ، صدر المدرسين الكرام ، مفيد الطالبين  
 بإفهام ، مولانا الشيخ زين الدين مصطفى الشهير بنسبه الكريم بالصاوى الشافعى الأزهرى ،  
 عين أعيان أهل الإفادة والافقى والتدريس ، بالجامع الأزهر حالا ، وسيدنا ومولانا  
 الشيخ الإمام العلامة الهمام ، أوحد الأفاضل العظام ، مولانا الشيخ زين الدين  
 عبد المنعم الفهارى المالكى الأزهرى ، عين أعيان أهل الإفادة والافقى والتدريس بالجامع  
 الأزهر حالا ، وسيدنا ومولانا الشيخ الإمام العلامة الهمام ، أوحد الأفاضل العظام ، صدر  
 المدرسين الكرام . مولانا الشيخ شهاب الدين أحمد العريشى الحنفى عين أعيان أهل  
 الافادة والافقى والتدريس بالجامع الأزهر ، والشيخ الإمام العلامة الهمام صدر المدرسين  
 الكرام ، مولانا الشيخ برهان الدين إبراهيم السجفى الشافعى الأزهرى ، عين أعيان  
 أهل الإفادة والافقى والتدريس بالجامع الأزهر حالا ، والشيخ الأمام العلامة صدر المدرسين  
 الكرام مولانا الشيخ زين الدين حسين المنصورى الحنفى ، عين أعيان أهل الإفادة والافقى والتدريس  
 بالجامع الأزهر حالا ، والشيخ الإمام العلامة زين الدين سالم بن مسعود الفوى المالكى الأزهرى ،  
 عين أعيان أهل الإفادة والافقى والتدريس ، وشيخ رواق السادة المغاربة المجاورين بالجامع  
 الأزهر ، عمت بركاتهم ، وأدام الله النفع بوجودهم أمين . بمنزل قدوة الأمرا العظام ،  
 كبير الكبرا الفخام ، صاحب العز والقدر والهمة والمجد والاحترام المقر الكريم العالى ، حازرتب  
 المفاخر والعالى ، مير اللوا الشريف السلطانى ، مولانا الأمير ابراهيم بك الكبير محمد  
 (أى تابع محمد أبو الذهب) قائم مقام بمصر المحروسة سابقاً ، وأمير الأمرا بها حالا ، وقدوة  
 الأمرا الكرام ، كبير الكبرا الفخام ، المقر الكريم العالى ، حازرتب المفاخر والعالى ،

على ما هي عليه، من زمن الملوك، والسلطين، ومنع التفاريد على البلاد، والرعايا والفقراء، ومنع ترك الكشاف الجارية، في بلاد الله، التي خربوها ونهبوها، ودمروها. وإزالة المنجية، من مصر القديمة، لا يذاهب المسلمين، وأن لا يزداد على دفتر المرحوم الأمير محمد بيك أبو الذهب، قاي مقام مصر كان، في رفع المظالم، وأن جميع ما أحدثه. المرحوم الأمير إسماعيل، وغيره يزال، من أصله بالكلية، وأن رفع مكوس الجارية، في البنادر والموارد، وما جعل على المسآكل والمشارب. وإزالة جميع الحوادث. والمظالم، من جميع الاقطار المصرية. والتزموا. أن لا يتعرض أحد منهم إلى السادة الأشراف، القاطنين بجميع البلاد، لا بشكوى. ولا بأذية. ولا بصبر ولا بوجه من الوجوه، وأن ينتهى أمرهم في حوادثهم الخاصة بهم. إلى أفنديهم وتقييمهم في سائر الأقطار والأزمان، وأن لا يتعرض أحد منهم لنواب الشريعة المحمدية، بوجه يضر بهم، وأن ينتهى أمرهم في كامل حوادثهم المتعلقة بهم، إلى أفنديهم، مولانا شيخ الإسلام قاضى عسكر أفندى بمصر، في جميع الأزمان، وأن يقوموا بعمارة السواقي الموصلة للمياه إلى القلعة. وإدارتها بحضرة الوزرا والفقهاء، وشرب المسلمين القاطنين بها، وعدم إزال الغلال، من الديار المصرية، إلى بلاد الكفرة، والمشركين، أعداء الدين. وأن يحدث حادثة من الآن، إلى ما يستقبل من الزمان، فأجابوا حضرة الأمرا الكرام، المعين أسماؤهم بأعليه، بالسمع والطاعة، وعدم مخالفة الجماعة، وأن ييطلوا هذه المظالم الحادثة، التي أضرت بالإسلام، والمسلمين، وأبادت أموال الفقراء والمساكين، وحصل فيها الضعف والجور المبين، وامتثلوا جميعاً ما طلب منهم، وأشير لهم عليه، وعاهدوا الله سبحانه وتعالى، على أن لا يعودوا إلى تلك الأفعال، وكل من خالف ذلك أو توقف، في دفع ما يترتب عليه، أو سعى في إبطال شيء من ذلك، فيكون على ساداتنا أرباب السعاجيد، وعلماء الإسلام والأمرا قهره، واستخلاص كامل ما هو مطلوب منه، لأربابه كائن من كان، عملاً في ذلك بالفرمان الشريف، الواجب القبول والتشريف، المكتتب باللغة العربية، الوارد في شأن ذلك، من حضرة سيدنا ومولانا الوزير المعظم، والدستور المسكرم، والمشير المفخم من تهاهت بمقصده الجليل، غايات مصالح الإسلام، وفاهت بمحامده السنية الأتلام، صاحب السعادة، مولانا الوزير الحاج صالح باشا، كافل الديار المصرية حالا، يسر الله له من الخيرات،

مولانا الأمير أيوب بك الكبير أمير الحاج الشريف المصرى سابقا ( محمد ) وقدوة الأمرا  
الكرام كبير الكبرا الفخام المقر الكريم العالى حازر رتب المفاخر والعالى مولانا الأمير  
ابراهيم بيك مير الحاج الشريف المصرى سابقاً وحاكم ولاية دجرجا سابقاً ( محمد ) وقدوة الأمرا  
الكرام ، صاحب العز المجده والاحتشام مير اللوا الشريف السلطانى ، مولانا الأمير سليمان بيك  
( محمد ) حاكم ولاية دجرجا سابقاً ، وافتخار الأمرا الكرام ، عين أعيان ذوى الوقار الفخام ،  
مير اللوا الشريف السلطانى ، مولانا الأمير أحمد بيك ( محمد ) حاكم ولاية النوفية سابقاً ، وافتخار  
الأمرا العظام عمدة ذوى الوقار الفخام ، الجانب العالى ، حازر رتب المفاخر والعالى ، مولانا  
الأمير عثمان بيك ( مراد ) حاكم ولاية دجرجا سابقاً ، وقدوة الأمرا الكرام : عمدة أولى  
الشأن الفخام ، مير اللوا الشريف السلطانى ، مولانا الأمير قاسم بيك ( عثمان ) ، والجانب العالى ،  
الأمير ذو الفقار أغا أغات مستعفظان قلعة مصر المحروسة حالا ، والجانب المكرم والخدم العظم  
الأمير صالح أغا ، وكيل دار السعادة العظمى ، عصر حالا ( محمد ) ونفر الأكابر وكال والأعيان ،  
عين أعيان ذوى المفاخر والشأن ، الجانب المكرم الأمير على كتنخدا ، طايعة مستعفظان  
قلعة مصر المحروسة حالا ، والجانب المكرم الأمير ابراهيم كتنخدا ، باش اختيار مناو ،  
والأمير عثمان كتنخدا طايعة عزبان ، قلعة مصر حالا ، والجانب المكرم ، الأمير مصطفى  
كتنخدا باش اختيار عزبان ، والجانب المكرم ، الأمير أحمد أغا باش اختيار طايعة المتفرقة  
والجانب المكرم الأمير مصطفى أغا باش اختيار متفرقة والجانب المكرم ، الأمير على كتنخدا  
الجاوشية ، والأمير على أغا ، اختار طايعة جاويشان ( سليم ) ، والجانب المكرم الأمير  
أحمد أغا اختيار طايعة جاويشان ( غانم ) ، والجانب المكرم ، الأمير يوسف باش جاويش  
جمليان والجانب المكرم ، الأمير يوسف أفندى ، كاتب كبير جمليان والجانب المكرم ،  
الأمير سليمان جوريجى باش اختيار تفكيجيان ( البرديسى ) ، والأمير أحمد أفندى كاتب صغير  
تفكيجيان ، والجانب المكرم الأمير حسن باش جاويش جراكبة ، والأمير محمد جوريجى  
باش اختيار جراكسة ، واطلاعهم وشهادتهم ، على مايتأتى ذكره فيه ، بعد أن توافق ،  
كل من ساداتنا أرباب السجايد ، وساداتنا علما الإسلام مصاييح الظلام ، متع الله بوجودهم  
الأئام ، مع كامل الأمرا الكرام ، المعين أسماؤهم بأعاليه ، على تنزيل جوامك المسلمين  
للطلوبة ، من المال اليرى ، واجرا جرايات المستحقين ، وعلوفات الفقرا والمساكين ، واجرا  
منورية الجامع الأزهر ، ومحمل العلم الشريف الانور ، وجراياته ، من وقفه الخاص به ،  
ولا يؤخذ له شيء ، من المكوس ، والمظالم ، واجرا ملايل الححيح وتعلقاته حكم قديمها ،

ما يريد وما شا، المقيد بسجل الباب العالي بمصر ، المحفوظ بخزينة السجلات العامة والمؤرخ  
يوم تاريخه أذناه ، توافقاً صحيحاً شرعياً ، عن طيب قلب ، وانشراح صدر ، لما علم كل  
منهم في ذلك من الحظ والصلحة ، باعتراف كل منهم بذلك ، بحضرة شهوده ، ومن ذكر  
أعلاه ، في يوم تاريخه ، الاعتراف الشرعى ، ولما تم الحال على هذا النوال ، أشهد على  
نفسه ، كل من افتخار الأمرا الكرام ، كبير الكبرا الفخام ، المقر الكريم العالى ، الأمير  
إبراهيم بيك الكبير ، المشار إليه ، وافتخار قدوة الأمرا الكرام ، كبير الكبرا ،  
الفخام ، صاحب العز والقدرة والمجد والاحتشام ، المقر الكريم العالى ، والكوكب النير  
المتللى ، حازرتب المفاخر والمعالى ، مير اللوا الشريف السلطانى ، مولانا الأمير مراد  
بيك ( محمد ) مير الحاج الشريف المصرى سابقاً ، شهوده الاشهاد الشرعى ، وهما باكمل  
الأوصاف المعتبرة شرعا ، أن عليهما ، اقيام في كل سنة بجريان كامل مانص وشرح  
بأعليه ، بقدر الإمكان والاستطاعة ، اقيام الشرعى ، بالطريق الشرعى ، فطوبى للذين  
آمنوا وعملوا الصالحات ، واجتهدوا في استخلاص حقوق عباد الله ودفمها لهم بما أمر  
الله فمن فعل ذلك مجتهدا ، في طاعة الله ممثلا لأوامر الله ، مجتنباً للنواهي ، فهو  
من الفائزين ، عند الله يوم لا ينفع مال ولا بنون ، إلا من أتى الله بقلب سليم ، لقوله  
تعالى في كتابه العزيز « إن الله يأمركم أن تؤدوا الأمانات ، إلى أهلها ، وإذا حكمتم بين  
الناس ، أن تحكموا بالعدل ، إن الله نعماء يعظكم به ، إن الله كان سميعاً بصيراً » ، وأما من  
أعان على مصالح ذلك ، وسعى في إجراء كامل مانص ، وشرح بأعليه ، برد الله مضجعه ،  
ولقنه حبه وجمله من الآمنين الفائزين الفرحين ، الذين لا خوف عليهم ولا هم يحزنون ،  
ولما تم ذلك على الوجه المستور ، حكم مولانا أفندى المشار إليه ، بموجب ذلك ، وأمر  
بكتابته ، وقيد بالسجل المحفوظ ، ضبطاً للواقع ، ليراجع به عند الاحتياج إليه ،  
والاحتجاج به حكماً وأمرأ شرعيين ، وطى ماجرى وقع التحرير ، في سابع عشرين شهر  
الحجة الحرام ، ختام سنة تسع ومايتين وألف ، كتبه الشيخ عبد الوهاب الداودى  
( ٢٧ الحجة ١٢٠٩ هـ — ١٥ يوليو ١٧٩٥ م ) .

نستخلص من هذه الوثيقة الحقائق التالية :

- ( ١ ) ظهور العلماء كقوة تمثل رأى العام ، ومطالبتهم برفع المظالم ،
- ( ٢ ) انققاد الديوان كان يتم أحياناً في بيت أحد الأمراء .

## ( ملحق رقم ٢١ )

وثيقة تبين الإحتفال بوفاء النيل وإلزام الملتزمين بدفع الخراج

مصدر الوثيقة : أرشيف المحكمة الشرعية سجلات الديوان العالى ، رقم (٢) ، مادة ( ١٠٢ ) ، ص ٧٠ .

هو أنه بمجلس الشرع الشريف ، ومحمل الدين المنيف صانه المولى اللطيف من التبديل والتعريف المعقود بالقصر الذى علو الجسر برأس الخليج الحاكمى بمصر القديمة بمحضرة سيدنا ومولانا الوزير المعظم المشير المنعم ، الدستور المسكرم ، محمد بنيان الدولة والافبال مشيد أركان السعادة والإجلال ، صاحب السعادة وساحب أذبال السيادة مولانا الوزير الحاج حسن باشا ، يسم الله له من الخيرات ، ما يريد وما يشا ، محافظ مصر المحمية ، دامت سعادته السنية ، بين يدى سيدنا ، ومولانا المولى الأعظم ، والعلامة الانغم . الاكرم علامة العرب ، والمعجم موضح ما خفى عن الإنهام وانكتم ، شيخ مشايخ الإسلام ملك العلماء ، قاموس البلاغة ، ونبراس الإفهام ، الناظر فى الأحكام الشرعية قضى القضاة يومئذ بمصر المحمية ، عامله الله بالطافه الحفية الموقع خطه الكريم أعلاه دام علاه لما كان فى اليوم المبارك الموافق لغاية شهر أبيب القبطى من شهور سنة ثمان وسبعين ومائة وألف ( ١١٧٨ هـ ١٧٦٤ م ) الخراجية والسادس عشر شهر نارينه أدناه حصل وفا ، ما النيل المبارك من فيض الله تعالى العميم ورحمته لعباده وإحسانه القديم وبلغ ستة عشر ذراعا بانذراع المعاد وزيادة على ذلك أصبعين إثنين حصل بذلك لعباد الله تعالى الفرح والسرور والإبتهاال إلى الله تعالى بتمام الإحسان وعلى الله القبول . فبمقتضى بلوغ ما النيل المذكور الستة عشر ذراعا المذكورة حل على الملتزمين بقرى مصر المحروسة الحزينة الهامرة لحضرة مولانا السلطان الأعظم نصره الله تعالى ، والمال الميرى لجهة الديوان العالى ، وغلال العنبر الشريف وغلال الحرمين الشريفين شرفهما الله تعالى وعظهما إلى يوم الدين عن واجب سنة تسع وسبعين ومائة وألف ( ١١٧٩ هـ ١٧٦٥ م ) الخراجية حكم ما جرى به القانون المصرى من نديم ارمان وإلى الآن وفى ثانى يوم نزل حضرة مولانا الوزير ومولانا شيخ الاسلام المشار إليهما أعلاه إلى انقصر المذكور أعلاه وحضر لحضورها كل من قدوة الأسرا العظام عمدة الكبر الفخام صاحب العز والمجد والاحتشام المقر الكريم العالى حازر رتب الفاخر والعالى مولانا الأمير خليل بك القاهر دغلى



مير اللوا الشريف السلطاني بمصر المحروسة والدفتر دار بها حالا وقدوة الأمر الذ  
عمدة الكبرا الفخام صاحب العز والمجد والاحتشام المقر الكريم العالي حازر رتب ا.  
والمعالى الأمير حسين بيك القازدغلى مير اللوا الشريف السلطاني بمصر المحروسة  
وأمر الحاج الشريف المصرى سابقاً وقدوة الأمرا العظام المقر العالي الأمير محمد بيك  
القازدغلى مير اللوا بمصر حالا ، والمقر الكريم العالي الأمير اسماعيل بيك مير (على) اللوا  
وحاكم ولاية الغربية حالا : والمقر الكريم العالي الأمير عثمان بيك مير اللوا بمصر و  
عسكر الخزينة العامرة حالا ، والمقر الكريم العالي الأمير حمزة بيك القازدغلى مير اللو  
حالا دامت عزتهم ، وكل من مفاخر الأعيان كمال ذوى الشأن الجنب الخزينة العالي  
سليمان أغا كتحدا جاويشان حالا القازدغلى وغفر الأكابر العظام الأمير قاسم أغا القاز  
أغات جليان حالا : وعز الأعيان المعظمين كمال ذوى الشأن المحترمين الأمير عبد ال  
أغا القازدغلى أغات مستحفظان حالا والجنب المعظم الأمير علي كتحدا طايغة عزبان  
القازدغلى الشهير بالحبي والجنب العالي الأمير سليمان أغا ترجمان الديوان العالي حالا  
الأمائل والأعيان الأمير سليمان مستحفظان قلعة مصر المحروسة القازدغلى والأمير  
باش جاويش طايغة عزبان حالا وغيرهم من الأمرا والأغوات والاختيارية  
الملتزمين ممن يطول ذكركم دام توقيهم وكسر الجسر الذى برأس الخليج المذكور و  
الماء فى الخليج المذكور على جرى العادة فى ذلك بحضوره من ذكر بأعاليه وأشهد على  
كل من عينت أسماؤهم بأعاليه وغيرهم من الملتزمين بأن عليهم القيام بخزينة حضرة  
السلطان نصره الله تعالى عن واجب سنة تسع وسبعين ومائة وألف الخراجية وبالمال  
وبغلال الحرمين الشريفين وبغلال العنبر الشريف لواجب السنة المذكورة باعترافهم  
وببلوغ ما النيل المبارك الستة عشر ذراعا المذكورة على الحكم المشروح أعلاه الإء  
الشريعى وقبل ذلك منهم لجهة الميرى حضرة مولانا الوزير المشار إليه أعلاه قبولاً  
والله سبحانه وتعالى مع المتقين ورحمته قربت من المحسنين وعلى ما جرى وقع التعر  
اليوم المبارك الموافق لسابع عشر شهر صفر الخير الذى هو من شهور سنة تسع و  
ومائة وألف ( ١٧ صفر ١١٧٩ / ٤ أغسطس ١٧٦٥ م ) .

— ٣١٥ —

- ٢ — والجناب العالى الأمير حسن أفندى كاتب حوالى جاويشان بالديون العالى حالا .
- ٣ — ونفر الأعيان الأمير يوسف أغا الروجى اختيار جاويشان وأمين الإحتساب بمصر حالا .
- ٤ — ونفر الأمائل المكرمين الأمير على أغا ترجمان الباب بخدمة مولانا شيخ الإسلام .
- ٥ — ونفر أقرانه الحاج شهاب من طايمة جاويشان ومحضر باشى بخدمة مولانا شيخ الإسلام .
- ٦ — والشيخ إبراهيم على السلمونى شاهد ديوان حالا .

\* \* \*

---

نستخلص من هذه الوثيقة الحقائق التالية :

( ١ ) الأهتمام بفتح الخليج في موعد وفاء النيل .

( ٢ ) التزام الملتزمين بسداد المال الميرى ، لجهة الديوان وتمهدهم لدى الوالى وحضور الأحتفال بذلك .



## المصادر



إعتمدت في إعداد بحثي هذا ، على مجموعة ضخمة من المصادر المتنوعة ، بعضها وثائق غير منشورة ، والبعض الآخر مخطوطات معاصرة ، ثم المصادر المطبوعة ويمكن تصنيفها على النحو التالي :

### أولا - الوثائق

إن الوثائق تشكل العمود الفقري لهذا البحث وهي جميعها غير منشورة ، ونظراً لتعدددها ، واختلاف نوعيتها ، وصعوبة تصنيفها فإنني أصنفها ، حسب الارشيفات المحفوظة فيها :

#### **١ - أرشيف دار المحفوظات العمومية**

وتشمل الوثائق التي اعتمد عليها البحث من وثائق هذا الارشيف الانوع التالية :

١ - دفاتر الالتزام : يبدأ السجل الأول منها بتاريخ ١٠٦٩ هـ ١٦٥٨ م : وهذه الدفاتر . عبارة عن سجلات مستطيلة . طول كل منها ٤٥ سم ، وبياناتها تقتصر على ، تسجيل أسماء النواحي . التي تتبع كل ولاية . والأموال الاميرية وغير الاميرية المقررة على كل ناحية . وأسماء الملتزمين بها ، وإن أهمل بعضها تسجيل أسماء الملتزمين ، ولا تذكر مثيله عن مساحة القرية بالقدان أو الضريبة المقررة على كل فدان ، وربما تركت هذه البيانات إعتماذاً على أنها مسجلة . بدفاتر شهود القرى . والصرافين ، وأجهزة الإدارة المحلية التي تتسلم الروزنامة الضرائب منها .

وقد خصص لكل عام سجل خاص بالوجه البحري ، وسجل آخر خاص بالوجه القبلي ، وكل سجل فيه أسماء الولايات المدونة به ، ونواحيها ، وفي نهاية الجزء الخاص بكل ولاية من الدفتر يسجل الحساب الإجمالي المطلوب من الولاية . والصروف المخصص للإدارة المحلية من هذا الحساب ، وما هو مطلوب للروزنامة من الولاية . وفي نهاية الدفتر يسجل حسابات إجمالي الأموال المطلوبة من الولايات المسجلة بالدفتر . وبيانات هذه الدفاتر مكتوبة بخط القزمية . وهو خط يقوم على نمط معين من الكتابة يحتاج إلى وقت للتمرين عليه واجادته وقد تمكنت من ذلك ، وأصبحت أقرأ بسهولة دون أى عناء .

٢ — دفاتر الترابيع : دفاتر وضعها علماء الحملة الفرنسية ١٢١٥ هـ ١٨٠٠ م وأخذ هؤلاء العلماء، معلومات هذه الدفاتر من دفاتر المعلمين الاقباط، (الصرافين) و (المباشرين)، ولذا فإن معلومات هذه الدفاتر، جاءت وافية تماماً، وهى تسد بصورة كاملة النقص الذى يوجد فى دفاتر الالتزام، حيث إن هذه الدفاتر بالإضافة إلى المعلومات التى تحويها دفاتر الالتزام فاتها تسجل مساحة كل ناحية بالفدان، وأنواع أرض كل ناحية حسب جودتها، والمال الميرى المقرر على كل فدان، حسب نوع جودة الأرض، ثم تسجل أنواع الضرائب الأخرى، مع تسجيل كامل لأنواع العادات، التى كانت تشكل المال البرانى، وقيمة كل عادة نقداً، ولم نعر من هذه الدفاتر، إلا على المجموعة الخاصة بالوجه البحرى، والتى تحمل أرقام ١٦٠٥، ١٦٠٨، ٤٩. ومكتوبة باللغة العربية. وقد كنت أول من عثر على هذا الدفاتر منذ أن وضعها علماء الحملة الفرنسية وكان بحثى هذا أول بحث يعتمد على هذه الدفاتر منذ تسجيلها فى عام ١٢١٥ هـ ١٨٠٠ م.

٣ — دفاتر الرزق الأحباسية : دفاتر خاصة بالرزق الموقوفة، وهى تحوى معلومات هامة، ففى هذه الدفاتر تسجيل وتتبع لتاريخ كل رزقة وأصحاب حق الانتفاع بها، والملتزمين، وصور الحجج الشرعية والإفراجات التى صدرت بشأن كل رزقة، والقرمانات التى صدرت بتنظيم حق الانتفاع بهذه الرزق، والنزاعات التى دارت حول هذه الرزق، وأوجه صرف ربهما فى حالة انقراض ذرية أصحاب حق الانتفاع بها. فهذه الدفاتر ذات أهمية كبيرة فى دراسة النواحي الاجتماعية والاقتصادية، والحياة الدينية فى العهد العثمانى.

٤ — دفاتر خدمة الديوان عربى : هذه الدفاتر تحوى، تفصيلات عن مرتبات موظفى الإدارة المركزية، والمحلية، وغيرهم من الموظفين، وفى نهاية هذه الدفاتر الحجج الشرعية والقرمانات، الخاصة ببعض التغييرات الإدارية فى الريف، ومرتببات حكام الولايات وغيرهم، والبت فيها بالرفض أو الموافقة، وقد أفدت منها وخاصة فى الوقوف على بعض التقسيمات الإدارية.

٥ — دفاتر الجسور : خاصة بالجسور التى وجدت فى مصر، البلدية منها والسلطانية، فنجدها فيها تسجيلاً لهذه الجسور جسراً جسراً، طول كل منها، وعرضه، وعدد الفتحات، التى توجد بكل جسر وعرضها وارتفاعها، وطريقة جرف هذه الجسور، والجهة المسئولة عن هذه العملية والأعباء التى كان على القرى تحملها فى عملية الجرف وطمس بعض الترع وأسباب طمسها، والجسور التى هدمت، وأسباب ذلك، كما نجد بها مطالب بعض الأهالى بأعمار هذه الترع والجسور، والجهود الذاتية، التى بذلت فى سبل ذلك، وموقف الإدارة منها، والنزاعات

التي كانت تنشب بين أهالى القرى المتجاورة على مياه الري ، وفي نهاية الدفتر توجد البيورلديات والفرمانات ، والحجج الشرعية الخاصة بالفسور ، وإصلاحها وتحويلها إلى فسور سلطانية نظير مبالغ يتحملها الملتزمون والفلاحون ، وقد عثرت على السجل الخاص بالوجه البحرى ، وعملت كثيراً فى البحث عن الدفتر الخاص بالوجه القبلى فلم أعثر عليه ، ولا يعرف أحد عنه شيئاً .

٦ - مضابط محاكم الأقاليم : دفاتر تحوى أحكام محاكم النواحي ، فى فترة البحث ، بها معلومات وفيرة جدا تشمل جميع نواحي الحياة ، فهى عبارة عن تسجيل للحياة اليومية فى الريف بمشاكلها ، وموقف القضاء والإدارة منها . ولم أعثر منها إلا على المضابط الخاصة بمحكمة المنصورة ، ومحكمة الأسكندرية ومحكمة نجر رشيد ، ومحكمة دمياط ، وقد أشرت إليها فى المواضع الكثيرة التى استفتدت فيها من هذه المضابط .

## ٢ - أرشيف المحكمة الشرعية

إن أرشيف المحكمة الشرعية ، يعد أثنى المصادر ، لكتابة تاريخ مصر ، فى العهد العثمانى ، مع رداءة الخط المكتوبة به سجلات هذا الأرشيف ، وهذه السجلات هى عبارة عن سجلات مستطيلة ٥٠ × ٤٠ سم ، وتبلغ من الضخامة حتى أن حجم بعضها يفوق الآلف صفحة عدا ولكل محكمة من المحاكم التى سبقت الإشارة إليها سجلاتها الخاصة ، كذلك فإن هذا الأرشيف يحوى إلى جانب ذلك سجلات إسقاط القرى ، والتى كانت تسجل فيها جميع العمليات الخاصة بإسقاط القرى ، سواء بالبيع ، أو الرهن ، والنزاعات بين الملتزمين بعضهم بعضاً ، وبينهم وبين الفلاحين ، وغير ذلك من المشاكل التى تنشب حول حصص الإلزام .

كذلك فإن هذا الأرشيف يعتبر الأرشف الوحيد الذى توجد به سجلات الديوان العالى . وهى غير كاملة . فتبدأ من سنة ١١٥٣ هـ - ١٧٤٠م ، وتستمر بعد ذلك حتى عصر محمد على وما بعده ، وهى سجلات فى غاية الأهمية . وقد كنت أول باحث يهتدى إليها ويطلع عليها ، ودراسة هذا الأرشيف ذات أهمية ضخمة جداً فى دراسة الحياة الاجتماعية والاقتصادية فى الريف والعلاقات الاجتماعية . وقد أشرت فى هوامش البحث إلى السجلات التى اعتمدت عليها وإن كان هناك الكثير من المادة التى جمعتها منها لم أستخدمها فى هذا البحث وسوف أستخدمها فى أبحاث أخرى فى المستقبل إن شاء الله .



### ٣ - أرشيف وزارة الأوقاف

يحتوى هذا الأرشيف على أصول جميع الوقفيات التى أوقفها بعض الأمراء والسلاطين والتخمين على وجه البرهوى عبارة عن سجل للوقفية وأغراض وأسباب وقفها وأصحاب حق الانتفاع بها، وقد استغدت من بعض مواد هذا الأرشيف وأشرت إليها فى هوامش البحث .

### ٤ - أرشيف دار الوثائق القومية التاريخية

اعتمدت - من وثائق هذا الأرشيف على - محافظ الحجج الشرعية ، التى قامت الدار بالاستيلاء عليها من المحكمة الشرعية ونظمها فى محافظ خاصة بكل سنة وهى عبارة عن الحجج الاصلية المختومة من قضاة الشرع فى الجهات التى صدرت منها .

### ٥ - قانون نامه سليمان

نسخة مترجمة إلى العربية ، وفى سبيل إعدادها للنشر فى حوزة أستاذى الدكتور أحمد عزت عبد الكريم ، قام بترجمتها لسيادته الأستاذ الدكتور خليل ساحلى أستاذ الاقتصاد بجامعة استانبول ، وقد اعتمدت عليها كثيراً فى هذا البحث .

\* \* \*

### ثانياً - المخطوطات

أعتمد البحث كذلك على بعض المخطوطات المعاصرة التى تعرضت لجوانب من موضوع البحث وأهم هذه المخطوطات :

١ - إبراهيم الصوالحى العوفى :

تراجم الصواعق فى واقعة الصناجق .

تضم تراجم طائفة من الأمراء وغيرهم من الذين قتلوا فى واقعة الصناجق بمصر ١٠٧١ - ١١١٣ هـ - ١٦٦٠ - ١٧٠١ م مرتبة على مقدمة وثلاثة أبواب ، وخاتمة . وفيها تصوير لأحداث العصر ، والصراعات السياسية والعسكرية التى كان الريف يتأثر بها كثيراً ، نسخة مصورة ، دار السكتب المصرية تحب رقم ١٢١٨٣ هـ ، وقد حصلت على صورة منها فى حوزتى .

٢ — أحمد شلبي بن عبد الغنى :

« أوضح الإشارات فيمن تولى مصر القاهرة من الوزراء والباشات » مخطوطة بجامعة ميل بالولايات المتحدة الأمريكية ، وقت بتصوير هذا المخطوطة وأصبحت في حوزتى نسخة منها وهي تقع في ٥٣٢ صفحة ، ومع رداءة خطها إلا أنها ذات أهمية كبيرة في دراسة تاريخ مصر السياسى والاجتماعى ، فالمؤلف يرصد لنا جميع الأحداث السياسية والعسكرية وتأثر الناس بهذه الأحداث ، وأثرها على الريف ، ومفاسد الجند والعربان التى كانت تقع فى الريف ، وأسلوب المؤلف أقوى بكثير من أسلوب غيره من المعاصرين ، فهى عخطوطة مفيدة جداً ، ويقف المؤلف بمخطوطه عند أحداث سنة ١١٥٠ هـ — ١٧٣٧ م . وقد ذكر الجبرتى أنه أعتمد عليها وهذا واضح حيث إن الجبرتى نقل منها معظم معلوماته حتى الفترة التى توقف عندها المؤلف .

٣ — أحمد العريشى :

« رسالة فى علم وبيان طريق القضاة وأسمائهم بمصر المحروسة وأقاليمها » مخطوطة فى حوزتى مصورة عن نسخة معهد المخطوطات العربية وتوجد منها نسخة بدار الكتب المصرية تحت رقم (٢١٥١) تاريخ .

٤ — أحمد كتحدا عزبان الدمرداشى .

« الدرة المنصانه فى أخبار الكنانة » مخطوطة تقع فى جزئين . عدد صفحاتها ٥٨٩ صفحة من الحجم الكبير ، محفوظة بالمتحف البريطانى بلندن British Museum, Ms. 1073-4 or وتتناول المخطوطة الفترة ١٠٩٩ — ١١٦٩ هـ — ١٦٨٨ — ١٧٥٦ م ، وتركز على النواحي السياسية والصراعات بين الاوجاقات كثيراً ، والمؤلف يشير فى كثير من المواضع إلى رؤيته أو مشاركته فى صنع هذه الأحداث ، كذلك فإن المخطوطة تحوى معلومات عن الأحوال التى كانت تحدث فى بعض الولايات وخاصة ما يتعلق منها بالضرائب أو العربان وأعمالهم ضد الأمراء المماليك ، وقد تفضل أستاذى الدكتور أحمد عزت عبد الكريم بأعطائى الميكروفلم الخاص بهذه المخطوطة وسمح لى بطبعه على ورق فأصبحت لدى نسخة على هيئة كتاب من هذه المخطوطة .

٥ — « صور الأوامر والفرمانات الصادرة من أمراء الفرنسيس » عبارة عن مجموعة من الأوامر والفرمانات التى أصدرها قادة الحملة الفرنسية . والديوان الخصوص . نسخة مصورة فى حوزتى عن نسخة معهد المخطوطات العربية بالجامعة العربية .

## ٦ — مؤلف مجهول :

« تاريخ ملوك آل عثمان ونوابهم بمصر إلى ولاية علي باشا المتولى عليها سنة ١١٢٩ هـ — ١٧١٦ م ». مخطوطة محفوظة بالخزانة التيمورية تحت رقم ٢٤٠٨ تاريخ .  
وهي عبارة عن ذكر لولاة مصر من بداية العصر العثماني في سنة ٩٢٣ هـ — ١٥١٧ م حتى سنة ١١٢٩ هـ — ١٧١٧ م . تاريخ تولية كل منهم وعزله وأهم الأحداث التي وقعت في عهده .

## ٧ — محمد بن أبي السرور البكري الصديقي .

« كشف الكربة في رفع الطلبة » مخطوطة بمكتبة رفاعة رافع الطهطاوي بسوهاج تحت رقم ٣٨٠ تاريخ .

وحتى الآن يعتقد الكثيرون من الباحثين أنها غير موجودة ، والحقيقة أنها موجودة بالمكتبة المذكورة كما توجد لها صورة على ميكروفلم بمعهد المخطوطات العربية بجامعة الدول العربية تحت رقم ٧٦٤ تاريخ . مع ذكرها تحت اسم مؤلف آخر هو محمد البرلسي الرفاعي الشافعي الذي قام بنسخ هذه النسخة عن النسخة الأصلية التي كانت في حوزة حفيد المؤلف وهذا خطأ وقع فيه واضع الفهرس ، وأقوم حالياً بإعدادها للنشر لأنها ذات أهمية كبيرة في تصوير فترة هامة من تاريخنا في العهد العثماني وهي الفترة التي ثارت فيها فتنة جند السباهية ضد الباشوات حتى فترة حكم محمد باشا ٧ صفر ١٠١٦ — ١٨ جمادى الأولى ١٠٢٠ هـ — يونية ١٦٠٧ — أغسطس ١٦١١ م ، وقضائه على ثورة جند السباهية ، كما أن هذه المخطوطة فيها تصوير واضح عما أصاب بلاد الريف من أعمال جند السباهية ورجال الإدارة وأحوال الريف الاقتصادية والاجتماعية .

## ٨ — . . . . .

### الكواكب السائرة في أخبار مصر القاهرة :

تقع المخطوطة في مقدمة وعشرين بابا ، تناول فيها ذكر مصر وما قيل في سبب تسميتها بمصر ، وحدودها وملوكها قبل الطوفان ثم نواب مصر وملوكها وما بها من ترع وجسور والآثار ومحاسن أهلها ونضائهم وغير ذلك من المعلومات إلى سنة ستين وألف .

## ٩ — . . . . .

### اللطائف الربانية على المنح الرحمانية في الدولة العثمانية :

تاريخ يتضمن ذكر ولاية مصر إلى ولاية مصطفى باشا الثاني سنة ١٠٢٧ هـ — ١٦١٨ م . مخطوطة ، دار الكتب تحت رقم ( ٨٠ ) م .

١٠ — . . . . . :

المنح الرحمانية في الدولة العثمانية :

يقع في خمسة عشر بابا بعدد سلاطين آل عثمان حتى السلطان مصطفى الأول سنة (١٦١٧ هـ — ١٦١٨ م) وفي عقب كل سلطان يذكر فصلا فيمن وإلى مصر المحمية من البكربكية .

مخطوطة دار الكتب المصرية تحت رقم ١٩٢٦ تاريخ .

١١ — . . . . . :

النزهة الزهية في ذكر ولاية مصر والقاهرة المعزية :

تناول في هذه المخطوطة ، ذكر خلفاء وملوك مصر ونوابهم ، إلى دولة السلطان مراد بن السلطان أحمد في سنة ١٠٤٢ هـ — ١٦٣٢ م وذكر قضاة الدولة العثمانية بمصر .

وبالمخطوطة خاتمة في ذكر خصائص مصر ومعجزاتها ، ومتنزهاتها ، وما قيل فيها ، [ نظماً ونثراً ، ثم تنمة في بعض لطائف مصر ، وفضائلها ، ثم تنمة أخرى لهذه التنمة ، في ذكر ما يتعلق بها من الأشهر القبطية ، وما كانت الحكماء ، تحبه أو تكره وما فيها من النبات ، والأطعمة والأدوية والفاكهة وأنواع الزراعة وآفاتهما وإدراكها في شهورها القبطية ، وغير ذلك .

دار الكتب المصرية ٢٢٦٦ تاريخ .

— جميع مخطوطات ابن أبي السرور البكري توجد في حوزتي الخاصة صورا منها .

١٢ — مصطفى بن الحاج إبراهيم ( تابع المرحوم حسن أغا عزبان دمرداشي ) :

تاريخ وقائع مصر ( القاهرة ) سنة ١١٠٠ — ١١٥٠ — ١٦٨٨ — ١٧٣٧ م .

تاريخ باللغة العامية يتضمن ذكر من حكم مصر في خلال هذه المدة من الباشوات على ترتيبهم في الأزمان ، وما حصل في مدة كل منهم من الوقائع بين عسكر مصر والسناجق والأغوات ، وما كان بعد مقتل السناجق الفقارية قبل دخول سنة ١١٠٠ هـ — ١٦٨٨ م . ويقع في ٤٢٥ صفحة .

— دار الكتب المصرية تحت رقم ٤٠٤٨ تاريخ .

— ٣٢٦ —

— وفي حوزتي نسخة من هذه المخطوطة .

١٣ — مصطفى الصفوى الشافعى القلعاوى :

صفوة الزمان فيمن تولى على مصر من أمير وسليطان :

وفيها تصوير واف للأحداث السياسية أثناء الصراع بين مراد وإبراهيم من جانب وإسماعيل بيك وحسن باشا من جانب آخر وفيها تصوير كذلك لما عاناه الريف من هذه الأعمال العسكرية ، مرتبة على مقدمة وعرض وخاتمة .

— النسخة المحفوظة بمكتبة سوهاج تحت رقم ٥١ تاريخ .

— وتوجد صورة مصورة منها بدار الكتب تحت رقم ٩٨٠٥ ح

١٤ — يوسف اللوائى « الشهير بابن الوكيل » :

تحفة الأجباب بمن ملك مصر من الملوك والنواب :

تتضمن أحوال مصر والقاهرة ، وتقع فى أربعة أبواب ، اهتمت بالباب الرابع الذى ذكر فيه سلاطين آل عثمان ونوابهم فى مصر إلى سنة ١١٣٦ هـ — ١٧٣٢ م وفى هذا الباب ، الذى يقع فى نصف حجم المخطوطة التى تقع فى أكثر من ٤٠٠ صفحة ، وفيها معلومات تاريخية ضافية تشمل الريف والمدينة وتفوق مخطوطة أحمد شلبي بن عبد الغنى فى التفصيلات . ونعتقد أن الجبرى اعتمد عليها كثيراً حيث إن هناك فقرات من كتابه تكاد تتشابه بالنص مع فقرات من هذه المخطوطة .

نسخة مصورة عن نسخة مكتبة رفاة رافع الطهطاوى بسوهاج المكتوبة بخط المؤلف

تحت رقم (٨٠) تاريخ .

## ثالثاً: الكتب

### ١ - الكتب العربية

- ١ - ابراهيم أحمد شعلان :  
الشعب المصرى فى أمثاله العامية ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة  
سنة ١٩٧٢ م .
- ٢ - ابراهيم رزقانه (دكتور) :  
القبائل العربية فى مصر عند المقرئى ( بحث منشور فى كتاب دراسات عن  
المقرئى ) الهيئة العامة للتأليف والنشر ، القاهرة ١٩٧١ م .
- ٣ - ابراهيم عامر :  
الأرض والفلاح المسألة الزراعية فى مصر ، الدار المصرية ، القاهرة ١٩٥٨ م
- ٤ - ابراهيم على طراخان (دكتور) :  
النظم الاقطاعية فى الشرق الاوسط فى العصور الوسطى ، دار الكاتب  
العربى ، القاهرة ١٩٥٨ م .
- ٥ - ابو المحاسن بن تفرى بردى :  
النجوم الزاهرة فى ملوك مصر والقاهرة ، دار الكتب المصرية ، ١٩٥٠ م .
- ٦ - احمد احمد الحته (دكتور) :  
تاريخ الزراعة المصرية فى عهد محمد على الكبير ، دار المعارف ، ١٩٥٠ م
- ٧ - . . . . . :  
تاريخ مصر الاقتصادى فى القرن التاسع عشر ، الطبعة الثانية ، النهضة  
المصرية ، ١٩٥٨ م .
- ٨ - احمد امين :  
قاموس العادات والتقاليد والتعابير المصرية ، لجنة التأليف والترجمة  
والنشر ، سنة ١٩٥٣ م .
- ٩ - احمد رشدى صالح :  
فنون من الادب العربى ، دار الفكر ، القاهرة ، ١٩٥٦ م .
- ١٠ - . . . . . :  
الادب الشعبى ، القاهرة ، ١٩٥٦ م .
- ١١ - احمد عزت عبد الكريم (دكتور) ، وآخرون :  
دراسات تاريخية فى النهضة العربية ، الانجلو المصرية ، القاهرة (د.ت)

- ١٢- أحمد فتحي زغلول :  
المحامة ، القاهرة ، ١٣١٨هـ - ١٩٠٠ م .
- ١٣- السيد رجب حراز (دكتور) :  
المدخل الى تاريخ مصر الحديث ، دار النهضة المصرية ، القاهرة ، ١٩٧٠م
- ١٤- أمين سامي :  
تقويم النيل وعصر محمد على ، الجزء الثانى ، دار الكتب المصرية ، القاهرة ،  
سنة ١٩٢٨ م .
- ١٥- أوبريان ، باتريك :  
ثورة النظام الاقتصادى فى مصر من المشروعات الخاصة الى الاشتراكية ،  
تعريب خيرى حماد ، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر ، القاهرة ،  
سنة ١٩٧٠ م .
- ١٦- بيرك ، جالك :  
العرب تاريخ ومستقبل : ترجمة خيرى حماد ، الهيئة المصرية العامة للتأليف  
والنشر ، القاهرة ، ١٩٧١ م .
- ١٧- تقى الدين ( أحمد بن على المقرئى ) :  
الخطط المقرئية المسماة بالمواظع والاعتبار بذكر الخطط والآثار ، لبنان ،  
١٩٥٩ م .
- ١٨- : . . . .
- البيان والاعراب عما بارض مصر من الاعراب : القاهرة ، ١٩١٦ م .
- ١٩- توفيق الطويل (دكتور) :  
التصوف فى مصر ابان العصر العثمانى ، مكتبة الآداب بالجماميز ، القاهرة ،  
١٩٤٦ م .
- ٢٠- جرجس حنين :  
الاطيان والضرائب فى القطر المصرى . بولاق . القاهرة ، ١٣٢٢هـ - ١٩٠٤م
- ٢١- جلال يحيى (دكتور) :  
مصر الحديثة ١٥١٧ - ١٨٠٥ . الاسكندرية ، ١٩٦٩م .
- ٢٢- جمال حمدان (دكتور) :  
شخصية مصر دراسه فى عبقرية المكان . النهضة المصرية : القاهرة ، ١٩٧٠م
- ٢٣- جرجى زيدان :  
تاريخ مصر الحديث . مطبعة المقتطف . القاهرة . ١٣٠٦ - ١٨٨٩ م .
- ٢٤- جبرار (س . ب) :  
الأحوال الزراعية فى مصر اثناء حملة نابليون بونابرت ، ترجمة يوسف  
نحاس و خليل مطران . الجمعية الزراعية الملكية : القاهرة ، ١٩٤٢ م .

**٢٥- حسن عثمان (دكتور) :**

تاريخ مصر في العهد العثماني ١٥١٧ - ١٧٩٨ م ، دراسة في كتاب المجمل في التاريخ المصري ، تأليف بعض أعضاء هيئة التدريس بكلية الآداب - جامعة فؤاد الأول ( القاهرة ) ، ونشره حسن إبراهيم حسن ، القاهرة ، ١٣٦١ هـ - ١٩٤٢ م .

**٢٦- حسين افندي الروزنامجي :**

ترتيب الديار المصرية في عهد الدولة العثمانية ، تحقيق الأستاذ محمد شفيق غربال بعنوان : مصر عند مفترق الطرق ١٧٩٨ - ١٨٠٠ ، منشور بحولية كلية الآداب - جامعة فؤاد ( القاهرة ) ، المجلد الرابع ، الجزء الأول ، سنة ١٩٣٦ م .

**٢٧- حسين خلاف (دكتور) :**

التحديد في الاقتصاد المصري الحديث ، دار احياء الكتب العربية ، القاهرة ، سنة ١٩٦٢ م .

**٢٨- حليم عبد الملك (دكتور) :**

السياسة الاقتصادية في مصر في عصر محمد علي الكبير ، الأنجلو ، القاهرة ، سنة ١٩٤٨ م .

**٢٩- جب ، هاملتون :**

المجتمع الاسلامي والغرب ، تأليف هاملتون جب وهارولد بون ، ترجمة دكتور أحمد عبد الرحيم مصطفى - مراجعة دكتور أحمد عزت عبدالكريم ، القاهرة ، ١٩٧١ م .

**٣٠- راشد البراوي (دكتور) ، محمد حمزة عليش :**

التطور الاقتصادي في مصر في العصر الحديث ، النهضة المصرية ، ١٩٤٥ م

**٣١- ريفلين ، هيلين آن :**

الاقتصاد والادارة في مصر في مستهل القرن التاسع عشر ، ترجمة دكتور أحمد عبد الرحيم مصطفى ، ومصطفى الحسيني ، القاهرة ، ١٩٦٨ م .

**٣٢- ساطع الحصري :**

البلاد العربية والدولة العثمانية ، دار العلم للملايين ، بيروت ، الطبعة الثانية ، ١٩٦٠ م .

**٣٣- سعد ماهر حمزة (دكتور) :**

علم الاقتصاد ، دار المعارف . القاهرة ، ١٩٦٧ م .

**٣٤- سعيد عبد الفتاح عاشور (دكتور) :**

العصر المالكي في مصر والشام ، النهضة العربية ، ١٩٦٥ م .

**٣٥- . . . . :**

المجتمع المصري في عصر سلاطين المماليك ، النهضة العربية ، ١٩٦٢ م .



- ٣٦- : . . . . .
- مصر في عصر المماليك البحرية ، القاهرة ، ١٩٥٩ م .
- ٣٧- شرف الدين أبو البقاء يحيى بن الجيعان .  
التحفة السنية بأسماء البلاد المصرية ، بولاق ، القاهرة ، ١٨٩٨ م .
- ٣٨- شفيق شحاته (دكتور) :  
تاريخ حركة التجديد في النظم القانونية في مصر منذ مطلع القرن التاسع عشر ، القاهرة ، ١٩٦١ م .
- ٣٩- شمس الدين أبو العباس أحمد ( ابن خلكان ) :  
وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان ، القاهرة ، ١٨٩٢ م .
- ٤٠- صبحى وحيدة :  
في أصول المسألة المصرية ، القاهرة ، ١٩٥٠ م .
- ٤١- عبد الجواد صابر اسماعيل :  
دور الأزهر في مصر إبان الحكم العثماني ١٥١٧ - ١٧٩٨ جامعة الأزهر ، كلية اللغة العربية ، ١٩٦٩ م .  
رسالة ماجستير غير منشورة .
- ٤٢- عبد الرحمن بن حسن ( الجبرتي ) :  
عجائب الآثار في التراجم والأخبار ، ٤ أجزاء ، القاهرة ، ١٣٢٢ هـ - ١٩٠٤ م .
- ٤٣- : . . . . .  
مظهر التقديس بزوال دولة الفرنسيين ، وزارة التربية والتعليم . المطبعة الأميرية ، ١٣٨٠ هـ - ١٩٦١ م .
- ٤٤- عبد الرحمن بن خلدون :  
المقدمة ، القاهرة ، ١٣٢٢ هـ - ١٩٠٣ م .
- ٤٥- عبد الرحيم عبد الرحمن (دكتور) :  
دراسة نصية لكتاب هز القحوف ، بحث نشر بمجلة الجمعية المصرية للدراسات التاريخية ، المجلد العشرون . القاهرة ١٩٧٣
- ٤٦- عبد الرزاق الهلالي :  
قصة الأرض والفلاح والإصلاح الزراعي في الوطن العربي ، بيروت ، ١٩٦٧
- ٤٧- : . . . . .  
المجتمع الريفي والإصلاح الزراعي ، دار الكاتب العربي ، القاهرة ، (د.ت)
- ٤٨- عبد السميع سالم الهواري :  
لغة الإدارة العامة في مصر في القرن التاسع عشر . القاهرة ١٣٨٢ هـ - ١٩٦٣ م
- ٤٩- عبد العزيز محمد الشناوي (دكتور) :  
صور من دور الأزهر في مقاومة الاحتلال الفرنسي لمصر في أواخر القرن الثامن عشر . دار الكتب ، القاهرة ١٩٧١ م .

- ٥٠- **عبد الفنى غنام :**  
الاقتصاد الزراعى وإدارة العزب ، القاهرة ، ( د.ت . )
- ٥١- **عبد الكريم رافق (دكتور) :**  
مصر والشام من الفتح العثمانى الى حملة نابليون بونابرت ١٥١٦ - ١٧٩٨ :  
دمشق ، ١٩٦٨ م .
- ٥٢- **عبد الله خورشيد (دكتور) :**  
القبائل العربية في مصر في القرون الثلاثة الاولى للهجرة ، دار الكاتب العربى ، القاهرة ، ١٩٦٧ م .
- ٥٣- **عبد المجيد عابدين (دكتور) :**  
البيان والاعراب عما بأرض مصر من الأعراب مع دراسات في تاريخ العروبة في وادى النيل ، عالم الكتب ، القاهرة . ١٩٦١ م .
- ٥٤- **عبد الفنى فرج الصدة :**  
حق الملكية ، القاهرة ، ١٩٦٢ م .
- ٥٥- **عبد الوهاب الشعرانى :**  
قواعد الصوفية ، القاهرة ، ١٨٨١ م .
- ٥٦- **على بن محمد الشاذلى الفرا :**  
ذكر ما وقع بين عسكر مصر المعروسة ، تحقيق دكتور عبد القادر أحمد طليمات ، المجلة التاريخية ، المجلد الرابع عشر ١٩٦٨ م .
- ٥٧- **على فؤاد أحمد (دكتور) :**  
علم الاجتماع الريفى ، القاهرة ، ١٩٦٦ م .
- ٥٨- **على الجريبتلى (دكتور) :**  
تاريخ الصناعة في مصر في النصف الأول من القرن التاسع عشر . دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٥٢ م .
- ٥٩- **على مبارك :**  
الخطط التوفيقية الجديدة لمصر والقاهرة ومدنها وبلادها القديمة والشهيرة .  
بولاى ، ١٣٠٦ هـ .
- ٦٠- **عمر طوسون :**  
مالية مصر من عهد الفراعنة الى الآن ، الاسكندرية . ١٣٥٠ هـ - ١٩٣١ م .
- ٦١- **فوزى جرجس :**  
دراسات في تاريخ مصر السياسى منذ العصر المماليكى : القاهرة . ١٩٥٨
- ٦٢- **القلقشندى (أبو العباس أحمد) :**  
صبح الأعشى في صناعة الانشا ، ١٤ جزءا ، القاهرة ، ١٩١٣ - ١٩١٩ م .

- ٦٣- محمد بن أحمد بن إياس :  
بدائع الزهور في وقائع الدهور ، طبعة بولاق ١٨٨٦ م ، وطبعة ١٣٨٠ هـ - ١٩٦١ م .
- ٦٤- محمد بن محمد الأمير :  
شرح المجموع ، القاهرة ، ١٣٤٢ هـ
- ٦٥- محمد أحمد أنيس ( دكتور ) والسيد رجب حراز ( دكتور ) :  
المشرق العربي ، القاهرة ، ( د.ت . )
- ٦٦- محمد البحيرى وعبد الفنى غنام :  
شرح القوانين واللوائح الزراعية ، القاهرة ، ١٩٣٦ م
- ٦٧- محمد توفيق البكرى :  
بيت الصديق ، القاهرة ، ١٣٢٣ هـ - ١٩٠٥ م
- ٦٨- محمد ثابت الفندى ( دكتور ) :  
الطبقة الاجتماعية ، القاهرة ، ( د.ت . )
- ٦٩- محمد رفعت رمضان ( دكتور ) :  
على بك الكبير . القاهرة . ١٩٥٠ م
- ٧٠- محمد رمزي :  
القاموس الجغرافى للبلاد المصرية . القاهرة . ١٩٥٤ - ١٩٦٣ م
- ٧١- محمد شفيق غربال :  
محمد على الكبير . اعلام الاسلام . العدد (٨) . القاهرة . أكتوبر ١٩٤٤ م .
- ٧٢- محمد طلعت عيسى ( دكتور ) :  
دراسات في علم الاجتماع الريفي ، القاهرة . ( د.ت . )
- ٧٣- محمد عاطف غيث ( دكتور ) :  
القرية المتغيرة ( القيطون - محافظة الدقهلية ) . دار المعارف . القاهرة . ١٩٦٤ م .
- ٧٤- . . . . :  
دراسات في علم الاجتماع القروى . دار المعارف . القاهرة . ١٩٦٧ م
- ٧٥- محمد عبد المعطى الاسحاقى :  
اخبار الأول فيمن تصرف في معر من ارباب الدول . القاهرة . ١٣١٠ هـ .
- ٧٦- محمد فهمى لهيطة :  
تاريخ مصر الاقتصادى في العصور الحديثة . القاهرة . ١٩٣٨ م .
- ٧٧- محمد فؤاد شكرى ( دكتور ) :  
عبد الله جالك مينو ، القاهرة . ١٩٥٢ م .

- ٧٨- محمد كامل مرسى :  
الملكية والحقوق العينية ، الجزء الأول . القاهرة : ١٩٢٣ م
- ٧٩- محمد مختار :  
التوقيعات الإلهامية في مقارنة التواريخ الهجرية بالسنيين الأفرنكية  
والقبطية ، بولاق ، ١٣١١ هـ
- ٨٠- محمد مرتضى الزبيدي :  
تاج العروس من جواهر القاموس ، القاهرة . ١٣٠٦ هـ - ١٨٨٨ م
- ٨١- محمود أبو رية :  
حياة القرى ، القاهرة ، ١٩٦٦ م
- ٨٢- محمود الشرفاوى :  
مصر في القرن الثامن عشر ، الأنجلو المصرية ، القاهرة ١٩٥٥ - ١٩٥٧ م
- ٨٣- محمود رزق سليم :  
عصر سلاطين المماليك ونتاجه العلمى والأدبى . القسم الثانى من الجزء  
الأول ، القاهرة ، ( د. ت. ) .
- ٨٤- محمود عودة ( دكتور ) :  
القرية المصرية بين التاريخ وعلم الاجتماع : القاهرة . ١٩٧٢ م .
- ٨٥- مصطفى القونى :  
تطور مصر الاقتصادى فى العصور الحديثة . القاهرة . ١٩٤٤ م
- ٨٦- مونتريان روير :  
العلاقات بين القاهرة وإستانبول أثناء الحكم العثمانى لمصر من القرن السادس  
عشر حتى القرن الثامن عشر ، بحث ، ترجمه زهير الشايب ونشر بمجلة  
المجلة ، القاهرة ، العدد ١٥٨ ، فبراير ١٩٧٠ م
- ٨٧- هنرى عيروط :  
الفلاحون ، ترجمة دكتور محمد غلاب ، القاهرة ، ( د. ت. ) .
- ٨٨- يعقوب أرتين :  
الأحكام المرعية فى شأن الأراضى المصرية ، تعريب سعيد عمون ، القاهرة ،  
١٣٠٦ هـ - ١٨٨٨ م
- ٨٩- يوسف الشريبنى :  
هز القحوف فى شرح قصيد أبى شادوف ، القاهرة ، ١٨٩٠ م .
- ٩٠- يوسف نحاس :  
الفلاح ، حالته الاقتصادية والاجتماعية ، القاهرة ، ١٩٢٦ م .

٢ - الكتب الافرنجية

- Ammar**, H. *Growing Up in an Egyptian Village : Silwa, Province of Aswan*. 2nd edition. London, 1966.
- Baer**, Gabriel. *Egyptian Guilds in Modern Times*. Jerusalem, 1964.
- . *A History of Land Ownership in Modern Egypt, 1800-1950*. Oxford, 1962.
- . *Studies in Social History of Modern Egypt*. Chicago : 1969.
- Cattaui**, René et Georges. *Mohamed-Aly et l'Europe*. Paris : 1950.
- Clot-Bey**. *Aperçu Général sur l'Egypte*. 4 vols. Paris : 1840.
- Crouchley**, A. E. *The Economic Development of Modern Egypt*. London : 1938.
- Dehérein**, Henri. *L'Egypte Turque*. Paris : 1931.
- Estève**. «Mémoire sur les Finances de l'Egypte depuis sa conquête par le Sultan Selym 1er jusqu'à celle du Général en Chef Bonaparte». in *Description de l'Egypte*. 1ère édition. *Etat Moderne*, Tome 1. Paris : 1809.
- Hammer**, J. von. *Histoire de L'Empire Ottoman*. 18 vols. Paris : 1837.
- Holt**, P. M. «The Pattern of Egyptian Political History from 1517-1798». in *Political and Social Change in Modern Egypt*. P. M. Holt. edit. London : 1968.
- Jomard**, «Coup d'Oeil Impartial sur l'Etat Présent d l'Egypte». in *Description de l'Egypte*. 1ère édition. *Etat Moderne*. Tome 1. Paris : 1809.
- , «Mémoire sur la Population comparée de l'Egypte Ancienne et Moderne». in *Description de l'Egypte*. 1ère édition. *Antiquités Mémoires*. Tome II. Paris : 1818.
- Lancret**, M. A. *Mémoire sur le Système d'Imposition Territoriale et sur l'Administration des Provinces de L'Egypte*, in *Description de l'Egypte*. 1ère édition. *Etat Moderne*. Tome I. Paris : 1809.

15. Lane, Edward William. *The Manners and Customs of the Modern Egyptians*. London : 1966.
16. Lusignan, S. L. *A History of the Revolt of Ali Bey against the Ottoman Porte*. London : 1788.
17. Lutsky, V. *Modern History of the Arab Countries*. Moscow : 1969.
18. Mengin. *Histoire de l'Egypte sous le Gouvernement de Mohamed Ali*. Paris : 1823.
19. Poliak, A. N. *Feudalism in Egypte, Syria, Palestine and the Lebanon*. London : 1939.
20. Sacy, Sylvestre de. *Du droit de Propriété Territoriale en Egypte à l'Epoque de l'expédition des Français*. Tome II. Paris : 1821.
21. Savary, J. *Lettres sur l'Egypte*. 4 vols. Paris : 1798.
22. Shaw, J. Stanford. *The Financial and Administrative Organization and Development of Ottoman Egypt*. Princeton : 1956.
23. Tugay, Emin Foat. *Three Centuries' Chronicles of Turkey and Egypt*. Oxford, 1963.
24. Vansleb, J. M. *The Present State of Egypt*. London, 1869.
25. Vatikiotis, P. J. *The Modern History of Egypt*. London, 1969.
26. Volney, C. F. C. *Voyage en Syrie et en Egypte pendant les Années 1783, 1784, et 1785*. Tome. I. Paris, 1787.

رقم الايداع  
١٩٨٦/٥٠٣٦

طبع بالمطبعة الفنية ت: ٩١١٨٦٢





## مكتبة مدبولي

٦ ميدان طلح حرب - القاهرة ب : ٧٥٦٤٢١